الدولة السوفييتية والقانون السوفييتي

الدولة السوفييتية والقانون السوفييتي

معهد الدولة والقانون
التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية
الجمعية السوفييتية للعلوم السياسية

دار التقدم
موسكو

أعد هذا الكتاب من قبل مجموعة المؤلفين .

المقدمة – العضو المراسل فى أكاديمية العلوم السوفييتية ، البروفسور جخيكفادزه .

الفصل الاول . الدولة الاشتراكية – الدكتور فى الحقوق ، البروفسور فاربيروف والدكتور فى الحقوق البروفسور كوسيتسين .

الفصل الثانى . الاتحادية السوفييتية – الدكتور فى الحقوق ، البروفسور فاربيروف (بمساهمة الدكتور فى الحقوق كريلوف) .

الفصل الثالث . كيف تتم ادارة الدولة السوفييتية – الدكتور فى الحقوق ، البروفسور كروتوغولوف .

الفصل الرابع . القانون السوفييتى الاشتراكى – الدكتور فى الحقوق ، البروفسور تومانوف .

الفصل الخامس . الشرعية الاشتراكية والعدالة فى الاتحاد السوفييتى – الدكتور فى الحقوق ، البروفسور زيفس .

أشرف على التحرير العضو المراسل فى أكاديمية العلوم السوفييتية جخيكفادزه .

СОВЕТСКОЕ ГОСУДАРСТВО
И ПРАВО

На арабском языке

من المؤلفين

يمكننا القول دون مبالغة أنه بالرغم من ذلك الاهتمام الذى اعاره الفكر الاجتماعى دائما لمسألة الدولة والقانون ، لم يكن يكتب أو يقال عنهما طوال فترة التاريخ البشرى بمثل هذه الكثرة كما فى وقتنا الحاضر . ويتجاوب ذلك مع الدور الذى تلعبه الدولة فى حياة مختلف البلدان وفى حياة البشرية جمعاء . ولقد عبر أحد المؤلفين عن ذلك بقوله « بأن الدولة فى وقتنا هذا تتدخل فى كل شيء وموجودة فى كل مكان » . وترتبط جميع المشاكل الأساسية للتطور الاجتماعى فى الوقت الحاضر بالدولة وبدورها المتزايد وبمسألة تطورها .

ولو ألقينا على هذه القضية نظرة من الناحية العددية فقط ، للاحظنا بأن عدد الدول فى العالم قد ازداد أكثر من مرتين ، فى خلال الخمسين عاما الماضية . اذ كان عدد الدول المستقلة ٥٧ دولة فى عام ١٩١٣ ، أما فى سنة ١٩٦٥ فقد أصبح عددها ١٣٠ دولة . وان هذا التغيير العددى بالذات يدل على أن أهم

التبدلات الاجتماعية السياسية فى القرن العشرين مرتبطة ارتباطا وثيقا باستعمال أشكال الدولة لتنظيم الحياة الاجتماعية .

ولكن القضية تتعدى الناحية العددية . فلقد كانت خارطة العالم متجانسة نسبيا من الناحية الاجتماعية فى سنة ١٩١٣ . فكانت تحتوى على دول من طراز برجوازى (كان بعضها يضم بقايا الاقطاعية الى حد ما) ودول من طراز ما قبل البرجوازى (قسم منها كان يحتوى على عناصر برجوازية) . ولم يكن من الصعب اعتبار الدول الرأسمالية المتطورة مثالية بالنسبة لهذه الدول المتخلفة من طراز ما قبل البرجوازى وكذلك بالنسبة للمستعمرات واظهارها كأنها أشكال سياسية متكاملة . ومنذ ذلك الحين ، وبسبب تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية ، ازداد دور الدولة فى الحياة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية فى البلدان البرجوازية المتطورة (ولا يدل ذلك اطلاقا على تبدل جوهرى فى طبيعة السلطة السياسية) .

ولكن التبدل الرئيسى ، الجذرى والنوعى ، والذى يتميز به تطور التنظيم السياسى للمجتمع فى القرن العشرين ، هو ظهور وتطور الدولة الاشتراكية حيث بدأت هذه العملية ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى فى سنة ١٩١٧ فى روسيا . أما الآن فقد بلغ عدد الدول الاشتراكية ١٤ دولة ، تتطور بنجاح وتشكل المنظومة الاشتراكية العالمية .

ولقد بينت الماركسية ، منذ القرن التاسع عشر ، الاطار المحدود تاريخيا للدولة البرجوازية وحتمية ظهور دولة جديدة

هى الدولة الاشتراكية . وأثبت القرن العشرون صحة هذا الرأى .

وساعد قيام الدولة الاشتراكية وفيما بعد المنظومة الاشتراكية العالمية على نشوء حركة جبارة أخرى فى عصرنا أدت الى انهيار النظام الاستعمارى . ونتيجة لذلك سارت عشرات من البلدان التى كانت محرومة قبل ذلك من الاستقلال السياسى على طريق تطوير نظام الحكم الوطنى ذى السيادة . وتقوم هذه البلدان بالبحث عن سبلها الخاصة فى التطور الاقتصادى والسياسى ، مذللة ما تركه لها الاستعمار من مخلفات عصيبة .

لقد قدم الاتحاد السوفييتى دائما ـ ولا يزال ـ تأييدا شاملا لشعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية فى حركتها الوطنية التحررية . وتقف الدولة السوفييتية بثبات الى جانب اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط على أساس سحب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضى العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربى الفلسطينى .

ويعلق علم الحقوق السوفييتى أهمية حاسمة على الأنظمة السياسية التقدمية والدولة والقانون فى تذليل تركة الماضى الاستعمارى الفادحة وفى النضال من أجل تطور جميع الشعوب فى طريق الاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى .

فما هى الآن المعلومات المتبادلة عن الدولة ـ سواء البرجوازية أو الاشتراكية ؟

لقد ظهرت الماركسية ، كنظرية وكتطبيق سياسى ، وتطورت

فى ظروف النظام البرجوازى . وهذا ما يفسر الى درجة كبيرة حقيقة الاهتمام البالغ والدائم بالتأسيسات الاقتصادية والسياسية والحقوقية وغيرها لذلك النظام من قبل الماركسية . وفى ظروف الاشتراكية الظافرة كذلك أعارت العلوم ، ومن ضمنها علم الدولة والقانون ، دائما هذه القضايا اهتماما كبيرا . وينعكس ذلك فى نظام التعليم أيضا . فلو أخذنا مثلا التعليم الحقوقى لوجدنا أن مناهجه تحتوى على فصول خاصة بدراسة الدولة والقانون فى البلدان الأجنبية . ولا يمنح الطالب السوفييتى دبلوما ما لم يكن ملما بالحقوق الدستورية فى انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة والهند وجمهورية مصر العربية وجمهورية العراق والجمهورية العربية السورية وجمهورية لبنان وجمهورية الجزائر الشعبية الديموقراطية وغيرها من الدول كما وبأسس الحقوق الخاصة فى هذه البلدان .

ويختلف عن ذلك موقف الغرب بالنسبة للقانون الاشتراكى والدولة الاشتراكية . اذ أن الايديولوجية السائدة فيه وكذلك العلوم قد أهملت الدولة الاشتراكية والقانون الاشتراكى لفترة طويلة كما حاولت قبل ذلك أن تتغاضى عن الماركسية كتعاليم .

ومن الطبيعى أن الحديث يدور عن الدراسة الجدية والموضوعية للدولة الاشتراكية والقانون الاشتراكى ، لا عن التلفيق المتحيز (الذى وصل الى حد الاعلان عن وجود « الزواج الجماعى») ، الذى لا تفتقر اليه وسائل الدعاية البرجوازية . اننا لا نريد هنا الدخول فى شرح أسباب ذلك الموقف ، ولكننا

لا نستطيع السكوت عن النتيجة : ان فئات واسعة من السكان فى الدول الامبريالية وفى عدد من البلدان التى كانت فى تبعية استعمارية لهـا لمدة طويلة ، كانت محرومة من امكانية التعرف بصورة موضوعية على الواقع الاشتراكى بصورة عامة وعلى التنظيم السياسى للمجتمع الاشتراكى بصورة خاصة .

ولقد أصدر القانونى السكوتلاندى لايونيل دايجس قبل عدة سنوات ، وبعد زيارة للاتحاد السوفييتى ، كتابا بعنوان « الروس والقانون » . يبدأه بالاعتراف الصريح بأنه قبل زيارته للاتحاد السوفييتى لم يستطع حتى مجرد التفكير بوجود نظام قانونى ديموقراطى فيه . ولكنه بعد وصوله الى هناك ، سرعان ما اتضح له خرق تصوراته وسخفها . وفيما يلى ما كتبه دايجس عن زيارته لمحكمة مدينة موسكو : « لقد جلست لأستمع باندهاش . ان الوقار الذى كان يهيمن على القضاة ، والأدلة والاستشهادات بالمبادىء القانونية التى كان يستعملها المحامون ، لم تتناسب بأى شكل من الأشكال مع ما كنت أتصوره عن « العدل الأحمر » حتى كان من الصعب على أن أصدق أنى كنت جالسا فى قاعة محكمة تقع فى وسط موسكو » . ويستمر دايجس فيقول بأنه بدون شك « يوجد فى الاتحاد السوفييتى نظام قانونى متطور جدا ، يعمل من خلال محاكم مشكلة وفقا للأصول السليمة وكذلك من خلال اختصاصيين أكفاء » .

ولا يمكننا ، طبعا ، الا أن نرحب بمثل هذا التبدل الجذرى الصحيح فى وجهات النظر . ولكن كيف حصل لقانونى مثقف ،

ومثل للطبقة المثقفة ، أن يحمل مثل هذه الأفكار البدائية الأولية ؟

فى السنوات العشر الأخيرة ازدادت بصورة ملحوظة لدى فئات الشعب الواسعة فى البلدان الغربية والبلدان المتحررة من التبعية الاستعمارية الرغبة فى معرفة الاتحاد السوفييتى ، بما فى ذلك ، طبعا ، مسائل الدولة والقانون . فما هو نظام الدولة فى الاتحاد السوفييتى ؟ وما هى تأسيساته الأساسية بما فيها القانونية ؟ كيف تتم ادارة بلاد تقطنها أكثر من مائة قوم وقومية ؟ وما هى الصفات المميزة لأحدث التشريعات القانونية السوفييتية ؟ وما هى ضمانات الشرعية الاشتراكية ؟ انه من الممكن دائما سماع هذه الأسئلة أثناء النقاشات واللقاءات التى تجرى سواء خارج البلاد أو مع الأجانب الذين يقومون بزيارة الاتحاد السوفييتى . ويهدف هذا الكتاب الى اعطاء الجواب الوافى قدر الامكان على هذه الأسئلة . وكذلك ، فاننا نأمل أن يساعد لدرجة ما على اشباع الرغبة المتزايدة للقراء الأجانب بالتعرف على نظام الدولة الاشتراكى .

ولقد أخذت تظهر أكثر من ذى قبل فى السنوات الأخيرة ، فى البلدان البرجوازية أعمال تشهد على محاولة مؤلفيها اعطاء فكرة موضوعية لدرجة ما عن الدولة السوفييتية والقانون السوفييتى وتشهد ، على الأقل ، على رغبتهم فى القضاء على وسائل « الحرب الباردة » فى دراسة الدولة السوفييتية والقانون السوفييتى . وتدرس فى الكثير من المعاهد الدولية والوطنية

فصول عن القانون السوفييتى ، ولكنه فى نفس الوقت لم يقل نشاطا الخط « التقليدى » الذى يحاول أن يفرض على الرأى العام الفكر المتحيز عن موقف الماركسية بالنسبة للدولة والقانون وعن دور القانون فى الاشتراكية وعن طبيعة الدولة السوفييتية والقانون السوفييتى .

ان هذا الكتاب الذى وضعه مؤلفون سوفييت ، يعكس بالطبع آراءنا ووجهات نظرنا ، ويمكن القارىء الأجنبى من التعرف على ما يخص الدولة السوفييتية والقانون السوفييتى من مصادره الأولى . ولقد ذكرنا سابقا أن هناك ١٤ دولة اشتراكية فى العالم . وعلى القارىء أن يأخذ بعين الاعتبار أن هذا الكتاب يتحدث أساسا عن دولة اشتراكية واحدة هى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وعن قوانينها . ومع ذلك فانه يضم كثيرا من الموضوعات التى تخص الدول الاشتراكية بصورة عامة . وهذا شيء بديهى لأن كل الدول الاشتراكية متقاربة فيما بينها فى الصفات الرئيسية والأساسية ، بغض النظر عن وجود خواص مختلفة ترجع فى الأصل الى أسباب تاريخية .

ان بالامكان الكتابة عن الدولة السوفييتية من وجهات النظر المختلفة ، كالاقتصادية والفلسفية والتاريخية والخ .. وهذا الكتاب قد كتب من وجهة النظر الحقوقية ، أو بالأحرى من ناحية النظرية العامة للدولة الاشتراكية والقانون الاشتراكى ، التى تبحث فى سنن التطور العامة للدولة والقانون ، التى تسرى فى جميع فروع القانون . واعتمادا على معلومات العلوم الحقوقية

الفرعية (قانون الدولة ، القانون المدنى ، قانون العقوبات) وعلى تاريخ الدولة والقانون تقوم هذه النظرية بدراسة أعم المسائل ، التى توضح جوهر الدولة الاشتراكية والقانون الاشتراكى وصفاتهما الأساسية ، انطلاقا من المواقف الماركسية .

ولا يحتوى هذا الكتاب على مجموعة من النظريات الأولية عن النظام السياسى للمجتمع الاشتراكى وحسب ، بل وعلى محاولة لتبيان واقع النظام السياسى لأول دولة اشتراكية فى العالم وكيفية عمل تأسيساتها .

ولتقييم أى عمل ، فان من المهم معرفة أهدافه . فمثلا ، ذكر الاختصاصى الأمريكى فى القانون السوفييتى غ. برمان فى مقدمة كتابه « Justice in USSR. Interpretation of Soviet Law » أنه ألف ذلك الكتاب نتيجة لاحتمال اندلاع حرب عالمية جديدة . انه يحدث القارىء الأمريكى عن القانون السوفييتى قبل كل شىء لأنه « لو تغلبنا (أى أمريكا) فى الحرب لواجهتنا مشكلة ادارة المواطنين السوفييت ، الذين بقوا أحياء بعد الحرب ، والذين تربوا حسب هذا القانون ؛ أما اذا تغلبت السوفييتات فسنكون أمام آفاق مريرة ، حين سيطبق علينا هذا القانون » .

ان مؤلفى كتابنا هذا ليرفضون رفضا باتا مثل هذه الأهداف ، التى تجعل من أى كتاب خارجا عن نطاق العلم . أما هدف عملنا هذا فيختلف تماما ، اذ أنه لا يخدم الحرب الساخنة أو الحرب الباردة ، بل يخدم تخفيف حدة التوتر الدولى ، وتقوية التفاهم المتبادل بين الشعوب ، وقضية السلام والتقدم

الاجتماعى . اننا كثيرا ما اقتنعنا بأن معظم التحامل وسوء الفهم لدى الناس فى الخارج يرتبط بقلة المعرفة عن المجتمع السوفييتى ونظامه السياسى . وكلما ازدادت معرفتهم للدولة السوفييتية والقانون السوفييتى ولكيفية سير الديموقراطية الاشتراكية ، كلما قل التحامل وعدم الثقة عندهم . اننا نأمل أن يعمل هذا الكتاب على زيادة التفهم للواقع السوفييتى من أجل ضمان السلام الدائم والتعايش السلمى بين الشعوب على أساس المساواة التامة فى الحقوق ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لبعضها بعضا ، واحترام استقلال كل الدول وسيادتها .

الفصل الأول

الدولة الاشتراكية

١ ـ الماركسية والدولة

لكى نفهم التعاليم الماركسية عن الدولة الاشتراكية بصورة واضحة فاننا نقدم فى البداية ملخصا لبعض الموضوعات الماركسية العامة عن أصل الدولة وعن جوهرها وآليتها ووظائفها ونماذجها وأشكالها .

كيف ظهرت الدولة ؟

تعتبر الماركسية الدولة مفهوما تاريخيا خاصا بمرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع . ان الدولة هى نتاج للمجتمع فى مرحلة معينة من التطور . وقد قام مجتمع لم يعرف ما هى الدولة أو سلطة الدولة . وذلك ما كان عليه النظام العشائرى المشاعى البدائى . ولم يعرف الناس فى ظل ذلك النظام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . انهم كانوا يتجمعون على أساس علاقات القربى فى عشائر وقبائل يكون الجميع فيها متساوين ولهم عادات ومصالح مشتركة . وفى تلك الظروف لم تكن هناك

حاجة الى جهاز ادارى خاص . اذ كانت هذه المهمة تقع على عاتق شيخ ينتخبه ، كقاعدة عامة ، جميع أفراد القبيلة رجالا ونساء . أما سلطته فكانت تعتمد اطلاقا على سمعته المعنوية المبنية بدورها على صفاته الشخصية كالحكمة والشجاعة العسكرية وفن الصيد وكذلك على الثقة والاسناد من قبل جميع أفراد القبيلة .

وهكذا فان الصفة المميزة للتنظيم القبلى للمجتمع هى عدم وجود سلطة منفصلة عن المجتمع تقوم فوقه . وفى الوقت الذى ظهرت فيه الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الانتاج تحت تأثير نمو القوى المنتجة ونتيجة لتقسيم العمل وتطور التبادل تلاشت حينذاك وحدة المصالح السابقة لجميع أفراد المجتمع . لقد فرقت الملكية الخاصة بين الناس وأتاحت للفرد أن يستغل الفرد الآخر وولدت التناقضات الطبقية . وعند ذلك بدأ الصراع بين المعدمين والمالكين .

وللحفاظ على مركزها فى هذا الصراع كونت الطبقة الأكثر قوة اقتصاديا ، وهى طبقة الاستغلاليين ، أداة لسيطرتها السياسية ، أى الدولة ، لحماية النظم المفيدة لهذه الطبقة .

وقد حل محل السلطة والقوة المبنيتين على السمعة نفوذ وقوة سلطة ، فظهر جهاز السلطة العامة التى لم تنبثق مباشرة من ارادة السكان بل انفصلت عنهم وصارت فوق المجتمع . وازداد جهاز السلطة قوة بازدياد التناقضات الطبقية . وهكذا ولدت الدولة كنتيجة استعصاء التناقضات الطبقية . ان الدولة

« تنشأ حيث وعندما وبمقدار ما تكون التناقضات الطبقية موضوعيا فى حال لا يمكن من التوفيق بينها » * فتبرز كقوة بيد الطبقة السائدة اقتصاديا والتى تمتلك الثروات الأساسية للمجتمع .

وهناك نظريات أخرى عن أصل الدولة تأبى دراستها فى ارتباط مع التطور الاقتصادى والصراع الطبقى . وأكثر هذه النظريات شيوعا هى نظرية العنف التى تدعى بأن الدولة قد ظهرت نتيجة للفتوحات : تغلب قبائل الرحل المحاربة التى تعتاش على تربية المواشى على قبائل المزارعين . ولغرض ادارة المغلوبين فان الأولى كانت تنشىء الدولة . أما فى الواقع فلم تكن الفتوحات أبدا السبب الأول فى ظهور الدولة .

ولقد أثبت مؤسسا الماركسية (وعلى الأخص انجلس فى عمله « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ») بالحقائق والأمثلة الملموسة بأن لظهور الدولة خواصه عند مختلف الشعوب نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بسبب التأثيرات الخارجية . وعلى أى حال فان الدولة ليست اطلاقا قوة مفروضة على المجتمع من خارجه . ان الفتوحات ساعدت فقط على قيام سلطة الدولة فى الوقت الذى كان تطور المجتمع الداخلى قد هيأ الظروف الضرورية لذلك .

---

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٥ ، ص ٣٥٨-٣٥٩ .
لينين . الدولة والثورة . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو - ١٩٧٠ ، ص ٨ .

وغالبا ما تقترن نظرية الفتوحات بالأقوال عن دور مهاجرة القبائل وعن تأثير الاقتباس والتقليد فى تطور المجتمع . فيقال مثلا بأن الدولة كانت قد ظهرت فى أحد الاماكن (ويعتقد فى مصر) ومن ثم انتقلت من هناك الى العالم بأسره بالاقتباس . ولكن الأفكار القائلة بأن الدولة هى حصيلة الاقتباس أفكار خيالية لا تعتمد على الوقائع التاريخية .

وتنتشر على نطاق واسع ما تدعى بالنظرية النفسانية التى تفسر نشوء الدولة بوجود اندفاع خاص نحو التسلط والاخضاع فى النفس البشرية .

وتجديدا للنظرية القديمة لنشوء الدولة المسماة بالنظرية الأبوية والتى ليست الدولة بموجبها الا عائلة قد كبرت (ارسطو وفيلمر) يؤكد قسم من ممثلى النظرية النفسانية بأن الدولة هى انعكاس فى النفس البشرية « لرمز الأب » . ولقد ظهرت فى أحدث المؤلفات الغربية محاولات لدمج النظرية النفسانية لنشوء الدولة بنظرية العنف . ويدعى قسم من المؤلفين بأن لظهور الدولة طبيعة عفوية شاذة من القاعدة العامة وتتحدد بهذا الجمع أو ذاك بين عاملين هما العنف والافكار النفسانية الخاصة كغريزة حب التسلط التى يتميز بها الانسان والتى تولد عند البعض الانصياع لأوامر الآخرين ووجوب الاذعان والطاعة .

وبالرغم من التباين الظاهرى فان هذه النظريات كلها تجمع على عدم الاعتراف بظهور الدولة كمنظمة لقهر طبقة من قبل

طبقة أخرى ، الشىء الذى جاء نتيجة للتناقضات التى تظهر فى المجتمع بظهور الملكية الخاصة .

ترى الماركسية ـ اللينينية ، دون أن تغض النظر عن التأثير المعلوم للعوامل العرضية (كالفتوحات والعوامل النفسية فى بعض الحالات) ، بأن السبب الأول لنشوء الدولة هو ظهور الملكية الخاصة وانقسام المجتمع الى طبقات متناحرة مما أدى الى عدم مقدرته على البقاء دون سلطة سياسية تقف فوق المجتمع وتكون أداة بيد الطبقة المسيطرة اقتصاديا .

جوهر الدولة

تنطلق التعاليم الماركسية من أن جوهر الدولة فى المجتمع الطبقى وطبيعة علاقاتها بالمجتمع يتحددان بالنظام السياسى والاقتصادى لذلك المجتمع .

ومنذ آلاف السنين كانت الدولة أداة للتسلط الطبقى ، وهذا يعنى بأنها ، بطبيعتها وجوهرها ، تعتبر فى المجتمع ذى الطبقات المتناقضة ديكتاتورية للطبقة السائدة فى المجتمع وتنظيما سياسيا لها . وذلك يتمثل فى تحقيق الطبقة المسيطرة بواسطة الدولة الاخضاع المنظم لارادتها وممارسة الاكراه والعنف والسلطة فى المجتمع تجاه الطبقات الأخرى وتجاه الفئات الأخرى من السكان .

ان الدولة أداة للسلطة السياسية ولكنها تطبق فى المجتمع الطبقى بواسطة عدد من المنظمات الأخرى التى ترتبط بها ارتباطا

وثيقا دون أن تندمج بها . ومن بينها الأحزاب السياسية والتجمعات الاقتصادية ومختلف الاتحادات والجمعيات والكنيسة وغيرها . ولهذا السبب يجب التميز بين مفهوم « الدولة » ومفهوم « التنظيم السياسى للمجتمع » . ان المفهوم الأخير أوسع من الأول لأنه يضم جميع الحلقات وكل الآلية التى تتم بواسطتها ممارسة السلطة السياسية فى المجتمع . وهذا يعنى بأن نسبة الدولة الى التنظيم السياسى كنسبة الجزء الى الكل . الا أنه بدون الدولة يتعذر التنظيم السياسى للمجتمع الطبقى . وعلاوة على ذلك فان الدولة باعتبارها جزءا من التنظيم السياسى تكون الأداة الرئيسية والأساسية للسلطة السياسية فى المجتمع الطبقى .

ان لها سيادة الدولة ، أى الاستقلال الذى يجد التعبير عنه فى حق الدولة فى حل مشاكلها الداخلية والخارجية بحرية ووفقا لارادتها دون أى انتهاك لحقوق الدول الأخرى أو قواعد القانون الدولى المعترف بها . ولكنه من الطبيعى أن تجد السلطة المطلقة للطبقة التى تمارس قيادة الدولة للمجتمع والتى تعبر الدولة عن ارادتها عن طريق هيئاتها ، تجسيدها السياسى والقانونى فى سيادة الدولة . وهناك مميزات أخرى للدولة تتحدد بطبيعتها الاجتماعية ومنها : أ) أن الدولة هى تنظيم للطبقة السائدة بأجمعها (وليس لجزء منها ، كحزب سياسى مثلا) ؛ ب) مراسيم الدولة (أو مراسيم هيئاتها) نافذة المفعول بالنسبة لجميع سكان البلد .

ان للدولة مساحة معينة وسكانا معينين يسرى عليهم مفعول

سلطتها ونشاطها . وهذا يعنى بأن سلطـة الدولة تسرى دائما داخل حدود مساحة معينة . أما تابعية المواطنين لدولة أو لأخرى فانها تحدد بصورة رئيسية بحدود أراضى تلك الدولة .

ويؤثر كبر المساحة وعـدد السكان على قدرة الدولة وحتى على تركيبهـا فى بعض الأحيان . وهكذا فان المسـاحة وعدد السكان ، هما شرطا قيام الدولة ، وعلامتاها الجوهريتان .

ولكن وجود المساحة والسكان لا يؤدى الى قيام الدولة ، ما لم تتوفر الشروط الاقتصادية وما تولده من مقدمات طبقيـة ضرورية . ان المسـاحة والسكان هما مفهومان كانا منـذ الأبد وسيظلان فى المستقبل . أما الدولة فقد ظهـرت فى مرحلة معينة من مراحل تطور البشرية وستختفى عند زوال انقسـام المجتمع الى طبقات . وبناء على ذلك فان جوهر الدولة لا يمكن أن يتحدد بهاتين العلامتين كما يرى ، خطأ ، بعض العلماء .

ان العلامة الأولى والرئيسية للدولة تنحصر فى كونها جهازا للسلطـة السياسية فى المجتمـع الطبقى وأداة لادارة المجتمـع من قبل الطبقة السائدة ولمصلحتها . وتملك هذه الدولة الوسائل الخاصة للاكراه (كالفصائل المسلحـة من الناس والسجـون والخ ..) .

ولكى تقوم الدولة بالادارة يجب أن توجد لديهـا الأموال اللازمة لذلك . انها تحصـل عليهـا فى الغالب عن طريق فرض الضرائب والمدفـوعات الجبرية وما الى ذلك بدون مقابل على المواطنين . هذا فى حين يحصل ممثلو الطبقة السائدة التى تقوم

الدولة بحماية مصالحها ، على مختلف الامتيازات والتساهيل فى دفع الضرائب .

ان نظام جباية الضرائب لغرض تسويل سلطة سياسية خاصة تقف فوق المجتمع هو علامة أخرى من علائم الدولة . وأخيرا فان ثالث علامة للدولة هى تقسيم السكان وبنـاء جهاز السلطة السياسية حسب السمة الاقليميـة مما يعطى الطبقـة السائدة امكانية تعميم نفوذها وكذلك تعميم النشاطات العملية لدوائر الدولة على جميع المواطنين ، أى الرعايا القاطنين فى هذه البلاد .

آلية الدولة

لكى تقوم الدولة بأداء مهمتها الاجتماعية عليهـا أن تعمل كنظام دوائر وهيئات رسمية أو منظمات للطبقة (أو للطبقات) السائدة التى تعـود اليها السلطة السياسية . ونظام الهيئات هذا هو آلية الدولة أو جهاز الدولة . ولكى يؤدى الأخير أعماله يجب وجود صنف خاص من الناس الذين يتخصصون بصورة كلية أو كلية تقريبا بادارته . ولقد أشار لينين الى أنه « ... فى جميع الأزمنة التى وجدت فيها الدولة ، كان يوجد على الدوام فى كل مجتمع فريق من أشخاص يحكمون ويأمـرون وينهون ويسيطرون ، وفى أيديهم ، للابقاء على سلطتهم ، جهاز » * .

---

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٩ ، ص ٤٤٠–٤٤١ .
لينين . الدولة . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٧ ، ص ١٦ .

وبواسطة هذا الجهاز تدير الطبقة السائدة المجتمع وتقمع مقاومة أعدائها الطبقيين .

ويعتبر جهاز الدولة التجسيد المباشر للطبقة السائدة . ان الفرق بين جهاز الدولة وجميع العناصر الأخرى للتنظيم السياسى للمجتمع هو فى مزاولته بصورة مباشرة سلطة الطبقة السائدة . وهذا يعنى بأن هيئات الدولة فقط تملك الحق بمزاولة الأعمال التى تشكل احتكار الدولة (مثلا ، سن القوانين) .

ولقد منح جهاز الدولة سلطة قسرية وامكانيات ووسائل للارغام على تنفيذ أوامره . انه يمتلك لهذه الغاية وسائل القسر المباشرة كالأسلحة وجميع وسائل العلم والتكنيك والمنجزات فى حقل التنظيم للتأثير الاجبارى لغرض مزاولة العنف ضد أعدائه الطبقيين .

وتدخل ضمن هذا الجهاز منظمات مثل الجيش والبوليس (الميليشيا) والاستخبارات والمحاكم والنيابة العمومية التى تعتبر الحامل المباشر لديكتاتورية الطبقة السائدة ولجانبها القسرى بالدرجة الأولى . وقد كتب لينين بأن « الجيش الدائم والشرطة هما الاداتان الرئيسيتان لقوة سلطة الدولة » * . ان هاتين الأداتين بالذات هما المدعوتان بالدرجة الأولى لحماية مصالح الطبقة السائدة من أعدائها الطبقيين داخل البلاد ومن الأعداء الخارجيين .

---

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٥ ، ص ٣٦١ ؛ لينين . الدولة والثورة . الطبعة العربية ، دار التقدم – موسكو – ١٩٧٠ ، ص ١١ – ١٢ .

وتكون مجموعة هيئات الدولة المركزية والمحلية ، العامة والفرعية القسم الآخر من جهاز الدولة . ومن بين هذه الهيئات رؤساء الدول (فرديين أو جماعيين) والبرلمانات كالدوائر التشريعية ، والحكومات كالدوائر التنفيذية الادارية المركزية ، والوزارات ، والدواوين وغيرها من الأجهزة الادارية ، ومنظمات السلطة المحلية والادارة الذاتية . ان جميع هذه الهيئات تحمل الطابع السياسى بشكل مباشر وتعتبر تجسيدا لسلطة الطبقة السائدة وتعبيرا لقيادتها .

ويمارس رؤساء الدول وكذلك البرلمانات والحكومات السلطة العليا فى الدولة . وتشمل سلطتهم كل مساحة هذه البلاد وجميع سكانها . وتكون هذه الهيئات ، عادة ، محط أنظار كل المجتمع وذلك لتركز تقلبات النضال وتكوين الرأى العام حولها . وفى أعماق هذه الهيئات بالذات تتكون قواعد وأساليب أعمال جميع الأجزاء الأخرى لجهاز الدولة .

ان مدى الحقوق أو الصلاحيات الممنوحة لمختلف أجهزة الدولة ونظام ممارستها يثبتان بواسطة الدستور ويحددان بالتشريعات السارية أو ينظمان على أساس التقاليد الجارية .

وتحتل الديبلوماسية التى تقوم بفعالياتها لا فى داخل الدولة فحسب بل وفى خارجها وبصورة خاصة فى أراضى الدول الأخرى مكانة خاصة فى آليات الدول : ان جهاز الديبلوماسية مدعو لتأمين مصالح الطبقة السائدة خارج نطاق البلاد وكذلك

مدعو لتنظيم التعاون مع الدول الأخرى عن طريق اجراء المباحثات واقامة العلاقات والممثليات والخ ..

وتعتبر هيئات الاعلام والدعاية ودوائر التسجيل وغيرها من الأجزاء المكونة لآلية الدولة . انها تكون الجهاز الذى يقوم بمساعدة الهيئات السياسية العامة وغيرها من هيئات الدولة والذى يختلف باختلاف الأقطار بحجمه ومحيط فعالياته ودرجة ظهوره .

واذا ما قورنت هذه الهيئات بالأجزاء المكونة الأخرى لجهاز الدولة فانها تكون ، عادة ، فى أكثرية البلدان ثانوية وغير رئيسية . ومع ذلك فان دورها كبير وهى تعتبر وسيلة بيد الطبقة السائدة لحفظ وتقوية وتعزيز النظام المرغوب والمفيد لها .

وظائف الدولة

يجد جوهر الدولة تعبيره فى الاتجاهات الأساسية لفعالياتها التى تدعى بوظائف الدولة .

وتجد مهمة الدولة تعبيرها الملموس فى وظائفها الأساسية . وعند ذلك يجب التميز ما بين وظائف الدولة ووظائف مختلف هيئاتها . وعندما يدور الحديث عن وظائف الدولة لا يعنى بذلك مجموع وظائف هيئاتها المنفردة ، بل تلك الاتجاهات الرئيسية لفعاليات الدولة التى تعتبر قاعدة لنشاط جهازها بأجمعه ولكل من هيئاته على انفراد . أما عندما يدور الحديث عن وظائف هيئة معينة أو مجموعة هيئات الدولة فيقصد بذلك ايضاح دور ومكانة

تلك الهيئة أو الهيئات فى نظام آلية الدولة برمته وغرض هذه الهيئة أو الهيئات بالذات كجزء خاص من جهاز الدولة .

ان الوظائف تظهر جوهر الدولة . وبالتالى فان الدول التى تختلف بجوهرها ، تختلف كذلك بالتباين الجوهرى فى وظائفها .

ولهذا السبب لا يمكن النظر الى مسألة وظائف الدولة بمعزل عن الظروف التاريخية المعينة التى يعمل فيها كل نموذج تاريخى من نماذج الدولة وكل نوع من أنواع ذلك النموذج فى هذه البلاد أو تلك . ولكننا اذا ما نظرنا الى الدولة بصورة عامة يمكننا تقسيم وظائفها الى داخلية وخارجية .

وتبين الأولى دور الدولة فى حياة ذلك المجتمع ، أما الثانية فتبين دورها فى العلاقات المتبادلة مع الدول الأخرى .

ويرتبط هذان النوعان من الوظائف برابطة قوية لا تنفصم وذلك لأن اتجاه سير الدولة بالنسبة للدول الأخرى يرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الداخلية لقيامها ونشاطها ، وبكلمات أخرى فان السياسة الخارجية للدولة تعتبر امتدادا لسياستها الداخلية .

ومن بين الوظائف الداخلية (لدى جميع الدول فى المجتمع ذى الطبقات المتناحرة) وظيفة قمع الأعداء الطبقيين . وتظهر فى هذه الوظيفة بأسطع صورة ديكتاتورية الطبقة السائدة ، أى سلطتها السياسية .

واضافة الى ذلك تقوم أية دولة ولو بدرجات متفاوتة بوظائف فى مجالات الاقتصاد والثقافة . وكما ذكرنا فان الدولة تشترط بالنظام الاقتصادى للمجتمع . ولو أخذنا أية دولة من الدول التى قامت فى السابق أو التى تقوم حاليا لوجدناها جزءا مكونا للبناء الفوقى على الأساس الاقتصادى الذى يحدد طبيعة وأهداف الدولة .

وينتج من ذلك بأن الدولة ـ كبناء فوقى سياسى على الأساس الاقتصادى ـ تلعب دورا هاما فى حياة المجتمع وتؤثر من جهتها على سير التطور الاقتصادى له . ومن الطبيعى أن تختلف امكانيات ذلك التأثير على النظام الاقتصادى للمجتمع باختلاف الدول . ولكن النظرة الماركسية ـ اللينينية العامة فى هذا الموضوع تنحصر فى التأكيد على الدور الفعال للدولة بالنسبة للأساس الاقتصادى مبينة بذلك بأن هذا الدور يتحدد بطبيعة النظام الاقتصادى للمجتمع . ولقد تدخلت الدولة دائما فى جميع مراحل التطور وبدرجات متفاوتة (كبيرة أو صغيرة) فى الحياة الاقتصادية والثقافية . وتتجه هذه الفعاليات فى وقتنا الحاضر صوب التزايد . وتتغلغل الدولة بصورة متزايدة فى حقول الاقتصاد والثقافة والتعليم والعلم مؤدية فى أثناء ذلك وظائفها فى الاقتصاد والثقافة لصالح الطبقة السائدة . ومع هذا فلكى تحيا أية دولة حياة طبيعية يجب عليها أداء بعض الوظائف الاجتماعية المعينة كالحفاظ مثلا على أمن السكان سواء من الهجومات العسكرية الخارجية أو من العناصر الاجرامية كالقتلة

والسراق وما الى ذلك . وتأخذ الدولة على عاتقها تنظيم أعمال وسائط النقل ومختلف دوائر المواصلات وكذلك مكافحة الأوبئة والكوارث الطبيعية فى داخل البلاد . وبأداء هذه أو تلك من الوظائف المهمة بالنسبة لكل المجتمع تقوم الدولة ، أيا كانت ، بهذه الدرجة أو تلك بأداء عمل اجتماعى مفيد .

ولكن الماركسية ، عندما تبحث هذه المسألة من الناحية التاريخية ، تؤكد على أن الدولة التى تظهر نتيجة تقسيم المجتمع الى طبقات متناحرة تغتصب الوظائف الاجتماعية وتقوم بأدائها فى نهاية الأمر لصالح الطبقة السائدة بالدرجة المرغوب بها والتى تصلح لها .

أما الدولة التى تخدم وظائفها كلها الشعب العامل ومصالحه والتطور التقدمى للمجتمع فانها تظهر نتيجة للثورة الاشتراكية فقط .

وتنحصر الوظائف الخارجية لأية دولة فى فعالياتها المرتبطة بضرورة حماية أراضيها من هجومات الدول الأخرى وكذلك فى تأمين تنفيذ سياستها على الصعيد الدولى .

وتبين الخبرة التاريخية أنه كقاعدة عامة يؤدى الكثير من دول ما قبل الاشتراكية وظائفها الخارجية بصورة تستهدف توسيع مساحاتها على حساب الشعوب الأخرى وتوسيع محيط تأثير الطبقة السائدة المعنية وكذلك تستهدف استعباد الشعوب الضعيفة وشن الحروب العدوانية واتباع السياسة الاستعمارية والخ .. وعلى العكس من ذلك فان الدولة الاشتراكية التى

تؤدى الفعاليات الخلاقة المبدعة لصالح الشعب بأجمعه تبنى سياستها الخارجية على اساس النضال المتواصل من أجل السلام والتعايش السلمى بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة وكذلك على أساس مراعاة المبادىء الأساسية للقوانين الدولية مراعاة دقيقة .

مفهوم نموذج وشكل الدولة . ان النظرية الماركسية ـ اللينينية للدولة قد استحدثت مفهوم النموذج التاريخى للدولة . ويبين ذلك المفهوم ارادة أى طبقة سائدة تمثل تلك الدولة . وباختصار فان دراسة الدول حسب نماذجها التاريخية تعنى تقسيمها حسب النظام الاقتصادى ـ الاجتماعى والطبقى للمجتمع . اعتمادا على التحليل التاريخى الواقعى لظهور وتطور الدول خلال آلاف السنين فى مختلف الأقطار ثبتت الماركسية ـ اللينينية النماذج التاريخية الأساسية للدولة كما يلى : العبودى والاقطاعى والبرجوازى والاشتراكى . وعلى هذا النحو فان النموذج المعين للدولة يناسب تشكيلة طبقية اقتصادية ـ اجتماعية معينة .

ان لجميع الدول على اختلاف أشكالها والتى كانت تقوم فى عهد العبودية صفة عامة هى الملكية الخاصة لمالكى العبيد لوسائل الانتاج ومن ثم استغلالهم لعمل العبيد . وهذا ما يسبب وحدة جميع الدول فى عهد العبودية فى الشىء الأساسى والرئيسى ، اذ كان كل منها يمثل من كل بد ديكتاتورية طبقة مالكى العبيد ، السلطة السياسية لتلك الطبقة .

كانت القاعدة المادية لجميع الدول فى العهد الاقطاعى هى الملكية الاقطاعية الخاصة لوسائل الانتاج وعلاقات الاستغلال الاقطاعى . ولهذا السبب بالامكان اعتبار جميع دول العهد الاقطاعى من نموذج تاريخى واحد بالرغم من تعدد أنواعها ، ذلك لأن كلا منها كانت تمثل ديكتاتورية طبقة الاقطاعيين على الفلاحين الأقنان .

ان انتصار الأسلوب الرأسمالى للانتاج قد ولد نموذجا تاريخيا جديدا للدولة من حيث جوهره الطبقى ويدعى بالدولة البرجوازية . ان الدول من هذا النموذج مهما اختلفت بأشكالها هى السلطة السياسية للطبقة البرجوازية ، ديكتاتوريتها التى تعمل على توطيد الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج وعلاقات الاستغلال الرأسمالى للشغيلة .

ان ظهور وتطور النظام الاشتراكى قد أدى الى تبدلات هامة فى الصفات الجوهرية للدولة . ولقد ظهر نموذج جديد للدولة من حيث المبدأ ، نموذج اشتراكى ، له قاعدة اقتصادية ـ اجتماعية وجوهر سياسى طبقى مختلف تماما .

وغالبا ما نلتقى فى الكتب الغربية الحديثة بتقسيم للدول المعاصرة الى « حرة » و « توتاليتارية » . وتنسب هذه الكتب الدول الاشتراكية والدول الفاشية كألمانيا النازية وايطاليا فى عهد موسولينى وغيرها الى النوع الأخير . ان مثل هذا التقسيم يعتبر سيىء النية بقدر ما يفتقد للأساس العلمى . ويجب على مفهوم نموذج الدولة أن يبين النظام الاجتماعى ـ الاقتصادى

الذى تعود له تلك الدولة وكذلك الى أى من الطبقات تعود السلطة السياسية فى المجتمع . ومن السهل أن نرى فى هذا المضمار أيضا (وتشهد بصورة جلية على ذلك الحقائق التاريخية المعروفة جيدا) بأن النظام الرأسمالى فى الاقتصاد وسيادة الطبقات البرجوازية فى السياسة قد تسببا فى وقتها فى ظهور الفاشية الايطالية والنازية الهتلرية والعسكرية اليابانية الفاشستية . ولهذا فان أية محاولة للجمع بين هذه الدول والدول الاشتراكية فى نموذج واحد من الدول لا أساس لها من الناحية العلمية حتى اذا ما غضضنا النظر عن النزعات السياسية المتحيزة لمثل هذه المزاعم .

وتختلف الدول كذلك بأشكال الحكم وأشكال التركيب الداخلى (تركيب الدولة) . ومن ناحية أشكال الحكم تختلف الدول وفق تركيب أجهزة الحكم العليا : هل انها فردية أم جماعية أو هل انها وراثية أم منتخبة وما هى العلاقات المتبادلة فيما بينها ؟ والطريقة التقليدية هى تقسيم الدول حسب أشكال حكمها الى ملكية وجمهورية . والملكية هى أحد أشكال الحكم التى تتصف باعطاء الحق لرئيس الدولة (الملك) بأن يحكم مدى حياته وكذلك فانها تعطى الحق بتبوؤ العرش عن طريق الوراثة أو القربى كالعادة وتزيل المسؤولية عن الملك أمام القانون .

ان الملكية المعاصرة تدعى بالملكية المحدودة أو الملكية الدستورية وذلك لأن سلطة الملك سواء فى التشريعات القانونية أو فى مراقبة أعمال الحكومة تحدد من قبل الدستور أو من قبل

البرلمان خلافا للملكية المطلقة (كقاعدة عامة يعود هذا النوع الى النموذج الاقطاعى للدولة) التى تكون السلطة فيها غير محدودة وتعود كليا للملك الذى يمثل ارادة الطبقة السائدة .

أما الجمهورية فانها تتصف بانتخاب الهيئات العليا للسلطة وبالصفة الجماعية للهيئة التى تمارس السلطة التشريعية . أما زمام الحكم فيكون بيد رئيس ينتخب للفترة التى يعينها الدستور ، أو بيد هيئة أخرى تملك صلاحيات تشابه عادة صلاحيات الرئيس . ومن بين الجمهوريات الحديثة لنموذج الدولة البرجوازى توجد جمهوريات برلمانية ورئاسية .

ان البرلمان هو الذى يدير زمام الحكم فى الجمهوريات البرلمانية . وتكون الحكومات فى هذه الحالة مسؤولة أمامه . ويجب عليها أن تستقيل فى حالة انعدام ثقته فيها .

أما فى الجمهوريات الرئاسية فان الرئيس يقوم بالسلطة التنفيذية دون التقيد بالبرلمان وكذلك فانه يقوم بتشكيل الحكومة . وفى الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية يعتبر رئيس الدولة فى نفس الوقت رئيسا للحكومة . ولا يعترف فى هذه الجمهوريات حتى ولو بصورة شكلية بمسؤولية الحكومة أمام البرلمان . وفى قسم من هذه البلدان تستر الجمهورية الرئاسية نظام الديكتاتورية الفردية للرئيس .

ومن الممكن فى عصرنا هذا أن نجد دولا ذات أشكال مختلطة للحكم تجمع ما بين تأسيسات الجمهورية البرلمانية

والجمهورية الرئاسية (كما فى الجمهورية الخامسة فى فرنسا).

ان تعدد أشكال الحكم يعتبر الصفة المميزة لا للعالم المعاصر فحسب بل لأى مجتمع طبقى . فهكذا كان الحال بالنسبة لنظام الرق وبالنسبة لنظام الاقطاع والحال نفسه فى النظام الرأسمالى وبكلمات أخرى فانه حتى فى حدود تشكيلة اجتماعية - اقتصادية واحدة وبالتالى عند وجود جوهر طبقى واحد للدولة ، تستعمل الطبقة السائدة فى مراحل مختلفة الأشكال المتعددة للحكم .

وحتى فى العهد الرومانى القديم ، عندما كان الحكم بيد طبقة واحدة من مالكى العبيد دون غيرها نستطيع أن نجد الممالك والجمهوريات . فمثلا اتخذت دولة الرق فى مصر شكل الاستبداد الشرقى برئاسة ملك - فرعون غير محدود السلطة ، وفى أثينا اتخذت الدولة شكل الديموقراطية اليونانية القديمة ، أما فى روما فلقد اتخذت شكل الجمهورية الارستقراطية ومن ثم الامبراطورية . وتوجد بين الدول البرجوازية جمهوريات وممالك باختلاف أشكالها . ولقد كتب كارل ماركس فى عمله « نقد برنامج غوتا » بأن مختلف الدول فى مختلف الأقطار عند وجود العلائم الرئيسية المشتركة فيما بينها تختلف بأشكالها المتعددة . ولكنه بالرغم من اختلاف أشكالها جوهرها واحد هو ديكتاتورية الطبقة السائدة .

ان تعدد أشكال نظام الحكم يتوقف قبل كل شىء على خواص النظام الاقتصادى وتناسب القوى الطبقية ومختلف

المجموعات فى داخل الطبقات السائدة وكذلك يتوقف على التقاليد القومية وعلى مستوى الوعى السياسى لدى الشعب .

واذا كان من الممكن بالنسبة لأى من النماذج الاستغلالية للدولة استعمال أشكال الحكم الملكية أو الجمهورية فى مراحل معينة فان الدولة الاشتراكية تتصف باستعمال شكل واحد وهو الجمهورية . الا أنه يجب التفريق ما بين الجمهورية كشكل لنظام الحكم فى الدولة الاشتراكية والجمهورية كشكل للدولة البرجوازية .

ان الجوهر يجد دائما تعبيره فى الشكل ، أما الشكل فينتج عن الجوهر . وتختلف الجمهورية الاشتراكية قبل كل شىء بديموقراطيتها الحقة عن الجمهورية البرجوازية ، ناهيك عن الجمهوريات من النماذج التاريخية الأخرى للدولة ، ومثال ذلك الجمهوريات الاشتراكية الموجودة حاليا كالجمهوريات السوفييتية والجمهوريات الديموقراطية الشعبية التى تجسد سلطة الطبقات الكادحة ، السلطة الشعبية الحقة .

ان مسألة شكل الدولة لا تنحصر فى شكل نظام الحكم فقط ، اذ تكون لأساليب تطبيق قيادة الدولة للمجتمع من قبل الطبقة السائدة أى لتنوع أساليب الادارة والأنظمة السياسية أهمية بالغة .

ان مفهوم النظام السياسى يستخدم للتعبير عن مجموع أساليب التسلط التى تستعمل من قبل الطبقات المعنية التى تقف على رأس سلطة الدولة . وبهذا المعنى يتم الكلام مثلا عن النظام

البرلمانى والنظام الديموقراطى والنظام الاستعمارى والنظام الفاشيستى والخ ..

ولذا حين يدور الكلام عن شكل الدولة يجب أن لا يعنى بذلك شكل نظام الحكم وحسب مهما كانت أهمية تلك المسألة بل والنظام السياسى أيضا .

فمثلا أثناء التحدث عن ايطاليا فى فترة الديكتاتورية الفاشية لا يكفى تحديد وصفها بأنها ملكية دستورية ولو أنه لم يتم شكليا الغاء هذا النوع من نظام الحكم طوال فترة قيام النظام الفاشى فيها . ولكن النظام السياسى الذى أقيم من قبل موسولينى وحزبه الفاشى هو الذى عبّر بالذات وبأوضح ما يكون عن الرجعية التامة لهذا النوع من الدول الفاشية .

وفى البلدان الأخرى ، أينما أقيم أو يقام النظام الفاشى ، فان النظام السياسى وليس شكل نظام الحكم يلعب الدور الحاسم فى تحديد شكل الدولة بصورة عامة . ان مثل تلك الدول تدعى بالفاشية لأنها تطبق ديكتاتورية أكثر الأوساط رجعية وعدوانية وهذا ما يظهر فى منع المنظمات التقدمية من مزاولة نشاطاتها وفى القضاء على الحريات الديموقراطية وكذلك فى ملاشاة الدوائر النيابية والرفض التام لمبدأ الشرعية .

وينتسب أيضا الى مفهوم شكل الدولة تقسيمها الداخلى الى أقسام مختلفة والوضع القانونى لتلك الأقسام وكذلك العلاقات المتبادلة بين هيئاتها وبين تلك الهيئات والهيئات المركزية للسلطة (أو ما يدعى غالبا بتركيب الدولة) .

وتقسم الدول حسب تركيبها الداخلى الى بسيطة (وحدية) ومجمعة (اتحادية فيدرالية واتحادية كونفيدرالية) .

فالبسيطة أو الوحدية هى التى تقسم فقط الى وحدات ادارية أقليمية (كالأقاليم والمقاطعات والمحافظات والخ ..) .

وخلافا للدول البسيطة تتكون الدول المجمعة من اتحاد مجموعة من الدول . وأكثر أشكال هذا الاتحاد انتشارا هو الاتحاد الفيدرالى .

واذا كانت الدولة البسيطة تحتوى على نظام واحد لهيئات السلطة العليا فان الدولة الاتحادية الفيدرالية تحتوى على نظامين لها وتتكون من هيئات اتحادية عامة وهيئات خاصة بكل من الدول الأعضاء فى الاتحاد . وكالعادة تتكون الدائرة النيابية الاتحادية العامة من مجلسين يمثل أحدهما الاتحاد ككل ويبنى الآخر على أساس تمثيل أعضاء الاتحاد . وتعمل بالاضافة الى الدستور الاتحادى العام دساتير للدول الأعضاء فى الاتحاد أيضا . وتوجد قوات مسلحة واحدة وميزانية عامة وكذلك توجد جنسية واحدة بالاضافة الى الجنسية بكل من الدول الأعضاء فى الاتحاد .

وخلافا للدول الاتحادية البرجوازية فان الدول الاتحادية الاشتراكية تبنى على أساس الاتحاد التطوعى والمساواة فى الحقوق بين الدول الأعضاء مع الاحتفاظ بحق الخروج الحر لها من الاتحاد . (ان مسألة الاتحاد الاشتراكى مشروحة شرحا وافيا فى الفصل القادم) .

ان الفرق ما بين الاتحاد الكونفيدرالى والاتحاد الفيدرالى

3-1152

هو كون الأول يمثل وحدة جزئيـة بين الدول التى لهـا بعض الأهداف العامة المحددة التى لا تدعو الى ضرورة قيام هيئـات سلطة عليـا واحدة لها . وتتحد الدول بصورة عامة فى اتحـاد كونفيدرالى لأغراض السياسة الخارجية والدفاع . أما فى بقية النواحى فيحافظ أعضاء الاتحاد على استقلالهم .

ان التاريخ يدل على أن عدد الاتحادات الكونفيدرالية يقل بكثير من عـدد الاتحـادات الفيدرالية . وكقاعـدة عامة كانت الاتحادات الكونفيدرالية تسبق الاتحادات الفيدرالية . (فمثلا تحولت الولايات المتحـدة الاميركية وسويسرا من اتحـادات كونفيدرالية الى اتحادات فيدرالية بعد أن قويت العلاقات بين الدول المتحدة) .

هذه هى بعض الموضوعات الرئيسية للتعاليم الماركسية عن الدولة .

هل ستبقى الدولة دائما ؟

بالامكان طرح السؤال التالى : هل ستبقى الدولة دائما أم سينبثق بدلا منها شـكل آخر لتنظيم المجتـمع ؟ ان التعاليم الماركسية لا تعتبر الدولة تأسيسا أبديا فى حياة المجتمع . انهـا تعتبر أن الدولة التى ولدت نتيجة لانقسام المجتمع الى طبقات ستزول عنـد زوال تلك الطبقـات . وعلى نحو ما كان ظهور الدولة والقانون فى مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطور المجتمع ظاهرة حتمية فان زوالها أيضـا سيكون نتيجة حتميـة لزوال

الطبقات والفوارق الطبقية فى مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطور المجتمع وحينما يكون المجتمع قد نضج لممارسة الادارة الذاتيـة .

ومن الطبيعى أن يكون من الصعب أو حتى من باب المستحيل على أحد أن يعطى اليوم صورة واضحـة لتنظيم المجتمع فى المستقبل ، ولكن المهم هو أن نرى الاتجاه العام لتطور المجتمع . وفى هذا الصدد فان أعداء نظرية زوال الدولة (وهم ليسوا بقلة) يقتصرون بصورة عامة على رفض تلك النظرية دون أن يعللوا رفضهم هذا . فما هى اذن من وجهة نظرهم آفاق تطـور نظام الدولة فى المستقبل ؟ ان خبرة القرن العشرين تبين أن سنّة تطور نظام الدولة فى العصر الحـاضر لا تتقوم فى السير نحو الدول المنطقية ، « الدول فوق الدول » أو « الدولة العـالمية » كما يقترح البعض ، بل فى الانتقال التدريجى نحو النظام الاشتراكى للدولة والذى يؤدى بعـدئذ الى اشكال المجتمع البشرى التى تنعدم فيها الدولة .

وسنقوم الآن بشرح مسألة النظام الاشتراكى للدولة وتجربة الشغيلة الذين أنشـأوا دولة من نموذج جـديد وهى الدولة الاشتراكية التى تعتبر آخر النماذج التاريخية للدولة .

٢ ـ ظهور الدولة الاشتراكية

لقد برهن واضـعا الماركسية بصورة علمية وعلى أسـاس التحليل الشامل والعميق للقوانين الاقتصادية للرأسمالية على

حتمية الاستعاضة عن هذا النظام الاجتماعى بنظام اجتماعى جديد هو الاشتراكية . ان النزاع الذى يحدث فى مرحلة معينة من مراحل تطور الرأسمالية بين القوى المنتجة الهائلة وبين العلاقات الانتاجية القديمة التى تقوم بتقييد تلك القوى والتى تبنى فى أساسها على الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج وأدواته يشكل قاعدة اقتصادية موضوعية للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . ان هذا النزاع يكون أساسا لجميع التناقضات فى المجتمع الرأسمالى . ولغرض حله يجب القضاء على العلاقات الانتاجية القديمة ، الرأسمالية وبناء علاقات انتاجية جديدة ، علاقات اشتراكية يعتمد عليها النظام الاشتراكى .

ولم تقتصر الماركسية على ايضاح هذا الاتجاه الطبيعى لتطور المجتمع فقط ، بل وكشفت عن تلك القوة الاجتماعية القائدة المدعوة لتحقيق أكبر تحول اجتماعى عرفه التاريخ ، وهو بناء المجتمع الجديد ، الاشتراكى . ان هذه القوة هى البروليتاريا ، الطبقة العاملة . ان البروليتاريا هى التى تلعب الدور الحاسم فى هذا التحول مهما كانت القوى الاجتماعية المساهمة فى ذلك .

الرسالة التاريخية العالمية للطبقة العاملة

لقد انطلق واضعا الماركسية ـ كارل ماركس وفريدريك انجلس ـ من أن الطبقة العاملة لا ترتبط بحكم مكانتها فى الانتاج وفى المجتمع بالماضى بل ترتبط بالمستقبل . ان عمل الطبقة

العاملة هو المصدر الأساسى للخيرات المادية التى تؤمن المتطلبات الحيوية للمجتمع البشرى . هذا مع العلم أن ظروف عمل وحياة الطبقة العاملة قد جعلتها أكثر الطبقات المضطهدة وعيا وتنظيما . ولا يمكننا الا أن نعجب لعبقرية ماركس وانجلس اللذين استطاعا أن يبصرا فى الطبقة العاملة امكانياتها الثورية فى الوقت الذى كانت فيه تلك الطبقة فئة قليلة العدد حتى فى أكثر البلدان تطورا . انهما قد برهنا بصورة علمية بأن تعداد الطبقة العاملة ودورها فى الحياة الاجتماعية سيزدادان بصورة مستمرة أثناء التطور التاريخى . ان هذه الحقيقة التى كانت قبل مائة عام واضحة للقليلين لا تثير اليوم جدلا عند الملايين من الناس .

ان استنتاج الماركسية عن الدور ذى الأهمية التاريخية العالمية الذى تلعبه الطبقة العاملة فى بناء المجتمع الاشتراكى كان اكتشافا علميا عظيما بيّن الطريق الواقعى لتحرير جميع المضطهدين والمستغلين . وقبل ذلك ، وفى خلال مئات الأعوام ، قام المفكرون العظام وكذلك حركات اجتماعية بأكملها بالبحث عن تلك القوة التى بمقدورها ايصال البشرية الى الحرية والرفاه والسعادة . ولقد اتكل بعضهم على رحمة الملوك المثقفين العقلاء ، واعتمد الآخرون على مآثر « الأبطال » القادرين على قيادة « حشود » المضطهدين . وكذلك اعتمد غيرهم على انبعاث المشاعية الفلاحية البطريركية وأنظمة اتحادات حرفيى القرون الوسطى . وكانت هناك أيضا حركات اعتبر ممثلوها أنه من الواجب استعمال البلطة والقنبلة والقيام بأعمال الارهاب ضد

ممثلى السلطة ، أملا منهم أن ذلك هو الذى يؤدى الى الحرية . وكان هؤلاء يعدون المؤامرات ومحاولات الاغتيال وقتل القياصرة ظانين أن البطل على هذا النحو يستطيع بمفرده أن يقوم بثورة وأن يعود بدمه على الشعب بالسعادة . ولكن جميع هذه الآمال والحسابات المبنية على عدم الفهم لقوانين التطور الاجتماعى لم تكن لتأتى بالنجاح . انها كانت تدفع بالشغيلة اما الى الانتظار السلبى أو الى الضحايا التى لا فائدة منها .

وبظهور الماركسية فقط كف حلم البشرية الأبدية بالحياة الأفضل عن أن يكون خيالا . ان التعاليم الماركسية التى تعمقت فى أسرار الحياة الاجتماعية قد كشفت فى الطبقة العاملة تلك القوة العظيمة التى تستطيع تحرير البشرية العاملة محققة بذلك حلمها المشرق فى بناء مجتمع العدل على الأرض .

الثورة الاشتراكية ، سبلها وأشكالها

لقد طرح التاريخ سؤالا هاما آخر هو كيف تستطيع البروليتاريا أن تحقق رسالتها التاريخية ؟ وماذا يجب عليها أن تعمل لبناء عالم جديد ؟ ولقد أعطت الماركسية جوابا علميا واضحا على هذا السؤال . وبما أن البرجوازية الامبريالية ستحاول الحفاظ بكل الوسائل على سيطرتها الاقتصادية معتمدة فى ذلك على السلطة السياسية فان على البروليتاريا أن تستولى على السلطة السياسية فى المجتمع موحدة حولها جميع فئات الشعب العاملة ، وبكلمات أخرى فان عليها القيام بالثورة الاشتراكية

فاتحة بذلك بداية عهد تاريخى جديد هو عهد الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

ولقد أثبتت الماركسية ـ اللينينية نظريا وأسندها فيما بعد بصورة تامة التطبيق العملى بأن أشكال ووسائل القيام بالثورة الاشتراكية مختلفة . ويتعلق الكثير فى هذه الحالة قبل كل شىء بالظروف العامة للعصر وبالأخص بالظروف الملموسة لكل بلد وكذلك بحدة الحالة الثورية القائمة هناك وبتناسب القوى الطبقية ودرجة تنظيم كل من الطبقة العاملة وأعدائها . ولا يمكن للثورة الاشتراكية أبدا أن تقوم حسب الطلب أو حسب قالب موضوع ثابت . وينفى الشيوعيون أكاذيب الدعاية البرجوازية الباطلة التى تلصقهم بفكرة تصدير الثورة . ان الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تكون مادة للتصدير . انها حصيلة التطور الداخلى لأى بلد ويمكن القيام بها من قبل شعب ذلك البلد فقط ، عندما يكون قد أيقن بوجوب ابدال النظام القائم* . ان تصدير الثورة يعتبر فكرة غريبة على المفهوم الماركسى لسير التاريخ . ولقد ذكر لينين فى عام ١٩١٨ أن المجانين والاستفزازيين فقط

---

* لقد دحضت التأكيدات عن امكانية « تصدير الثورة » ببراعة فى حينها من قبل رومين رولان الذى كتب الى زميله الالمانى فى آب (أغسطس) عام ١٩١٨ قائلا : « ... انى عدو لدود لأى نوع من أنواع الامبريالية ، ولهذا فانى عدو لدود لامبرياليتكم الالمانية التى هى أقبح من أى نوع آخر .. ولكنى أعتبر أن الذى يجب أن يحرركم من امبرياليتكم هو شعبكم وليس شعبى أنا . أما اذا كان لا يمكنه القيام بذلك فهذا يعنى بأنه لم ينضج بعد لنيل الحرية . ان الحرية لا تجلب كآل بوربون فى عربات من خارج الحدود » .

يستطيعون التفكير بأن الثورة يمكن أن تقوم فى بلد غريب بالتوصية أو بالاتفاق * .

ومع ذلك فان الشيوعيين يناضلون بشدة ضد التصدير الامبريالى للثورة المضادة وضد تدخل الامبرياليين فى شؤون شعب أية بلاد تقوم بالثورة . انهم يعلنون عن استعدادهم لصد المعتدين الامبرياليين بحزم فيما لو حاولوا بواسطة تصدير الثورة المضادة الوقوف فى وجه شعب أى بلد يمارس حقه المشروع فى تبديل النظام الاجتماعى القديم .

ولا مفر من ظهور الاستفهام أمام القوى الثورية للبلد الذى تنضج فيه الثورة الاشتراكية عن الطابع الذى سيتخذه انتقال سلطة الدولة الى أيادى الطبقة العاملة . ولقد أثبتت الماركسية مؤيدة بالتجارب العملية أن هذا الانتقال يمكن أن يكون سلميا أو غير سلمى . أما الامكانية الواقعية لهذه أو تلك من الطرق فتتحدد بالظروف التاريخية الملموسة لكل بلد وبطبيعة المقاومة التى تبديها طبقات الاستغلاليين وكذلك بنسبة القوى على الصعيد العالمى .

ولقد كتب لينين يقول : « ان ماركس لم يقيد يديه وأيدى رجال الثورة الاشتراكية المقبلين فيما يخص أشكال الانقلاب

---

* راجع **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٧ ، ص ٤٤١ . ان لينين قد أكد بصورة خاصة على صحة أقوال أنجلس الذى كتب قائلا : « ان البروليتاريا الظافرة لا تستطيع أن تفرض أية سعادة على شعب أجنبى دون أن تقوض بذلك انتصارها بالذات » . (**لينين** . حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٦ ، ص ٢٧٠) .

وأساليبه وطرائقه ، اذ كان يدرك تمام الادراك أن كثرة من القضايا الجديدة ستنبثق فى ذلك العهد وأن الوضع سيتغير كليا ابان الانقلاب ، وسيظل يتغير فى كثير من الأحيان والى حد كبير جدا » * .

ويحاول أعداء الاشتراكية بكل جهدهم طوال عشرات السنين تشويه حقيقة موقف الماركسية – اللينينية حول طرق وأشكال الثورة الاشتراكية . انهم قد أغرقوا العالم بالأكاذيب والافتراءات عن « الكوارث » و « الآلام » التى كما يزعمون ستظهر حتما عند الانتقال الى نظام اجتماعى جديد . انهم حاولوا ولا يزالون اظهار الشيوعيين فى مظهر المتآمرين أو المتمردين أو أنصار العنف المسلح والذين يهدفون دائما وفى جميع الأحوال ومهما كلف الأمر لاثارة انتفاضة مسلحة وحرب أهلية لكى يستولوا بهذه الطريقة على السلطة . ولكن لا للتعاليم الماركسية الحقيقية حول طرق الثورة ما يجمعها وافتراءات الدعاية الرجعية من شىء .

ان الشيوعيين لم يخفوا ولا يخفون أهدافهم . انهم دائما يثبتون ويعترفون علنا بضرورة التحول الثورى للمجتمع الرأسمالى الى المجتمع الاشتراكى . انهم يصرحون علنا وبدون لف أو دوران بأن المهمة الأساسية للثورة الاشتراكية هى انتزاع

---

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٧ ، ص ٣١٠ . **لينين** . ضد الجمود العقائدى والانعزالية فى الحركة العمالية . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٩ ، ص ١٧٣ .

السلطة السياسية من أيدى البرجوازية وتسليمها الى الطبقة العاملة وحلفائها . وبما أن الاستغلاليين لا يتنازلون بصورة طوعية عن السلطة بل بالعكس يحاولون بكل الوسائل تقوية نظامهم وامتيازاتهم لذلك فان الثورة الاشتراكية تكون دائما بشكل انقلاب سياسى يتم فى سياق نضال طبقى حاد وعنيد وحاسم .

ولقد سار التطور التاريخى وقتا طويلا بشكل يجعل الامكانيات السلمية لتحقيق الثورة الاشتراكية فى أكثرية البلدان تكاد تكون معدومة . وفى ظروف تفاقم الروح العسكرية والتقوية الدائمة للماكنة العسكرية السياسية والبيروقراطية من قبل البرجوازية الرجعية الامبريالية يكون أكثر الطرق احتمالا وتوقعا للقيام بالثورة الاشتراكية هو الطريق غير السلمى . ومن الطبيعى تماما لهذا السبب أن الحركة الشيوعية والعمالية العالمية أبدت اهتمامها قبل كل شىء بالانتفاضة المسلحة كأكثر أشكال الثورة الاشتراكية واقعية .

ان الايديولوجيين البرجوازيين يخدعون الشغيلة بزعمهم أن انتفاضة البروليتاريا المسلحة ترتبط حتما وبصورة دائمة وفى جميع الأحوال باراقة الدماء والضحايا الكثيرة . ان التجربة التاريخية لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى التى تعتبر مثالا كلاسيكيا للانقلاب السياسى ، قد بينت بوضوح بأن الانتفاضة المسلحة يمكن أن تقوم بلا دماء . ففى أثناء الهجوم على القصر الشتوى الذى انتهى باسقاط الحكومة البرجوازية الموقتة فى

روسيا وبانتقال السلطة الى أيدى الطبقة العاملة قتل خمسة بحارة وجندى واحد وجرح عدد من الأفراد جرحا خفيفا * . ولقد تم انتقال السلطة الى أيدى الطبقة العاملة بدون اراقة دماء كثيرة ليس فى بتروغراد فقط بل أيضا فى مدن أخرى لروسيا . وفى الواقع أنه حدث فى موسكو وفى أماكن أخرى قتال عنيف . ولكن السلطة السوفييتية قد انتصرت بطريقة سلمية وبادرت فورا للقيام بالتحولات الاشتراكية فى ٧٣ مدينة من أصل ٩١ .

ان الانتفاضة المسلحة هى الطريق الذى تجبر الثورة الاشتراكية على اتباعه ، الطريق الذى تفرضه البرجوازية لا البروليتاريا . ان انسانية الأهداف التى تتوق اليها الطبقة العاملة هى التى تحدد اختيار الوسائل الانسانية لتحقيقها . وكأكثر الطبقات تقدمية وديموقراطية فى الوقت الحاضر فان الطبقة العاملة تهدف الى حل المشاكل الاجتماعية بأقل الوسائل ألما بالنسبة للمجتمع . ان الطريق السلمى للثورة الاشتراكية والذى يسمح باجراء التبدلات الجذرية فى الحياة الاجتماعية بأقل ما يمكن من الضحايا وبأقل ما يمكن من التخريب للقوى المنتجة لهو أكثر الطرق مطابقة لمصالح الطبقة العاملة ومفاهيمها عن العالم .

وتنطلق الماركسية ــ اللينينية من أن هذا الطريق فى ظروف تاريخية معينة لا يعتبر واقعيا فحسب بل وملائما . ولقد أكد

* راجع « تاريخ ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى » . موسكو ، دار الطبع والنشر التابعة لاكاديمية العلوم السوفييتية ، عام ١٩٦٢ ، ص ١٦٢ .

لينين مرارا بأنه من الطبيعى أن تفضل الطبقة العاملة أخذ السلطة بالطرق السلمية . ولكنه فى نفس الوقت كان يعتبر بأن الطريق السلمى « شىء صعب ونادر للغاية وذلك لأن الثورة هى قمة التوتر لأكثر التناقضات الطبقية حدة » . ومع ذلك فحسب رأيه يجب على الطبقة العاملة من كل بد محاولة تحقيق أية أمكانية لذلك حتى ولو كانت نسبة النجاح واحدا فى المائة * .

وفى أثناء التطبيق عمل لينين وحزبنا وفقا لهذا المبدأ بالذات كذلك . فاعتمادا على التحليل الدقيق للحالة القائمة وعلى تناسب القوى الطبقية فى روسيا اقترح لينين فى نيسان (ابريل) عام ١٩١٧ أن تستعمل فورا الآفاق القائمة للتطور السلمى للثورة الاشتراكية . وقد وافق الحزب بأجمعه على هذا الاقتراح كأكثر الطرق ملاءمة لتلك الظروف الملموسة . ولم تتم الا ردا على العنف الذى اتبعته البرجوازية حينما نظمت بالاتفاق مع الجنرالات القيصريين اطلاق النار على مظاهرة العمال والجنود فى تموز (يوليو) عام ١٩١٧ الاستعاضة عن شعار الثورة السلمية بشعار الانتفاضة المسلحة . ولكنه حينما تبدل الموقف وظهرت فى أيلول (سبتمبر) عام ١٩١٧ امكانية أخذ السلطة بالطريقة السلمية اقترح لينين مرة أخرى الاستفادة من هذه الامكانية . « ان بامكان السوفييتات الآن ، وستكون تلك على أكثر الاحتمالات آخر فرصة لها ، أن تؤمن بعد أخذ السلطة

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٥ ، ص ٢٨٤ ، المجلد ٢٦ ، ص ١٨ .

كاملة التطور السلمى للثورة والانتخاب السلمى من قبل الشعب لنوابه والنضال السلمى للاحزاب داخل السوفييتات وكذلك تجربة برامج مختلف الأحزاب عمليا والانتقال السلمى للسلطة من أيدى حزب الى أيدى حزب آخر » * . وتقع كل المسؤولية عن عدم الاستفادة من تلك الفرصة فى ذلك الوقت على عواتق ممثلى حزبى البرجوازية الصغيرة ـ الاشتراكيين الثوريين والمناشفة ـ الذين فضلوا الاتفاق مع البرجوازية الرجعية ووقفوا فى وجه البلاشفة فى السوفييتات .

وهكذا نرى بأن الذنب لا يقع على عاتق الشيوعيين فى عدم اتباع الطريق السلمى للثورة الاشتراكية فى روسيا . ولو كان الأمر يتعلق بهم لكان بالامكان تفادى قيام الانتفاضة المسلحة ، والأكثر من ذلك قيام الحرب الأهلية . ولكن المؤرخين البرجوازيين بتجاهلهم للوقائع التاريخية الملموسة يحاولون ايقاع الذنب على الشيوعيين فى اندلاع الحرب الأهلية الدموية فى روسيا التى فرضها البرجوازيون والاقطاعيون على الطبقة العاملة .

ولقد بينا سابقا أن انقلاب أكتوبر عام ١٩١٧ فى روسيا وان تم عن طريق الانتفاضة المسلحة لكنه دون سفك كثير من الدماء . ومنذ الأيام الأولى لقيام السلطة السوفييتية لم يدع الحزب الشيوعى الى الكف عن أعمال العنف والحرب الأهلية

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الخامسة ، المجلد ٣٤ ، ص ٢٣٧ .

وحسب بل قام بطرح برنامج واسع للبناء الاشتراكى السلمى باشتراك كل من يرغب فى العمل تحت رقابة السلطة السوفييتية . ولقد أبدت الطبقة العاملة بالنسبة للاستغلاليين المسقطين شهامة وانسانية نادرتين . ومن المعروف أنه قد تم اطلاق سراح حتى بعض الجنرالات ممن شاركوا فى تمرد الثورة المضادة ، مثلا كراسنوف ، فى عام ١٩١٧ بمجرد قول « كلام شرف » . ولكن البرجوازية والاقطاعيين لم يستسلموا للثورة ونظموا بالاتحاد مع القوى الأجنبية الامبريالية جبهة موحدة ضد الدولة السوفييتية الفتية ومن ثم أشعلوا نار الحرب الأهلية فى روسيا . وفى تلك الظروف اضطر الشعب الى حمل السلاح للحفاظ على مكاسبه وأجاب على أعمال عنف الثورة المضادة المسلحة للبرجوازية بتحطيم الغزاة الأجانب والقضاء على الرجعية فى الداخل .

وهكذا فان المذنب فى النضال الطويل والمرير فى سنى الحرب الأهلية والتدخل الأجنبى هو ليس الطبقة العاملة والشغيلة بل طبقات الاستغلاليين المسقطين فى روسيا سوية مع القوى الرجعية فى الخارج .

ولقد تولدت ظروف أخرى فى بلدان الديموقراطية الشعبية الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية . اذ تبدلت كفة التوازن أثناء تحرير تلك البلدان من المحتلين الفاشيست لصالح القوى الديموقراطية التى اتحدت حول الأحزاب الشيوعية والعمالية . ولهذا السبب أصبحت المحاولات التى قامت بها العناصر المعادية

لاثارة نار حرب أهلية وكذلك عزم الامبرياليين الأجانب على التدخل العسكرى عديمة الأساس .

ولقد حقق كل ذلك امكانية قيام الثورة الاشتراكية فى البلدان الديموقراطية الشعبية الاوروبية دون اللجوء الى الانتفاضة المسلحة وبدون الحرب الأهلية وعلى أساس الاضعاف المتوالى للمواقف السياسية والاقتصادية للبرجوازية وكذلك عن طريق التبدلات الثورية خلال عدد من السنين والتطوير التدريجى والتقوية لسلطة الدولة الشعبية الديموقراطية .

وهناك من يؤكد فى الخارج بأن الثورات الاشتراكية فى البلدان التى تشكل الآن المنظومة الاشتراكية العالمية قد حدثت نتيجة للحرب العالمية . وعلى هذا الأساس يزعمون أن الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تقوم بدون حرب ، انها ترتبط حتميا بالحرب وتكون دائما نتيجة للحرب *.

ولكن هذه الحجة لا يمكن اعتبارها أكثر من طريقة مبتذلة للسفسطة البرجوازية التى تضارب على الغلطة المنطقية المشهورة — post hoc ergo propter hoc — أى « بعد ذلك وهكذا نتيجة لذلك » . وفى الواقع فان الثورة الاشتراكية لا ترتبط بصورة حتمية لا بالحرب الأهلية ولا بالحروب بين الشعوب .

---

*كتب البروفسور الامريكى ر . دانيلس فى كتابه « طبيعة الشيوعية » الصادر فى سنة ١٩٦٢ يقول ان « نجاح الشيوعيين يتعلق بدرجة كبيرة بالبحوث الستراتيجية لنوع خاص من الاوضاع وهو الحرب العالمية والفوضى التى تعم بعدها » .

لقد بين التاريخ بأنه مع العلم أن الحربين العالميتين اللتين أشعلتا من قبل الامبرياليين قد انتهتا الى انفصال بعض البلدان من المنظومة العالمية الرأسمالية فان أسباب الثورات الاشتراكية لم تكمن فى تلك الحروب بل فى التناقضات الرأسمالية المستعصية . وعلاوة على ذلك فان الحروب قد ولدت نتيجة لأسباب تتعلق دائما بالتناحر الرئيسى للنظام الرأسمالى . وبهذا الخصوص فانها كانت تمثل نفس الظواهر المرضية للرأسمالية التى تعتبر كذلك سببا للأزمات الثورية . وتبين الوقائع انه بمقدار تعمق الأزمة العامة للرأسمالية تحتد شدة التناقضات التى تمزقها مسببة بذلك قيام أوضاع ثورية فى ذلك البلد ، أو فى غيره حتى فى أوقات السلم .

وتعمل الطبقة العاملة وأحزابها كأكثر أعداء الحرب والروح العسكرية ثباتا وتدافع عن السلام وتحميه باصرار . ان أمانى الطبقة العاملة بالنصر النهائى ليست مرتبطة بالحرب . وأن هدفها الاعظم لا يقتصر على مجرد القضاء على الرأسمالية بأى ثمن . ان مثلها الاعلى وهدفها الرئيسى هو بناء الاشتراكية والشيوعية الذى يمكن أن يتم على أحسن صورة فى ظروف السلم وبدون الحروب وما يصحبها من تخريب .

لقد اتسعت امكانيات التطور السلمى للثورة الاشتراكية فى الظروف الراهنة . ففى عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة تستطيع الطبقة العاملة تحت قيادة طليعتها وعلى أساس الجبهة الوطنية وغيرها من أشكال الاتفاق والتعاون بين مختلف

الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية أن توحد أكثرية الأمة وتضمن الانتقال السلمى لوسائل الانتاج الأساسية الى أيدى الشعب وكذلك تستطيع الفوز بسلطة الدولة دون اللجوء الى الانتفاضة المسلحة والحرب الأهلية .

ان واقعية هذه الامكانيات لتزداد قوة فى الظروف الراهنة نظرا لأن الأحزاب البرجوازية اليمينية وما تؤلفه من حكومات تمثل مصالح الرأسمالية الاحتكارية تزداد افلاسا أكثر فأكثر . ان مصلحة فئات الأمة الأساسية فى القضاء على هيمنة الاحتكارات تتيح توحيد جميع الحركات الديموقراطية التى تعمل ضد نير الطغمة المالية ، فى تيار جبار مضاد للاحتكارات . ويتبلور تحالف الطبقة العاملة مع جميع الشغيلة فى خضم النضال ضد سيطرة الاحتكارات . ان الطبقة العاملة تقوم بتوحيد الفلاحين ـ حليفها الأساسى ـ من أجل النضال ضد بقايا الاقطاع واستبداد الاحتكارات . وتصبح فئات واسعة من الموظفين وقسم كبير من المثقفين الذين تهبط بحالهم الرأسمالية الى وضع العمال المأجورين والذين يدركون ضرورة التبديل فى الحياة الاجتماعية حلفاء للطبقة العاملة .

وفى مثل هذه الظروف تقدر الطبقة العاملة ، اذ تعتمد على أغلبية الشعب وتقوم بالصد الحازم للعناصر الانتهازية التى لا تستطيع العدول عن سياسة التوافق مع الرأسماليين والاقطاعيين ، تقدر على أن تهزم القوى الرجعية والمعادية للشعب وأن تفوز بالأغلبية الثابتة فى البرلمان وتحوله من وسيلة

4-1152

تخدم المصالح الطبقية للبرجوازية الى وسيلة لخدمة الشعب العامل وكذلك تستطيع توسيع النضال خارج نطاق البرلمان وأن تكسر مقاومة القوى الرجعية وتهيىء الظروف الضرورية للقيام بالثورة الاشتراكية بالطرق السلمية .

ان الماركسيين – اللينينيين ينطلقون من أن النضال البرلمانى يستطيع تأمين السبيل السلمى نحو الاشتراكية فقط فى حالة ما اذا اعتمد على الحركة الثورية الجماهيرية للعمال والفلاحين وفئات المدن المتوسطة ضد الرأسمال الاحتكارى الكبير وضد الرجعية ومن أجل الاصلاحات الاجتماعية الجوهرية والسلم والاشتراكية . وفى هذه الحالة لا يكمل نضال الجماهير خارج البرلمان اجراءات الأكثرية البرلمانية فحسب بل ويعتبر أساسا وأهم شرط لتأمين الدور الثورى للبرلمان .

فى ظروف تزايد قوى الاشتراكية وتقوية الحركة العمالية وفى الوقت الذى تضعف فيه مراكز الرأسمالية ، لا يستثنى أن يتم الانتقال فى بعض البلدان الرأسمالية الى الاشتراكية بطريقة أكثر سهولة وبساطة ، عندما يكون ، كما تنبأ مؤسسو الماركسية – اللينينية ، من الأفضل بالنسبة للبرجوازية أن توافق على بيع وسائل الانتاج الأساسية للبروليتاريا .

ان الامكانيات الواقعية لتلك أو لغيرها من سبل الثورة الاشتراكية والانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تحدد بالظروف التاريخية الملموسة لكل بلد . ولا شك فى أنه أينما وجد جهاز بوليسى عسكرى قوى للبرجوازية الامبريالية

تصطدم الطبقة العاملة والقوى الثورية بمقاومة ضارية تجعل القضاء على الديكتاتورية البرجوازية عن طريق النضال الطبقى المسلح أمرا حتميا .

تعلمنا اللينينية والخبرة التاريخية تؤكد أن الطريقة السلمية أو غير السلمية للقيام بالثورة الاشتراكية فى مختلف البلدان وكذلك درجة عنف النضال الطبقى فى كل منها لا تتعلق بالبروليتاريا والقوى الثورية بقدر ما تتعلق بطبيعة المقاومة التى تبديها القمة الرجعية للطبقات الاستغلالية التى تقف بوجه الأكثرية الساحقة من الشعب وكذلك بدرجة استعمال العنف من قبل طبقة الاستغلاليين نفسها. ان نجاح الطبقة العاملة فى نضالها يتعلق بدرجة المام تلك الطبقة وحزبها بجميع أشكال النضال سواء كانت سلمية أو غير سلمية ، برلمانية أو غير برلمانية – ودرجة استعدادهما للتحول السريع والمفاجىء من أحد الأشكال الى الآخر .

ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يتم عن طريق الثورة الاشتراكية فقط بغض النظر عن الشكل الذى سيتخذه ذلك الانتقال . ان الماركسيين – اللينينيين ليرفضون أوهام الانتهازيين والتحريفيين المعاصرين عن وجود عملية تطور أو « تحول تدريجى من الرأسمالية الى الاشتراكية » الى جانب التحولات الاشتراكية الثورية . ان مثل هذه النظريات القديمة والتى تطرح الآن زعما بأنها جديدة ، فى الواقع معادية للمبادىء العلمية وتناقض تجارب الحياة ؛ ولا يمكن لأى تطور للمجتمع

الرأسمالى ، مهما كان مرئيا ، أن يؤدى الى الاشتراكية . ان مثل هذا الانتقال لا يتم الا عن طريق الثورة الاشتراكية التى تبقى ثورة بصرف النظر عن كونها سلمية أو غير سلمية ، وذلك لأنها تقرر مسألة انتقال السلطة من أيدى البرجوازية الى أيدى الطبقة العاملة . ولقد بين لينين بأن « انتقال السلطة من طبقة الى أخرى هو الدليل الأول ، الرئيسى ، الجوهرى على الثورة سواء بمعنى الكلمة العلمى الدقيق أم بمعناها السياسى والعملى » * .

ان الثورة الاشتراكية سواء كانت سلمية أو غير سلمية تبدأ دائما بالاستيلاء على السلطة السياسية وتقوم باجراء التحولات الاشتراكية بواسطة جهاز خاص وهو الدولة الاشتراكية التى يتم تشكيلها أثناء قيام الثورة .

استوجب على ماركس وانجلس خوض نضال طويل صامد ضد مختلف النظريات الفوضوية التى حاولت أن تثبت بأن البروليتاريا لا تحتاج الى كيان دولة خاص بها . ومن هذه الشاكلة كانت نظريات شتيرنر وبرودون وباكونين وغيرهم من ايديولوجيى الفوضوية الذين كانوا يبثون أفكار « الالغاء التام للدولة » و « نسف الدولة » أو تذويبها فى جمعيات (مشاعيات) طوبوية ذات حكم ذاتى لا ترتبط الواحدة منها بالأخرى .

ولقد دحض لينين النظريات الفوضوية عن الدولة دحضا تاما

---

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٤ ، ص ٢٤–٢٥ .

لينين . ضد الجمود العقائدى والانعزالية فى الحركة العمالية . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٩ ، ص ١٠٤ .

اذ أثبت عدم صحتها وعدم تطابقها مع الاشتراكية العلمية . ولقد كتب لينين قائلا : « ان تعاليم النضال الطبقى التى يطبقها ماركس على مسألة الدولة وعلى مسألة الثورة الاشتراكية تفضى لا محالة الى الاعتراف بسيادة البروليتاريا السياسية ... لا بد للبروليتاريا من سلطة الدولة ، من تنظيم القوة المتمركزة ، من تنظيم العنف سواء لقمع مقاومة المستثمرين أو لقيادة جماهير السكان الغفيرة من فلاحين وبرجوازية صغيرة وأشباه بروليتاريين فى أمر « ترتيب » الاقتصاد الاشتراكى » * .

ولقد قوض النضال المبدئى الصامد الذى خاضه لينين ضد الفوضويين تأثيرهم بصورة نهائية . أما نظرياتهم عن « نسف الدولة » فقد فقدت الآن بصورة تامة تقريبا أنصارها فى الحركة العمالية . وساعد على ذلك كثيرا التطبيق العملى للتحولات الاشتراكية فى العالم التى ابتدأتها ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا وعقبتها الثورات الاشتراكية المظفرة بتطبيقها فى البلدان الأخرى . ان التطبيق العملى للحركة الثورية العالمية قد أكد بصورة مقنعة صحة الاستنتاج النظرى للماركسية – اللينينية القائل بأن اقامة الدولة الاشتراكية التى تعتبر الأداة الرئيسية لتحويل المجتمع هى ظرف تمهيدى لبناء الاشتراكية .

---

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٥ ، ص ٣٧٦ .

لينين . الدولة والثورة . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٧٠ ، ص ٣٢ .

تحطيم جهاز السلطة القديم وتبديله بآلية دولة جديدة

تعتبر مسألة سلطة الدولة مسألة رئيسية وأساسية بالنسبة الى أية ثورة . ولا تشذ الثورة الاشتراكية فى ذلك . ولقد كتب لينين عن ذلك قائلا : « ومن المستحيل تجنب مسألة السلطة وابعادها ، لأن هذه هى بالضبط المسألة الأساسية التى تحدد كل شىء فى تطور الثورة ، فى سياستها الخارجية والداخلية »*.

ومع ذلك فان الثورة الاشتراكية بالمقارنة مع جميع الثورات التى سبقتها تحتل بالنسبة الى هذه المسألة الرئيسية والأساسية مكانة خاصة أيضا . ان جميع الثورات السابقة كانت قد اقتصرت على انتزاع السلطة من أيدى جماعة استغلالية ومنحها لجماعة استغلالية أخرى . وكنتيجة لذلك لم يتبدل الجوهر الاستغلالى لسلطة الدولة وبقى جهازها بلا مساس . ان البرجوازية مثلا بعد استيلائها على السلطة لم تقم بتحطيم ماكنة الدولة القديمة بل أتقنتها فقط وكيفتها لحل مشاكلها ولأنظمتها الاقتصادية والسياسية .

وتختلف الحالة أثناء الثورة الاشتراكية . فلا يدور الحديث هنا عن التسليم البسيط للسلطة من قبل احدى الطبقات الى طبقة أخرى بل عن الانقلاب العميق حينما تأتى الى السلطة

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٥ ، ص ٣٤٠ .
لينين . المختارات ، فى ثلاثة مجلدات ، المجلد ٢ ، الجزء ١ ، الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٥ ، ص ٣٦١ .

طبقات الشغيلة بعد القضاء على سيطرة الاستغلاليين . ان الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تستغل الماكنة البرجوازية القديمة للدولة التى كيفت لاستعباد الشغيلة وقمعهم . عليها أن تحطمها وتقيم بدلا لها جهاز دولة جديدا يستجيب لمتطلبات المجتمع الذى يقوم ببناء الاشتراكية .

ولقد استنتج ماركس ولأول مرة على أساس تجربة الثورة الفرنسية فى عامى ١٨٤٨ – ١٨٤٩ ضرورة تحطيم ماكنة الدولة القديمة . وقام بتعميم استنتاجه هذا فى مؤلفه المشهور « الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت » (بروميير هو الشهر الثانى حسب التقويم الفرنسى الجمهورى الذى كان يستعمل فى أعوام ١٧٩٢ – ١٨٠٥ . المترجم) .

واعتبر لينين هذا الاستنتاج رئيسيا وأساسيا فى التعاليم الماركسية عن الدولة . وبعد التحليل الدقيق لأعمال ماركس وأنجلس وكذلك بعد أخذ التجربة الجديدة للحركة الثورية بنظر الاعتبار طور لينين هذا الاستنتاج وحدد المحتوى والطرق الملموسة لتحطيم جهاز الدولة الاستغلالى ووضع برنامجا واضحا ودقيقا للتحولات الثورية التى يجب أن تتم فى كل نظام الدولة .

ان الثورة الاشتراكية فى روسيا استطاعت منذ البداية أن تدعو الى عقد اجتماع لممثلى الشعب انتقل اليه سلطة الدولة كاملة . ان هذا الاجتماع كان المؤتمر الثانى لسوفييتات عموم روسيا الذى أعلن بطريقة تشريعية عن الغاء سلطة

الدولة القديمة واقامة نظام جديد لهيئات الدولة . وكانت هذه خطوة حاسمة فى مجرى تحطيم الماكنة البرجوازية للدولة واقامة فى الوقت نفسه لجهاز دولة جديد .

وبعد ذلك قامت البروليتاريا الظافـرة بتأسيس الجيش الأحمر من العمال والفلاحين بدلا من الماكنة العسكرية المهشمة وكذلك قامت بتأسيس محكمة شعبية جديدة ، مبنية على مبدأ اشتراك الشغيلة فيها ، بدلا من المحكمة البرجوازية القديمة . وكذلك فقد قضت السلطة السوفييتية على الجهاز الاستبدادى البوليسى القديم وأسست محله المليشيا البروليتارية لتأمين النظام الثورى فى البلاد والحفاظ على مصالح الشغيلة وحمايتها .

والغى كذلك جهاز الادارة البرجوازية الدواوينى وأقيم محله جهاز الادارة الاشتراكية . وأصبحت سوفييتات نواب العمال والجنود والفلاحين التى يتم انتخابها من قبل الشغيلة ، هيئات سلطة الدولة الوحيدة ذات الصلاحيات والسلطة الكاملة . وهكذا تم القضاء بصورة تامة على هيئات اضطهاد الشغيلة وتأسيس هيئات جديدة لحماية مصالحهم تقوم بنشاطها على أساس المبادىء الجديدة .

ومع أن تحطيم جهاز الدولة القديم قد جرى فى ظروف الثورة غير السلمية التى بدأت بالانتفاضة المسلحة فان السلطة السوفييتية قامت بمنتهى التروى والحذر بتلك العملية متحاشية قدر الامكان الخراب الذى لا لزوم له .

ومنذ فترة ما قبل الثورة قدم لينين طلبا حول وجوب النظر الى أجزاء جهاز الدولة القديم المختلفة نظـرة مختلفـة . ولكن عندما يدور الحديث حول الدوائر الرجعية الاستبدادية كالجيش بجنرالاته والبوليس والدرك والمحاكم البرجوازية والادعاء العمومى فذلك شىء . ومن الطبيعى أن يتحتم على البروليتاريا المنتصرة أن تهدم هذه الدوائر وتحطمها وترفض مبادىء تنظيم تلك الدوائر ونشاطها رفضا تاما . غير أن الدولة البرجوازية تحتوى على جزء من جهازها يقوم بادارة الانتاج وعمليات العد والتسجيل والاحصاء وغيرها من العمليات الادارية الضرورية للمجتمع . ويتمثل هذا الجزء بالسنديكات الحكومية والبنوك والبريد والبرق وادارة المواصلات وادارة المرافق العامة والخ ..

ولقد اهتم لينين اهتماما خاصا بدور البنوك معتبرا اياها ذلك الجزء من جهاز الدولة البرجوازى الذى تأخذه البروليتاريا من الرأسمالية جاهزا دون أن تقوم بأى حال من الأحوال بتخريبه بل تقوم بقطع الخيوط التى تربط هـذا الجهاز الممتاز بالبرجوازية . وقد لفت لينين النظر أيضا الى وجوب استعمال الجهاز الذى تكون فى ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية والذى يقوم بأداء مهمة الاحصاء وتنظيم الحياة الاقتصادية . ان هذا الجهاز ، كما أشار لينين ، يمكن أن يستخدم بنجاح أيضا لصالح الطبقة العاملة والشغيلة بأجمعهم بعد انتصار الثورة .

ان تحطيم جهاز الدولة القديم أثناء ثورة اكتوبر الاشتراكية

العظمى قد سار وفقا لهذه الارشادات اللينينية . والى جانب ادخال الرقابة العمالية واستحداث هيئات دولة جديدة لادارة الاقتصاد فان السلطة السوفييتية قد استعملت نظام البنوك محولة اياه الى وسيلة للاحصاء الاشتراكى ومراقبة الانتاج . ولقد تم تعيين مفوضين سوفييت فى جميع البنوك الخاصة وانيطوا بمهمة الرقابة على نشاطات هذه البنوك تحت اشراف مفوضية الشعب للمالية .

ان الدولة السوفيتية قد استعملت على نطاق واسع مثل هذه الاتحادات الانتاجية القديمة وغيرها من مختلف أشكال المؤسسات التنظيمية التى أقامتها احتكارات الدولة الرأسمالية . ولقد دخلت فى بعض الأحيان هذه المؤسسات بكليتها ، دون أى تغيير ، ضمن تكوين الهيئات الاقتصادية الجديدة . ولقد استعملت فى أحيان أخرى الدولة السوفييتية اتحادات الدولة الاحتكارية ، السنديكات والتروستات لكى تشكل على أساسها اتحادات جديدة للمشاريع المؤممة . وهكذا ، على سبيل المثال ، تم تأسيس اتحادات مشاريع استخراج المعادن والتعدين فى اورال وجنوب روسيا وكذلك مصانع النسيج والمواد الكيميائية .

وهكذا بينت تجربة الثورة الاشتراكية فى روسيا بأن تحطيم جهاز الدولة القديم لا يعنى اطلاقا التحطيم التام لجميع أجزاء الجهاز والقضاء عليها . ان الماركسيين لا يعتبرون تحطيم جهاز الدولة البرجوازى القديم مجرد عملية هدم بل يعتبرونه

وسيلة من وسائل الحركة التقدمية المتصاعدة وانتقالا الى نظام جديد يحتوى على كل ما توصلت اليه درجات تطور الدولة والقانون السابقة من ايجابيات .

ان هذه الموضوعة صحيحة حتى فى ظروف التطور اللاسلمى للثورة الاشتراكية . أما فى الثورة السلمية فانها تحصل على معنى خاص وأهمية خاصة . واضافة الى هذا فمن المشكوك فيه أن الثورة الاشتراكية السلمية يمكن أن تقوم بدون المحافظة على بعض الأجزاء الهامة لجهاز الدولة القديم واستعمالها .

ان تجربة التحولات الاشتراكية فى البلدان الديموقراطية الشعبية ، حيث كانت طبيعة الثورات سلمية نسبيا كما بينا ذلك سابقا ، قد أكدت بكل وضوح على هذا الرأى . فلم يجر تحطيم جهاز الدولة القديم فى معظم هذه البلدان فورا ، بل استخدم لفترة طويلة من قبل القوى الثورية التى جعلت بصورة ناجحة أجزاء كثيرة منه تعمل على حل مشاكل الثورة الاشتراكية .

وفى هذه الحال لم يكن قيام نظام الدولة الجديد ، الاشتراكى ، بصورة عامة نتيجة للتحطيم والهدم لجهاز الدولة القديم بل كان نتيجة للتجديد والتحويل التدريجى له وتغيير الفحوى الطبقى لأشكال الدولة التقليدية للديموقراطية البرجوازية .

ولقد ظهرت امكانية أكبر لعدم اللجوء الى تحطيم ماكنة الدولة بكاملها فى مرحلة التطور الحالية للعملية الثورية العالمية

عندما تفتحت آفاق التحول السلمى الى الاشتراكية فى عدد من البلدان الرأسمالية . فبعد الفوز بالأغلبية البرلمانية تستطيع الطبقة العاملة أن تحول هذا الجزء الأهم (وهو البرلمان) من أجزاء نظام الدولة البرجوازى الى أداة لتنفيذ ارادتها دون أن تلجأ الى تحطيمه بل قاطعة منه ما كان يقيد ويشوه نشاطه فى ظروف الرأسمالية بوصفه هيئة تمثل الشعب .

ومن الطبيعى فانه فى مثل هذا التطور أيضا للثورة الاشتراكية يجب تحطيم وهدم جميع الحلقات الاستبدادية والعسكرية العدوانية فى جهاز الدولة والتى يعتبر هدفها المباشر العنف الاجتماعى ومن أمثالها البوليس السياسى والدرك العسكرى ودوائر الاستخبارات العسكرية السياسية والاقتصادية وجهاز تنظيم التخريبات والتجسس فى البلدان الأخرى والخدمة العسكرية الديبلوماسية التى تؤمن نشاط الكتل العسكرية السياسية العدوانية وكذلك الاستعباد الاقتصادى للدول الضعيفة التطور والخ ..

وبلا شك فان عملية تحطيم الجهاز القديم وبناء جهاز جديد أثناء التحولات الثورية فى البلدان الأخرى ستحتوى على عدد من الصفات الخاصة . اذ ستقوم عوامل مختلفة بالتأثير عليها ومن هذه ، مثلا ، المستوى العالى لتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية التى تؤدى الى قيام عدد من حلقات الدولة لادارة الاقتصاد وتطوير التقدم الفنى والخ .. ان الموقف من هذه الحلقات هو بالضبط كما بالنسبة لأنظمة المواصلات والصحة

وغيرها سيختلف عن الموقف من البوليس والمباحث السياسية وغيرها .

وهنالك عامل آخر (يرتبط بشكل كبير بالعامل الأول) وهو أن جهاز الدولة البرجوازية قد ازداد عدديا الى درجة مذهلة ، وذلك ما أدى الى احتوائه على عدد متزايد من الموظفين الصغار والمتوسطين الذين هم أقرب بوضعهم الاجتماعى الى الطبقة العاملة من الموظفين الكبار والأوساط الاحتكارية الأخرى . ومن الطبيعى أن القسم الديموقراطى من هؤلاء الموظفين سيستخدم فى جهاز الدولة الجديد .

ويمكن للتقاليد التاريخية التى تولدت أثناء فترة طويلة فى النفسية الاجتماعية للشعب المعين وكذلك للاحترام لهذه التأسيسات التقليدية أو تلك فى نظام الدولة أن تعتبر عاملا آخر . ان التقاليد المذكورة لا يمكن الا أن تنعكس على حل مسألة تحطيم الجهاز القديم . ولكنه فى جميع الأحوال يمثل قيام جهاز الدولة الجديد (مع الاستعمال بدرجات متفاوتة لأجزاء من الجهاز القديم) المهمة المباشرة للثورة الاشتراكية .

ان كل ما جاء أعلاه هو ما يعنى فى الجوهر قيام الدولة الاشتراكية المدعوة لأن تكون الوسيلة الرئيسية بيد الشغيلة لاجراء التحولات الاشتراكية فى العلاقات الاجتماعية .

تنوع أشكال نظام الدولة الاشتراكى

من أهم موضوعات الماركسية - اللينينية الاعتراف بتنوع

أشكال نظام الدولة الاشتراكى . وهذا يفند الافتراءات المختلفة الزاعمة بأن الشيوعيين يحاولون فى جميع الأماكن اقامة نظام واحد للسلطة السياسية لا يتغير . ولا يجبر ، كما لا يمكن اجبار المجتمع من قبل أحد على الأخذ بنظام الدولة الاشتراكى . ان هذا النظام يظهر كنتيجة مباشرة للنضال التحررى الذى تخوضه الطبقة العاملة والشغيلة فى أى بلد وكذلك فانه يحمل طابعا يعكس الخصائص التاريخية المعينة والظروف الملموسة التى من بها ذلك النضال . ولذا فان النظام الجديد للدولة ذا الجوهر الاشتراكى الواحد يتخذ أشكالا سياسية تختلف باختلاف البلدان .

ان الماركسية لم تتوصل حالا الى تلك الحقيقة . فبعد الاستنتاج عن الضرورة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا ، وكذلك بعد الاثبات من أن الطريق نحوها يكون من خلال الثورة الاشتراكية وهدم جهاز الدولة البرجوازى أمل ماركس أن يحصل من خلال تجربة الحركة الثورية الجماهيرية على جواب على السؤال عن الأشكال الملموسة التى سيتخذها تنظيم البروليتاريا كطبقة سائدة .

ان أولى التجارب التاريخية التى أعطت امكانية صياغة جواب على هذا السؤال هى الانتفاضة المسلحة التى قام بها أعضاء الكومونة الباريسية فى ١٨ مارس (آذار) عام ١٨٧١ . وبغض النظر عن الفترة القصيرة التى دامتها الكومونة الباريسية والفشل الذى لحق بها ، فانها كانت قد قدمت عينات ابداع

البروليتاريا فى اقامة الدولة . انها قد حققت تحطيم الماكنة القديمة للدولة وأحلت محل الجهاز الادارى البيروقراطى مستخدمين منتخبين من قبل الشعب ومسؤولين أمامه يستطيع الشعب تنحيتهم عن مناصبهم فى أى وقت . ولقد قضت الكومونة على الجيش والبوليس القديمين وهما الاداتان الرئيسيتان للسلطة السياسية للطبقات السائدة واستعاضت عنهما بتسليح الشعب الثورى العام وأقامت حرسا وطنيا يشكل من جميع المواطنين القادرين على حمل السلاح . ان الكومونة قد أعطت ولأول مرة فى التاريخ مثالا على جمع النشاط التشريعى والنشاط التنفيذى المباشر للقوانين فى جهاز واحد بعد القضاء على البرلمانية البرجوازية . ولقد بين ماركس بأن ذلك كان هيئة عاملة ، لا منصة برلمانية للكلام الفارغ .

وعلى أساس الخبرة الثورية للعمال الباريسيين استخلص ماركس وانجلس أن الجمهورية الاشتراكية من شاكلة الكومونة الباريسية تعتبر أكثر الأشكال السياسية للدولة الاشتراكية عقلانية . ومع ذلك اعتبر ماركس وانجلس ظهور أشكال أخرى من أنظمة الدولة الاشتراكية شيئا ممكنا ، مؤكدين فقط على أن كل هذه الأشكال يجب أن تبنى على نمط الكومونة الباريسية . وفى هذا الصدد قول انجلس بأن الشكل الخاص لنظام الدولة الاشتراكى يمكن أن تكون جمهورية ديموقراطية مكيفة لتنفيذ المهام الثورية للطبقة العاملة ومتصلة اتصالا وثيقا

بالشعب ومؤمنة للسيطرة السياسية للشغيلة – ان هذا القول ذو أهمية خاصة .

ولقد أثبت لينين فى الظروف الجديدة وبعد تحليل التطور التاريخى للمجتمع على أساس من خبرة الحركة الثورية فى روسيا وأوروبا بأن أشكال سلطة الدولة التى يجب أن تحل محل الدولة البرجوازية يمكن أن تكون متنوعة ولكن جوهرها الاشتراكى واحد . وفى هذا المضمار كتب لينين :

« ستصل جميع الأمم الى الاشتراكية ، ان هذا أمر محتوم . ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة ، فستحمل كل منها أمرا تنفرد به الى هذا الشكل أو ذاك من أشكال الديموقراطية ، الى هذا المظهر أو ذاك من مظاهر ديكتاتورية البروليتاريا ، الى هذه السرعة أو تلك فى تحويل مختلف وجوه الحياة الاجتماعية على أسس الاشتراكية » * .

وفيما بعد علل لينين تعليلا عميقا العوامل التى تتوقف عليها الأشكال السياسية الملموسة للدولة الاشتراكية . وبين هذه العوامل يكون للابداع الثورى للجماهير الشعبية وللنشاط الواعى للطبقة العاملة التى تأخذ بعين الاعتبار الصفات القومية الخاصة لوطنها وخبرة الحركة العمالية العالمية عند صياغة أشكال السلطة السياسية مكانة كبيرة . ولكن الشىء الأساسى

---

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٣ ، ص ٥٨ .
لينين . حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٩ ، ص ٢٨٩ .

والرئيسى ليس الرغبات الذاتية بل نسبة القوى الطبقية فى الثورة وحدة تصادمها . وكلما اتسع تحالف الطبقة العاملة والفلاحين والقوى الديموقراطية الأخرى واتسعت بالتالى القاعدة الاجتماعية للثورة كلما أصبحت أشكال ديكتاتورية البروليتاريا وطرق نشاطها أكثر ديموقراطية .

ان شكل نظام الدولة الذى تجسدت فيه ديكتاتورية البروليتاريا فى روسيا كان جمهورية سوفييتات نواب العمال والجنود والفلاحين . ان هذا الشكل لنظام الدولة قد نجم عن متطلبات نضال الطبقة العاملة فى روسيا وقد أنشأته الجماهير نفسها . ولقد ظهرت السوفييتات الاولى اثناء الثورة الروسية فى سنة ١٩٠٥ ، ولكن القيصرية استطاعت ان تفرقها بالقوة . وبعد ذلك ظهرت السوفييتات من جديد أثناء ثورة شباط (فبراير) عام ١٩١٧ .

ان مأثرة لينين العظيمة تنحصر فى انه بعد تعميمه لتجربة الابداع الثورى للشعب خلال الثورات الروسية كشف فى السوفييتات شكلا سياسيا جديدا لديكتاتورية البروليتاريا وأشار الى أن السوفييتات فى ظروف روسيا هى أكثر أشكال نظام الدولة الاشتراكى عقلانية بالنسبة لفترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

ولقد ظهرت فى جمهورية السوفييتات بأسطع صورة علامات الدولة الاشتراكية وخواصها المميزة كدولة من نموذج جديد ومع ذلك فان الظروف التاريخية الملموسة لبناء الاشتراكية فى

الاتحاد السوفييتى قد حددت بعض المميزات الخاصة للشكل السوفييتى لديكتاتورية البروليتاريا .

ان الطبقة العاملة فى روسيا قد واجهت مقاومة عنيفة جدا من قبل الطبقات المطاح بها ، ولهذا فقد لجأت خلال النضال ضدها الى وسائل لا تعتبر بصورة عامة حتمية بالنسبة الى نظام الدولة الاشتراكى . ولقد كتب لينين يقول : « لقد تحتم علينا أن نطبق ديكتاتورية البروليتاريا فى أقسى أشكالها » * .

ان بعض التحديدات فى الحريات الديموقراطية التى تحتم على السلطة السوفييتية القيام بها كالغاء حق الانتخاب بالنسبة للاستغلاليين (كالاقطاعيين والرأسماليين والكولاك) وكذلك بالنسبة لأشرس ممثلى النظام القديم (كرجال الدرك السابقين وعملاء البوليس ومصلحة الامن العام لمكافحة الحركة الثورية والخ ...) يمكن أن تفسر بظروف التطور الخاصة للثورة الروسية . وكان ذلك جوابا اضطراريا من قبل الطبقة العاملة المظفرة على أعمال اعداء الشغيلة المضادة للثورة . ويعنى ذلك ان البرجوازية وبقايا الطبقات المستغلة قد وضعت نفسها فى موقف اجبر الدولة السوفييتية على عزلها عن المشاركة فى تشكيل هيئات السلطة .

ويجب التأكيد على ان الحرمان من حق الانتخاب قد شمل الأقلية الضئيلة ، الاستغلاليين فقط . أما الأكثرية الساحقة من

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٨ ، ص ١٨٦ .

السكان فقد تمتعت بالحريات الديموقراطية كاملة . هذا مع العلم بأن نسبة الذين حرموا من التمتع بحق الانتخاب قد انخفضت بازدياد قوة الاشتراكية . ولقد كتب لينين فى عام ١٩١٩ يقول : « وليس محتملا مطلقا أن تبلغ هذه النسبة فى روسيا اليوم أكثر من ٢ أو ٣ بالمئة » * .

ان الصبغة الطبقية للانتخابات كانت تزداد بسبب انتخاب السوفييتات فى المدن والقرى لا على الأساس الاقليمى بل على الأساس الانتاجى وبصورة مباشرة فى المصانع والمعامل والوحدات العسكرية والقرى . ولقد أمن كل ذلك أن يُنتخب فى السوفييتات فقط ممثلو العمال والفلاحين ومن يميل اليهم من المثقفين العاملين . ولهذا عملت سوفييتات نواب العمال والفلاحين وجنود الجيش الأحمر كشكل طبقى مكشوف من أشكال نظام الدولة الاشتراكى ، وهذا ما يظهر واضحا من تسميتها أيضا .

ولقد أكد لينين بعزم على أن مسألة تحديد الحقوق الانتخابية هى مسألة قومية خاصة وليست مسألة عامة للديكتاتورية وطلب بحث هذه المسألة بحسبان الظروف الخاصة للثورة الروسية والسبيل الخاص الذى سلكته فى تطورها . ولقد كتب لينين بأنه من الخطأ التأكد مسبقا على أن جميع الثورات البروليتارية أو حتى أكثرها من التى تقوم فى البلدان

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٩ ، ص ١٠٥ .
لينين . حول الديمقراطية الاشتراكية السوفييتية . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٧ ، ص ١٦٨ .

الأخرى تلجأ بصورة حتمية الى تحديد الحقوق الانتخابية بالنسبة للبرجوازية . ومن المحتمل طبعا أن تتطلب الظروف مثل هذا التحديد ، ولكن « هذا ليس ضروريا فيما يخص تطبيق الديكتاتورية ، وليس هذا بعلامة ضرورية لمفهوم الديكتاتورية المنطقى ، ولا يشكل هذا أبدا ، بالنسبة للديكتاتورية ، شرطا ضروريا من شروط مفهومها التاريخى والطبقى » *.

ان الظروف الخاصة بروسيا ، ذلك البلد الذى كانت أغلبية سكانه من الفلاحين ، قد عللت النسبة النيابية المختلفة فى السوفييتات ** . اذ كان من الضرورى أن تحصل الطبقة العاملة التى تشكل الاقلية بين سكان البلاد على بعض الامتيازات السياسية لكى تحقق قيادة جماهير الفلاحين والفئات غير البروليتارية الأخرى من الشغيلة .

واخيرا فان الظروف الملموسة للنضال الطبقى تعلل ميزة أخرى للشكل السوفييتى لديكتاتورية البروليتاريا ألا وهى وجود الحزب الواحد فى التنظيم السياسى للمجتمع . ان ذلك أيضا لا يشكل شرطا حتميا لتنظيم ونشاط الدولة الاشتراكية بل يعلل بصورة تامة بظروف الثورة الروسية .

---

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٨ ، ص ٢٣٥ .
لينين . حول الديموقراطية الاشتراكية السوفييتية . الطبعة العربية . دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٧ ، ص ٨٦ .

** ان دستور جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية الصادر فى سنة ١٩١٨ قد حدد نسبة الممثلين الى مؤتمرات سوفييتات عامة روسيا بنائب واحد عن كل ٢٥ الف ناخب فى المدن ونائب واحد عن كل ١٢٥ الفا من سكان المحافظات او المقاطعات .

ولقد انتخب فى الفترات الاولى بعد ثورة اكتوبر فى السوفييتات ممثلون عن الأحزاب الأخرى وكانوا موفدين الى مؤتمرات السوفييتات . أما الاشتراكيون – الثوريون اليساريون فقد شاركوا بعض الوقت فى الحكومة السوفييتية . ولكن هذه الأحزاب قد امتنعت عن التعاون مع الشيوعيين وانتقلت الى معسكر أعداء الثورة . ولقد فقدت بنتيجة أعمالها ضد الشعب ركائزها بين الجماهير واستوجب عليها ترك مسرح التاريخ . وهكذا تكونت فى روسيا ظروف جعلت من حزب الشيوعيين الحزب السياسى الوحيد . ولكن ذلك لم يكن نتيجة لاستعمال العنف بالنسبة للأحزاب الأخرى .

ان التطبيق العملى للحركة الثورية العالمية قد قدم شكلا آخر لنظام الدولة الاشتراكى وهو الديموقراطية الشعبية . فلقد رسخ هذا الشكل بعد الحرب العالمية الثانية فى عدد من بلدان أواسط وجنوب شرقى اوروبا وآسيا . ومع نفس الجوهر ووحدة الخواص الأساسية والرئيسية اللذين يجمعان الديموقراطية الشعبية والشكل السوفييتى للدولة فان الديموقراطية الشعبية تحتوى على عدد من الخواص التى تفسر بالتطور المميز للثورة فى ظروف ضعف الامبريالية وتبدل نسبة القوى لصالح الاشتراكية . ولقد انعكست فيها أيضا الخواص التاريخية والقومية لمختلف البلدان .

ولقد جرى ظهور الديموقراطية الشعبية كشكل جديد من أشكال نظام الدولة الاشتراكى فى ظروف توزيع جديد نوعيا

للقوى السياسية على الصعيد العالمى يختلف عن الذى كان أثناء قيام السلطة السوفييتية . ففى أثناء الحرب التحريرية ضد الفاشية والامبريالية تولدت فى البلدان الديموقراطية الشعبية جبهة موحدة من القوى الديموقراطية والمعادية للفاشية تحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها . ولقد ضمت هذه الجبهة أيضا جميع الفئات الفلاحية وقسما كبيرا من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة والمثقفين . ان الجبهات الوطنية اذ تظهر أثناء نضال الشغيلة من أجل السلطة ، تظل باقية أثناء بناء الاشتراكية كشكل خاص جديد لتحالف الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين وفئات البرجوازية الصغيرة بقيادة الطبقة العاملة .

ويعلل اتساع القاعدة الاجتماعية لديكتاتورية البروليتاريا الخاصية الأخرى للشكل الديموقراطى الشعبى للدولة وهى تعدد الاحزاب . وخلافا لما حصل فى روسيا ، حينما هبت بوجه الثورة الاشتراكية لا الأحزاب البرجوازية – الاقطاعية فحسب ، بل وحتى الأحزاب البرجوازية الصغيرة ، فقد قام الكثير من هذه الأحزاب فى البلدان الديموقراطية الشعبية بمساندة التحولات الاشتراكية . ان هذه الأحزاب تعترف بالدور القيادى للحزب الماركسى – اللينينى وتتعاون معه بنشاط فى بناء الاشتراكية . ويوجد نظام تعدد الأحزاب فى عدد من البلدان ومنها بولونيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا .

وبصورة عامة فان الشكل الديموقراطى الشعبى لديكتاتورية البروليتاريا لم يقم بممارسة التحديدات الانتخابية

حسب الانتساب الاجتماعى . أما فى البلدان التى ادخلت فيها هذه التحديدات كجمهورية رومانيا الشعبية مثلا ، فلم تشمل الا قسما ضئيلا من الأشخاص كالخونة والمجرمين ومن تعاون مع المحتلين وغيرهم ممن قام بالخيانة العظمى . وحتى هذه التحديدات الانتخابية الطفيفة الغيت بسرعة مع تقوية الدولة الاشتراكية .

واخيرا فان اصالة الشكل الديموقراطى الشعبى لنظام الدولة الاشتراكى ينحصر كذلك فى ميزات تنظيم جهاز السلطة والادارة . فكما ذكرنا سابقا ظهر الجهاز الجديد نتيجة للتحولات السلمية والتدريجية التى تم فى أثنائها القضاء على أكثر أجزاء الجهاز القديم رجعية (كالجيش والبوليس والخ .) . واما الجزء الباقى من جهاز الدولة الادارى فقد تم تحويله تدريجيا حسب متطلبات البناء الاشتراكى . والى جانب ذلك بقيت فى بعض البلدان الى الآن الأشكال التقليدية للنيابة البرلمانية بصورة محورة كالمجلس الوطنى فى تشيكوسلوفاكيا والسيم فى بولونيا .

واضافة الى ما ذكرنا من الميزات العامة لكثير من البلدان الديموقراطية الشعبية أو لجميعها فانها تضم أيضا صفات خاصة بكل بلد فى نظام هيئات الدولة وفى نظام الانتخابات وأشكال المشاركة المباشرة من قبل الشغيلة فى ادارة الانتاج وغير ذلك . فمثلا ، فى جمهورية فييتنام الديموقراطية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية

الاتحادية توجد مناصب لرؤساء الجمهوريات . ولا يستطيع هؤلاء الرؤساء الوقوف فى هذه البلدان موقف المعارضة من الهيئات النيابية العليا بل عليهم أن يحققوا ارادتها ويكونوا مسؤولين أمامها . وتتميز انظمة الانتخابات فى بعض الجمهوريات الشعبية بصفات خاصة . ففى هيئات سلطة الدولة فى جمهورية بولونيا الشعبية وجمهورية المانيا الديموقراطية وفى مجلس الدولة لجمهورية المجر الشعبية ، مثلا ، تتم الانتخابات حسب الدوائر الانتخابية التى يتم فيها انتخاب عدد من النواب . أما فى جمهورية فييتنام الديموقراطية فلغرض تقوية الدور القيادى للطبقة العاملة فى هيئات السلطة يؤمن نظام الانتخابات الاكثرية النيابية فى المجلس الوطنى بالنسبة للمدن الكبرى والمراكز الصناعية . وهناك الكثير من الميزات الخاصة فى أشكال المشاركة المباشرة من قبل الشغيلة فى ادارة الانتاج (كمجالس المصانع والمعامل فى المجر ، ومؤتمرات الادارة الذاتية للعمال فى بولونيا ، والمجالس الاقتصادية فى تشيكوسلوفاكيا ، والمجالس العمالية في يوغوسلافيا) .

ان تجربة الاتحاد السوفييتى والبلدان الديموقراطية الشعبية التى أثبتت تنوع أشكال نظام الدولة الاشتراكى ، فى حالة وحدة هذه الاشكال فى الاشياء الاساسية والرئيسية ، تعطى أساسا لتوقع ظهور أشكال جديدة من الدولة . فلا يستبعد مثلا ان تصبح الجمهورية البرلمانية ذات الطراز الاشتراكى شكلا لديكتاتورية البروليتاريا فى البلدان ذات التقاليد الديموقراطية

البرلمانية العريقة . وعلى الأرجح أن الأشكال الملموسة لمثل هذه الجمهوريات ستختلف طبعا باختلاف البلدان . ان هذه الاصالة سوف لا تظهر فى مقاييس وسرعة التحولات الاشتراكية الأولية وأساليب تجريد البرجوازية من ملكيتها وحل المشكلة الزراعية وحسب ، بل وفيما يتعلق بدور الهيئات البرلمانية وتشكيل هيئات سلطة وهيئات ادارية جديدة وفى امكانية مشاركة الأحزاب غير البروليتارية فى بناء الاشتراكية والى غير ذلك .

وفى الحين الذى لا يكون فيه تناسب القوى حتى على الصعيد العالمى فى صالح الامبريالية يمكن لنظام الدولة الاشتراكى ان يعمل فى مثل هذه البلدان بأساليب أكثر مرونة ولينا مما كان عليه فى الاتحاد السوفييتى أو حتى فى البلدان الديموقراطية الشعبية . وفى هذا المضمار تكتسب التوصيات التى أعطاها لينين فى سنة ١٩٢١ الى شيوعيى ما وراء القفقاس أهمية كبيرة . وقد كتب لينين وهو يقارن الظروف التى ظفرت فيها ديكتاتورية البروليتاريا فى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية مع ظروف اقامتها فى جمهوريات ما وراء القفقاس الحديثة العهد آنذاك قائلا : « لقد قمنا بفتح الثغرة الأولى فى الرأسمالية العالمية . لقد تم فتح الثغرة . وذدنا عن أنفسنا فى حرب عسيرة ، فى حرب خارقة ومسعورة ، فى حرب ضروس منكهة ضد البيض والاشتراكيين - الثوريين والمناشفة المستندين على تأييد الحلف كله وحصاره ومساعدته العسكرية .

لا ينبغى لكم أيها الرفاق الشيوعيون فى القفقاس ان

تفتحوا الثغرة ، ينبغى لكم أن تحسنوا خلق الجديد بانتظام أكبر وحذر أشد ، مستفيدين من وضع سنة ١٩٢١ الدولى الملائم لكم . ان أوروبا والعالم كله ليسا فى سنة ١٩٢١ كما كانا فى سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ » * .

وهناك عاملان يثيران الاهتمام يربط لينين بهما مسألة أشكال الدولة الاشتراكية وطرق نشاطها وهما عدم وجود الحرب الأهلية والوضع الدولى الأكثر ملاءمة . ان هذين العاملين هما بالذات يسمحان ، حسب رأى لينين ، بتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا بأشكال اخرى .

« قدر أكبر من اللين والحذر والتساهل حيال البرجوازية الصغيرة ، حيال المثقفين وبوجه خاص حيال الفلاحين ... من المسكن والضرورى لجمهوريات القفقاس ، خلافا لجمهورية روسيا الاتحادية ، الانتقال الى الاشتراكية بانتظام أكبر وحذر أشد وسرعة أضعف » ** .

وتكتسب توجيهات لينين هذه أهمية خاصة فى الظروف الراهنة عندما يكون تأثير العاملين المذكورين أعلاه أكثر بكثير مما كان عليه فى سنة ١٩٢١ . وتقوم الأحزاب الشيوعية

---

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٣٢ ، ص ٢٩٦ .
لينين . حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٧ ، ص ٣٩٩ – ٤٠٠ .

** **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٣٢ ، ص ٢٩٦ .
لينين . حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٧ ، ص ٣٩٨ – ٣٩٩ .

والعمالية فى البلدان الرأسمالية بالاسترشاد بهذين العاملين عندما تطرح برنامجا لبناء نظام الدولة الاشتراكى باستعمال البرلمان والمؤسسات الديموقراطية التقليدية الأخرى على نطاق واسع . وهناك بعض الأحزاب الشيوعية التى تعلن صراحة فى برامجها عن اقامة جمهورية برلمانية كشكل ممكن وملائم لظروفها من أشكال نظام الدولة الاشتراكى .

ان التطور السريع للثورات الوطنية التحررية فى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآفاق صيرورتها التدريجية الى الثورات الاشتراكية التى تصبح واقعية أكثر فأكثر تستطيع ان تعطى أشكالا سياسية جديدة لنظام الدولة الاشتراكى . ولقد قال لينين مرارا أن « الثورات اللاحقة – فى بلدان الشرق حيث عدد السكان أكثر الى ما لا حد له وحيث الأوضاع الاجتماعية أكثر تنوعا الى ما لا حد له ، – ستفاجئهم ، بكل تأكيد ، بقدر من الميزات الخاصة أكثر بكثير مما أعطته الثورة الروسية » * .

ان نظام الدولة الاشتراكى بالنسبة الى الكثير من البلدان التى تحررت حديثا من التبعية الاستعمارية والتى أخذت تسير بالطريق اللارأسمالى للتطور والتى تجرى بعض التحولات الاشتراكية يمكن أن يكون على شكل دولة ديموقراطية وطنية .

---

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٣٣ ، ص ٤٣٩ .
لينين . الرسائل والمقالات الاخيرة . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٨ ، ص ٤٩ .

ان فكرة اقامة دولة تستطيع تأمين امكانية التطور السريع فى طريق التقدم الاجتماعى بالنسبة للبلدان المتحررة قد طرحت فى اجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية فى سنة ١٩٦٠ . ولقد وصفت دولة الديموقراطية الوطنية فى البيان الذى أقره هذا الاجتماع بأنها دولة :

أ) تذود باستمرار عن استقلالها السياسى والاقتصادى وتناضل ضد الامبريالية وأحلافها العسكرية وضد القواعد العسكرية فى أراضيها ؛

ب) تناضل ضد الأشكال الجديدة للاستعمار وضد تغلغل الرأسمال الامبريالى ؛

جـ) ترفض وسائل الحكم الديكتاتورية والاستبدادية ؛

د) تؤمن للشعب حقوقا وحريات ديموقراطية واسعة (كحريات الكلام والصحافة والاجتماع والتظاهر وتأليف الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية وكذلك امكانية العمل على القيام بالاصلاح الزراعى وتحقيق المطالب الأخرى فى مجال التحولات الاجتماعية والديموقراطية والمساهمة فى تحديد سياسة الدولة) .

ان دولة الديموقراطية الوطنية هى دولة الائتلاف الاجتماعى الذى يكون أساسه السياسى تحالف جميع القوى التقدمية والوطنية المناضلة من أجل الاستقلال الوطنى التام والديموقراطية الواسعة ومن أجل الايصال بالثورة الديموقراطية المضادة للامبريالية والاقطاع حتى النهاية .

ومن الطبيعى أن دولة الديموقراطية الوطنيه ليست دولة اشتراكية بعد . انها تعتبر مجرد شكل انتقالى لنظام الدولة يعكس خاصية انتقال الثورة الوطنية الديموقراطية الى أعلى مراحلها وهى مرحلة التحولات الاشتراكية . ولكن ، بتأمين السبيل اللارأسمالى للتطور ، تستطيع دولة الديموقراطية الوطنية أن تتحول بمرور الزمن الى دولة من نوع اشتراكى .

٣ - جوهر الدولة الاشتراكية

لقد ذكرنا سابقا بأن الماركسية تعتبر الدولة تنظيما طبقيا سياسيا . ومن الطبيعى أنه يجب دراسة الدولة الاشتراكية من وجهة النظر هذه أيضا . اذ يمكن بهذه الطريقة فقط اظهار جوهرها الاجتماعى ودورها ومكانتها فى التطور التاريخى للبشرية .

وتضع الثورة الاشتراكية أمامها هدف تحويل المجتمع القديم . وتحقق عددا من التحولات الجذرية السريعة المتوالية فى جميع نواحى الحياة الاجتماعية الهامة . ويتم القيام بالانتقال الشامل من المبادىء البرجوازية للحياة الاجتماعية الى المبادىء الاجتماعية الاشتراكية ومن ثم الشيوعية . وفى ذلك تلعب الدولة الاشتراكية أهم الأدوار .

ان أول مرحلة كبيرة يجتازها المجتمع فى تطوره بعد انتصار الثورة هى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

ومن الناحية الاقتصادية ينحصر جوهر هذه المرحلة الانتقالية فى القضاء الثورى على الملكية الرأسمالية لأدوات ووسائل الانتاج وعلى نظام الاقتصاد الرأسمالى المبنى على أساسها ، وكذلك ينحصر جوهر هذه المرحلة فى ايجاد وتقوية الملكية الاشتراكية ونظام الاقتصاد الاشتراكى . وتحل فى هذه المرحلة أيضا مهام تذليل وجود تعدد انماط الاقتصاد وكذلك التحويل الاشتراكى للانتاج البضاعى الصغير وبناء القاعدة المادية – التكنيكية للاشتراكية .

الضرورة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا

تناسب فترة التحولات الاقتصادية الثورية فترة انتقال سياسى . ومن الميزات الخاصة بهذه الفترة يعتبر الصراع الطبقى الحاد بين البروليتاريا التى استولت على السلطة السياسية وبين البرجوازية المغلوبة التى لم تكف بعد عن المقاومة . وتخوض البروليتاريا هذا النضال الطبقى بالتحالف مع الفلاحين والفئات الديموقراطية الأخرى مربية فى نفس الوقت فيهم الروح الاشتراكية وقاضية على الصفات البرجوازية الصغيرة فى طباعهم . وفى مثل هذه الظروف لا يمكن لنظام الدولة الاشتراكى الا أن يكون ديكتاتورية ثورية بيد البروليتاريا بغض النظر عن طريقة قيامه وعن الشكل الذى يتخذه .

ولقد وضع ماركس فكرة ديكتاتورية البروليتاريا على

أساس التعميم العميق لتجربة النضال الطبقى . انها كانت موجهة ضد الأوهام الطوبوية والاصلاحية المنتشرة فى ذلك الحين والزاعمة أن من الممكن استعمال الدولة البرجوازية والديموقراطية البرجوازية للقضاء على الرأسمالية والاستغلال كما وضد النظرات الفوضوية الثورية المتطرفة التى تنفى عموما الحاجة الى الدولة وسلطة الدولة لبناء مجتمع جديد .

ان أعظم مأثرة لماركس هى انه كان أول من كشف قانون تطور المجتمع العظيم ، الذى بموجبه يكون أى نضال سياسى أو دينى أو فلسفى أو أى نضال آخر فى واقع الأمر نضالا بين الطبقات واضحا لدرجة أو لأخرى ويسببه فى دوره الوضع الاقتصادى لتلك الطبقات ودرجة تطور أسلوب الانتاج . ولقد طور ماركس تعاليمه عن النضال الطبقى حتى الاعتراف بالضرورة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا .

تضم مؤلفات ماركس الاولى تعليل هذا الاستنتاج ولو اننا لا نجد هناك مصطلح « ديكتاتورية البروليتاريا » . ولقد حاول أعداء الشيوعية مرارا أن يثبتوا بأن فكرة ديكتاتورية البروليتاريا لا تنتج من جوهر التعاليم الماركسية بل أنها ، حسب زعمهم ، ظهرت فيها مصادفة أو أنها « كلمة عرضية » طرحها ماركس لأول مرة فى عام ١٨٧٥ فى عمله « نقد برنامج غوتا » .

ولقد وضع هذا التزييف كذلك فى أساس أحدث المحاولات التى يقوم بها أعداء الشيوعية لاثبات الطابع «العرضى» للفكرة

الماركسية عن ديكتاتورية البروليتاريا . وليس من الصعب اثبات الصفة الاحتيالية لهذه الحيل . اذ يكفى تفحص الأعمال المشتركة الأولى لماركس وانجلس بدقة لكى يصبح واضحا أنه قد أعطى فيها التعليل النظرى لفكرة ديكتاتورية البروليتاريا التى طوراها فيما بعد الى نظرية منسجمة متكاملة .

وفقا لهذه النظرية فان ديكتاتورية البروليتاريا هى سلطة الدولة ، السلطة السياسية للطبقة العاملة فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . ولقد أثبت مؤسسا الشيوعية العلمية نظريا وأكد التطبيق العملى فيما بعد صحة اثباتهما بأن هذه السلطة التى تمنح الشغيلة أوسع الديموقراطية تعتبر أداة للتسلط السياسى من قبل البروليتاريا على البرجوازية لغرض سحق مقاومتها . ان سلطة الدولة هذه تدعى بديكتاتورية البروليتاريا لأن الشىء الرئيسى فيها هو قيادة البروليتاريا لكل جمهور الشغيلة وتحالف الطبقة العاملة والفلاحين وغيرهم من فئات الشعب العامل . ولقد كتب لينين بهذا الصدد ما يلى :

« ان ديكتاتورية البروليتاريا ، اذا فسرنا هذا التعبير اللاتينى العلمى ، التاريخى الفلسفى ، بلغة أسهل ، تعنى : ان طبقة معينة — ، أى عمال المدن وبوجه عام ، عمال المعامل ، العمال الصناعيين — هى وحدها قادرة على قيادة كل جمهور الشغيلة والمستثمَرين فى النضال من أجل خلع نير الرأسمال ، وخلال عملية الخلع هذه ، وفى النضال من أجل الحفاظ على النصر وتوطيده ، وفى عمل خلق نظام اجتماعى

جديد ، اشتراكى ، فى كل النضال من أجل محو الطبقات محوا تاما » *.

هكذا فان المفهوم العلمى لديكتاتورية البروليتاريا لا يمت بصلة للمفهوم العادى والواسع الانتشار للديكتاتورية كسلطة غير محدودة بيد ديكتاتورية أو مجموعة من الأفراد الذين استحوذوا على الحكم وقاموا بممارسة هذه السلطة بوسائل العنف والارهاب . ومن وجهة النظر الماركسية فان أية دولة فى مجتمع ذى طبقات متناحرة تعتبر ديكتاتورية الطبقة المسيطرة اقتصاديا . ولكن هذا لا يعنى فى أى حال من الأحوال تحتم ممارسة هذه الديكتاتورية بوسائل العنف . ومع ذلك فان انتقاد الماركسية بكليته كثيرا ما يجرى على أساس اظهار كأن هذين المفهومين المختلفين لمصطلح « الديكتاتورية » متماثلان .

وعندما تستعمل الماركسية تعبير « دولة ديكتاتورية البرجوازية » فيعنى هذا : « الدولة التى تعود السلطة فيها الى البرجوازية » (ان هذه السلطة يمكن أن تمارس بالوسائل الديموقراطية أو بوسائل العنف الديكتاتورى أو بكلا النوعين) . وهكذا بالضبط يمكن التعبير عن مفهوم « دولة ديكتاتورية البروليتاريا » بمفهوم « الدولة التى تعود السلطة فيها الى الطبقة العاملة » .

---

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٩ ، ص ٣٨٧ ؛
لينين . مختارات ، الجزء الثالث ، الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٦٨ ، ص ٢٣٤ .

ولقد مضى أكثر من مائة عام منذ الوقت الذى طرحت فيه مسألة الضرورة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا من أجل الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وما أكثر الحملات التى تعرضت لها منذ ذلك الحين فكرة ديكتاتورية البروليتاريا . ولعل التاريخ لا يعرف مثالا آخر لمثل هاتين الكلمتين البسيطتين والواضحتين اللتين أحيطتا بمثل هذه الكثرة من الأكاذيب والافتراءات المتعمدة . وكلما أثبتت الحياة أكثر فأكثر صحة النظرية الماركسية عن ديكتاتورية البروليتاريا التى بينت للشغيلة الطريق القويم والمضمون للتحرر من جبروت رأس المال ومن الاستغلال والبطالة والفقر كلما ازداد هجوم أعداء الاشتراكية على هذه النظرية حقدا وضراوة .

ولقد أصبحت هذه التهجمات أشد حقدا وأكثر تفننا خاصة فى الفترة الأخيرة عندما برز بوضوح تام الدور التحويلى والتنظيمى لديكتاتورية البروليتاريا فى بناء حياة حرة جديدة وكذلك فى الوقت الذى وقفت فيه الطبقة العاملة العالمية ووليدتها ـ المنظومة الاشتراكية العالمية فى مركز العصر الحديث وازداد دورهما فى تحديد سير التطور الاجتماعى لصالح السلم والديموقراطية والاشتراكية . ولقد جند الآن أعداء الاشتراكية فى حملتهم ضد التعليم عن ديكتاتورية البروليتاريا جميع القوى ابتداء من الأساتذة الكاثوليك وحتى عملاء البرجوازية المستورين فى الحركة العمالية كالاصلاحيين والتحريفيين وغيرهم من مشوهى الشيوعية العلمية .

تبرز فى الفترة الأخيرة المزاعم عن « عدم شرعية » ديكتاتورية البروليتاريا من وجهة نظر التطور التاريخى للمجتمع بروزا خاصا بين الافتراءات . ان أعداء الماركسية يحاولون اظهار الموضوع بصورة تجعل ديكتاتورية البروليتاريا وكأنها لا يمكن أن تحتل على العموم مكانة فى التاريخ . أما بالنسبة الى تلك الأماكن التى رسخت فيها فانهم يعتبرون ذلك نتيجة لسير « صدفى » للحوادث استغل بدهاء من قبل الشيوعيين . وهكذا بالضبط يفسر البروفسور البرجوازى الامريكى جون شلتون كرتيس ظهور سلطة الطبقة العاملة فى روسيا . ولا ينظر الى انتصار ديكتاتورية البروليتاريا فى اكتوبر عام ١٩١٧ الا كنتيجة للعديد من الأخطاء وهفوات الأشخاص وعلى وجه العموم نتيجة لغباء الحكومة الموقتة التى لو كانت ، حسب رأى كرتيس ، قد تصرفت وفقا لأية طريقة أخرى لما كان قد حدث أى شىء *.

ويقوم المؤرخون البرجوازيون فلورينسكى وشومان وجمبرلين ببناء نظرية أخطاء كهذه . انهم يؤكدون بأن الحكومة الموقتة قد وقعت فى خطأ مميت كلفها كيانها حينما لم تعقد الصلح ولم تسلم الأراضى للفلاحين . وحسب رأيهم لو لم تقع هذه « الأخطاء » لما قامت ديكتاتورية البروليتاريا . أما المؤرخ الألمانى الغربى فون راوخ فقد أعلن أن قيام نظام الدولة

---

* T. Sh. Curtiss, The Russian Revolutions of 1917, N.J., 1957, p. 191

الاشتراكى فى روسيا هو انحراف عرضى عن « قواعد المدنية » وتيجة « لفوضى الشوارع » المدبرة من قبل الشيوعيين وكذلك تيجة للقضاء التام على الديموقراطية * .

وتحارب الفكرة الماركسية ـ اللينينية حول الضرورة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا لا من قبل البرجوازية ومفكريها فحسب بل وتحارب بشدة أيضا من قبل الكثيرين ممن يدعون الاشتراكية قولا لا فعلا . ان موقف الاشتراكيين ـ الديموقراطيين اليمينيين والاشتراكيين الاصلاحيين فى هذا الصدد لذو دلالة . اذ لا تعتبر حسب رأيهم ديكتاتورية البروليتاريا مبدأ ضروريا للجميع . وأما الاشتراكية فيمكن تحقيقها دون النضال الطبقى وضمن اطار ما يدعى بالديموقراطية الغربية أى الديموقراطية البرجوازية . ان حقيقة أن كون الانتقال الى الاشتراكية فى جميع بلدان الاشتراكية يجرى عن طريق ديكتاتورية البروليتاريا تفسر حسب رأيهم بظروف خاصة عرضية لا تتكرر فى البلدان الأخرى .

ولم تكن للمرة الاولى تلك المحاولات التى يقوم بها أعداء الماركسية من أجل وصف ديكتاتورية البروليتاريا وكأنها « مصادفة » أو نتيجة لالتقاء بعض الظروف الشاذة . ولقد كشف لينين عن انعدام الأساس النظرى لهذا المذهب الكاذب فى عام ١٩١٨ ، اذ أثبت أن قيام ديكتاتورية البروليتاريا كان

* راجع نقد هذه الافتراءات المسند بالادلة فى كتاب غورودیتسکی « ولادة الدولة السوفييتية » ، موسكو ـ ١٩٦٥ ، ص ٢١ـ٢٣ .

نتيجة منطقية لتطور النضال الطبقى وخطوة حتمية وضرورية للثورة الاشتراكية .

ولقد ذاد لينين عن التعاليم الماركسية حول ديكتاتورية البروليتاريا بنضاله ضد التحريفات الاصلاحية والفوضوية . ولم يقتصر على حماية المضمون الثورى للتعاليم الماركسية من التحريف والابتذال من قبل الانتهازيين والمرتدين بل رفعه الى درجة جديدة عليا وطوره أكثر آخذا بعين الاعتبار تجربة الحركة العمالية العالمية والروسية .

وتطويرا لأفكار ماركس وأنجلس أثبت لينين أن ديكتاتورية البروليتاريا ليست من محض خيالهما بل ان وجودها يعود الى ظروف موضوعية معينة تجعلها ضرورية وحتمية تاريخيا . ولقد كتب لينين : « ان التطور الى الأمام ، أى نحو الشيوعية ، يتم عبر ديكتاتورية البروليتاريا ، ولا طريق له غير هذه الطريق ، لأنه ما من طبقة أخرى أو طريق آخر لتحطيم مقاومة المستثمرين الرأسماليين » * .

ولذلك فان أول الظروف الموضوعية التى تدعو الى قيام ديكتاتورية البروليتاريا هو وجود الطبقات الاستغلالية فى المجتمع والتى تبدى مقاومة ضد التحولات الاشتراكية للطبقة العاملة .

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٥ ، ص ٤٣٣ ـ لينين . الدولة والثورة . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ـ ١٩٦٧ ، ص ٢١٢ .

ان التاريخ قد أثبت بواقع لا يقبل الشك أن جميع الثورات قد اصطدمت بضرورة التغلب على مقاومة الطبقات الرجعية . وهذا ما يصبح أكثر حتمية بالنسبة للثورة الاشتراكية التى تعتبر أعمق التحولات الاجتماعية المؤدية الى القضاء التام على الملكية الخاصة وعلى استغلال الانسان للانسان الآخر . ولهذا فانه أينما ستحل التحولات الاشتراكية فانها ستلاقى حتما مقاومة من قبل الاستغلاليين الذين سيحاولون اعادة الأنظمة القديمة والمحافظة عليها . وبهذه الدرجة سيحتم على الطبقة العاملة وحلفائها قمع مقاومة الطبقات الاستغلالية ، أى ممارسة ديكتاتوريتها عليها .

وبعد الاطاحة بسلطة البرجوازية تتولد فى أى بلد يقوم بالانتقال الثورى من الرأسمالية الى الاشتراكية ظروف موضوعية لا تستطيع الطبقة العاملة معها أن تحقق مهمتها الرئيسية - وهى بناء مجتمع جديد - بدون اقامة نظام دولة خاص بها ينفذ مهام ديكتاتورية البروليتاريا .

ان خاصية الثورة الاشتراكية واختلافها الجذرى عن جميع الثورات السابقة تنحصر بالضبط فى كون فوز الطبقة العاملة بسلطة الدولة يعتبر مجرد بداية للثورة لا انجازا لها . أما الثورات البرجوازية ، مثلا ، فانها كانت تبدأ عند وجود الأشكال الجاهزة لنمط الاقتصاد الرأسمالى التى قد تكونت مسبقا فى أعماق المجتمع الاقطاعى . ولهذا فان واجبها كان ينحصر فى تحويل السلطة السياسية لكى تناسب الاقتصاد

الرأسمالى القائم . وكان ذلك يجرى بالاستحواذ البسيط على السلطة من قبل الطبقة السائدة اقتصاديا أى من قبل البرجوازية . وعند ذلك كانت تنتهى الثورات البرجوازية .

أما بالنسبة للثورة البروليتارية فانها تبدأ فى وقت لا يوجد فيه شكل جاهز للاقتصاد الاشتراكى ، ولهذا فان انتقال سلطة الدولة الى أيدى الطبقة العاملة يعتبر الخطوة الأولى فقط للثورة . ولكى تجعل الدولة والبناء الفوقى السياسى الجديد يناسبان القاعدة الاقتصادية يجب القضاء على علاقات الانتاج القديمة واقامة علاقات انتاج جديدة ، أى علاقات انتاج اشتراكية بدلها .

ان التجربة التاريخية قد بينت أن مهمة اقامة أسلوب اشتراكى للانتاج معقدة وصعبة للغاية ، يتطلب تحقيقها فترة انتقالية خاصة .

ومن بين الصعوبات الكبيرة التى تواجه الطبقة العاملة فى أى بلد هى تعدد الانماط الاقتصادية وما يرتبط به من تباين فى التركيب الطبقى للمجتمع . وتتصف الفترة الأولى بعد الثورة عادة بالأنواع الثلاثة للأنماط الاقتصادية : الاشتراكى ، والبضاعى الصغير ، والرأسمالى الخاص . وتناسبها طبقات ثلاث : هى الطبقة العاملة ، والفلاحون ، والبرجوازية التى تمت الاطاحة بسيطرتها السياسية ولكنها لم تختف بعد نهائيا .

ان أى بلد يبدأ بالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يتصف بمثل هذه النسبة للقوى الاقتصادية والطبقية مع هذه الخواص

أو تلك . أما فى الاتحاد السوفييتى فان هذه النسبة كانت أكثر تعقيدا وذلك لتحتم حل مشاكل فترة الانتقال فى ظروف وجود خمسة أنواع من الأنماط الاقتصادية اذ بالاضافة للأنماط الثلاثة الأساسية كان هناك نمط يدعى بالاقتصاد الفلاحى البطريركى الذى كان عينيا بصورة تامة تقريبا ويقوم بانتاج المواد لسد حاجاته بنفسه . أما النمط الخامس فهو رأسمالية الدولة التى كانت بصورة رئيسية على شكل امتيازات تمنح بشروط خاصة من قبل الدولة البروليتارية للرأسماليين الأجانب .

ان الصفات الرئيسية للاقتصاد والعلاقات بين الطبقات وبالتالى طبيعة نظام الدولة الجديد والأسس الجذرية لسياسته فى فترة الانتقال تتحدد بالصراع بين الاشتراكية الحديثة العهد بل ضعيفة اقتصاديا فى مراحلها الأولى وبين الرأسمالية المخلوعة بل القوية اقتصاديا فى البداية والتى تملك جذورا فى الاقتصاد البضاعى الصغير . ان مشكلة جعل هذا الاقتصاد البضاعى الصغير المبعثر اجتماعيا تعتبر أصعب مشاكل الثورة الاشتراكية انها أكثر صعوبة وتعقيدا فى كثير من النواحى من مشكلة القضاء على الطبقات الاستغلالية . ان صعوبات التحويل الاشتراكى للانتاج البضاعى الصغير لا تتحدد فقط فى كون ذلك الانتاج بطبيعته ضعيف الانصياع لادارة الدولة المباشرة بل ان المشكلة الرئيسية تكمن فى كون طبقة الملاكين الصغار وقبل كل شىء طبقة الفلاحين هم الحليف الرئيسى للطبقة العاملة ولذلك لا يمكن للدولة البروليتارية أن تستعمل ضدهم وسائل القمع وانتزاع

ملكيتهم ، بل على العكس من صالحها اقامة علاقات اقتصادية وسياسية متينة بين الطبقة العاملة وبين الفلاحين وجميع فئات الشعب الديموقراطية . وان استعملت الطبقة العاملة عند الضرورة الوسائل الديكتاتورية ضد البرجوازية ومن يؤازرها فانها لا تستعمل أبدا نفس الوسائل بالنسبة للفلاحين وحلفائها الديمقراطيين الآخرين . ان الطبقة العاملة تأتى بهم الى الاشتراكية عن طريق الاقناع وتقديم الأمثلة وعن طريق الأعمال التنظيمية الكبيرة . ولقد كتب لينين عن تعدد وسائل سلطة الدولة الجديدة قائلا : « ان البروليتاريا تستطيع الحكم بوحدها . ولكن ذلك يطبق باحدى الطرق بالنسبة للفلاح الصغير وبطريقة أخرى بالنسبة للفلاح المتوسط وبثالثة بالنسبة للاقطاعى وبأخرى بالنسبة للبرجوازى الصغير » *

وهكذا فان وجود فئات وطبقات عاملة غير بروليتارية من الفلاحين والحرفيين الصغار والصناع اليدويين والتجار تعتبر عاملا آخر مؤثرا على طبيعة سلطة الدولة فى فترة الانتقال .

ومن المعروف أن الطبيعة الاجتماعية للفئات والطبقات غير البروليتارية مزدوجة . فمن جانب تعتبر هذه الطبقات والفئات عاملة كما هو الحال بالنسبة للطبقة العاملة ، أما من الجانب الآخر فانها تتكون من المالكين المرتبطين بالانتاج البضاعى الصغير ولهذا فانهم معرضون للتذبذب كما هو الحال بالنسبة لجميع العناصر البرجوازية الصغيرة . ومن خلال ذلك تبرز

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٨ ، ص ١٩٣ .

المقاومة الخاصة التى يبدونها أيضا تجاه النظام الجديد . ولقد أكد لينين على انه خلافا للبرجوازية التى تقاوم عن وعى فان هذا القسم للشغيلة الواقع تحت ضغط العادات والتقاليد البرجوازية الصغيرة كثيرا ما يبدى مقاومة بدون ادراك . « تنبغى ديكتاتورية البروليتاريا ، تنبغى سلطة طبقة واحدة ، تنبغى قوة تنظيمها وروحها النظامى ، تنبغى قوتها المركزة المستندة الى جميع مكتسبات الثقافة والعلم والتكنيك فى عهد الرأسمالية ، تنبغى وشائجها البروليتارية مع ذهنية كل شغيل من الشغيلة ، ونفوذها المعنوى بنظر شغيلة الريف أو شغيلة الانتاج الصغير – ، المبعثرين ، الأقل تطورا ، الأقل ثباتا فى ميدان السياسة – ، لكى تتمكن البروليتاريا من اجتذاب الفلاحين وراءها ، وجميع الفئات البرجوازية الصغيرة بوجه عام » * .

ولقد قلنا من قبل بأن الضرورة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا بالنسبة الى جميع البلدان التى تنخرط فى طريق الاشتراكية تتحدد بالمقاومة التى يبديها الاستغلاليون بهذه الدرجة أو تلك وبوجود النضال الطبقى فى المجتمع نتيجة لذلك . فان انتصار الثورة الاشتراكية واقامة حكم الطبقة العاملة لا يمحيان على الفور صراع الطبقات ، بل أكثر من ذلك فان هذا الصراع يجرى أحيانا فى فترات الانتقال بأشكال حادة

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٩ ، ص ٣٥٩ .
لينين . المختارات فى ثلاثة مجلدات ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٧ ، ص ٢٨٧–٢٨٨ .

جدا حسب مبدأ « من سينتصر على من ؟ » ومن الطبيعى أن حدة النضال الطبقى وأشكاله تتغير ولا يمكن أن تكون واحدة لجميع البلدان التى تقوم بالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . ولكن لا يمكن لأى بلد أن يتفادى الصراع الطبقى . أما اقامة ديكتاتورية البروليتاريا فلا تعنى نهايته بل استمرارا له ولو انه الآن يتم وفقا لأشكال جديدة .

وفى موجز الكراس الذى يدعى « حول ديكتاتورية البروليتاريا » وصف لينين خمسة أشكال جديدة للنضال الطبقى الذى تخوضه البروليتاريا بعد فوزها بالسلطة السياسية:

أولا : سحق مقاومة الاستغلاليين . ان هذا الشكل من أشكال النضال الطبقى يمكن أن يأخذ حدة خاصة بسبب المؤامرات والتمردات وأعمال التخريب التى تقوم بها البرجوازية .

ثانيا : الحرب الأهلية . ويمكن أن تجمع بالعدوان الأجنبى نتيجة للعلاقات البرجوازية العالمية .

ثالثا : « تحييد » البرجوازية الصغيرة وخاصة الفلاحين . وعندما تحدث لينين عن هذا الشكل من أشكال النضال الطبقى كان يقصد ضرورة منع انحياز الفلاحين الى جانب البرجوازية .

رابعا : « استعمال » البرجوازية والخبراء البرجوازيين . ان هذا الشكل من أشكال النضال الطبقى ، حسب رأى لينين ، يجب ألا يحتوى على القضاء على المقاومة و « التحييد »

فحسب ، بل وعلى « الاشراك فى العمل والاجبار على خدمه البروليتاريا » .

خامسا : اقامة نظام طاعة جديد وتربية الموقف الشيوعى من العمل* .

ولقد بينت التجربة التاريخية عدم ضرورة توفر جميع هذه الأشكال للنضال الطبقى بالنسبة لكل بلد يقوم بالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . ففى عدد من البلدان ، حيث كانت الظروف الداخلية والخارجية فى فترة الانتقال أكثر ملاءمة مما كانت عليه فى روسيا ، أصبح بالامكان تفادى اندلاع الحرب الأهلية والتدخل الأجنبى . ولقد احتلت الأشكال السلمية للنضال الطبقى « كاستعمال » الخبراء البرجوازيين لتنظيم الانتاج الاشتراكى أو حتى اعادة تربية البرجوازية الوطنية ، محل الصدارة هناك . وفى هذه الحالة أيضا كانت المسألة الرئيسية فى النضال الطبقى هى : « من سينتصر على من ؟ » هل ستنتصر الاشتراكية أم الرأسمالية ؟ ان انتقال السلطة الى أيدى الطبقة العاملة وتقوية نظام الدولة الاشتراكى يعنى حل هذه المسألة من الناحية السياسية . واعتمادا على سلطة الدولة تقوم الطبقة العاملة بشن النضال فى الحياة الثقافية والاقتصادية لكى تؤمن القضاء التام على الطبقات الاستغلالية والنصر التام للاشتراكية . وهكذا فان ديكتاتورية

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٣٠ ، ص ص ٧٦-٧٨ .

البروليتاريا التى تعتبر النتيجة الضرورية للنضال الطبقى تعمل هنا كذلك كأهم أداة من أدواته .

ويحاول ممثلو عداء الشيوعية تحريف جوهر دولة ديكتاتورية البروليتاريا بزعمهم أن البروليتاريا كانت تشكل الأقلية فى روسيا وفى عدد من البلدان الأخرى بعد انتصار الثورة الاشتراكية . وبناء على ذلك فان الدولة الاشتراكية هى ، على حد زعمهم ، ديكتاتورية الأقلية على الأكثرية . ان هذا الشرح مزيف لأن ديكتاتورية البروليتاريا هى شكل خاص لتحالف الطبقة العاملة والفلاحين وغيرهم من الكادحين . ان الطبقة العاملة تقوم بقيادة الفلاحين وغيرهم من فئات المجتمع الكادحة وتعمل على انتقالهم الطوعى الى سبيل الاشتراكية .

ان الدولة الاشتراكية تعمل على تقوية تحالف الطبقة العاملة والفلاحين والفئات الكادحة الأخرى وتطبق باستمرار هذا التحالف فى الحياة وتمثل منظمة سياسية له .

وهكذا تأتى للسلطة تلك الطبقات التى كانت فى جميع الدول السابقة محرومة من المشاركة فى الحياة السياسية . ان سلطة الدولة تصبح فى أيدى أولئك الذين تتمثل فيهم أهم القوى المنتجة . وتعمل البروليتاريا التى تعتبر القائد فى هذا التحالف على استعمال القوانين الموضوعية لصالح تطوير المجتمع بأجمعه .

ان هدف البروليتاريا هو العمل الخلاق الموجه نحو بناء الاشتراكية والشيوعية لا المصالح الأنانية فى المحافظة على ادارة

الدولة للمجتمع فى يدها . وتحقق هذا الهدف عن طريق التحالف الوثيق مع جميع الكادحين الذين تجمعها واياهم وحدة المهمات والأغراض والمصلحة المشتركة فى انتصار الاشتراكية والشيوعية . ان سلطة الدولة تصبح دافعا للتحولات الثورية للمجتمع لصالح الجماهير الكادحة .

وبناء على ذلك فان دولة ديكتاتورية البروليتاريا ، حتى فيما اذا لم تمثل الطبقة العاملة أكثرية سكان البلاد تعبر عن مصالح جميع الكادحين ، أى الأكثرية الساحقة من السكان . وبهذا تتحدد الطبيعة الديموقراطية العميقة لدولة ديكتاتورية البروليتاريا .

الماركسية ـ اللينينية عن دور العنف

ان ديكتاتورية البروليتاريا كما كنا قد بينا سابقا ترتبط كأية ديكتاتورية طبقية باستعمال العنف ، بقمع طبقة من قبل طبقة أخرى . وخلافا للمفكرين البرجوازيين الذين يحاولون اخفاء الطبيعة الطبقية والديكتاتورية لدولتهم فان الشيوعيين يعترفون علنا ومباشرة بضرورة وحتمية استعمال العنف فى ظروف معينة من قبل الدولة . وعلى هذا الأساس يصور أعداء الشيوعية الدولة البروليتارية بصورة النظام المعادى للديموقراطية أو « التوتاليتارى » الذى يسند بالارهاب الدموى والاستبداد وبانتهاك حرمة القانون . وينتج ذلك ، حسب زعمهم ، من جوهر التعاليم الماركسية ـ اللينينية بالذات .

ان هذا تحريف ، للماركسية ـ اللينينية وتعقيد مقصود لمسألة جوهر نظام الدولة الاشتراكى . ان الشيوعيين وهم الأنصار الدائمون لديكتاتورية البروليتاريا يعملون مع ذلك كأشد حماة للمثل الديموقراطية وكأنشط المناضلين من أجل تطبيق تلك المثل فى الحياة . ولقد كتب لينين عن ذلك يقول انه : « مثلنا العليا براء من استخدام العنف حيال الناس » .

« ان التطور يسير بأكمله فى اتجاه القضاء على سيطرة قسم من المجتمع بالعنف على قسمه الآخر » *.

ويبنى الشيوعيون كل استراتيجيتهم وتكتيكهم ، وفى مجال بناء الدولة أيضا ، بصورة تتطابق كليا مع أسس التعاليم المادية التى تعتبر بأن العلاقات الاقتصادية تلعب الدور الحاسم فى التطور التاريخى للمجتمع . ولقد حدد فى هذه التعاليم بصورة دقيقة وواضحة دور العنف فى تبديل أشكال الحياة الاجتماعية ، وهذا لأنه فى الواقع لا يقوم أى نظام اجتماعى جديد بدون اللجوء الى العنف .

واذا رجعنا الى التاريخ تحتم علينا أن نرى بأن البرجوازية أثناء اقامة سلطتها لم تستعمل العنف المسلح ضد أعدائها وحسب ، بل وأعلنت حق الشعب باستعمال العنف فى النضال من أجل اقامة أنظمة اجتماعية جديدة . وقد جاء بصورة مباشرة فى أهم وثيقة من وثائق الثورة البرجوازية الأمريكية تدعى « ببيان

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٣ ، ص ٥٧ .
لينين . حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٩ ، ص ٢٨٧ – ٢٨٨ .

الاستقلال » (عام ١٧٧٦) لا عن حق الشعب بل حتى عن واجبه فى تبديل وتحطيم الشكل القديم للحكم فيما اذا عارض مصالحه . أما ثورة ١٧٨٩ البرجوازية الفرنسية فانها قد انتصرت وأثرت تأثيرا بالغا فى تطور السير الثورى فى الكثير من البلدان الأخرى لأنها قبل كل شىء لم تتوان فى استعمال العنف لقمع مقاومة الطبقات الاقطاعية القديمة وأعدمت أول الاقطاعيين وهو الملك لويس السادس عشر ، وهى تحقق تحويلات عميقة مناوئة للاقطاع . ان الشيوعيين لم يقوموا يوما بلوم البرجوازية على استعمالها العنف ضد الرجعيين من الاقطاعيين والنبلاء ، ذلك لأنهم يعتبرون أن هذا العمل كان بالنسبة لذلك الوقت ثوريا وتقدميا .

ولكن هذا العنف لا يمت بصلة لذلك العنف الذى تقوم به البرجوازية بعد استحواذها على السلطة ضد أكثرية الشغيلة ، محاولة بذلك الابقاء على العلاقات الاجتماعية التى زال زمنها وعلى الشكل الرجعى للحكم . ومن الطبيعى تماما أن لا تقبل الجماهير الشعبية الاستسلام لذلك العنف الذى تقوم به البرجوازية الامبريالية ، وتناضل ضده . أما الشيوعيون فانهم يساندونها فى ذلك كليا ممثلين طليعة الشغيلة . ولكى يتم التغلب والقضاء على عنف البرجوازية الرجعى من الضرورى استعمال عنف الطبقة العاملة وحلفائها الثورى . ولقد حذر لينين مرارا من الأوهام الطوبوية التى تدعى بأن سقوط الرأسمالية وقيام الاشتراكية على المدى العالمى يمكن أن يتم

نتيجة للفعل الاتوماتيكى للعوامل الاقتصادية ، عن طريق التطور السلمى ، وبدون صراع طبقى طويل ضار والصدامات الحادة العديدة بين القوى الموالية للثورة والمعادية لها . أن السبب فى ذلك ليس أبدا سوء نية الشيوعيين والقوى الثورية بل مقاومة البرجوازية التى تحاول عن طريق القوة المسلحة أن تحتفظ بسيطرتها الاقتصادية والسياسية . ان القوى الثورية مجبرة على الرد على ذلك بالعنف أيضا . ولكن هذا العنف ضد الغاصبين قضية عادلة ومبررة تاريخيا . وبالأحرى فانه ليس عنفا وانما عمل ضرورى لتمهيد الطريق أمام تحول اجتماعى ناضج . ومثله كمثل الطبيب الذى يساعد ولو بالوسائل الجراحية أحيانا على ولادة حياة جديدة . أمن الممكن اعتبار ذلك عنفا ؟ وهكذا بالضبط لا تقوم القوى الثورية بأى عنف عندما تساعد على سير عملية طبيعية تاريخية لولادة مجتمع جديد . وعلى العكس ، فان أصحاب العنف هم أولئك الذين يدافعون عن النظام القديم ويهدفون الى خنق حركة التحرر الوطنية والحركة الاشتراكية .

ان حقيقة توجيه العنف الثورى من قبل السلطة البروليتارية ضد الاستغلاليين فقط ، أى ضد أقلية تافهة من السكان ، تفسر الطبيعة الخاصة لوظيفة قمع مقاومتهم . ان هذه الوظيفة كانت وتبقى حتى الآن بالنسبة للدولة الاستغلالية من الوظائف الرئيسية والأساسية . أما الدولة الاشتراكية فليس فيها العنف والقمع ولا يمكن أن يكونا وظيفة رئيسية وأساسية . ويعتبر

7-1152

استعمال العنف فيها دائما تدبيرا جوابيا تكون الدولة مجبرة على اتخاذه ضد المحاولات العنيفة من جانب البرجوازية لاعادة بناء الأنظمة الرأسمالية . وتتوقف درجة العنف الثورى ومدته تاريخيا على درجة المقاومة التى تبديها البرجوازية ضد التحولات الاشتراكية .

وفى البلاد السوفييتية لم تتوقف البرجوازية أثناء نضالها ضد البروليتاريا المنتصرة عند استعمال أى وسيلة . فلقد دبرت المؤامرات وحركات العصيان وأعمال التخريب والاستفزازات والتجأت الى الارهاب الدموى ضد رجال الثورة والى الافتراءات وشراء ضمائر المتذبذبين وعديمى الثبات . ولقد أشعلت البرجوازية الروسية نار حرب أهلية فى البلاد وهى تعتمد على مساعدة الامبريالية العالمية . ووافق أعداء الثورة على منح الامبرياليين الأجانب مساحات شاسعة كما كانوا على استعداد لتفتيت روسيا وتحويلها الى مستعمرة مقابل انتزاع السلطة من أيدى الشغيلة واعادة البلاد الى النظام القديم . ان الامبريالية العالمية لم تستطع المسالمة بوجود السلطة البروليتارية فى روسيا التى أثرت تأثيرا ثوريا عظيما على شغيلة البلدان الرأسمالية . فلقد دبرت أربع عشرة دولة امبريالية هجوما مسلحا على الجمهورية الاشتراكية الفتية . واتحدت ضد السلطة العمالية والفلاحية قوتان معاديتان للثورة هما الغزاة الأجانب والحرس الأبيض المكون من البرجوازيين والاقطاعيين . فقاموا خلال ثلاث

سنوات باغراق البلاد السوفييتية بأنهار من الدماء وتحطيم صناعتها وتهديم مدنها وقراها ونظموا حولها حصار المجاعة .

ان الحزب الشيوعى والسلطة السوفييتية قد وحدا الشغيلة وأثارا الشعب للحرب الثورية العادلة ضد الغزاة الأجانب وأعداء الثورة الداخليين . ولغرض الذود فى هذا الصراع الضارى عن حق الدولة الاشتراكية للوجود تطلب تجميع هائل للقوى وحرمان لا يطاق وكذلك تقديم ضحايا لا تحصى .

وكان على الدولة الاشتراكية أن تبدى صلابة وحسما استثنائيين ، فتجيب بالعنف الثورى على العنف من قبل الطبقات الاستغلالية المطاح بها . ولكن ذلك كان وسيلة اضطرارية . ومن المعروف جيدا أن بروليتاريا البلاد السوفييتية قد وقفت فى الفترات الأولى من أعدائها الطبقيين موقف اللين الشديد والصبر العظيم . اذ لم تغلق السلطة السوفييتية حتى الجرائد البرجوازية ولم يدر مطلقا أى حديث عن الارهاب . وفقط بعد أن قامت الطبقات الاستغلالية بمقاومة واسعة ضد الدولة الاشتراكية تحتم آنذاك اللجوء الى القمع المستمر المنتظم وحتى الى استعمال أقسى الوسائل . ولكن السلطة السوفييتية كانت تنتقل دائما الى وسائل أخرى فى قمع مقاومة الطبقات الاستغلالية حينما تسمح لها الظروف بذلك . فمثلا بعد الانتصار على دينيكين مباشرة ألغت السلطة السوفييتية عقوبة الاعدام حتى قبل أن تنتهى الحرب الأهلية .

وهكذا فان تبعة الارهاب لا تقع على عاتق الطبقة العاملة بل

على عاتق البرجوازية التى فرضت على ديكتاتورية البروليتاريا اللجوء الى التدابير العنيفة . ولقد اعترف بذلك الكثير من المراقبين الموضوعيين . فمن المعروف أن هربرت ولس لم يكن شيوعيا ، ولكنه بعد زيارته لروسيا كتب يقول عام ١٩٢٠ : « ان الامبريالية الأوروبية وليست الشيوعية ، هى التى زجت هذه الامبراطورية الكبيرة الضعيفة والمفلسة فى حرب مضنية دامت ست سنوات . وليست الشيوعية التى عذبت روسيا المسكينة بل ومن المحتمل روسيا الهالكة بالهجومات والتدخلات والتمردات المستمرة والممولة من الخارج ولا هى التى خنقتها بحصار قاس فظيع . انه على الدائن الفرنسى الذى يطالب بالثأر والصحفى الانكليزى البالغ فى الغباء تقع مسؤولية أكبر بكثير من على أى شيوعى فى احداث هذه الآلام المميتة » * . وهذا هو الواقع . اذ أن الطبقة العاملة قد أجبرت على استعمال العنف ولذلك فان الذنب يقع على عاتق القوى الرجعية فى ذلك .

ان التجربة التاريخية للبلاد السوفييتية كما والبلدان الأخرى قد بينت أنه لم يحدث مرة ان لم تقم الطبقات المطاح بها بمقاومة سلطة العمال والفلاحين . ان القوى الرجعية لا تترك ميدان السياسة بدون استعمال جميع الامكانيات لاعادة « الجنة المفقودة » .

ولنتذكر أمثلة الماضى . فحينما استولى العمال الباريسيون فى ١٨ آذار (مارس) عام ١٨٧١ على السلطة كان قد قتل

* هربرت ولس . روسيا فى الظلام . موسكو ، ١٩٥٨ ، ص ١٩ – ٢٠ .

ضابط واحد وجرح جنرال . وهذا يعنى فى الواقع أن الثورة قامت بلا دماء . ولكن فى أثناء قمع كومونة باريس قتل أعداء الثورة ثلاثين الفا من أعضاء الكومونة . وتبدى البرجوازية فى القرن العشرين شراسة أكثر فى نضالها من أجل سلطتها وامتيازاتها . ولقد ذكرنا سابقا بأن انقلاب أكتوبر فى بتروغراد عام ١٩١٧ قد أدى الى وقوع أقل عدد من الضحايا . أما الحرب الأهلية التى أشعل نيرانها أعداء الثورة فقد أدت الى وقوع عدد هائل من الضحايا بين الكادحين لم يحدث من قبل . وفى أثناء قمع الثورة فى فنلندا الصغيرة فى عام ١٩١٨ قام أعداء الثورة باعدام وسجن أكثر من عشرين الفا من الأفراد .

وعلى أى شىء تدل هذه الأمثلة ؟ انها تدل على أن الطبقة العاملة حتى بعد فوزها بالسلطة تضطر الى مواجهة مقاومة غالبا ما تكون عنيفة من جانب البرجوازية الرجعية ومؤيديها . ولهذا السبب بالذات يعتبر الشيوعيون بأن السلطة القوية التى لا تتوانى عن استعمال القوة حينما تضطرها الى ذلك مقاومة الأعداء الطبقيين ضرورية وحتمية عند الانتقال الى الاشتراكية . ان مثل هذه السلطة فقط تستطيع الذود عن مكتسبات الثورة وحماية مصالح الشعب .

ولكن ما كان حتميا بالنسبة لروسيا ، حيث لم تفقد الطبقات المطاح بها الأمل حتى آخر ساعتها فى العودة الى الحكم ، لا يمكن أن يكون قاعدة عامة لتطور ديكتاتورية البروليتاريا ولقد ذكر لينين مرارا بأن مهام ديكتاتورية البروليتاريا ستكون

أسهل فى البلدان التى لا تبدى فيها البرجوازية مثل هذه المقاومة الكبيرة . « انها تستطيع العمل دون اللجوء الى ذلك العنف ودون السير بذلك الطريق الدموى اللذين اضطرنا السادة من جماعة كيرينسكى والسادة الامبرياليون على استعمالهما » * .

ان التجربة التاريخية للبلدان الاشتراكية الأوروبية قد أثبتت ذلك بصورة مقنعة حينما بينت واقعيا بأن ديكتاتورية البروليتاريا ممكنة تماما بأشكال أقل قسوة أيضا . ان الطبقة العاملة استطاعت هناك تفادى الحرب الأهلية واستعمال الوسائل الاستثنائية فى قمع البرجوازية . ويفتح العصر الحديث امكانيات جديدة ملائمة فى هذا الصدد . ولكن مهما كانت الأشكال التى تتخذها ديكتاتورية البروليتاريا فانها لا تستطيع حل المهام المطروحة أمامها دون اللجوء الى استعمال العنف المنظم بالنسبة للطبقات الاستغلالية لغرض قمع مقاومتها .

العمل الخلاق المبدع وتطوير الديموقراطية هما الفحوى الرئيسى لديكتاتورية البروليتاريا

ان العنف الثورى وان كان يشكل علامة حتمية لديكتاتورية البروليتاريا وجانبا من جوانب جوهرها الاشتراكى لكنه ليس الجانب الرئيسى ولا الأساسى لها . ولقد أثبتت الماركسية ـ اللينينية بصورة مقنعة وأكد التاريخ كليا أن المحتوى الرئيسى لديكتاتورية البروليتاريا لا يكمن فى العنف والتهديم ، بل فى

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٩ ، ص ٢٤٥ .

العمل الخلاق والمبدع بقصد التحويل الاشتراكى للاقتصاد وكل الحياة الاجتماعية السياسية .

ولا تقوم البروليتاريا بحل هذه المسألة منفردة ، بل تجذب الى مشاركتها فى ذلك الكثير من جماهير الشعب العامل ، موقظة مبادراته ووعيه . وبناء على ذلك فان ديكتاتورية البروليتاريا تعمل كأوسع وأكمل الديموقراطيات . انها ديموقراطية الأكثرية الساحقة من السكان ، ديموقراطية جميع الكادحين ، ولا يمكن لها أن تكون خلافا لذلك . ولهذا السبب بالذات تعتبر ديكتاتورية البروليتاريا نظاما سياسيا يعطى ، حسب قول لينين ، « الحد الأقصى من الديموقراطية للعمال والفلاحين ، وهو يعنى فى الوقت نفسه القطيعة مع الديموقراطية البرجوازية وظهور طراز جديد من الديموقراطية فى التاريخ العالمى ، عنيت الديموقراطية البروليتارية أو ديكتاتورية البروليتاريا » * .

ولا يعنى ذلك أن تقوم الدولة الاشتراكية بالقضاء على التأسيسات والحقوق والحريات الديموقراطية التقليدية التى سبق وأن قامت قبلها ولا أن تنفيها . أن الديموقراطية الاشتراكية لا تظهر فى « مكان فارغ » ، بل انها تستوعب كل ما هو تقدمى وديموقراطى حقا كانت جماهير الشعب قد توصلت اليه فى نضالها التحررى الطويل ضد الطبقات الاستغلالية . ان التأسيسات الديموقراطية أمثال حرية الشخص وحرية الضمير

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٣٣ ، ص ٣٢ .
لينين . مقالات وخطابات لمناسبة اعياد ثورة اكتوبر . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٧ ، ص ٦٨ .

ومبدأ سيادة الشعب والتساوى فى الحقوق والواجبات وانتخاب أجهزة الدولة والموظفين ، والبرلمان كممثل رسمى لمصالح الأمة ، والدستور والاستفتاء وما الى ذلك تعتبر أعظم مكتسبات المدنية والثقافة البشرية .

ان الديموقراطية الاشتراكية التى تظهر على هيئة الديموقراطية البروليتارية ، أو ديكتاتورية البروليتاريا ، والتى تضع هدفها النهائى بناء الشيوعية لا تتخلى عن هذه المكتسبات ، بل على العكس تسعى الى تحقيقها على أكمل صورة وتأمينها بضمانات واقعية . كما وان الديموقراطية الاشتراكية اذ تملأ الكثير من التأسيسات الديموقراطية التقليدية القديمة بمحتويات جديدة تقدم أشكالا ديموقراطية جديدة غير معروفة سابقا . ان الديموقراطية الاشتراكية التى تمثل الطراز الأعلى للديموقراطية تؤمن الحريات السياسية كحرية الكلام وحرية الصحافة وحرية الاجتماعات وحق الفرد فى أن ينتخب وأن ينتخب ، كما تؤمن الحقوق الاجتماعية كالحق فى العمل والحق فى الراحة والحق فى التعليم المجانى والخدمة الطبية المجانية والحق فى الضمان المادى فى حالة الشيخوخة أو المرض أو فقدان القابلية على العمل .

ان الديموقراطية الاشتراكية لا تقوم فقط بالاعلان عن الحقوق الواسعة للمواطنين وحرياتهم بل تضمن تطبيقها الفعلى بالامكانيات المادية .

ثم ان الديموقراطية الاشتراكية تتصف بالمساواة بين

المواطنين على اختلاف أجناسهم وقومياتهم وكذلك بمنح النساء الحقوق المتساوية للرجال فى جميع نواحى حياة الدولة وفى الاقتصاد والثقافة .

ان الديموقراطية الاشتراكية تعنى الحرية الحقيقية للفرد . وأسمى مظهر لهذه الحرية هو التحرر من الاستغلال والأزمات الاقتصادية ، ومن البطالة ومن الخوف على الغد . ان هذه الحريات بالذات هى قاعدة لجميع الحريات الأخرى . انها تمنح الانسان ثقة بالمستقبل وتولد ظروفا واقعية لازدهار شخصية الفرد . وفى ذلك ينحصر قبل كل شىء العدل الاجتماعى الحق .

وأخيرا فان الديموقراطية الاشتراكية تنحصر فى الاشراك الواسع للشغيلة فى ادارة الدولة . فمن خلال هيئات نيابية وهى هيئات سلطة الدولة وكذلك من خلال النقابات وغيرها من المنظمات الاجتماعية يشترك الشغيلة اشتراكا نشيطا فى تصريف شؤون المجتمع والدولة وفى حل مسائل البناء الاقتصادى والثقافى .

من ديكتاتورية البروليتاريا الى الديمقراطية الاشتراكية للشعب بأسره

مع انتصار الاشتراكية تصبح الصفات التى تتميز بها الديموقراطية للشعب بأسره والتى وضعت منذ البداية فى أساس الدولة الاشتراكية غالبة وتحدد تحديدا تاما لجوهر الدولة الاشتراكية . وتزول جميع تحديدات الديموقراطية الموقتة والتى

تستدعيها ظروف النضال الطبقى فى فترة الانتقال . ان الديموقراطية البروليتارية التى كانت ديموقراطية للطبقة العاملة وحلفائها تتحول الى ديموقراطية اشتراكية للشعب بأجمعه .

ولا تكون فى أساس ذلك التحويل رغبات ذاتية ، ولو أنها تلعب دورا معينا فى ذلك . والواقع هو أن الطبقة العاملة لم تنظر أبدا الى تحديدات الديموقراطية كهدف بذاته ولم تضع أمام نفسها هدف تخليد سلطتها . وهذا ما تختلف به الطبقة العاملة بصورة جذرية عن جميع الطبقات التى سبقتها فى الحكم والتى كان تاريخها قبل كل شىء تاريخا لنضالها من أجل تخليد سيطرتها . ان الطبقة العاملة هى الطبقة الوحيدة فى التاريخ التى أعلنت علنا بأن سيطرتها السياسية ، أن سلطتها ضرورية لها فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى المجتمع الجديد فقط ولا لسبب الا للقضاء النهائى على التناحر الطبقى وللتحويل الجذرى لجميع العلاقات الاجتماعية وتكوين ظروف تتلاشى تلقائيا بموجبها ضرورة أية سيطرة سياسية لمجموعة من الناس على مجموعة أخرى .

فان الشىء الحاسم والرئيسى فى التطور المقبل لنظام الدولة الاشتراكى هو تلك التبدلات الاجتماعية والاقتصادية التى تحدث نتيجة لانتصار الاشتراكية . فلقد تم فى الاتحاد السوفييتى فى أواسط الثلاثينيات القضاء على ما تتميز به فترة الانتقال من تعدد أنماط الاقتصاد . وفى سنة ١٩٣٧ كانت تعود ٩٩ر٦٪ من الأرصدة الانتاجية الأساسية للملكية العامة . وازداد

الوزن النوعى للقطاع الاشتراكى فى مجمل الانتاج الصناعى فوصل الى ٩٩,٨٪ ، وفى الزراعة (ضمنها الاستثمارات الشخصية للكولخوزيين) الى ٩٨ر٥٪ ، وفى تجارة المفرق (محسوبة مع التغذية العامة) الى ١٠٠٪ ، وفى الدخل القومى الى ٩٩ر١٪ * . وتحول الاتحاد السوفييتى الى دولة اشتراكية جبارة ذات صناعة متطورة جدا وزراعة ممكننة .

وكان كل ذلك يعنى بأن أصعب المهام لديكتاتورية البروليتاريا وهى تكوين الاقتصاد الاشتراكى قد حلت . وكذلك كان يعنى نهاية فترة الانتقال الاقتصادى من المجتمع الرأسمالى الى المجتمع الاشتراكى أو بكلمات ماركس اتمام التحول الثورى من الأول الى الثانى .

ان التغيرات التى حدثت فى المجال السياسى بعد انتصار الاشتراكية لا تقل شأنا عن تلك التى حدثت فى مجال الأساس الاقتصادى . ان الشىء الرئيسى هنا هو التغير الجذرى فى التركيب الطبقى للمجتمع السوفييتى .

ومن الجدول الوارد أدناه يمكن الملاحظة بأن التركيب الطبقى للمجتمع السوفييتى فى نهاية فترة الانتقال تبدل كليا لا بالنسبة الى سنة ١٩١٣ فحسب ، بل وبالنسبة الى سنة ١٩٢٨ أيضا . ولأول مرة فى تاريخ البشرية تمت اقامة مجتمع لم تبق فيه أية

---

* راجع « منجزات السلطة السوفييتية خلال ٤٠ عاما بالارقام » ، موسكو ، ١٩٥٧ ، ص ٩ .

التركيب الطبقى لسكان الاتحاد السوفييتى (بالنسبة المئوية)

	سنة ١٩١٣	سنة ١٩٢٨	سنة ١٩٣٧
العمال والموظفون	١٧ر٠	١٧ر٦	٤٥ر٧
الفلاحون الكولخوزيون والحرفيون الداخلون ضمن التعاونيات	–	٢ر٩	٤٨ر٨
الفلاحون ذوو الاستثمارات الفردية والحرفيون غير الداخلين ضمن التعاونيات	٦٦ر٧	٧٤ر٩	٥ر٥
الملاكون العقاريون ، البرجوازية الكبيرة والصغيرة فى المدن ، التجار والكولاك	١٦ر٣	٤ر٦	–

طبقات أو فئات تعتاش من عمل الغير ، واختفت بصورة تامة علاقات السيطرة والخضوع ، واستغلال الفرد للفرد الآخر .

ان حل هذه المسألة الرئيسية بالنسبة الى فترة الانتقال السياسى قد أدى الى تغيرات جذرية فى العلاقات المتبادلة بين الطبقات فى مجال تطبيق سلطة الدولة وذلك ، كما هو معروف ، يكون جوهر السياسة بالذات . وبعد القضاء على الطبقات الاستغلالية لم تبق فى المجتمع السوفييتى فئات اجتماعية من مصلحتها عودة الرأسمالية والتى كان من الضرورى أن يستعمل ضدها تقييد الديموقراطية أو الاكراه الطبقى أو السلطة الديكتاتورية . وبناء على ذلك تلاشت لدى الدولة الاشتراكية

وبصورة تامة وظيفة قمع مقاومة الطبقات الاستغلالية . أى تلاشت نتيجة لذلك احدى العلامات الرئيسية والأساسية لديكتاتورية البروليتاريا والتى تفقد الأخيرة بدونها معناها الكامل . ولقد كتب لينين : « ان العلامة الضرورية ، الشرط الضرورى للديكتاتورية ، انما هو قمع المستثمرين بوصفهم طبقة ، عن طريق العنف ... » *

ان انتصار الاشتراكية قد أدخل على العلاقات السياسية بين الطبقة العاملة وحليفها الرئيسى ـ طبقة الفلاحين ـ تبديلات جوهرية . وكما جاء أعلاه فان الماركسية ـ اللينينية قد ربطت ضرورة قيام فترة الانتقال وديكتاتورية البروليتاريا لا بوجود الطبقات الاستغلالية فحسب ، بل بوجود طبقات وفئات كادحة غير بروليتارية كالفلاحين والحرفيين الصغار فى المدن وغيرهم بعد انتصار الثورة . ولقد كانت البروليتاريا بحاجة الى سلطة الدولة لكى تعيد تكوين الطبيعة البرجوازية الصغيرة لهؤلاء عن طريق ضمهم الى نظام العلاقات الانتاجية الاشتراكية . وحل هذه المشكلة تطلب وقتا معينا برز من خلاله الجانب الخلاق والتنظيمى لديكتاتورية البروليتاريا على أتم وجه . ولقد تحول الفلاحون السوفييت بانتصار الاشتراكية الى طبقة اشتراكية . انهم تحولوا الى حاملين لعلاقات الانتاج الاشتراكية . أما فترة

---

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٨ ، ص ٢٣٥ .
لينين . المختارات فى ثلاثة مجلدات ، الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ـ ١٩٦٧ ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ١١٥ .

الانتقال فكانت هذه المهمة تقع فيها على عاتق الطبقة العاملة وحدها .

وبعد التحول الى طبقة اشتراكية أصبح الفلاحون متجانسين اجتماعيا ويعملون كجزء لا يتجزأ دون أن ينقسموا ، كما فى السابق ، الى مختلف الجماعات الاجتماعية ـ الاقتصادية كالفقراء والمتوسطين والأغنياء . ان ذلك رفع الحاجة عن احدى طرق ديكتاتورية البروليتاريا الأساسية التى تنحصر فى الموقف المتباين للدولة البروليتارية من مختلف فئات الفلاحين ومن مختلف جوانب نفسيتهم . ولقد كتب لينين وهو يصف مهام التحولات الاشتراكية فى الريف قائلا : « ... ينبغى على البروليتاريا ، بعدما تغلبت على البرجوازية ، أن تتبع على الدوام الخطة الأساسية التالية من سياستها ازاء جماهير الفلاحين : ينبغى على البروليتاريا أن تميز ، ينبغى لها أن تعرف الفواصل ، بين الفلاح الشغيل والفلاح المالك ـ بين الفلاح الشغيل والفلاح التاجر ، ـ بين الفلاح الكادح والفلاح المضارب » * . وفى هذا التحديد ينحصر الجوهر التام للخط السياسى لديكتاتورية البروليتاريا تجاه الفلاحين فى فترة التحولات الاشتراكية . وبعد الانتصار التام للاشتراكية حينما تحول الفلاحون الى طبقة اشتراكية واحدة من

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٣٠ ، ص ٩٢ .
لينين . مسالة الارض ، والنضال فى سبيل الحرية . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ـ ١٩٦٩ ، ص ١٣١ .

الناحية الاجتماعية ، أصبحت طرق ديكتاتورية البروليتاريا هذه زائدة وزالت نهائيا .

وتعتبر احدى النتائج الرئيسية لحل مشاكل فترة الانتقال السياسى انتهاء الصراع الطبقى داخل المجتمع السوفييتى . ان ذلك لمفهوم . اذ أن الصراع الطبقى يفترض وجود التناحرات والاصطدامات بين طبقات المجتمع وكذلك تضارب وضع الطبقات وتضارب مصالحها . ولقد كانت جميع هذه العناصر موجودة فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية مما جعلها أن تكون بيئة مغذية للصراع الطبقى الحاد . ولكن بعد انتصار الاشتراكية قد اختفت طبقات المستغلين . ولقد امحت السيطرة التامة والكاملة للملكية الاشتراكية على أدوات ووسائل الانتاج امكانية ظهورها مرة أخرى . ولقد تم القضاء على الطبيعة الثنائية للفلاحين الذين أصبحوا طبقة اشتراكية . لا يوجد كما لا يمكن أن يكون أى صراع بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين فى المجتمع الاشتراكى ، ولو انه لم يتم التغلب على الفروق بينهما . ولقد أصبحت فئة المثقفين كلها أيضا اشتراكية بعد أن تحولت نهائيا الى جانب الطبقة العاملة واستوعبت ايديولوجيتها . وفى الظروف عندما تكون فيها كل الطبقات والفئات المكونة لمجتمع الاشتراكية الظافرة قد التحمت بالوحدة الاجتماعية والسياسية والفكرية القوية وبوحدة المصالح والأهداف لا يوجد ولا يمكن أن يكون مكان للتناحرات والاصطدامات الطبقية . وبناء على ذلك فان ديكتاتورية البروليتاريا التى وصفها لينين بأنها

« امتداد للنضال الطبقى للبروليتاريا بأشكال جديدة »*، تكف عن كونها ضرورية .

وهكذا تبدل بصورة جذرية الأساس الاقتصادى والتركيب الاجتماعى للمجتمع نتيجة لاتمام مهام فترة الانتقال ودخول البلاد الى طور الاشتراكية . ومن المفهوم تماما بأنه بناء على ذلك لا مفر من التبدلات فى البناء الفوقى السياسى .

وكان على هذه التبدلات أن تسير فقط فى طريق التوسيع والتكامل المستمر للديموقراطية الاشتراكية وتحويلها الى دموقراطية لجميع المواطنين بلا استثناء . وقد تلاشت بعد انتصار الاشتراكية أسس موضوعية لتحديد الديموقراطية . ولم تعد توجد فى المجتمع فئات اجتماعية يتم حرمانها من حق المشاركة فى ادارة الدولة الاشتراكية . ولقد كتب لينين يقول : « الاشتراكية الظافرة من الضرورى أن تقوم بتحقيق الديمقراطية التامة ... »** .

كان دستور الاتحاد السوفييتى لعام ١٩٣٦ الذى ثبت انتصار الاشتراكية قانونيا يرمز الى تطوير أهم مبادىء الديموقراطية للشعب بأسره وكذلك الى تزايد مشاركة السكان فى تصريف شؤون الدولة وتوسيع الحقوق والحريات الديموقراطية للمواطنين السوفييت .

ولقد الغى الدستور جميع التحديدات الطبقية التى كانت

---

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٣٠ ، ص ٧٥ .

** لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٣٠ ، ص ٧٨ .

موجودة سابقا فى الانتخابات فى هيئات سلطة الدولة وأقر الحق العام فى الانتخاب المباشر والمتساوى مع استعمال التصويت السرى .. انه لم يثبت للشغلية سلطة الدولة بكاملها وحسب ، بل وحق التصرف بجميع الثروات الاجتماعية . ان ذلك ممكن فى ظروف النظام الاشتراكى فقط . ولا تولد الملكية العامة لأدوات ووسائل الانتاج ظروفا واقعية لتطبيق الديموقراطية العامة والكاملة وحسب ، بل وتجعل منها ضرورة موضوعية ، ذلك لأن ادارة الملكية الاشتراكية لا يمكن أن تتم دون مشاركة الجماهير الشعبية الواسعة التى تهتم اهتماما حيويا بالنهوض المستمر للاقتصاد الوطنى الذى يتوقف عليه نمو رفاهيتها .

ولقد منحت الاشتراكية لجميع المواطنين حقوقا سياسية وحريات ديموقراطية متساوية . أما هذه المساواة فانها قد أمنت بتساوى جميع أفراد المجتمع الاشتراكى قانونيا وواقعيا فى حقوقهم بالنسبة الى وسائل الانتاج ، ولهذا فان لهم الحقوق المتساوية فى الاشتراك فى وضع القرارات المتعلقة بالمجتمع بأكمله .

وفى ظروف التطور المستمر للديموقراطية المؤمنة بانتصار الاشتراكية والقضاء على التناحرات الطبقية تكف الدولة الاشتراكية عن كونها أداة للسيطرة الطبقية وتتحول الى هيئة تعبر عن ارادة ومصالح لا الطبقة العاملة فحسب بل والفلاحين والمثقفين العاملين أيضا . ولأول مرة فى التاريخ تفقد الدولة

9-1152

الطبيعة المفطورة عليها منذ القدم كأداة لقمع طبقة من قبل طبقة أخرى .

وبناء على هذه الظاهرة الجديدة فى تطور نظام الدولة فقد برز أمام الفكر الماركسى سؤال معقد جدا وهو : ما هى اذن هذه الدولة التى اختفى فيها الشىء الرئيسى الذى ولدها والذى حدد دائما جوهرها ؟ وما هى طبيعة ومهام ووظائف الدولة الاشتراكية فى المجتمع الذى انتصرت فيه الاشتراكية ؟ ولقد أعطى الحزب الشيوعى السوفييتى الجواب على ذلك فى برنامجه المتخذ فى عام ١٩٦١ . ولقد أشار فيه بصورة مقنعة الى أنه فى ظروف الانتصار التام للاشتراكية ، حينما تكون ديكتاتورية البروليتاريا قد نفذت واجباتها وأصبحت غير ضرورية ، تتحول الدولة الاشتراكية حتما الى جهاز للتعبير عن مصالح وارادة جميع طبقات المجتمع وفئاته ، أى الشعب بأكمله . ولذلك فان مصطلح « دولة الشعب بأسره » الذى استعمله برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى لوصف دولة الاشتراكية المنتصرة يعبر على أحسن وجه عن جوهر كيان الدولة الاشتراكى فى هذه المرحلة من مراحل تطوره .

الدور القيادى للطبقة العاملة فى المجتمع السوفييتى فى فترة الاشتراكية

تبقى الطبقة العاملة قائدة للمجتمع السوفييتى كله طوال كل

فترة بناء الشيوعية ، ذلك لأنها تعتبر أكثر طبقات المجتمع ترصصا وتنظيما وأكثر قواه تقدمية .

وتتميز الطبقة العاملة بتلك الصفات بصورة خاصة نتيجة لمكانتها فى نظام الانتاج الاشتراكى . انها ترتبط بالانتاج الضخم والتكنيك الطليعى وكذلك بملكية الشعب بأسره التى تتكون نواتها من الصناعة ـ قاعدة كل الاقتصاد للمجتمع السوفييتى . ولذلك فان الطبقة العاملة تعتبر القوة الحاسمة فى التطور الاقتصادى للمجتمع السوفييتى . وتتعلق جميع مصالحها بصورة مطلقة بتطور الانتاج العام وذلك لأنها تحصل على حصتها من الدخل القومى فقط عن طريق العمل فى الانتاج العام ومن الارصدة العامة . أن الطبقة العاملة ترتبط بمخلفات الماضى للملكية الخاصة بصورة أقل مما عليه الفئات الاجتماعية الأخرى .

ان الدور القيادى الذى تلعبه الطبقة العاملة فى حياة المجتمع السوفييتى يبدو كذلك واضحا فى جميع نواحى الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد . انه يظهر فى دورها الطليعى فى تطوير الفروع الرئيسية للانتاج الاشتراكى وفى وضع الأشكال الشيوعية للعمل وكذلك فى تطوير الثقافة الصناعية المتقدمة والتقدم التكنيكى وفى مساعدتها بالوسائل التكنيكية للفلاحين الكولخوزيين وباعداد الكوادر من الاختصاصيين وكذلك باتخاذ التدابير الضرورية لرفع مستوى الثقافة والمعيشة فى القرية الى مستواهما فى المدينة . وبناء على ذلك فانها تعتبر القوة الحاسمة فى التقدم الاجتماعى . واخيرا فأن الدور القيادى

للطبقة العاملة يتجلى فى مشاركتها الفعالة فى مختلف أشكال الادارة الاجتماعية الذاتية وفى نضالها من أجل تثبيت القواعد الشيوعية فى الحياة ونشر الكثير من الأعمال الرائعة الأخرى التى كانت قد ولدت فى بيئتها بالذات . وبذلك يمكن بصورة خاصة تفسير ظاهرة تزايد انتخاب العمال فى الهيئات النيابية بصفتهم أنشط العاملين . وهكذا فان الطبقة العاملة تعتبر القوة الحاسمة فى مجالات السياسة والايديولوجية أيضا .

ولكنه لغرض تأمين الدور القيادى للطبقة العاملة فى المجتمع فى فترة بناء الشيوعية على نطاق واسع لا توجد ضرورة للضمانات الدستورية . ان للطبقة العاملة ما للفلاحين الكولخوزيين والمثقفين من حقوق . وهذا يعنى أن دورها القيادى فى المجتمع السوفييتى يضع على عاتقها واجبات كبيرة ولكنه لا يمنحها أية امتيازات اقتصادية أو سياسية أو دستورية أو غيرها .

ويتم تحقيق الدور القيادى للطبقة العاملة بقوة المثل والانضباط والتنظيم والوعى العالى والنشاط الشديد وكذلك بالقابلية الأكثر بالقياس الى الكادحين الآخرين على تطبيق المبادىء الشيوعية الجديدة فى الحياة وبنشر التجارب الايجابية . ويعنى كل ذلك ان تحقيق الدور القيادى للطبقة العاملة يتم بمساعدة الوسائل السياسية والفكرية المدعوة لتعجيل التقدم الاجتماعى فى فترة البناء الشيوعى على نطاق واسع .

ان الدور القيادى للطبقة العاملة فى تحقيق برامج البناء

الشيوعى وفى جميع نواحى الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد هو تعبير لسمعتها السياسية العالية فى المجتمع وتعبير للتحالف الأخوى بينه وبين جميع الكادحين . ان الطبقة العاملة تنجز دورها القيادى للمجتمع ببناء الشيوعية أى عندما تزول الطبقات .

تطوير الديموقراطية الاشتراكية وتكاملها بكل الوسائل هو الخط الرئيسى لتطور الدولة الاشتراكية

ان الاتجاه الرئيسى لتطور التنظيم السياسى للمجتمع فى فترة بناء الشيوعية هو التطوير والتكامل الشامل للديموقراطية . ويتحدد ذلك بالقوانين الموضوعية . و لايمكن لمهام البناء الشيوعى الكبيرة والمعقدة كتطوير القوى المنتجة الشامل ورفع المستوى المعيشى للشعب وتربية الطاعة الشيوعية الواعية فى نفوس أعضاء المجتمع أن تحل بدون المشاركة الفعالة للكادحين أنفسهم وبدون اشراك الفئات الواسعة من السكان وفرق الشغيلة ومجاميعهم وبالتالى جميع السكان الى أعمال هيئات سلطة الدولة . أما الديمقراطية ، أى حكم الشعب حسب المعنى المضبوط للكلمة ، فما هى الا المشاركة الفعالة من قبل الجماهير الواسعة فى نشاط الدولة وتحقيق مهامها وكذلك فى المراقبة على هيئات السلطة . وتطوير الديموقراطية هو بالذات تلك الوسيلة التى تتيح ، من ناحية ، الوصول الى نجاحات أكبر فى العمل ، ومن ناحية أخرى ، تضمن خلق المقدمات للادخال

التدريجى لمبادىء الادارة الذاتية الشيوعية الاجتماعية ، التى تأتى لتحل محل التنظيم السياسى الحالى للمجتمع .

٤ ـ وظائف الدولة الاشتراكية

لقد ذكرنا أعلاه أنه لغرض وصف أية دولة وجوهرها من المهم جدا تبيان الاتجاهات الأساسية لفعالياتها وكذلك المهام والأهداف التى تضعها أمامها وتحلها . وبكلمات أخرى فان الكلام يدور عن وظائف أساسية لتلك الدولة .

وتبرز النظرية الماركسية عددا من الوظائف الأساسية للدولة الاشتراكية . وتعتبر أهمها الوظيفة الاقتصادية أى وظيفة تنظيم وادارة الانتاج العام والتوزيع العام . ويطلق عليها باختصار اسم الوظيفة الاقتصادية التنظيمية .

الوظيفة الاقتصادية التنظيمية

لقد ارتبط طوال فترة طويلة من تطور المجتمع البشرى عمل الدولة على الأغلب فى مجال العلاقات السياسية بمفهوم « ادارة الدولة » . وكانت الدولة دائما تنظيما سياسيا قبل كل شىء . لقد شمل المجال الرئيسى لنشاطها ناحية السياسة التأديبية والضرائبية . ولهذا فانها لم تتدخل تقريبا فى الحياة الاقتصادية وان حدث وقامت بمثل هذا التدخل فان ذلك كان يواجه مقاومة خفية أو علنية من جانب الطبقات المالكة . وعلاوة على ذلك فان ايديولوجيى البرجوازية الظافرة بالسلطة قد أعلنوا مبدأ عدم

تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية مدافعين بذلك عن الحرية المطلقة للمزاحمة . ولقد أشار انجلس فى حينه الى أن المزاحمة الحرة لا تطيق أية تقييدات أو أية رقابة من جانب الدولة وأن كل ما يخص الدولة هو عبء ثقيل بالنسبة لها ، أما أحسن الأشياء بالنسبة لها فهو انعدام كل ما يخص الدولة وكذلك تلك الحالة التى يستطيع فيها أى فرد استغلال الآخر بقدر ما يشاء .

ولقد تم على أساس عدم تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بناء نظام الرأسمالية الصناعية بأجمعه بمساواته الشكلية للجانبين المتعاقدين ، وبحريته الشكلية للعلاقات التعاقدية التى تحدد فوضى السوق وحرية المزاحمة واستغلال الأقوى للأضعف اقتصاديا .

وحقا فأن الحالة تتبدل فى العصر الحاضر وخاصة بتحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية دولة احتكارية . ولقد بدأت الدولة بالتدخل المباشر فى عملية تجديد الانتاج الرأسمالى ، وكذلك أخذت تقوم بمختلف التدابير الضابطة ، وتستعمل تأميم فروع اقتصادية كاملة .

ان مثل ذلك التطور لدور الدولة البرجوازية لا يعتبر صدفة . انه يمثل الشرط الضرورى لتجديد الانتاج الموسع فى المرحلة الحديثة لتطور الرأسمالية . كما وان تدخل الدولة فى الاقتصاد يعتبر احدى الوسائل الرئيسية لابتزاز الأرباح الاحتكارية الفاحشة عن طريق تشديد استغلال الطبقة العاملة ونهب البلدان الضعيفة التطور اقتصاديا . ويتم تطبيق هذا

التدخل من قبل الدولة فى الحياة الاقتصاد للبلدان الرأسمالية الحديثة بأشكال متنوعة للغاية مع العلم بأن محتواها ليس نتيجة لبرنامج مدبر من ذى قبل ، بل يتصف بصورة عامة بطبيعة تجريبية عفوية . انه يظهر على شكل اخضاع عدد من المؤسسات والبنوك وفروع كاملة من الصناعة والمواصلات لسلطة الدولة مباشرة ، كما وعلى شكل اقامة شركات مساهمة مختلطة بمشاركة رأسمال الدولة والرأسمال الاحتكارى الخاص . وتتدخل الدولة كذلك فى الحياة الاقتصادية عن طريق توزيع الطلبات على الاحتكارات وبتمويلها واعانتها . وأخيرا فأنها الآن تقوم بتطبيق تدابير التنظيم والرقابة المباشرة على الاقتصاد الذى يدعى « بالبرمجة » .

ان تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية للبلدان الرأسمالية آخذ بالتوسع . ولكن ذلك لا يبدل على الاطلاق صفات الدولة البرجوازية وطبيعتها الاجتماعية . فان تأثير الدولة على الاقتصاد يتم لصالح الرأسمال الاحتكارى ، كما وانه مدعو أيضا للمحافظة على حرمة الملكية الخاصة وعلى استغلال الفرد للفرد الآخر .

أما الدور الاقتصادى للدولة الاشتراكية فانه يحمل طابعا واتجاها يختلفان تماما عن الدور الاقتصادى للدولة البرجوازية . فمنذ اللحظة الأولى لظهورها تعمل الدولة الاشتراكية كأداة رئيسية لاعادة بناء الاقتصاد وكل نظام العلاقات الاجتماعية . ولذلك فانها لا تستطيع الاقتصار على « التدخل » البسيط فى الحياة الاقتصادية . انها مدعوة لكى تحقق بفعالية

التحولات الاقتصادية ، ولكى تدير الاقتصاد الوطنى وتبرمجه . وكذلك مدعوة للتأثير على عملية تجديد الانتاج الموسع كلها لصالح الاشتراكية . ويصبح البناء الاقتصادى الاتجاه الرئيسى لنشاط الدولة والمجال الأساسى لمصالحها . وهذا ما يسبب ظهور وظيفة جديدة للدولة لم تكن موجودة سابقا ، وهى الوظيفة الاقتصادية التنظيمية . وتبعا لذلك ظهرت هيئات للدولة لا يمكن قيامها فى أى نوع آخر من أنواع الأنظمة وهى جهاز لبرمجة وادارة الاقتصاد الوطنى .

وتعتبر الوظيفة الاقتصادية التنظيمية الوظيفة الرئيسية للدولة الاشتراكية . وهى بالذات تحدد أعمق جوهر لهذه الدولة المدعوة لتنظيم بناء الاشتراكية والشيوعية .

ولكن لماذا تأخذ الدولة بالذات على عاتقها القيام بوظائف التأثير المباشر على العمليات الاقتصادية وتنظيم وادارة الاقتصاد الوطنى التى لم تكن تخصها فى السابق ؟ أليس من الأفضل مثلا تأميم المؤسسات الرأسمالية وتسليم ادارتها التامة الى مجاميع انتاجية منفردة ؟ ان البحث عن الجواب على هذه الأسئلة يجب أن يتم فى طبيعة القوانين الاقتصادية الموضوعية لقيام وعمل الاشتراكية كأول مرحلة من مراحل المجتمع الشيوعى .

ويتعلق الدور القيادى للدولة فى تنظيم العلاقات الاقتصادية للاشتراكية قبل كل شىء بطبيعة الانتاج الحديث نفسها ، ذلك الانتاج الذى يصل حتى فى ظروف الرأسمالية الى درجة عالية

من التعميم . وأن يسود الانتاج الصغير والمتوسط من حيث عدد مؤسساته فى الاقتصاد الرأسمالى لكنه لا يعتبر العامل الحاسم فيه . وتتصف بذلك بصورة خاصة مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية التى تصبح بناء على التعميم الهائل للانتاج أكمل مقدمة مادية للاشتراكية حسب ما جاء فى تعريف لينين المعروف .

ويسكن ادارة هذه القاعدة المادية التكنيكية فقط بالاعتماد على الاستعمال المركزى المبرمج للقوانين الاقتصادية الموضوعية . ولكن أية برمجة ، وخاصة فيما اذا كانت على نطاق كل البلاد ، تستوجب وجود جهاز شامل يوجه وينظم عن وعى عمل جميع المؤسسات والدوائر العامة لصالح الطبقة العاملة والشغيلة . ولكنه فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، كما وفى مرحلة الاشتراكية نفسها أيضا ، يمكن للدولة فقط أن تصبح ذلك الجهاز الذى يستطيع تحقيق هذه الوظيفة المعقدة والمتعددة الجوانب فى تنظيم ادارة الاقتصاد الوطنى وبرمجته ومراقبته على مدى البلاد والمجتمع بأجمعهما .

ان شكل تحقيق مهمة بناء الاقتصاد الاشتراكى من قبل الدولة يشترط أيضا بوجود اختلافات طبقية جدية بين المشاركين فى الانتاج فى فترة الانتقال . وكما بينا سابقا فانه لا تزال توجد فى هذه الفترة طبقات استغلالية تقوم بمقاومة تنظيم العلاقات الاقتصادية الجديدة . وتتمكن الطبقة العاملة من شل وقمع هذه المقاومة عن طريق قوة الدولة فقط . ولكن المصالح المباشرة

أيضا للطبقات الكادحة والفئات الاجتماعية لا تزال تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا ، وذلك ما يولد أيضا عقبات معينة فى طريق اقامة وتوسيع العلاقات الاقتصادية الجديدة . وفى مثل هذه الظروف تصبح الدولة المنظمة الوحيدة التى يمكن بواسطتها توحيد وتركيز جميع القوى التقدمية فى المجتمع حول الطبقة العاملة على نطاق البلاد بأجمعها لغرض بناء الاشتراكية .

وأخيرا فان ضرورة ادارة الدولة للاقتصاد الاشتراكى تنتج من طبيعة الملكية لوسائل الانتاج الأساسية . اذ بعد تأميم الأقسام الرئيسية للاقتصاد لا تقوم البروليتاريا بتحويلها الى ملكية لمجاميع عمالية معينة ولا حتى الى ملكية للطبقة العاملة بأجمعها ، بل تجعل منها رأسا ملكا للشعب بأسره . ان ملكية الشعب بأسره لوسائل وأدوات الانتاج التى تعتبر أساسا للعلاقات الاقتصادية الجديدة وقاعدة لجميع التحولات الاشتراكية لا تعود الى طبقة معينة أو فئة اجتماعية مهما كانت ، بل تعود الى الشعب بأجمعه ويمكن استعمالها فقط لصالح الشعب العام ولسد المتطلبات الوطنية كاملة . ولهذا السبب بالذات يصبح من الضرورى أن تأخذ ملكية الشعب بأسره شكل ملكية الدولة الاشتراكية . ويحدث هنا اتحاد خاص بين الملكية وسلطة الدولة التى تعتبر واجبها الرئيسى فى الحفاظ على العلاقات الانتاجية الاشتراكية وتطويرها وكذلك استعمال ملكية الدولة فى الواقع لصالح كل المجتمع ، لصالح كل الشعب .

وفى ظروف الاشتراكية تقوم الدولة بادارة كامل عملية

الانتاج الاجتماعى وتطويره . ولكن فحوى هذه الادارة أو بكلمات أخرى فحوى الوظيفة الاقتصادية التنظيمية يختلف فيما اذا يجرى الحديث عن الانتاج الذى يعتمد على ملكية الدولة أو الانتاج الذى يعتمد على الملكية التعاونية الكولخوزية . ان كلا هذين الشكلين للملكية يدخلان ضمن مفهوم الملكية الاشتراكية، ولكن المالك لوسائل وأدوات الانتاج فى الحالة الأولى يعتبر الدولة نفسها ، وفى الثانية - كولخوزات منفردة أو غيرها من الاتحادات التعاونية .

وعند القيام بالوظيفة الاقتصادية التنظيمية فى قطاع الدولة تعمل الدولة كمعبر للسلطة السياسية المستقلة ومالك لوسائل وأدوات الانتاج فى آن واحد . وتقوم الدولة فى هذه الحالة لا بتنظيم ادارة الانتاج او تحديد معدلات واتجاه تطوره فحسب بل وتقوم أيضا بنفسها من خلال هيئاتها وكوادرها الاقتصادية (مدراء المؤسسات والمهندسين وغيرهم) بالادارة المباشرة للانتاج . أما بالنسبة للقطاع التعاونى الكولخوزى فأن الدولة تقوم بالادارة العامة له فقط . اذ تقوم فى هذه الحالة المؤسسات التعاونية والكولخوزات بالادارة المباشرة للانتاج بنفسها .

وبصرف النظر عن هذه الاختلافات توجد بين هذين القطاعين فى مجال اداء الدولة لوظيفتها الاقتصادية التنظيمية أوثق العلاقات المتبادلة التى تتحدد بوحدة النظام المبرمج الاشتراكى للاقتصاد .

ويحتل تنظيم ادارة الانتاج فى قطاع الدولة الذى يتركز فيه ما يزيد على تسعة أعشار المجموع العام لوسائل الانتاج

فى البلاد مكانة هامة بخاصة فى الوظيفة الاقتصادية التنظيمية للدولة السوفييتية فى المرحلة الحالية . ان المشكلة تنحصر فى نطاق الانتاج الواسع وتعقد العلاقات الاقتصادية والتعجيل الذى لم يسبق له مثيل فى سرعة التقدم العلمى والفنى وكذلك فى ضرورة الجمع ما بين الادارة المركزية المبرمجة ومبادرات الهيئات المحلية (ان ذلك مهم جدا وخاصة اذا أخذنا بنظر الاعتبار حجم البلاد) والوحدات الانتاجية نفسها كالمعامل وورشات البناء والمناجم وغيرها . ولذلك فانه ليس من الغريب أن تحدث تبديلات فى نظام ادارة الصناعة أثناء تطور الدولة السوفييتية اذ كان يجرى البحث عن أشكال جديدة أكثر اتقانا له . وكان من الضرورى تجنب التطرف فى المركزية الذى يقيد استقلال ومبادرات الحلقات القاعدية ، وكذلك تجنب انعدام المركزية الذى يؤدى الى الاضرار بالتقدم الفنى وتطور الفروع الرئيسية للصناعة على نطاق البلاد بكاملها وكذلك الاضرار بالعلاقات الانتاجية العقلانية بين المؤسسات الواقعة فى المناطق الاقتصادية المختلفة . ان ادارة الصناعة فى الوقت الحاضر فى الاتحاد السوفييتى تسير حسب الفروع . أما الصفة المميزة لهذا النظام فهى الجمع ما بين الادارة المركزية لأهم فروع الصناعة والتى تقوم بها الوزارات وغيرها من الهيئات المركزية ، من جانب ، وبين المبادرة الاقتصادية الواسعة للمؤسسات وتوسيع حقوقها ، من جانب آخر .

ان النجاحات التى حققتها الدولة السوفييتية فى مجال

تطوير الاقتصاد الوطنى تنجم الى درجة كبيرة عن العلاقة المتينة بين نشاطها الاقتصادى التنظيمى واشراك العمال والكولخوزيين وجميع الكادحين فى حل أهم مسائل الانتاج على أوسع ما يمكن . وخلافا للنظرية البرجوازية الليبرالية التقليدية التى تمنح الديموقراطية مجال العمل السياسى فقط ، تعمل الاشتراكية بحسم على توسيع مجال نشاطها ليشمل المجال الانتاجى المباشر كذلك .

ان الديموقراطية فى مجال الانتاج تجد تعبيرها العملى فى الحقوق التى تمتلكها مجاميع العمال والمستخدمين وكذلك منظماتهم الاجتماعية فى حل أهم المشاكل الخاصة بعمل المؤسسات . ان « نظام المؤسسة الاشتراكية الانتاجية التابعة للدولة » النافذ فى الاتحاد السوفييتى يؤكد على أن المنظمات الاجتماعية ومجموع العاملين فى المؤسسة يقومون بالمشاركة الواسعة فى مناقشة وتطبيق اجراءات متعلقة بتأمين تنفيذ خطة الدولة وتطوير واتقان العمل الانتاجى للمؤسسة وكذلك تحسين ظروف المعيشة والعمل لعامليها . ولغرض الاشراك الواسع للعمال والموظفين للمشاركة فى حل مشاكل الانتاج تعمل فى المؤسسات والورشات الكبيرة من المعامل مداولات انتاجية دائمة . وعلاوة على ذلك فان ادارة المؤسسة بالاشتراك مع اللجنة النقابية تعقد بانتظام مؤتمرات انتاجية فنية واقتصادية وكذلك اجتماعات للطليعيين فى الانتاج تناقش فيها مسائل التقدم التكنيكى والتطور الاقتصادى للمؤسسة وتدرس فيها

اجراءات لازالة النواقص فى عمل المؤسسة ككل أو فى عمل ورشاتها المنفردة . ان اجتماعات عاملى المؤسسة تناقش مشروعات الخطط الانتاجية ونتائج تطبيق الخطط ومشروعات الاتفاقيات الجماعية وسير تحقيق الالتزامات بموجبها وكذلك مشاكل الخدمة الانتاجية والمعيشية والثقافية على أساس تقارير تقدمها الادارة . وتبلغ ادارة المؤسسة الاجتماع عن الاجراءات المنفذة تحقيقا لقرارات الاجتماعات السابقة .

ولا تقتصر الديموقراطية فى مجال الانتاج على مجال المؤسسات المعينة ، بل تنعكس فى تنظيم الادارة الاقتصادية بكامله ، وذلك ما سنتناوله فى فصل آخر . واضافة الى ما تقدم فان الديموقراطية فى مجال الانتاج واسعة جدا فى القطاع المعتمد على الملكية التعاونية الكولخوزية (وتتمثل فى الاجتماعات العامة لأعضاء الجمعية التعاونية والطبيعة الانتخابية للهيئات التنفيذية وغيرها) .

لقد تحدثنا أعلاه عن الوظيفة الاقتصادية التنظيمية فى مجال الانتاج . ولكن الدولة الاشتراكية مدعوة للعب دور اقتصادى تنظيمى هام فى مجال توزيع المنتوج الاجتماعى أيضا . اذ تقوم بتوزيعه بحيث تؤمن ، أولا ، أكبر سرعة لتجديد الانتاج الاشتراكى وتلبى ، ثانيا ، الى أقصى حد (بقدر ما يتيح ذلك مستوى التطور الحالى) المتطلبات المادية والثقافية للمواطنين . وتتم تلبية المتطلبات هذه فى ظل الاشتراكية حسب مبدأ «من كل حسب كفاءته ولكل حسب عمله» . وتعمل الدولة هنا كالمنظم

بين مقدار العمل ومقدار الاستهلال . وسنتكلم عن ذلك بالتفصيل فى الفصل المكرس للقانون الاشتراكى .

الوظيفة الثقافية التربوية

يرتبط نشاط الدولة الاشتراكية فى مجال تطوير الثقافة والتنوير والتعليم الذى يدعى بالوظيفة الثقافية التربوية ارتباطا وثيقا بوظيفتها الاقتصادية التنظيمية . وتعتبر هذه الوظيفة منذ بداية قيام الدولة الاشتراكية أحد الاتجاهات الرئيسية لنشاطها . ان ذلك لمفهوم اذ أن اعادة البناء الاشتراكى للمجتمع لا تقتصر على التحولات الاقتصادية ، بل وتشمل بالضرورة تلك التحولات العميقة فى مجال الحياة الروحية التى تكون بمجموعها ما يدعى بالثورة الثقافية . ان محتواها وجوهرها ذلك العمل الكبير الذى تقوم به الدولة والذى يتجه نحو بناء ثقافة جديدة ، ثقافة اشتراكية ، ونحو تحويل منجزات العلم والتكنيك والفن الى ملك لجميع الكادحين ، وكذلك نحو رفع مستوى تعليم وثقافة الجماهير الشعبية الواسعة رفعا شديدا .

ان ضرورة تحقيق الثورة الثقافية توضع أمام الدولة البروليتارية كاحدى المهام الرئيسية فى التحول الاشتراكى للمجتمع فى أى بلد يقوم بالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . ويعلل ذلك بأن الثقافة ليست فى متناول جميع الكادحين حتى فى أكثر البلدان « حضارة » من وجهة نظر المواصفات البرجوازية . اذ أن الأوساط الضيقة من الناس

المنتسبين ، فى الغالب ، الى الطبقات الاستغلالية ، الطبقات المسيطرة تملك الاحتكار فى التمتع بمنجزاتها وكذلك الاحتكار فى النشاط الفكرى . أما بالنسبة للطبقات الكادحة فان الرأسمالية تمنحها الحد الأدنى فقط من المعلومات الضرورية للمشاركة فى عملية الانتاج الحديث . أما واجب الدولة الاشتراكية فيتلخص فى دمقرطة الثقافة وهى تحولها من متناول العدد القليل من الناس الى متناول الجميع وتضع مجموع المعارف المدخرة وجميع ثروات الثقافة والعلم والفن فى خدمة الاشتراكية . ان المهام التى يتوجب على الدولة البروليتارية تحقيقها فى هذه الحالة ليست عظيمة فقط بل وصعبة للغاية .

ولقد تم تحقيق الثورة الثقافية نتيجة للعمل الهائل الذى قامت به الدولة السوفييتية . ان البلاد التى كانت أكثرية سكانها قبل نصف قرن فقط من الجهلة قد حلقت عاليا نحو قمم العلم والتكنيك والثقافة وربت كوادر ممتازة من مثقفى الشعب .

ولم يقل النشاط الثقافى التربوى للدولة السوفييتية بعد انتصار الاشتراكية ، بل على العكس أصبح أكثر شمولا . وتأخذ الدولة على عاتقها عبء التعليم العام باكمله واضعة أمامها هدف ادخال أوسع الجماهير الشعبية الى مجال الاستفادة من الثروات العلمية والثقافية . ويصبح الطموح نحو المعرفة ضرورة عضوية بالنسبة الى أفراد المجتمع الاشتراكى . ومن الصعب أن نجد الآن عائلة فى الدولة السوفييتية تخلو من التلاميذ . اذ يشمل مختلف أنواع التعليم أكثر من سبعين مليونا من الأشخاص .

9-1152

ولقد رسمت الدولة الاشتراكية الآن الطريق للتوسيع المستمر للتعليم ولرفع المستوى الثقافى والتكنيكى للسكان .

ويقترن نشاط الدولة الاشتراكية عند حل مهام التربية الشيوعية اقترانا قويا بعمل الحزب الشيوعى وجميع المنظمات الاجتماعية . ولكن الدور الحاسم هنا يعود الى الدولة التى تركز فى أيديها بصورة أساسية الموارد المادية الضرورية لذلك . وتصرف الدولة سنويا أكثر من ثلث ميزانيتها على الاجراءات الاجتماعية الثقافية .

ان الهدف الملموس للوظيفة الثقافية التربوية ينحصر فى اعداد أناس ذوى وعى وثقافة عاليين وكذلك أعضاء مجتمع نشيطين ومثقفين ومتطورين من جميع النواحى يجمعون بانسجام فى أنفسهم الثروة الروحية والنقاوة الأخلاقية والتكامل البدنى .

وظيفة المحافظة على النظام العام

ان الدولة الاشتراكية مدعوة للحفاظ الشديد والمنسجم على النظام الاشتراكى من أية تطاولات اجرامية أو غير ذلك من الموبقات . وتقف أمام المجتمع الاشتراكى مشكلة استئصال كل الاخلال بالنظام العام والقضاء التام على الاجرام وكذلك ازالة جميع الأسباب المولدة له . وتقوم الدولة الاشتراكية بدور مهم فى تحقيق هذه القضية .

فما هى المقدمات الواقعية لانجاز هذه المهمة الصعبة والمعقدة ؟

ان الاشتراكية التى قد تم بناؤها فى البلاد السوفييتية أزالت السبب الاجتماعى الجذرى الرئيسى لارتكاب الجرائم وهو استغلال الجماهير والعازة والفقر . وهكذا ، توجد فى الاتحاد السوفييتى ظروف ملموسة موضوعية لاستئصال وجود الجرائم نتيجة لاختفاء قاعدتها فى طبيعة الاشتراكية نفسها وفى أساسها الاقتصادى وتركيبها الاجتماعى .

وقد يكون تبسيطا خطيرا للمسألة اذا فكرنا أن الاستعاضة عن النظام الرأسمالى بالنظام الاشتراكى يمكن أن يؤدى الى الاختفاء التلقائى لوجود الجرائم .

ولا يتم القضاء التام على وجود الجرائم من تلقاء نفسه . كما وان الناس السوفييت ليسوا بطوبويين . ولكان من السذاجة عدم الاعتراف بامكانية ارتكاب الجنايات من قبل بعض الأفراد . ولا يجوز النسيان أن التقاليد والعادات المتبعة على مر العصور والتى تولدت فى ظروف سيادة الملكية الخاصة تؤثر على تطور الوعى وبالتالى على سلوك الناس فى المجتمع . ولهذه التقاليد والعادات التى تشبع بها الوعى قابلية على البقاء فترة طويلة . انها تبقى طويلا حتى بعد القضاء على الأساس الاجتماعى الذى ولدها . ان الجذور المغذية للجرائم فى الاتحاد السوفييتى تكمن فى مخلفات الماضى - كالطمع والجشع وعدم الاخلاص فى اداء الأعمال والطفيلية والكره للعمل والتمادى فى شرب

الخمر وعدم احترام القوانين والخ .. ان بقاء هذه المخلفات الغربية تماما على الاشتراكية فى وعى الناس هو الذى يكون سببا فى دفع الأفراد المتذبذبين لارتكاب الجريمة فى ظروف خاصة .

والى جانب هذه الأسباب الرئيسية فهناك أسباب أخرى كالنواقص فى العمل التربوى التى تساعد فى عدد من الحالات على عدم الثبات الاخلاقى : فمثلا فى بعض الحالات النادرة يتربى الأطفال فى المدرسة والبيت تربية سيئة وكذلك فان العمل التربوى لا يسير على المستوى المطلوب فى جميع الأماكن وخاصة فى أوساط الشباب . ولقد بقى الكثير من الأطفال بعد الحرب بلا آباء ولا أمهات ولم يحصلوا على التربية اللازمة . ويتولد أحيانا نتيجة لبعض الصعوبات الاقتصادية الموقتة أساس لارتكاب الجنايات : اذ لم تحل بعد الى النهاية مشكلة السكن ، وهناك نواقص فى تنظيم عملية الانتاج فى المؤسسات ، ولا تعمل الشبكة التجارية على الدوام بدقة وبلا انقطاع ولا تؤمن بصورة تامة الحاجة الى مواد الاستهلاك العام والخ .. ان جميع هذه النواقص فى ظروف معينة يمكن أن تبعث عند بعض الأفراد نظرات الملكية الخاصة أو غيرها من النظرات والحالات النفسية المضادة للمجتمع وتقودهم فى النهاية الى ارتكاب الجريمة .

ومن هنا يتضح أن المهمة الأساسية والرئيسية والحاسمة فى مجال النضال ضد وجود الجرائم تنحصر فى ازالة الأسباب

والظروف المؤدية الى ارتكابها أى فى تدارك وقوعها . وان الشىء الرئيسى هو الوقاية والعمل التربوى والتدارك .

ان تدارك ارتكاب الجريمة هو جزء لا يتجزأ من أعمال هيئات دولة خاصة مدعوة لحماية الشرعية والنظام العام وهى المحاكم والادعاء العمومى وهيئات التحقيق التمهيدى . ويحتم القانون على هذه الهيئات استنباط الأسباب والظروف المؤدية الى ارتكاب الجريمة واتخاذ الاجراءات لغرض ازالتها (المادة ٢١ من قانون المرافعات الجنائى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية) . وللعمل الوقائى الذى تقوم به المحكمة وهيئات التحقيق والادعاء العمومى هدف تدارك ارتكاب الجريمة من قبل شخص يشهد سلوكه على وجود مثل هذا الخطر ، وكذلك هدف تدارك امكانية الرجوع الى الجريمة من قبل الأشخاص الذين أنهوا مدة محكومياتهم أو الذين أطلق سراحهم رمزيا قبل انتهاء المدة المحددة أو الذين سلموا الى الوحدات الجماعية أو الى والديهم أو الى غيرهم لغرض اعادة تربيتهم ، وكذلك هدف تدارك أو قطع الطريق على الجرائم المعدة للارتكاب ، والقضاء على الأسباب والظروف الملموسة التى تسهل القيام بالجريمة أو تجعلها ممكنة فى الواقع . ولغرض الوصول الى هذه الأهداف يقتضى القانون استعمال الكثير من الاجراءات ذات الطبيعة التنظيمية والخاصة بالمرافعات .

ويعتبر نموذجيا فى هذا الصدد اعلان المحاكم عن ما يدعى

بالقرارات الخاصة التى تلفت فيها الانتباه الى الظروف المؤدية الى ارتكاب الجريمة . وتستطيع المحكمة فى قرارها اجبار مدير المعمل مثلا على ازالة النواقص المعينة فى احصاء وخزن المنتجات الجاهزة فى المخازن . وهكذا يتم استنباط استنتاجات عامة وكذلك يتم القيام بالاجراءات الوقائية على أساس دعوة عن احدى الجرائم ، مثلا ، عن جريمة اختلاس .

ولكنه لا تستطيع أية هيئة دولة مهما بلغ جهازها من تشعب وحركة أن تنظم بقواها فقط الكشف فى الوقت اللازم عن جميع الجرائم المرتكبة والمعدة للارتكاب واتخاذ الاجراءات الفعالة لمنع وقوعها . أما اذا كان القيام بعمل تدارك وقوع الجرائم يتم من قبل أجهزة الدولة بالتعاون الوثيق مع الأوساط الاجتماعية ومنظماتها فان نجاح هذا العمل الهام يعتبر مضمونا فى أغلب الأحيان .

وفى غضون الفترة الأخيرة ظهر فى الاتحاد السوفييتى وتطور باستمرار كثير من الأشكال المختلفة لمشاركة أوساط الرأى العام فى صيانة النظام العام وفى النضال من أجل تدارك الجرائم وغيرها من التجاوزات على القانون الاشتراكى والقضاء عليها قضاء جذريا . وسنتحدث عنها بالتفصيل فى أحد الفصول التالية .

الوظائف الخارجية للدولة الاشتراكية

تقوم الدولة الاشتراكية كذلك بوظائف هامة جدا هى

الوظائف الخارجية : كالدفاع عن البلاد من العدوان الخارجى ، والنضال من أجل التعايش السلمى بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وكذلك التعامل الأخوى والمساعدة المتبادلة مع البلدان الاشتراكية الأخرى .

ان وظيفة الدفاع عن البلاد التى تقوم بها الدولة الاشتراكية لا تمت بصلة لأى نوع من الأعمال العدوانية أو السعى للتوسع الأقليمى على حساب بلدان وشعوب أخرى ، بل على العكس فانها تعادى أى عدوان . ان وظيفة الدولة الاشتراكية هذه موجهة لتأمين امن البلاد من هجمات المعتدين وللنضال ضدهم .

وفى السنوات الأولى لقيام الدولة السوفييتية ، عندما ناقشت الحكومة السوفييتية مسألة شعار الدولة ، عارض لينين رسم سيف عليه وقال : « لماذا السيف . اننا لسنا بحاجة الى الفتوحات . ان سياسة الفتوحات لغريبة علينا أشد الغرابة . اننا لا نهجم ، بل ندافع عن أنفسنا ضد الأعداء الداخليين والخارجيين . ان حربنا دفاعية . والسيف ليس شعارنا » . فرسم على شعار الدولة مطرقة ومنجل – رمزا للعمل البناء السلمى .

وتحدثنا تجربة التاريخ بوضوح كبير عن ضرورة وظيفة الدفاع عن البلاد ضد الغزو الأجنبى . فلقد تحتم على جمهورية السوفييت أن تعانى التدخل الأجنبى والحرب الأهلية والحصار الاقتصادى والمؤامرات والهجوم الألمانى الهتلرى الغادر . كما واضطر الشعب السوفييتى أن يكرس قواه حوالى العشرين

عاما لصد اعتداءات الدول الامبريالية واعادة بناء الاقتصاد الوطنى الذى تهدم نتيجة للحروب .

ان وظيفة الدفاع عن البلاد منذ الأيام الأولى لقيام الدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بوظيفتها الخارجية الأخرى وهى تأمين التعايش السلمى بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة والنضال من أجل السلام فى جميع أنحاء العالم . وفى أحد المراسيم الأولى التى أصدرتها الدولة السوفييتية ، وهو مرسوم السلم ، تم بصورة واضحة تثبيت النظرة التى تعادى بصورة مبدئية الحروب العدوانية ، والتجاوزات على حقوق السيادة للشعوب ، وموقفها من الحروب الامبريالية بصفتها أبشع الجرائم ضد البشرية ، وكذلك تم بوضوح تثبيت الاعتقاد الراسخ عن حق أية أمة فى حل المسألة عن شكل نظام دولتها بحرية .

ولقد صيغت فى هذا المرسوم بشكل عام مبادىء السياسة الخارجية للدولة الاشتراكية كدولة محبة للسلام ، وكذلك انعكست الفكرة اللينينية حول ضرورة التعايش السلمى . ومنذ ذلك الحين يقوم الاتحاد السوفييتى ومعه البلدان الاشتراكية الأخرى ، بعد أن تم تشكيل المنظومة الاشتراكية ، بالنضال الدائب من أجل تطبيق تلك المبادىء فى الحياة .

لقد أعلن المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى الذى انعقد فى عام ١٩٧١ برنامجا منسجما للنضال من أجل السلام والأمن الدولى ، ومن أجل تخفيف حدة التوتر

الدولى ، وتطوير العلاقات المتبادلة النفع ، والتعاون والتفهم المتبادل بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

وأكد الوقت الذى انقضى بعد المؤتمر التعليل العميق والديموقراطية المنسجمة لبرنامج السلام هذا ، الذى لاقى تأييدا واسعا من قبل الرأى العام الديموقراطى فى العالم أجمع وبفضل ذلك يحدث فى الوقت الأخير تحسن ملحوظ فى المناخ السياسى على الكرة الأرضية .

ولكن دولتنا لا يمكن أن لا تأخذ بعين الاعتبار أنه فى عدد من المناطق يجرى بنشاط بث الدعاية للحرب وزيادة القوات المسلحة بشدة ، وتندلع نيران الحروب تارة فى هذه المنطقة للعالم وتارة فى الأخرى . وذلك ما يجعل من الضرورى الابقاء على وظيفة الدفاع التى تعتبر بطبيعة حالها من وظائف الدولة لأنها تفترض وجود جيش وهيئات عقاب واستخبارات ، أى هيئات دولة . ومن وجهة نظر الظروف الداخلية فان بامكان دولة الشعب بأسره الآن الغاء الجيش والقوات المسلحة البحرية والقوات المسلحة الجوية الغاء تاما . ولكن خطر الاعتداء العسكرى على البلاد السوفييتية وسائر البلدان الاشتراكية يجعل من الضرورى ابقاء وتعزيز القوات المسلحة .

وفى الوقت الحاضر ، عندما توجد المنظومة الاشتراكية العالمية تقوم كل دولة اشتراكية بوظيفة التعاون الأخوى والمساعدة المتبادلة مع البلدان الاشتراكية الأخرى . ولقد تولد

نوع جديد من أنواع العلاقات العالمية أثناء عملية التعاون هذه . مبنى على أساس المساعدة المتبادلة بين جميع البلدان الاشتراكية وعلى أساس مصلحتها فى التطوير الناجح لهذه المساعدة ، على أساس الجمع بين مصالح البلدان الاشتراكية المنفردة ومصالح المنظومة الاشتراكية بأجمعها . وستأخذ هذه الوظيفة بالازدياد وذلك لأن بلدان الاشتراكية اذ تستفيد بنجاح من جميع الامكانيات الكامنة فى النظام الاشتراكى ستنتقل فى وقت واحد تقريبا وفى حدود عهد تاريخى واحد الى الشيوعية .

وتقوم الدولة الاشتراكية أثناء ادائها للواجبات الاممية كذلك بمساعدة الدول المتحررة من التابعية الاستعمارية ، وبمساندة الشعوب المناضلة من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى ، ومساندة جميع قوى التقدم .

٥ - الدولة الاشتراكية والتنظيم السياسى للمجتمع

الأجزاء المكونة للتنظيم السياسى للمجتمع

لقد ذكرنا اثناء شرحنا للمبادىء العامة للدولة بانها تعتبر الحلقة المهمة ولكنها ليست الوحيدة فى التنظيم السياسى للمجتمع . فما هو اذن التنظيم السياسى للمجتمع الاشتراكى ؟ وما هى مكوناته ؟

يمكن القول بصورة عامة بان التنظيم السياسى للمجتمع

الاشتراكى هو مجموعة منظمات جماهيرية - تابعة للدولة وغير تابعة لها (اجتماعية) - تضم مختلف فئات الشعب العامل والشغيلة على العموم . انها تضم الدولة والحزب والنقابات والتعاونيات واتحاد (اتحادات) الشباب وغيرها من منظمات الشغيلة الاجتماعية .

وهكذا فان الدولة وجهازها لا يعتبران الحلقة الوحيدة فى التنظيم السياسى للمجتمع الاشتراكى ولو أنهما يكونان الحلقة الرئيسية . والى جانب الأشكال الحكومية للتعبير عن مصالح وارادة الكادحين تظهر وتعمل منذ بداية الثورة الاشتراكية منظمات جماهيرية اجتماعية تجتذب عن طريقها ملايين الجماهير الشعبية فى تصريف شؤون الدولة . ونتيجة لذلك فان المنظمات الاجتماعية تكون جزءا لا يتجزأ فى التنظيم السياسى للمجتمع .

وعلاوة على ذلك فان التنظيم السياسى للمجتمع الاشتراكى مستحيل دون وجود منظمات الشغيلة هذه ودون اشتراكها فى حل المشاكل التى تجابهه .

ولكن الدولة وأجهزتها تكون طبعا الحلقة المركزية فى التنظيم السياسى للمجتمع الاشتراكى . وتبرز فى مقدمتها هيئات سلطة الدولة النيابية . انها تكون القاعدة السياسية لنظام الدولة الاشتراكى مجسدة بصورة مباشرة سيادة الشعب . وهذه الهيئات فى الاتحاد السوفييتى هى السوفييتات التى هى تنظيم الشغيلة الجماهيرى النيابى الذى يجمع فى آن واحد بين علائم التنظيم للدولة وللمجتمع . ومن هيئات سلطة الدولة فى البلدان

الاشتراكية الأخرى الهيئات النيابية المركزية والمحلية كالجمعيات الوطنية أو الشعبية والمجالس (أو اللجان) الوطنية أو الشعبية المحلية .

وتكون الهيئات النيابية لسلطة الدولة أساس جهاز الدولة وعموده الفقرى . كما وان جميع منظمات الدولة سواء الادارية منها أو الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية أو غيرها ناتجة منها وخاضعة لها . وتمر من خلالها جميع الاجراءات مهما كانت لاقامة وتعزيز نظام الدولة الاشتراكى وبناء الاشتراكية . وتقوم الطبقة العاملة من خلال هيئات سلطة الدولة النيابية بقيادة الفلاحين وغيرهم من فئات الشغيلة .

وتحتل الهيئات المركزية والمحلية لادارة الدولة مكانا هاما فى جهاز الدولة . وتقوم بأداء الأعمال التنفيذية والادارية كما انها مسئولة عن جميع أعمالها أمام هيئات سلطة الدولة النيابية وواقعة تحت رقابتها . وتقام فى نظام الدولة الاشتراكى هيئات لم تكن فى السابق موجودة فى أى نظام دولة آخر ، كما وان وجودها هناك مستحيل . ومن بينها جهاز تخطيط وادارة الاقتصاد الوطنى اللازم لتحقيق التحولات الاشتراكية فى الاقتصاد ، وكذلك جهاز ادارة البناء الثقافى والتربية الاشتراكية للشغيلة .

ان مهمة قمع مقاومة الطبقات الاستغلالية التى تم اسقاطها وبقاياها وكذلك معاقبة واعادة تربية العناصر المناوئة للمجتمع التى ظهرت من محيط الكادحين نفسه أوجبت اقامة الجهاز

الادارى المناسب والمحاكم والجيش والميليشيا وأجهزة أمن الدولة فى نظام الدولة الاشتراكى .

ان مجموع هيئات الدولة هذه يعتبر آلية معقدة يكون أى جزء من أجزائها يؤدى الوظيفة الخاصة به ، مرتبطا ببقية الأجزاء ويعمل على أساس مبادىء تنظيمية واحدة .

وتحتل المرتبة الأولى بين منظمات الشغيلة الاجتماعية ، التى تدخل ضمن نظام التنظيم السياسى للمجتمع ، النقابات بتفرعاتها المركزية والمحلية والتى تكون على شكل منظمات انتاجية وثقافية وتربوية وغيرها . والنقابات ليست منظمات حزبية أو عائدة للدولة . انها تنظيم اجتماعى يوحد على أساس تطوعى العمال والموظفين الحكوميين على اختلاف مهنهم وبغض النظر عن عنصرهم أو قوميتهم أو جنسهم أو معتقداتهم الدينية . انها فى الواقع منظمة جميع العمال والموظفين . ولذلك فان النقابات تستغل من قبل الطبقة العاملة كاحدى أهم الوسائل لتحقيق دورها القيادى ولو أنها (أى النقابات) لا تعتبر تنظيما يعود للدولة . ولقد أكد لينين بأن النقابات هى مدرسة تتعلم فيها الجماهير الشعبية ادارة دولتها .

وتحتل التعاونيات على اختلاف انواعها مكانة هامة فى نظام التنظيم السياسى للمجتمع ، وأهمها التعاونيات الزراعية التى تجمع الفلاحين حسب المبدأ الانتاجى وحسب مبدأ الادارة الجماعية للاقتصاد . وتحصل التعاونيات على أهمية خاصة فى فترة بناء الاشتراكية بصفتها الشكل الرئيسى لاجتذاب الفلاحين

والمنتجين الصغار على وجه العموم الى مجرى التحولات الاشتراكية . انها تعمل كوسيلة لتقوية وتطوير تحالف الطبقة العاملة والفلاحين ، ولتوسيع القاعدة الاجتماعية للدولة الاشتراكية .

ويرتبط جهاز الدولة والنقابات والتعاونيات ارتباطا وثيقا بمنظمة جماهيرية اخرى تجمع الشبيبة العمالية والفلاحين الا وهى اتحاد الشبيبة الشيوعى . ان هذه المنظمة ليست حزبية ولا عائدة للدولة ولكنها تقترب من الحزب بمساعدتها اياه فى فصيلة الصدام التى تقدم مساعدتها فى كل عمل وتعطى الدليل الشبيبة وقال انه « ينبغى على اتحاد الشبيبة الشيوعية أن يكون فصيلة الصدام التى تقدم مساعدتها فى كل عمل وتعطى الدليل على روح المبادرة والمبادهة » * .

وتنتشر فى ظل النظام الاشتراكى على نطاق واسع منظمات اجتماعية واتحادات للشغيلة أخرى ـ كالجمعيات العلمية والعلمية الفنية والعلمية التنويرية وكذلك المنظمات النسائية والرياضية والدفاعية واتحادات العاملين فى مجالات الأدب والفنون وغيرها . ان الأوضاع القانونية لهذه المنظمات مختلفة وكذلك تختلف أشكال تنظيمها وأساليب عملها ، لكنها تشارك جميعا وبدرجات متفاوتة فى الحياة السياسية مساعدة بذلك على حل قضايا الدولة العامة .

---

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٣١ ، ص ٢٧٣ .
لينين . مهمات منظمات الشباب . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦٨ ، ص ٢٢ .

الحزب الشيوعى فى نظام التنظيم السياسى

يعتبر الحزب الشيوعى ، وهو اعلى اشكال التنظيم السياسى الطبقى ، القوة القائدة والموجهة فى نظام التنظيم السياسى للمجتمع . ويزداد دوره بما لا يقاس بعد انتصار الثورة الاشتراكية اذ يصبح الحزب الحاكم وهذا ما يجعله مسؤولا عن نشاط جميع الأجزاء المكونة لنظام التنظيم السياسى للمجتمع . وتبين الحياة استحالة نجاح عمل هذا النظام بدون قيادة الحزب الشيوعى .

ويوحد الحزب الشيوعى أعمال جميع منظمات الشغيلة الجماهيرية بلا استثناء سواء التى تعود للدولة منها او الاجتماعية . يكون الشيوعيون النواة القيادية لجميع هذه المنظمات التى تربط الحزب بجماهير الشغيلة الواسعة . وتجد وحدة جميع الحلقات وجميع الأجزاء المكونة لنظام الدولة الاشتراكى تعبيرها فى سياسة الحزب وفى قيادته . ان الحزب يؤمن التغلب على النزعات المحلية أو الدوائرية التى يمكن أن تظهر لدى العاملين على انفرادهم أو حتى لدى مؤسسات بأكملها . انه يمركز قيادة جميع المنظمات على مستوى عموم الدولة ويوجه عملها نحو هدف موحد الا وهو بناء الاشتراكية والشيوعية .

وعلى أساس النظرية الماركسية ـ اللينينية ودراسة الظروف الواقعية يرسم الحزب خطا سياسيا موحدا لجميع نواحى البناء

الاشتراكى : الاقتصادية والادارية والعسكرية والقومية والثقافية ـ التربوية والسياسية الخارجية . ويقوم الحزب بتحقيق القيادة المركزية للتطبيق العملى لهذا الخط مانحا القواعد والحلقات المنفردة فى نظام التنظيم السياسى للمجتمع أكثر ما يمكن من الديموقراطية أثناء التطبيق العملى للبرامج والمهام المطروحة . وفى هذه الحالة تنفى قيادة الحزب أى فرض للصيغ والقوالب الجاهزة أو المخططات المعدة مسبقا أو فرض وحدة الشكل الالزامى فى حل المسائل المطروحة أمام الدولة الاشتراكية .

ان قيادة الحزب الشيوعى لكل نظام التنظيم السياسى للمجتمع تحقق وحدته الداخلية والعمل المتناسق فى جميع أجزائه المكونة وحلقاته . ان الحزب عند قيادته للمنظمات الاجتماعية والعائدة للدولة وتوجيهه لأعمالها لا يقوم بالحلول محلها ، بل على العكس يهدف الى توسيع مبادرتها قدر الامكان وزيادة دورها فى كامل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للبلاد .

ولقد صيغت بوضوح مبادىء العلاقات المتبادلة بين الحزب الشيوعى وجهاز الدولة على اعتبار أهم أجزاء نظام الدولة الاشتراكى فى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعى (البلشفى) الروسى فى عام ١٩١٩ والذى أشار الى ما يلى : « لا يجوز فى أى حال من الأحوال الخلط ما بين وظائف المجاميع الحزبية ووظائف هيئات الدولة التى تتمثل فى السوفييتات ... يجب على الحزب تطبيق قراراته من خلال الهيئات السوفييتية وفى نطاق

الدستور السوفييتى . ان الحزب يحاول قيادة أعمال السوفييتات وليس الحلول محلها » .

ويعتبر هذا المبدأ أساسيا فى تحديد طبيعة القيادة الحزبية لجميع الحلقات الأخرى لنظام التنظيم السياسى للمجتمع أيضا .

ولقد حصلت المبادىء اللينينية للقيادة الحزبية على اثبات عملى من خلال التجربة التاريخية للبلدان الاشتراكية الاخرى كذلك . أما الصفة الخاصة لتطور هذه البلدان فتنحصر فى وجود حزبين عماليين فى أكثرها عادة فى فترة قيام نظام الدولة الاشتراكى . ولقد تطلبت مصالح بناء الاشتراكية ومصالح تأمين وحدة الارادة فى قيادة الدولة والمجتمع تأسيس احزاب موحدة على أساس الماركسية ـ اللينينية . ولقد سارت بهذا الطريق مثلا الأحزاب الشيوعية والاشتراكية ـ الديمقراطية فى تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وبلغاريا ورومانيا وغيرها من البلدان الديموقراطية الشعبية ، التى كانت قد شكلت فيها الاحزاب الشيوعية أو الأحزاب العمالية الموحدة منذ بداية فترة الانتقال .

ان وجود أحزاب سياسية أخرى فى نظام التنظيم السياسى للمجتمع فى بعض البلدان الاشتراكية يضفى على الدور القيادى للحزب الشيوعى بعض الصفات الخاصة . ولكنه بصورة عامة يسير وفقا لنفس تلك المبادىء التى كان قد وضعها لينين لغرض تطبيقها فى الشكل السوفييتى لنظام الدولة الاشتراكى .

ولقد أكدت الحياة بصورة تامة على أن الأحزاب الشيوعية تقوم دائما باداء أدوارها القيادية ضمن حدود دساتير بلدانها

10-1152

وقبل كل شيء عن طريق ترشيح أفضل أعضائها المخلصين لقضية الطبقة العاملة والمستعدين للعمل من اجلها عملا صادقا لاشغال المناصب الاساسية فى هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية الجماهيرية . وتستطيع الأحزاب الشيوعية القيام بذلك بسهولة نسبيا لأنها تتمتع بثقة واسناد تامين من قبل الشغيلة . انها تقوم بتوجيه أعمال هيئات سلطة الدولة والأجهزة الادارية وباصلاح الاخطاء التى تحدث فى هذه الاعمال ، مقدمة المساعدة لهيئات الدولة فى استنفار الجماهير العاملة للنضال الفعال من أجل تحقيق مهام البناء الاشتراكى .

وكقاعدة عامة فان الأحزاب الشيوعية ، أثناء تطبيقها للقيادة العامة لجميع حلقات آلية التنظيم السياسى للمجتمع ، تؤمن تحقيق سياستها عن طريق العمل من خلال أعضائها العاملين فى جهاز الدولة والمنظمات الاجتماعية . وتشكل لهذا الغرض فى جميع هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية فرق حزبية أو كما فى بعض البلدان الاشتراكية نواد أو كتل تخضع للجان الحزبية المعنية وتسترشد فى كل نشاطها بقرارات الهيئات الحزبية .

ويتمثل الدور القيادى للحزب الشيوعى كذلك فى دراسته لجميع المسائل الأساسية للحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلاد ومسائل الدفاع والسياسة الخارجية وجميع المسائل الأساسية لأعمال جهاز الدولة والمنظمات الاجتماعية الجماهيرية للشغيلة ، ويقدم الحزب توجيهات سياسية عامة فى هذه المسائل . ولقد قارن لينين قيادة الحزب السياسية فى نظام

الدولة الاشتراكى مقارنة صائبة بفن قائد الاوركسترا الذى يتوصل الى صوت منسجم للاوركسترا دون أن يحاول العزف بنفسه على جميع الآلات سوية .

ان الوضع القيادى للحزب الشيوعى فى النظام السياسى للمجتمع يعطى امكانية توجيه جميع نشاطاته حسب فكرة واحدة . ويقوم الحزب الشيوعى بتمتين هذا النظام عن طريق تحقيقه لوحدة الارادة ويجعل منه قوة لا تقهر .

ولقد اثبت نظام التنظيم السياسى للمجتمع ، الذى كان قد تكون للمرة الأولى فى الاتحاد السوفييتى ، مقدرته على البقاء بعد أن حقق البناء الناجح للاشتراكية . وأكدت التجربة الثورية للبلدان الاشتراكية الأخرى بأن مثل هذا التركيب للتنظيم السياسى للمجتمع يعتبر قانونا عاما للانتقال الى الاشتراكية . هذا بالاضافة الى أن الخواص التاريخية والقومية لتطور الثورة الاشتراكية فى هذه البلدان قد ولدت عناصر جديدة فى نظام الدولة الاشتراكى كالجبهة الوطنية ، مثلا ، فى بلدان الديموقراطية الشعبية .

ومن الممكن أن تأتى الثورات الاشتراكية القادمة فى البلدان الأخرى بخواص أكثر أصالة للتنظيم السياسى للمجتمع . ويجب الأخذ بنظر الاعتبار بأنه بنتيجة النضال الطبقى الطويل السنين من أجل الديموقراطية وضعت الحركة العمالية تقاليد سياسية غنية وأقامت فى ظروف الرأسمالية نظاما واسعا ومتفرعا من المنظمات الاجتماعية كالأحزاب والنقابات وجمعيات التعاون المتبادل

ومختلف أنواع التعاونيات وغير ذلك من الاتحادات والجمعيات الشبابية والطلابية والنسائية والثقافية - التنويرية والخ ... وليس من المستبعد ، أن تدخل مثل هذه المنظمات فى نظام التنظيم السياسى للمجتمع حالا كأجزاء مكونة له . وذلك ما يمكن قوله ايضا بالنسبة لآفاق تكوين التنظيم السياسى للمجتمع فى البلدان المتحررة من الاستعمار التى يمكن أن تأتى بجمع غير متوقع للأجزاء المختلفة لآلية التنظيم السياسى للمجتمع .

من نظام الدولة الاشتراكى الى الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية

لقد تكلمنا اعلاه عن الآفاق التاريخية لاضمحلال الدولة . ولكن ما يضمحل هو ليس اية دولة ، بل فقط الدولة الاشتراكية بعد انجازها لمهمتها . وتعتبر الماركسية فى هذه الحالة اضمحلال الدولة عملية تطور طويلة لنظام الدولة الاشتراكى وصيرورة هذا النظام بصورة تدريجية الى ادارة ذاتية اجتماعية شيوعية . ان هذه العملية تشمل عصرا تاريخيا كاملا ، تتكون خلاله الظروف اللازمة لذلك .

فما هى تلك الظروف ؟ قبل كل شىء ينتسب اليها تحقيق ذلك المستوى العالى للقوى المنتجة الذى يسمح بتوفير جميع المنتجات وسد جميع متطلبات السكان المثقفين بصورة دائمية وتامة . واضافة الى ذلك فانه من الضرورى أيضا تحقيق مستوى عال من الوعى والثقافة لجميع أعضاء المجتمع وكذلك

ادخال مبادىء الأخلاق الشيوعية ادخالا جذريا متينا فى الحياة اليومية . وفى مثل هذه الظروف تزول الضرورة الى التنظيم القانونى والاكراه من قبل الدولة زوالا تاما .

ومن اجل اضمحلال الدولة من الضرورى بعد ذلك محو جميع آثار التقسيم الطبقى والاختلافات الطبقية مما يؤدى الى أن تفقد العلاقات داخل المجتمع طبيعتها السياسية .

واخيرا فان العامل التالى يلعب ايضا دورا هاما فى عملية اضمحلال الدولة الا وهو تحقيق تلك الدرجة العالية من تطور السلطة الشعبية التى يشارك فى حينها جميع أعضاء المجتمع فى ادارة الانتاج الاجتماعى والشؤون العامة ، وذلك ما سيؤدى الى اختفاء الصنف الخاص من الناس الذين يشتغلون بصورة دائمية فى ادارة الدولة ، والى ان يكف العمل فى جهاز الدولة عن كونه مهنة .

وهكذا فان عملية اضمحلال الدولة ترتبط بتطور القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية وكذلك بالنجاحات التى تتم فى مجال التربية الشيوعية للناس وفى مجالات الثقافة والعلم والتعليم وبناء الدولة ، وتختتم ببناء المجتمع الشيوعى المتطور - مجتمع المساواة الاجتماعية التامة بين الناس والادارة الذاتية الاجتماعية .

ان الظروف الخارجية فقط تستطيع أن تجعل من الضرورى ابقاء الدولة لفترة معينة بعد بناء الشيوعية وذلك فى حالة عدم زوال خطر الاعتداء المسلح الخارجى . كما ويجب أن تبقى

الهيئات التى ترتبط بتأمين التعايش السلمى والتعاون الاقتصادى والثقافى الدولى .

ومن اجل الاضمحلال النهائى للدولة فانه من الضرورى اقامة الظروف الداخلية الملائمة وهى بناء المجتمع الشيوعى المتطور ، والخارجية وهى انتصار ورسوخ الاشتراكية على الصعيد العالمى على حد سواء .

وماذا ستعنى الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية ؟ ان الجواب على هذا السؤال يمكن ان يعطى على اعم صورة فقط اذ أن تفاصيله ستوضع من قبل أبناء المجتمع نفسه . ان الشيوعية هى مجتمع ذو تنظيم عال . وسوف لن تكون فى ظل الشيوعية طبقات ، كما وستختفى الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية ـ المعيشية بين المدينة والقرية ، وسيرتفع مستوى سكان القرى الى مستوى سكان المدن فى نواحى تطور القوى المنتجة وطبيعة العمل وأشكال العلاقات الانتاجية وكذلك فى نواحى الظروف المعيشية ودرجة الرفاهية . وسيتم بانتصار الشيوعية جمع العمل الفكرى والعمل الجسمانى جمعا عضويا فى النشاط الانتاجى للناس . وكذلك فان فئة المثقفين ستكف عن كونها فئة اجتماعية خاصة ، اذ سيرتفع المستوى الثقافى الفنى للعاملين فى مجال العمل الجسمانى الى مستوى العاملين فى حقل العمل الفكرى .

وستصبح للناس فى ظل الشيوعية مكانة واحدة فى المجتمع وعلاقة متساوية بوسائل الانتاج وكذلك ظروف واحدة فى

العمل والتوزيع ، وسيشاركون جميعا فى تصريف شؤون المجتمع بنشاط . وستترسخ بصورة تامة العلاقات المتناسقة بين الفرد والمجتمع على أساس وحدة المصالح الفردية والعامة .

ولكنه لا ينتج من ذلك أن تعنى اقامة الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية انعدام السلطة والفوضى اللذين سيؤديان الى الاستبداد وانعدام أى نظام فى الحياة الاجتماعية . فان عدم وجود الدولة وسلطة الدولة فى المجتمع الشيوعى سوف لا يعنى على أى حال عدم وجود أى نوع من السلطة .

وسيبقى النفوذ والسلطة حتى فى ظل الشيوعية ولكنهما سوف لا يحملان طابعا سياسيا . انهما سيكونان مسموعين من قبل الجميع كما فى الاوركسترا الجيدة عندما يطوع لقائدها جميع أفرادها . ان أى مجتمع ، بما فى ذلك المجتمع الشيوعى ، لمستحيل القيام دون اشكال معينة من الرقابة الاجتماعية ودون منهاج مقرر ثابت لعمل الجسم الاجتماعى المعقد كله .

وستنحصر الصفة المميزة لهذه السلطة ، اولا ، فى زوال الفئة الخاصة التى تشتغل دائما فى ادارة الدولة (أى سوف لا يوجد جهاز خاص للدولة) ، وثانيا ، ستزول الحاجة فى استعمال الدولة كوسيلة الاجبار بالنسبة لأعضاء المجتمع .

وعندما كان ماركس وانجلس ولينين يكتبون عن اضمحلال الدولة فانهم كانوا يقصدون بأن هيئات الدولة التى أوجدت بصورة خاصة لمزاولة الاجبار من قبل الدولة ستزول فى ظل

الشيوعية . والطبيعى أن مثل هـذه الهيئات ستزول فى ظل الشيوعية . ولكنه ستوجد الادارة الذاتية على شكل نظام متشعب للمنظمات والتجمعات الجماهيرية يشمل جميع السكان الذين سيمارسون بأنفسهم الادارة المباشرة لشؤونهم . وبالاضافة الى ذلك فان على هذه الهيئات الجماهيرية للادارة الذاتية الاجتماعية أن تعمل على شكل نظام متناسق يحتوى أيضا على حلقاته المركزية . ومن الواضح أنه فى ناحية ادارة الاقتصاد الوطنى وتطويره كما وفى بعض نواحى الحياة الاجتماعية الأخرى ستكون هيئات ادارة الاقتصاد المنهاجى التطور على نطاق المجتمع باكمله ضرورية بالنسبة الى المجتمع الشيوعى ، وذلك لأن الاقتصاد المبنى على أساس التكنيك الحديث والانتاج الضخم سيكون عند قيام الشيوعية التامة ممكنا كنظام منهاجى منسجم فقط .

ان الشيوعية ، وهى اعلى مراحل اسلوب الانتاج الجديد ستعنى أيضا درجة أعلى فى تخطيط الاقتصاد والعمل الانتاجى كله . ويشهد على ذلك الازدياد المطرد لأهمية مبدأ التخطيط فى تطور المجتمع الاشتراكى فى طريق الشيوعية . ان التطوير الشامل للاسس الديموقراطية للادارة يجرى اثناء تدعيم واتقان الادارة المركزية للاقتصاد الوطنى . اذ تزداد الصلات المتبادلة بين مختلف فروع الاقتصاد والمناطق الاقتصادية ، وتتكون منظومات كهربائية موحدة ، ويتطلب ادخال الأتمتة والألكترونيك والطاقة الذرية توظيفات ممركزة ضخمة واشاعة وحدة النماذج

الآلية والخ .. ويرفع كل ذلك دور التخطيط على نطاق الاقتصاد الوطنى كله . وسيتطور هذا الاتجاه بلا شك فى المستقبل .

ان التطوير الشامل لمبدأ التخطيط فى المجتمع الشيوعى ، الذى تندمج فيه جميع الحلقات الانتاجية والجمعيات ذات الادارة الذاتية اندماجا عضويا فى الاقتصاد المنهاجى المنظم العام ، سيؤدى الى قيام هيئات مناسبة كذلك ، ولو أن تركيبها وأشكال وأساليب عملها ستختلف عما هى عليه الآن .

وهكذا فان تصريف شؤون المجتمع الشيوعى ، الذى يتكون من أناس ذوى ادراك عال ، سيتحقق عن طريق آلية اجتماعية معينة ، عن طريق نظام للادارة الذاتية الاجتماعية يتسم بانعدام الطابع السياسى ولكنه يمتلك هيبة معنوية عالية فى أعين جميع أعضاء المجتمع .

الفصل الثانى

الاتحادية السوفييتية ونظام الدولة القومى لشعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

١ ـ الماركسية ـ اللينينية عن حق الامم فى تقرير مصيرها

لقد وضعت الماركسية ـ اللينينية المبادىء الديموقراطية المنسجمة لنظام الدولة القومى . وتتلخص هذه المبادىء فى الرفض البات لأى شكل من أشكال الاجبار بالنسبة للقوميات ، وفى تأكيد مساواة وسيادة الشعوب فى تقرير مصيرها ، وفى الاعتراف بأن الوحدة الصامدة بين الشعوب فى اطار الدولة يمكن أن تتم فقط على مبادىء الطوعية والتعاون الأخوى . ولقد وجدت هذه المبادىء تعبيرها الواضح المنسجم فى الشعار المركزى للماركسية وفى مطالبتها بالنسبة لمسألة القوميات ، أى فى المطالبة بحق الأمم فى تقرير مصيرها حتى الانفصال وتكوين دول مستقلة .

ويعتبر المذهب الماركسى هذا الحق حقا بالاستقلال بالمعنى السياسى ، حقا للأمة فى أن تقرر بنفسها قضية وجودها كدولة . ويعنى ذلك بأن لكل أمة الحق فى الانفصال وتكوين دولة قومية خاصة بها ، ولكنها فى الوقت نفسه تمتلك الحق فى بناء

حياتها على أساس الاستقلال الذاتى فى اطار دولة موحدة أو فى اقامة علاقات اتحادية (فيدرالية) مع الأمم الأخرى .

وتجد سيادة الأمم فى ذلك تعبيرا لها . وبتعبير آخر فان حق تقرير المصير ينحصر فى حق الانفصال كما وفى حق عدم الانفصال ، أى فى حق اختيار احدى هاتين الامكانيتين .

أما مسألة الشكل الذى يجب على الأمة اختياره فى تقرير مصيرها : أهو الانفصال أم الاستقلال الذاتى أم العلاقات الفيدرالية (الاتحادية) ، فانها تحل من قبل الامم نفسها وفقا للظرف التاريخى المعين وللظروف السياسية والاقتصادية والثقافية .

ولقد أوضح مؤسس الدولة السوفييتية لينين ما قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى بأن التطبيق المنسجم لحق الأمم فى تقرير مصيرها حتى انفصالها لا يؤدى الى تجزئة الدولة المركزة المتعددة القوميات وحسب ، بل على العكس ، يكون أساسا للتوحيد الديموقراطى للشعوب . وكتب لينين : « اننا نريد الوحدة الحرة ولذلك فاننا ملزمون بالاعتراف بحرية الانفصال » * .

ولقد حاز مثل هذا البرنامج الثورى لحل المسألة القومية على أهمية بالغة وخاصة بالنسبة للدولة الروسية المتعددة القوميات التى تم فيها فى ظروف القيصرية تطبيق سياسة جائرة

---

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٦ ، ص ١٤٩ .

تمثلت بالاضطهاد القومى القاسى وقمع مختلف القوميات والتفرقة فيما بينها .

ولقد أثبتت تجربة بناء أول دولة اشتراكية فى العالم متعددة القوميات اثباتا تاما بأنه عند منح الأمم حق تقرير المصير لحد الانفصال يكون بالامكان اتحادها على أسس اختيارية .

ولقد استغلت شعوب روسيا حق تقرير المصير وقامت على أساسه بناء دولة اتحادية فيدرالية متعددة القوميات ، مبنية على أسس الطواعية والمساواة فى الحقوق .

ولقد قضت جميع الشعوب التى كانت فى السابق مستعبدة ومسلوبة الحقوق والتى كانت تقف على مراحل مختلفة من التطور التاريخى - من النظام العشائرى البطريركى وحتى النظام الرأسمالى - على تأخرها الاقتصادى والثقافى وحققت ازدهارا شاملا على أساس الاشتراكية وفى ظروف الحرية والمساواة فى الحقوق .

ان الاتحاد السوفييتى الآن هو الدولة ذات القوميات الكثيرة والتى يقطن أراضيها ما يزيد على ١١٠ قوميات وأقوام مختلفة .

ان هذه القوميات والأقوام تختلف عن بعضها بماضيها التاريخى وبخصائص تطورها الاقتصادى والثقافى وبلغاتها وطرق معيشتها . ولكن جميعها قد حصلت على حق تقرير المصير واستعملته ، ولها جميعا حقوق متساوية فى جميع نواحى الحياة الحكومية والاقتصادية والاجتماعية - السياسية والثقافية .

ولقد قامت حتى أصغر قوميات ببناء دول أو تشكيلات قومية ذات صفات دولة (المقاطعات ذات الحكم الذاتى أو الدوائر القومية) على أساس حقها فى تقرير مصيرها .

ويبلغ عدد الدول القومية التى تدخل ضمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية فى الوقت الحاضر ٣٥ ، منها ١٥ جمهورية متحدة و٢٠ جمهورية ذات حكم ذاتى ، وكذلك يوجد ١٨ تشكيلا ذا صفات الدولة القومية ومنها ٨ مقاطعات ذات حكم ذاتى و ١٠ دوائر قومية .

ولنبحث بالتفصيل كيف ترسخت فى الدولة السوفييتية مبادىء المساواة بين الشعوب وسيادتها ، وكيف ظهرت وتطورت الاتحادية السوفييتية ، وكيف تكون نظام الدولة القومى لشعوب الاتحاد السوفييتى .

٢ - ظهور وتطور الاتحادية السوفييتية

اقرار مبادىء المساواة بين الشعوب وسيادتها

لقد قضت السلطة السوفييتية منذ الأيام الأولى لقيامها على تقسيم الأمم الى حاكمة ومستعبدة ، ورفضت بشدة جميع أشكال الاجبار بالنسبة لها ، كما أعلنت المساواة بين الشعوب المعتوقة لروسيا القيصرية السابقة وسيادتها .

ولقد اعترفت السلطة السوفييتية بحق جميع الشعوب

بالاستقلال وبالتطور القومى الحر وكذلك بحق تقرير مصيرها بحرية .

وقد أعلن فى أول الوثائق التى أصدرتها الدولة السوفييتية ، أى فى « النداء الى العمال والجنود والفلاحين » ، الذى أقره مؤتمر السوفييتات الثانى لعامة روسيا فى ٧ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩١٧ ، بأن السلطة السوفييتية « تؤمن لجميع الأمم التى تقطن فى روسيا حقا واقعيا فى تقرير مصيرها » وفى الخامس عشر من تشرين الثانى عام ١٩١٧ أقرت الحكومة السوفييتية « بيان حقوق شعوب روسيا » ، ذلك العمل ذى المغزى الدستورى ، الذى تم فيه ، على أساس قانونى ، تثبيت المبادىء الأساسية للسياسة القومية للسلطة السوفييتية التى تتمثل بسيادة شعوب روسيا والمساواة فيما بينها ؛ وفى حق شعوب روسيا فى تقرير مصيرها بحرية لحد الانفصال وتكوين دولة مستقلة ، وكذلك فى الغاء جميع التقييدات والامتيازات القومية والقومية ـ الدينية ، وفى التطوير الحر للاقليات القومية والمجاميع الاثنوغرافية التى تقطن داخل حدود روسيا .

ولقد تمت الاشارة فى هذا البيان الى أن السياسة الأمينة والصريحة لتقرير المصير القومى يجب أن تؤدى الى الثقة المتبادلة التامة والاتحاد الطوعى الصامد بين الشعوب . وفيما بعد ، ثبتت الدساتير السوفييتية المبادىء الأساسية لهذا البيان .

ولقد ظهر عقب « بيان حقوق شعوب روسيا » عدد من الوثائق الأخرى التى اتخذتها الحكومة السوفييتية من أجل

التحقيق الفعلى لمبدأ تقرير المصير القومى . ومن بين هذه الوثائق ، مثلا ، البيان الصادر فى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩١٧ حول الاعتراف باستقلال فنلندا التى انفصلت وأسست دولة مستقلة ، والبيان الصادر فى ١١ كانون الثانى (يناير) عام ١٩١٨ حول التقرير الحر لمصير « أرمينيا التركية » . وكذلك تم الاعتراف باستقلال دولة بولونيا التى كانت سابقا تدخل ضمن روسيا ومن ثم انفصلت عنها .

وفى عدد من الوثائق الأخرى بصدد الاعتراف باستقلال الجمهوريات التى ظهرت على أراضى روسيا القيصرية السابقة (كأوكرانيا وبيلوروسيا وجمهوريات ما وراء القفقاس وغيرها) أكدت السلطة السوفييتية على حق الشعوب باقامة دول مستقلة ، وساعدتها عمليا على تطبيق حقها فى تقرير مصيرها وأوجدت المقدمات الضرورية لتطور نظام الدولة القومى للشعوب السوفييتية .

ولقد ظهرت على أراضى الامبراطورية الروسية السابقة ، على أثر جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية ، جمهوريات سوفييتية مستقلة أخرى كأوكرانية وبيلوروسية وأذربيجانية وأرمينية وجورجية وكذلك تشكيلات ذات حكم ذاتى لها صفات الدولة لشعوب مختلفة (كالتتر والبشكيريين والياكوتيين والكاريليين والاودمورتيين وغيرهم) . ان هذه وغيرها من الشعوب قد قررت مصيرها واتخذت أشكالا مختلفة لنظام الدولة القومى .

اشكال التعاون بين الشعوب السوفييتية قبل قيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

ان الجماهير العاملة من مختلف القوميات ، بالاضافة الى اقامتها لأنظمة دولها القومية السوفييتية ، عملت منذ الوهلة الأولى على توحيد قواها ومواردها مع الشعب الروسى وغيره من الشعوب الحرة لغرض التنظيم المشترك للدفاع ، والبناء الاقتصادى والثقافى ، وعملت كذلك على اقامة علاقات ودية بعضها مع البعض . ولقد قامت الجمهوريات السوفييتية ، على أساس عقد المعاهدات ، بتوحيد قواتها المسلحة ومواردها الاقتصادية وأهم نواحيها الادارية وكذلك عملت على تطوير التعاون الشامل .

ولقد تكون فى فترة الحرب الأهلية والنضال ضد التدخل الأجنبى اتحاد عسكرى سياسى بين جمهورية روسيا والجمهوريات السوفييتية المستقلة الأخرى التى ظهرت على أراضى روسيا القيصرية السابقة . ففى عام ١٩١٩ كان قد تم توحيد القوات المسلحة للجمهوريات السوفييتية واقامة قيادة موحدة لها وكذلك اقامة قيادة مركزية للنواحى الأخرى من نشاط الدولة لتلك الجمهوريات ، كنواحى الاقتصاد ووسائط النقل والمالية وغيرها .

وفيما بعد كان يجرى توطيد اتحاد الجمهوريات السوفييتية أكثر فأكثر وتم تثبيته فى المعاهدات التى أصبحت الأساس القانونى للعلاقات الدولية المتبادلة فيما بينها . وهكذا فى

كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٠ عقد بين جمهوريتى أوكرانيا وروسيا السوفييتيتين معاهدة حول الاتحاد العسكرى والاقتصادى . وفى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٢١ ، بمبادرة من بيلوروسيا عقدت معاهدة مماثلة بين جمهوريتى روسيا وبيلوروسيا .

وبقدر ما كانت الأجزاء المختلفة للامبراطورية الروسية السابقة تتحرر من المعتدين وكذلك بقدر ما كانت السلطة السوفييتية محليا تزداد مناعة كانت جمهوريات سوفييتية قومية تدخل فى صلات وثيقة مع جمهورية روسيا . ان الاتحاد مع جمهورية روسيا بالذات ، التى تعتبر أكبر الجمهوريات السوفييتية وأكثرها تطورا فى الناحيتين الاقتصادية والثقافية ، أصبح الضمانة الأكيدة لاستقلال الدول المتكونة حديثا . فلقد جاء فى نداء اللجنة الثورية العسكرية لجمهورية أذربيجان السوفييتية المستقلة الى روسيا السوفييتية بأن أذربيجان لا تملك امكانية مقاومة ضغط العصابات المتحدة من أعداء الثورة الداخليين والخارجيين بقواتها الخاصة فقط ، وتقترح على جمهورية روسيا أن تدخل معها فى اتحاد أخوى . فتم فى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٠ عقد معاهدة حول الاتحاد العسكرى - الاقتصادى بين جمهورية روسيا الاتحادية وجمهورية أذربيجان . وعقدت مثل هذه المعاهدات فى عام ١٩٢١ بين روسيا وجورجيا السوفييتية وكذلك بين روسيا وأرمينيا السوفييتية .

وفى وقت لاحق ، أى فى عام ١٩٢٢ ، اتحدت أذربيجان

11-1152

وارمينيا وجورجيا فى جمهورية ما وراء القفقاس الاشتراكية السوفييتية الاتحادية . ان اتحاد جمهوريات ما وراء القفقاس يعزى الى ضرورة التغلب على الخراب الاقتصادى والقضاء على العداء القومى الذى خلفته للسلطة السوفييتية تصرفات المستعبدين القيصريين والأجانب .

وبعد النهاية الظافرة للحرب الأهلية وطرد المعتدين حلت ضرورة القضاء على الخراب الاقتصادى وكذلك ضرورة التطوير اللاحق لقوى البلاد المنتجة . وبناء على ذلك ظهرت ضرورة اتمام الاتحاد العسكرى بين الجمهوريات باتحاد اقتصادى .

وكان ذلك شكلا جديدا من أشكال التعاون الدولى بين الجمهوريات السوفييتية مبنيا على المعاهدات حول المسائل الاقتصادية المعنية كالمسائل المالية ومسائل وسائط النقل والمسائل التجارية وكذلك مسائل التموين والمواصلات .

ولقد تم على أساس هذه المعاهدات توحيد أهم النواحى الادارية . وفى الوقت نفسه زاولت الجمهوريات السوفييتية سلطاتها للدولة على انفراد وحافظت على حقوق سيادتها وأقامت فى عدد من الحالات ، وبصورة مستقلة ، علاقات ديبلوماسية مع الدول الأجنبية وعقدت معها اتفاقيات ومعاهدات . ومع ذلك فانها نسقت أعمالها فى ناحية العلاقات الخارجية أيضا . فمثلا فى سنة ١٩٢٢ طلبت الجمهوريات من جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية أن تمثلها فى المؤتمر الاقتصادى الأوروبى العام فى جنوه وأن تحمى مصالحها وكذلك أن تعقد

وتوقع الاتفاقيات الدولية نيابة عنها . وكان ذلك فى الواقع توحيدا ديبلوماسيا للجمهوريات السوفييتية . ولقد حتم الوضع الاقتصادى الداخلى للجمهوريات فيما بعد ، وكذلك ضرورة الدفاع المشترك والأعمال الديبلوماسية والتجارية المشتركة مع البلدان الرأسمالية على الجمهوريات السوفييتية أن تقوى وحدتها كدولة .

حركة من أجل تشكيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

ظهرت فى سنة ١٩٢٢ فى جميع الجمهوريات السوفييتية حركة جماهيرية شعبية عامة من أجل توحيدها فى دولة اتحادية واحدة . لقد انعكس هذا فى مقررات مؤتمرات السوفييتات للجمهوريات . ففى العاشر من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٢٢ ، مثلا ، اعترف مؤتمر سوفييتات ما وراء القفقاس بضرورة دعوة مؤتمر عام لسوفييتات جميع الجمهوريات السوفييتية بغرض تشكيل دولة اتحادية ، كما واتخذ قرارا بدخول اتحادية (فيدرالية) ما وراء القفقاس فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . ولقد اتخذت قرارات مشابهة من قبل باقى الجمهوريات السوفييتية التى اعترفت مؤتمرات سوفييتاتها التى تعبر عن ارادة شعوبها ، بحيان الوقت لتشكيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ودعت الى اجراء الشكليات الرسمية له دون تأخير . ولقد جاء مثلا فى

قرار المؤتمر الرابع لسوفييتات جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفييتية ، المتخذ فى السادس عشر من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٢ ، عن وجوب الاسراع فى اتخاذ الاجراءات القانونية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الذى كان فى الواقع قائما .

وفى الثلاثين من كانون الأول عام ١٩٢٢ انعقد فى موسكو مؤتمر السوفييتات الأول لعموم الاتحاد السوفييتى الذى ناقش وأقر بيانا ومعاهدة حول تكوين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، وانتخب أعلى هيئة لسلطة الدولة فى الاتحاد السوفييتى التى تعمل فى الفترة ما بين مؤتمرات السوفييتات لعامة الاتحاد السوفييتى وهى اللجنة التنفيذية المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

ولقد تمت الاشارة فى البيان عن تشكيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الى ثلاثة أسباب رئيسية دعت الى اقامة الدولة الاتحادية وهى :

١ — عدم استقرار الوضع الدولى ، وخطر الاعتداءات الجديدة ، وينتج من ذلك ضرورة تأمين الامن الخارجى وتكوين جبهة موحدة من الجمهوريات السوفييتية فى وجه التطويق الرأسمالى .

٢ — ضرورة الاعادة السريعة لبناء الاقتصاد الوطنى الذى تهدم نتيجة للحربين الامبريالية والأهلية وضرورة التطوير الناجح اللاحق لقوى الجمهوريات المنتجة .

٣ — الطبيعة الاممية للسلطة السوفييتية نفسها ، التى تطور بثبات فكرة التوحيد وتوجه جميع أعمالها نحو استمالة الامم الى علاقات الصداقة داخل العائلة الاشتراكية الواحدة للشعوب السوفييتية .

ولقد تم التأكيد فى المعاهدة حول تشكيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية على الطبيعة التطوعية لتوحيد الجمهوريات ، وعلى المحافظة على سيادتها وحق أية منها بالخروج الحر من الاتحاد ، وكذلك على المساواة التامة فى الحقوق بين الجمهوريات المتحدة . ولقد وضعت قواعد الاتحاد هذه بين الجمهوريات السوفييتية بصفتها دولا من قبل لينين .

« ... اننا ـ أشار لينين ـ نعترف بأنفسنا متساوين فى الحقوق مع جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفييتية وغيرها ، فاننا ندخل معها فى اتحاد جديد وفى اتحادية جديدة ... »* .

وهكذا فان الطبيعة الشعبية والديموقراطية الحقة للسلطة السوفييتية قد أتت بصورة حتمية بجميع الشعوب السوفييتية فى عام ١٩٢٢ الى التوحيد فى دولة فيدرالية (اتحادية) واحدة وهى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ـ أسرة الشعوب العظيمة .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٢١١ .

تركيب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية فى عام ١٩٢٢ يضم أربع جمهوريات متحدة هى جمهورية روسيا الاتحادية وجمهورية أوكرانيا وجمهورية بيلوروسيا وجمهورية ما وراء القفقاس الفيدرالية (التى كانت فى ذلك الوقت ، كما نعلم ، تكونت من ثلاث جمهوريات سوفييتية وهى جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا وجمهورية جورجيا) . ولقد توسع بعدئذ تركيب الاتحاد السوفييتى : فنتيجة للابداء الحر لارادة الشعوب دخلت ضمنه الجمهوريات السوفييتية التى تكونت بعدئذ . وبالاضافة الى ذلك تم تحويل بعض الجمهوريات ذات الحكم الذاتى الى جمهوريات متحدة .

وفى عام ١٩٢٤ أعيد توحيد عدد من الشعوب التى تقطن آسيا الوسطى ، كالاوزبكيين والتركمان والطاجيكيين ، مما خلق المقدمات لهذه الشعوب لأن تؤسس دولها القومية . وبالفعل تم فى شباط (فبراير) عام ١٩٢٥ تأسيس جمهوريتى أوزبكستان وتركمانيا المتحدتين الاشتراكيتين السوفييتيتين اللتين دخلتا بمحض ارادتهما ضمن تركيب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وفى عام ١٩٢٩ تم تأسيس جمهورية طاجيكستان الاشتراكية السوفييتية المتحدة (وكانت سابقا تدخل ضمن جمهورية اوزبكستان الاشتراكية السوفييتية بصفتها الجمهورية ذات الحكم الذاتى) التى دخلت كذلك فى سنة

١٩٣١ بصورة مباشرة ضمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

ولقد الغيت فى عام ١٩٣٦ جمهورية ما وراء القفقاس الاتحادية (الفيدرالية) وذلك لأنها كانت قد أنهت مهمتها التاريخية فى تقوية العلاقات الأخوية بين الشعوب التى تسكن داخل حدودها وكذلك فى تطوير اقتصاد ما وراء القفقاس . أما الجمهوريات التى كانت تكونها وهى جورجيا وأرمينيا واذربيجان فقد دخلت مباشرة كجمهوريات متحدة فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وأصبحت كذلك جمهوريتا كازاخستان وقرغيزيا ، اللتان كانتا ، من قبل ، تدخلان ضمن جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية ، جمهوريتين متحدتين . ودخلت ضمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية فى عام ١٩٤٠ جمهورية مولدافيا الاشتراكية السوفييتية التى تكونت بعد اعادة بيسارابيا الى الدولة السوفييتية واعادة توحيد الشعب المولدافى . وفى نفس ذلك العام قبلت فى الاتحاد السوفييتى جمهوريات ليتوانيا ولاتفيا واستونيا التى تم فيها اعلان من جديد السلطة السوفييتية .

ان الاتحاد السوفييتى فى الوقت الحاضر دولة توحد ١٥ جمهورية اشتراكية سوفييتية متحدة .

وتدخل ضمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الجمهوريات التالية :

جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية ،

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية اوزبكستان الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية اذربيجان الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية ليتوانيا الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية مولدافيا الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية لاتفيا الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية قرغيزيا الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية طاجيكستان الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية ارمينيا الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية تركمانيا الاشتراكية السوفييتية ،
جمهورية استونيا الاشتراكية السوفييتية .

المبدأ القومى للاتحادية السوفييتية

ان أهم ما يمتاز به اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية هو لا كونه مجرد اتحاد دول بل اتحاد دول قومية .

وتعتبر أية جمهورية متحدة دولة قومية . وكانت فى وقت دخولها الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية تحتوى على أكثرية قومية سميت الجمهورية على اسمها . فاعتمادا على احصائيات التسجيل العام لسكان الاتحاد السوفييتى لعام ١٩٧٠

كان ٨ر٨٢ ٪ من سكان جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية من الروس ؛ و ٩ر٧٤ ٪ من سكان اوكرانيا من الاوكرانيين ؛ و ٨١ ٪ من سكان بيلوروسيا من البيلوروسيا ؛ و ٧ر٦٤ ٪ من سكان اوزبكستان من الاوزبكيين ؛ و ٨ر٦٦ ٪ من سكان جورجيا من الجورجيين ؛ و ٢ر٦٨ ٪ من سكان استونيا من الاستونيين والخ .. *

وتنيجة لانتقال السكان فلقد انخفضت فى بعض الجمهوريات المتحدة نسبة السكان الذين كانت الجمهورية قد سميت على اسمهم . فمثلا نتيجة لنقل الكثير من المشاريع الصناعية فى سنى الحرب الوطنية العظمى من أواسط الاتحاد السوفييتى وانتشار البناء وكذلك نتيجة لاستصلاح الأراضى البكر والبور فى جمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفييتية ، أصبحت نسبة الكازاخيين فيها حسب احصائيات السكان لعام ١٩٧٠ – ٤ر٣٢٪ ونسبة الروس ٨ر٤٢٪ . وأصبحت نسبة القرغيزيين فى جمهورية قرغيزيا الاشتراكية السوفييتية ٨ر٤٣ ٪ من السكان بينما أصبحت نسبة الروس هناك ٢ر٢٩ ٪ . وفى السنوات العشر الأخيرة انتقل قسم كبير من الاوكرانيين الى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية وحلوا فى مناطق سيبيريا ، حيث يتم انشاء المحطات الكهرمائية والمنشآت الصناعية الكبيرة .

* نتائج احصائيات السكان لعامة الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٧٠. جريدة « ازفيستيا » فى ١٦ نيسان (ابريل) عام ١٩٧١ .

وهكذا فان الاتحاد السوفييتى ، باعتباره اتحادية اشتراكية ، يبنى على أساس المبدأ القومى : ان هذه الاتحادية مبنية على أساس سيادة الأمم والتطور الحر للقوميات .. وتعتبر الاتحادية السوفييتية من واجبها تنظيم التعاون الأخوى الشامل بين الشعوب .

ولقد تكونت حسب المبدأ القومى جمهورية روسيا الاتحادية أيضا . وأصبحت اتحادية تدخل ضمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية كجمهورية متحدة .

وكانت جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية قد نشأت تاريخيا على شكل اتحادية تعبر عن اتحاد تشكيلات قومية ذات حكم ذاتى (كالجمهوريات والمقاطعات ذات الحكم الذاتى والدوائر القومية) مع أغلبية قومية فى هذه الاتحادية تمثل بالشعب الروسى الذى لم يتوحد فى وحدة قومية منفردة على شكل الدولة ، بل تقوم جمهورية روسيا الاتحادية نفسها بتمثيله . ان جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية كاتحادية وككل تعتبر دولة ذات سيادة يعيش فيها فى عائلة واحدة مع الروس التتر والبشكيريون والبورياتيون والكاباردينيون والكوميون والماريون والموردوفيون والكاريليون والاوسيتيون والاودمورتيون والتشوفاشيون والياكوتيون والكثير من القوميات الأخرى .

وينعكس المبدأ القومى للاتحادية السوفييتية فى تركيب الهيئة العليا لسلطة الدولة فى الاتحاد السوفييتى وهى السوفييت

الأعلى للاتحاد السوفييتى ، الذى يتكون من مجلس الاتحاد ومجلس القوميات . ويمثل مجلس القوميات فى الهيئة العليا للاتحاد السوفييتى المصالح المتعلقة بالخواص الاقتصادية والثقافية والمعيشية الخاصة لعشرات القوميات والشعوب التى تعيش فى الاتحاد السوفييتى .

ان أيا من الشعوب السوفييتية الموحدة فى جمهورية متحدة أو جمهورية ذات حكم ذاتى أو مقاطعة ذات حكم ذاتى أو دائرة قومية يستطيع مباشرة من خلال ممثليه فى مجلس القوميات أن يعبر عن مصالحه الخاصة وأن يقترح سن أى قانون وأن يشارك فى حل قضايا الدولة العامة وأن يحيط الهيئة العليا علما عن احتياجاته وطلباته .

ونظرا لذلك فان السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى نفسه يستطيع التعبير فى قوانينه وفى كل نشاطه عن الارادة الحقيقية لأمم وأقوام الاتحاد السوفييتى الكثيرة وعن مصالحها .

الطواعية فى الاتحاد والمساواة فى الحقوق بين الجمهوريات

ان كل جمهورية متحدة تتحد مع جمهوريات متحدة أخرى فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية على أساس مبادىء الطواعية والمساواة فى الحقوق بين جميع أعضاء الاتحاد . ان هذه المبادىء قد ثبتت قانونيا فى دستور الاتحاد السوفييتى .

وتعنى الطواعية فى الاتحاد بأن الجمهوريات قد اتحدت على

أساس معاهدة عقدت بينها حول تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية نتيجة للابداء الحر لارادة شعوبها مع المحافظة على أنظمة دولها القومية . وتعتبر نقطة الانطلاق هنا فى أن الاتحاد يمكن أن يكون راسخا فيما اذا وجدت الطواعية التامة بصورة بينة . أما المساواة فى الحقوق بين أعضاء الاتحاد فتعنى بأن لجميع الجمهوريات التى تدخل ضمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية حقوقا متساوية بصرف النظر عن سعة مساحاتها وعدد سكانها . ويعنى ذلك فى الواقع بأن جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية ، مثلا ، التى تبلغ مساحتها ١٧ مليون كيلومتر مربع والتى يزيد عدد سكانها على ١٣٠ مليون نسمة متساوية فى الحقوق مع جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفييتية التى تبلغ مساحتها زهاء ٣٠ ألف كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها ٢٫٥ مليون نسمة ، وللاثنتين حقوق متساوية فى تركيب الاتحاد السوفييتى .

وتشارك جميع الجمهوريات على أسس متساوية فى تشكيل هيئات الاتحاد السوفييتى وفى أعمالها . ولكل جمهورية نيابة متساوية عبارة عن ٣٢ نائبا فى مجلس القوميات ، وهو أحد مجلسى الهيئة العليا للسلطة فى الاتحاد السوفييتى ، أى السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وكذلك فان لكل من الجمهوريات ممثلين فى هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى وفى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى وفى المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى . ان لهذا

التمثيل أهمية بالغة سواء بالنسبة لتنسيق أعمال الهيئات المتوازية للاتحاد وللجمهوريات المتحدة أو بالنسبة لعكس خواص الجمهوريات المختلفة فى قرارات وأعمال الهيئات العامة للاتحاد .

ويعتبر كل ذلك تعبيرا حيا ساطعا عن الديموقراطية السوفييتية الاشتراكية فى ناحية العلاقات القومية ، وكذلك يعتبر تعبيرا للمساواة والتعاون الأخوى بين الأمم .

٣ — اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة

نتيجة لتوحيد الجمهوريات المتحدة فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية يعتبر الاتحاد السوفييتى كما والجمهوريات المتحدة دولا ذات سيادة . ويمتلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، على اعتباره دولة اتحادية ، هيئات لسلطة وادارة الدولة ، وكذلك قوات مسلحة واحدة ، وجنسية واحدة ، وميزانية واحدة للدولة ، ونظاما تسليفيا ونقديا واحدا . ان صلاحيات الاتحاد كدولة ذات سيادة ، المتحددة فى دستور الاتحاد السوفييتى تخص تلك النواحى من أعمال الدولة التى تتطلب لصالح الاتحاد كما ولصالح الجمهوريات المنفردة على حد سواء تطبيقا للقيادة على مستوى كل البلاد والتى تقوم بالاضافة الى ذلك بتأمين حماية مصالح كل من الجمهوريات المتحدة على انفراد .

وينسب دستور الاتحاد السوفييتى الى اختصاص الاتحاد عددا من الصلاحيات فى مجال العلاقات الخارجية ومنها تمثيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية على صعيد العلاقات الدولية ، وعقد المعاهدات من قبله مع الدول الأجنبية والمصادقة عليها أو فسخها ، وكذلك اقامة نظام عام للعلاقات المتبادلة بين الجمهوريات المتحدة والدول الأجنبية . ويحل الاتحاد كذلك مشاكل الحرب والسلام . وفى هذه الحالة ينص دستور الاتحاد السوفييتى بصورة مباشرة على أن اعلان حالة الحرب من قبل هيئة رئاسة السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية يمكن أن يتم فقط فى حالة الاعتداء العسكرى الخارجى على الاتحاد السوفييتى أو عند ضرورة تنفيذ الواجبات الدولية المتفق عليها للدفاع المشترك ضد الاعتداءات .

ومن اختصاصات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية تنظيم الدفاع عن البلاد ، وقيادة جميع القوات المسلحة للاتحاد السوفييتى ، ووضع الأسس القيادية لتنظيم التشكيلات العسكرية للجمهوريات المتحدة . وتقع على عاتق الاتحاد السوفييتى كذلك مهمة حماية امن الدولة ، ومهمة التجارة الخارجية على أساس الاحتكار من قبل الدولة .

ويحدد دستور الاتحاد السوفييتى صلاحيات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية فى نواحى بنائه الاقتصادى وسياسته الاقتصادية التى تتضمن وضع خطط الاقتصاد

الوطنى للاتحاد السوفييتى ، والتصديق على الميزانية الواحدة له والتقرير عن تنفيذها ، وتنظيم نظام موحد للاحصاء الاقتصادى ، واقرار الضرائب والمداخيل التى ترد لتكوين ميزانية الاتحاد والميزانيات الجمهورية أو المحلية . ويقوم الاتحاد السوفييتى بادارة المصارف التابعة لعامة الاتحاد ، وكذلك ادارة المشروعات والمؤسسات الصناعية والزراعية والمؤسسات التجارية ووسائط النقل والمواصلات التى لها أهمية عامة بالنسبة للاتحاد . ويقوم كذلك بادارة نظام الاعتمادات المالية وتنظيم ضمان الدولة . ومن اختصاصاته أيضا عقد القروض وتقديمها ، ووضع القواعد الأساسية لاستعمال الأرض ومطموراتها ، وكذلك الاستفادة من الغابات والمياه .

وينسب دستور الاتحاد السوفييتى الى اختصاصات الاتحاد وضع القواعد الأساسية فى نواحى التعليم والصحة .

ولغرض تأمين وحدة معينة فى نظام التشريع السوفييتى فان دستور الاتحاد السوفييتى ينسب الى اختصاص الاتحاد وضع الأسس القانونية للعمل ، ولنظام القضاء والمرافعات ، وللقانون الجنائى والمدنى ، وكذلك الأسس القانونية التى تخص الزواج والعائلة . وبفضل ذلك تتأمن وحدة مبادىء التشريع لكل الاتحاد ويؤمن الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية .

ويعود الى اختصاصات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وضع التشريع الذى يخص الجنسية فى الاتحاد

السوفييتي وحقوق الأجانب ، وكذلك اصدار المراسيم العامة لكل الاتحاد عن حالات العفو العام .

ومن اختصاص الهيئات الاتحادية العليا وضع دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، ومراقبة مراعاته ، وتأمين التوافق بينه وبين دساتير الجمهوريات المتحدة . ومن الاختصاصات التى ينسبها دستور الاتحاد السوفييتي الى الاتحاد اقرار تبديلات الحدود بين الجمهوريات المتحدة وكذلك اقرار تشكيل جمهوريات ومقاطعات جديدة ذات الحكم الذاتي ضمن الجمهوريات المتحدة .

ويؤدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية صلاحياته عن طريق الهيئات العليا لسلطة الدولة وادارتها فى الاتحاد السوفييتي . ويسرى مفعول الوثائق القانونية لهذه الهيئات على أراضى الاتحاد السوفييتي بأسرها .

سيادة الاتحاد السوفييتي فى العلاقات المتبادلة بينه وبين الجمهوريات المتحدة

ان سيادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية فى العلاقات بينه وبين الجمهوريات المتحدة تبرز فى وجوب وضع دستور الجمهورية المتحدة اعتمادا على دستور الاتحاد السوفييتي ، وهو يأخذ بعين الاعتبار خصائص هذه الجمهورية ؛ وكذلك فى أسبقية (أفضلية) القانون العام للاتحاد فى حالة تخالفه مع قانون الجمهورية ، وفى حق هيئة رئاسة السوفييت

الأعلى للاتحاد السوفييتي بالغاء قرارات مجالس وزراء الجمهوريات المتحدة ؛ وفى اقامة نظام عام للعلاقات الخارجية للجمهوريات المتحدة ، ووضع الأسس القيادية فى تنظيم التشكيلات العسكرية الاتحادية ـ الجمهورية ؛ وفى وضع القواعد الأساسية لعدد من الفروع التشريعية ؛ وكذلك فى حق مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي بايقاف مفعول قرارات مجالس وزراء الجمهوريات المتحدة ؛ وفى تبعية وزارات ودوائر الجمهوريات المتحدة لوزارات ودوائر الاتحاد التى تتخصص بنفس الأعمال .

سيادة الجمهوريات المتحدة

ان الجمهوريات المتحدة التى تشكل الاتحاد السوفييتي ، ذات سيادة أيضا . ولا يمكن فى الدولة الاتحادية السوفييتية أن توجد تلك المشكلة التى تخص اتحادات برجوازية ، حيث يدور الجدال حول تحديد صاحب السيادة : فهل هو الاتحاد أم أعضاؤه . ان هذا الجدال يتحدد بوجود تناقضات فى مصالح مختلف مجاميع الطبقات الحاكمة التى يوجد بينها من هو أقوى ويريد الحكم على مدى الاتحاد ولذلك يقوم بالدفاع عن فكرة سيادة الاتحاد نافيا سيادة أعضائه ، ومن هو أضعف يهدف الى ابقاء استقلاله عن المجاميع الأقوى ولذلك فانه يقوم بحماية فكرة سيادة أعضاء الاتحاد نافيا سيادة ذلك الاتحاد .

ان مثل هذه الاصطدامات مستحيلة فى الاتحاد السوفييتي ،

12-1152

اذ أن وحدة مصالح وأهداف الشغيلة من جميع القوميات هناك تؤمن وحدة منسجمة لمصالح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية كدولة اتحادية والجمهوريات المتحدة كدول مكونة للدولة الاتحادية السوفييتية .

ومن مصلحة جميع الجمهوريات فى الدولة السوفييتية تقوية الدولة الاتحادية . كما ومن مصلحة الاتحاد السوفييتى بدوره تطوير الجمهوريات تطويرا مستمرا . ولذلك فان سيادة الاتحاد السوفييتى لا تناقض سيادة الجمهوريات بل تنسجم معها انسجاما تاما . وعلاوة على ذلك فان سيادة الاتحاد مستحيلة بدون سيادة الجمهوريات المتحدة ، والعكس بالعكس .

وتقوم الجمهوريات المتحدة بتوحيد جهودها لتأمين سيادة الاتحاد ، أما الاتحاد السوفييتى فيقوم بحماية سيادة الجمهوريات المتحدة من الاعتداءات المسلحة على أراضيها ومن أشكال العدوان الأخرى ، وكذلك من محاولات التدخل المباشر أو غير المباشر فى شئونها الداخلية .

وتقوم الجمهوريات المتحدة بمزاولة سلطة الدولة بصورة مستقلة فى جميع القضايا ما عدا تلك التى أحالتها بصورة طواعية الى اختصاص الدولة الاتحادية السوفييتية . وهذا يعنى انها تحتفظ باستقلال سلطة الدولة فى جميع أمور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . ويقر دستور الاتحاد السوفييتى عددا من الضمانات الدستورية لسيادة الجمهوريات المتحدة .

وللجمهورية المتحدة دستورها الخاص الذى تقره هيئتها التشريعية العليا (السوفييت الأعلى) بصورة مستقلة . ومن الطبيعى أن هذا الدستور يوضع على أساس دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، وذلك تعبير عن وحدة الدولة السوفيتية الاتحادية ووحدة البناء الاجتماعى - الاقتصادى للاتحاد السوفييتى . واضافة الى ذلك تنعكس فى دستور الجمهورية المتحدة خصائصها التاريخية والقومية والاقتصادية والمعيشية وغيرها .

ويثبت فى دستور الجمهورية المتحدة بصورة قانونية نظامها الاجتماعى ونظام الدولة ، ونظام ومبادىء تنظيم هيئات الدولة وأعمالها واختصاصاتها ، وكذلك واجبات وحقوق المواطنين الأساسية ، ونظام الانتخابات . كما ويثبت فى الدستور الوضع القانونى للجمهورية كدولة تدخل ضمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وتعتبر عضوا فيه .

وبما أن جميع الجمهوريات المتحدة مرتبطة بوحدة أساسها الاقتصادى وهو الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وطبيعة النظام السياسى ، والمثل العليا المشتركة لبناء الشيوعية ، فان الكثير من بنود هذه الدساتير متطابق . ومع ذلك توجد فوارق فى نص هذه الدساتير .

فتشير دساتير جمهوريات اوزبكستان وطاجيكستان وتركمانيا ، مثلا ، الى أن هيئات الدولة النيابية لهذه الجمهوريات - سوفييتات نواب الشغيلة - قد كبرت وتقوت نتيجة للاطاحة

لا بحكم الرأسماليين والملاكين العقاريين وحسب ، وهذا ما تتصف به الجمهوريات الأخرى أيضا ، بل ونتيجة للاطاحة بالسلطات الاقطاعية والكولاكيين المحليين ، وكذلك نتيجة لاعادة توحيد الأجزاء المقطعة لشعوب تلك الجمهوريات فى دول قومية موحدة للعمال والفلاحين . وبذلك يتم التأكيد على الميزة التاريخية الخاصة لهذه الجمهوريات .

وتجد الخصائص القومية انعكاسها كذلك فى قواعد الدساتير التى تحدد التقسيم الادارى الاقليمى .

فمثلا ، توجد فى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية خلافا للجمهوريات المتحدة الأخرى ، وحدات ادارية أقليمية كبيرة ، كأقاليم مثلا ، تضم كقاعدة عامة مقاطعات ذات حكم ذاتى أو مقاطعات ادارية .

ويحتوى قسم من الجمهوريات المتحدة كروسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا وأوزبكستان وكازاخستان فى تركيبه على مقاطعات ، بينما لا تدخل المقاطعات فى تركيب القسم الآخر ، بل انه يتكون من النواحى .

ان الاختلاف فى عدد السكان يؤدى الى اختلاف النسب فى التمثيل فى هيئات سلطة الدولة ، فيتم مثلا انتخاب نائب واحد فى السوفييت الأعلى للجمهورية المتحدة حسب النسب التالية : فى جمهورية روسيا الاتحادية لكل ١٥٠ ألفا من السكان ؛ وفى جمهورية اوكرانيا لكل ١٠٠ ألف فرد ؛ وفى جمهورية بيلوروسيا لكل ٢٠ ألف شخص ؛ وفى جمهوريات

قرغيزيا وطاجيكستان وارمينيا وتركمانيا لكل خمسة آلاف شخص .

ولقد وضعت فى دساتير بعض الجمهوريات المتحدة لغرض محاربة مخلفات الماضى ضمانات اضافية لمساواة المرأة مع الرجل . فمثلا ، يشار فى دساتير جمهوريات أوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان وتركمانيا وقرغيزيا الى أن مقاومة الاعتاق الفعلى للمرأة ، وذلك بتزويج القاصرات وتنظيم المقاومة ضد تعليم المرأة أو ضد اشتراكها فى مجال الانتاج الزراعى والصناعى وفى ادارة الدولة وفى الحياة الاجتماعية السياسية ، عمل يعاقب عليه قانونا .

وتنعكس فى هذه وفى غيرها من فقرات دساتير الجمهوريات المتحدة خواص هذه الجمهوريات .

وتحتفظ الجمهورية المتحدة بحق الانفصال الحر عن الاتحاد ، وذلك ما يعتبر أكمل تعبير للطواعية فى الاتحاد . ولا يتحدد هذا الحق بأية فترات أو شروط . وكذلك لا يمكن الغاؤه أو تبديله من قبل السلطة الاتحادية .

ولكن تلك الحقيقة وهى انه طوال فترة وجود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لم تبد أية من الجمهوريات المتحدة رغبتها بالانفصال تشهد على صلابة ومتانة الدولة السوفييتية الاتحادية . ولا توجد فى الدولة السوفييتية قوى طاردة مركزية تحاول انتزاع الجمهوريات عن الاتحاد : اذ أن اقتصاديات جميع الجمهوريات السوفييتية مرتبطة بخطة واحدة

عامة لكل الدولة تقوم بتوجيه اقتصاد وثقافة تلك الجمهوريات تحت شعار المساعدة الودية المتبادلة . وتملك الجمهوريات المتحدة فى ظل نظام الدولة السوفييتية الاتحادية ، وعلى أساس توحيد الموارد الطبيعية والاقتصادية ، امكانية استغلال تلك الموارد على أحسن حال لصالح تطوير الاقتصاد الوطنى وزيادة الرفاهية المادية للمواطنين . ولهذا السبب بالذات لا يمكن أن تتصور بصورة واقعية بأن تعلن احدى الجمهوريات المتحدة عن رغبتها بالانفصال عن الاتحاد السوفييتى .

ومما يشهد ايضا على سيادة الجمهورية المتحدة هو الحق فى سيطرتها على أراضيها . وتبعا لدستور الاتحاد السوفييتى لا يمكن تبديل حدود الجمهورية المتحدة دون أخذ موافقتها على ذلك . وبما أن الحياة فى جميع جمهوريات الاتحاد السوفييتى تبنى على أساس اشتراكى واحد كما أن هذه الجمهوريات جميعا موحدة بمصالح حيوية عامة فى عائلة واحدة ، فان حلها لمشاكل الحدود يسير دون أية صعوبات ويعتمد بصورة مطلقة على أساس الأفضلية بالنسبة لتطور الحياة الاقتصادية والثقافية . ويعتبر القانون الذى أقره فى عام ١٩٥٥ السوفييت الأعلى لجمهورية كازاخستان بأن يسلم الى جمهورية أوزبكستان قسم من أراضى سهب « غولودنايا » (سهب الجوع) وناحية بوستانديك التى كانت تميل الى جمهورية أوزبكستان ، يعتبر مثالا ساطعا يشهد على علاقات المساعدة

الأخوية المتبادلة بين الشعوب السوفييتية فى حل قضايا الأراضى بينها .

ان جميع شعوب الاتحاد السوفييتى أصحاب ومتصرفون متساوو الحقوق بمجموع الخيرات المادية والروحية التى تخلقها بأعمالها المشتركة وطاقاتها الخلاقة بصرف النظر عن الجمهورية القومية التى تعيش وتعمل على أرضها .

ومن حق الجمهورية المتحدة أن تمنح جنسيتها وهذا يعنى انها تمنح جنسية الاتحاد السوفييتى ، وذلك لأن « أى مواطن من مواطنى الجمهورية المتحدة يعتبر مواطنا من مواطنى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية » .

ومن أهم ما يشهد على استقلال الجمهوريات السوفييتية المتحدة كدول هو حقها فى امتلاك تشكيلاتها العسكرية الخاصة وكذلك الحق فى الدخول فى علاقات مباشرة مع الدول الأجنبية وتعقد معها الاتفاقيات وتتبادل معها الممثليات الديبلوماسية والقنصلية . فتعتبر ، مثلا ، جمهوريتا اوكرانيا وبيلوروسيا السوفييتيتان الاشتراكيتان عضوين فى منظمة الامم المتحدة . وشاركت كل منهما بنشاط فى وضع ميثاق هذه المنظمة وكذلك فانهما شاركتا فى عقد معاهدات الصلح مع ايطاليا وفنلندا والمجر ورومانيا وبلغاريا فى مؤتمر باريس عام ١٩٤٧ . ولقد تم فى الدورة الثانية للجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة انتخاب أوكرانيا عضوا فى مجلس الامن . ان جمهورية أوكرانيا كذلك عضو فى لجنة حقوق الانسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

وكانت بيلوروسيا كذلك تنتخب فى عضوية هيئات منظمة الأمم المتحدة ـ كالمجلس الاقتصادى ، والمجلس الاجتماعى ، ولجنة حقوق الانسان ، ولجنة حقوق المرأة وغيرها .

ولقد شاركت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفييتية فى عدد من المؤتمرات الدولية (فى عام ١٩٤٨ فى مؤتمر الدانوب ، وفى عام ١٩٥٤ فى مؤتمر الحفاظ على المقدرات الثقافية فى حالة الصدامات المسلحة ، وفى عام ١٩٥٨ فى المؤتمرات حول القانون الدولى للملاحة وفى غير ذلك) وتشترك جمهورية اوكرانيا فى ٦٧ اتفاقية ومعاهدة دولية . واضافة الى ذلك فانها تعتبر عضوا فى اتحاد البريد العالمى ومنظمة الارصاد الجوية العالمية . وتدخل كلتا الجمهوريتين الاوكرانية والبيلوروسية فى منظمة العمل الدولية ، وفى اتحاد البريد العالمى ، وفى المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، وفى وكالة الطاقة الذرية الدولية ، وفى اللجنة الاقتصادية الأوروبية لمنظمة الامم المتحدة وفى غير ذلك من المنظمات الدولية .

ولقد شارك ممثلو جمهورية اوزبكستان الاشتراكية السوفييتية فى مؤتمر التضامن الآسيوى والأفريقى الذى انعقد فى القاهرة ، وكذلك فى اجتماعات اتحاد البرلمانات ، وفى أعمال مؤتمر الكتاب فى دلهى . ان مشاركة الجمهوريات المتحدة فى الحياة الدولية تزداد زيادة مطردة .

وللجمهورية المتحدة ، كعضو فى الاتحاد ، عدد من الحقوق ، ومنها ، مثلا ، حق المطالبة بعقد دورة السوفييت

الأعلى الاستثنائية للاتحاد السوفييتى والمطالبة باجراء الاستفتاء لعامة الاتحاد السوفييتى ، وكذلك حق تعيين ممثلين عنها فى هيئات الاتحاد ، وحق الممثلية الدائمة لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى .

وتمتلك الجمهورية المتحدة ، باعتبارها دولة ذات سيادة ، هيئات دولة عليا خاصة بها ، يتم تشكيلها من قبل سكان هذه الجمهورية بحرية واستنادا على الدستور والقوانين . وتتحدد هذه الهيئات وتركيبها وصلاحيتها وقوامها بدستور الجمهورية المتحدة وبقوانينها .

ويصدر السوفييت الأعلى للجمهورية المتحدة قوانين يسرى مفعولها على أراضى الجمهورية . وفيما اذا تعارض قانون الجمهورية المتحدة مع قانون عموم الاتحاد فان الفاعلية تكون للأخير . ولكل من الجمهوريات المتحدة شعاره الخاص وعلمه وعاصمته . ولعدد منها سلامها الوطنى الخاص .

وتؤدى هيئات الدولة للجمهورية المتحدة صلاحيات الجمهورية التى يحددها دستورها .

لقد بينا سابقا بأن لكل من الجمهوريات المتحدة اختصاصات (صلاحيات) فى نواحى العلاقات الخارجية والدفاع . وكذلك فان لها صلاحيات واسعة فى نواحى الأعمال الاقتصادية والمالية (كالتصديق على خطة الاقتصاد الوطنى وعلى ميزانية الجمهورية وادارة المصارف والمؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية التابعة للجمهورية المتحدة والاتحاد السوفييتى أو للجمهورية

المتحدة فقط ، وكذلك ادارة مرافق السكن والاقتصاد البلدى ، وادارة وسائط النقل والمواصلات المحلية وغيرها) . وينسب الكثير من قضايا البناء الاجتماعى الثقافى (كالتعليم العام والصحة والتأمين الاجتماعى وغيرها) الى صلاحيات الجمهورية المتحدة أيضا.وتقوم الجمهوريات المتحدة بادارة الجمهوريات والمقاطعات ذات الحكم الذاتى والدوائر القومية التى تدخل ضمن حدودها ، وكذلك تقوم بحل قضايا التنظيم الادارى الاقليمى والكثير من القضايا التشريعية والعدلية ومشاكل الادارة .

ولا يؤدى فى هذه الحالة تطور الاتحاد السوفييتى الى اضعاف واقلال حقوق الجمهوريات المتحدة ، بل يؤدى الى تقويتها وتوسيعها .

ولقد تم فى السنوات الأخيرة تنفيذ عدد من الاجراءات اللاحقة لتوسيع حقوق الجمهوريات المتحدة . وعلى سبيل الخصوص ، فلقد وضع تحت ادارتها التامة حل المسائل المتعلقة بالتنظيم الاقليمى (الخاص بالأقاليم والمقاطعات) مما يتيح بصورة أفضل الأخذ بنظر الاعتبار الخواص المحلية (الاقتصاد وتركيب السكان والظروف الجغرافية والخ .) . ولقد أصبح من اختصاص الجمهوريات المتحدة كذلك سن القوانين عن تشكيل محاكم الجمهوريات ، وكذلك اصدار القوانين الجنائية والمدنية وقوانين المرافعات الجنائية والمدنية مما يساعد على الأخذ بنظر الاعتبار جميع الخواص المحلية على النحو الأحسن .

ولقد اتسعت اتساعا كبيرا حقوق الجمهوريات المتحدة فى

ناحية الاقتصاد نتيجة لجعل الآلاف العديدة من المؤسسات الصناعية الكبيرة تحت اشرافها المباشر . وكذلك توسعت كثيرا حقوقها بالنسبة للميزانية . فمنذ عام ١٩٥٦ توضع ميزانية الدولة للاتحاد السوفييتى التى تقر من قبل السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، بشكل يضمن ادخال مصروفات الجمهوريات المتحدة ومداخيلها ككل دون توزيعها بين الميزانيات المحلية ، بل فقط بعد ترتيبها حسب الاتجاهات الأساسية للأموال . أما الجمهورية المتحدة نفسها فتقرر المكان الذى تحول الأعتمادات له ـ هل هو الميزانية الجمهورية أمام الميزانية المحلية .

التطور الاقتصادى والثقافى للجمهوريات السوفييتية

ان الشعوب التى كانت فى السابق متأخرة قد حصلت فى ظل الاتحادية السوفييتية على امكانية التطور الاقتصادى والثقافى السريع . ولقد تم تحقيق ذلك بوسائل مختلفة منها : الاكثار من بناء المؤسسات الصناعية فى الأطراف السابقة لروسيا ، والاعتمادات الاضافية لمتطلبات الصحة والتعليم ، والمساعدة بالكوادر الفنية والكوادر فى ميدان الثقافة .

وبعبارة أخرى فان المساعدة المالية والاقتصادية المنظمة للجمهوريات المتأخرة كانت تعبيرا عن الجوهر الاشتراكى لسياسة الاتحاد القومية . أما نقطة الانطلاق فى ذلك فكانت الاعتقاد الراسخ بأن المساواة فى الحقوق الاقتصادية هى الأساس فى

اتباع سياسة المساواة فى الحقوق فى جميع النواحى الأخرى . ونظرا لذلك فان سرعة التطور فى أكثر الجمهوريات تأخرا فى السابق كانت عالية بدرجة خاصة .

ونلاحظ أن الانتاج الاجمالى للصناعة فى الاتحاد السوفييتى فى سنة ١٩٦٩ ازداد بـ ٨٤ مرة بالنسبة لما كان عليه فى سنة ١٩١٣ . وفى نفس الوقت ازداد الانتاج فى جمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفييتية بـ ١٣٢ مرة وفى جمهورية مولدافيا الاشتراكية السوفييتية بـ ١٣٧ مرة وفى جمهورية قرغيزيا الاشتراكية السوفييتية بـ ١٦٤ مرة وفى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفييتية بـ ١٦٢ مرة .

ويمكن أن نرى فى مثال كل من هذه الجمهوريات ثمار التعاون والمساعدة المتبادلة الأخوية بين الشعوب السوفييتية ، وكذلك النجاحات الباهرة فى تطورها الاقتصادى والثقافى . ولو أخذنا على سبيل المثال جمهورية كازاخستان لرأينا بأنه قد ظهرت فيها ، فى فترة وجيزة ، مئات المعامل والمصانع التى أنشئت حسب آخر الانجازات الفنية .

وتنتج الآن كازاخستان من المنتجات الصناعية بالنسبة للفرد الواحد ما تنتجه ايطاليا . ويعتبر حوض قره غنده ، الذى أنشىء فى كازاخستان فى سنى الحكم السوفييتى ، مركزا مهما جديدا من مراكز استخراج الفحم فى الاتحاد السوفييتى . أما الطاقة الكهربائية التى تنتج الآن فى هذه الجمهورية فتزيد على أربعة اضعاف تلك التى كانت تنتج فى كل روسيا قبل الثورة . ولقد

تم فى السنين الأخيرة فى جمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفييتية استصلاح ٢٠ مليون هكتار من الأراضى البكر والبور ، مما جعلها أحد أهراء الحبوب الأساسية للبلاد . ولم تكن قبل الثورة فى كازاخستان أية مؤسسة علمية أو معهد عال . أما فى الوقت الحاضر فتوجد أكاديمية للعلوم وفرع خاص بكازاخستان من أكاديمية العلوم الزراعية للاتحاد السوفييتى وعدد من المؤسسات العلمية الأخرى وجامعة تابعة للدولة وأكثر من ٢٠ معهدا عاليا .

ان النجاحات التى حققتها الجمهوريات الأخرى فى التطور الثقافى لمدهشة أيضا . فحينما كانت ، مثلا ، شعوب آسيا الوسطى قبل الثورة أمية برمتها تقريبا ، نرى الآن بأن ذكر الأمية قد اختفى منذ زمن بعيد . وأصبح طلاب المعاهد العالية ، اذا قيسوا بالنسبة لكل عشرة آلاف من سكان جمهوريات آسيا الوسطى ، بثلاث مرات تقريبا أكثر مما هى عليه فى فرنسا أو ايطاليا أو جمهورية المانيا الاتحادية .

وتنص خطط تطور الاقتصاد الوطنى للاتحاد السوفييتى على التطوير الاقتصادى والثقافى الشامل اللاحق للجمهوريات السوفييتية المتحدة ، وكذلك تنص على زيادة وتيرة نمو القوى المنتجة فى الجمهوريات الشرقية بالنسبة الى عموم الاتحاد السوفييتى ، وعلى اعارة انتباه خاص لتلك الجمهوريات التى تحتاج الى تطور أسرع .

٤ – الحكم الذاتى السوفييتى

تعيش ضمن نطاق بعض الجمهوريات المتحدة شعوب ومجاميع قومية ، غير التى تكون أكثرية السكان ، تتميز بخواص تطورها الاقتصادى ومعيشتها وثقافتها . ان لهذه الشعوب والمجاميع القومية الحكم الذاتى ، الذى يعنى القيام بصورة مستقلة بمهام سلطة الدولة والادارة الذاتية الواسعة – كتكوين هيئات سلطة لها ومحاكم وادارة ومدارس ومؤسسات سياسية – اجتماعية وتنويرية مع استعمال اللغة القومية فى جميع نواحى الحياة .

وهكذا فان الحكم الذاتى السوفييتى يعنى تنظيم الأمة كدولة الذى يتم فى اطاره تحقيق سيادتها وتقرير مصيرها . وكذلك فانه يؤمن التطور الحر للقوميات .

ويتميز الحكم الذاتى السوفييتى بتعدد أشكاله . وهذا ما يساعد على الأخذ بنظر الاعتبار الظروف المختلفة لتطور الأمم وعلى شمول الشعوب التى تقف على درجات متفاوتة من التطور الاقتصادى والثقافى ببناء الدولة القومية . ومن بين أشكال الحكم الذاتى السوفييتى تتميز تشكيلات الدولة القومية التى تتمتع بالحكم الذاتى التشريعى (الجمهورية ذات الحكم الذاتى) ، والتشكيلات القومية الاقليمية التى تتمتع بالحكم الذاتى الادارى (المقاطعة ذات الحكم الذاتى والدائرة القومية) . ان الحكم الذاتى التشريعى يشمل مجال التشريع والادارة . أما الحكم الذاتى الادارى فيشمل الادارة .

ويمتاز الحكم الذاتى السوفييتى بمرونة أشكاله ، مما يتيح تحقيق الانتقال من أحد أشكاله الى الشكل الآخر . فمن بين الست عشرة جمهورية ذات الحكم الذاتى التى تدخل ضمن جمهورية روسيا الاتحادية ، كانت احدى عشرة حولت اليها من مقاطعات ذات حكم ذاتى * . وتنحصر مرونة أشكال الحكم الذاتى السوفييتى كذلك بصلته الوثيقة بالاتحاد ، وهذا ما أدى الى أن تحول بعض الجمهوريات ذات الحكم الذاتى ، على أساس ابداء الارادة الحرة للقوميات ، الى جمهوريات متحدة . فمن بين الخمس عشرة جمهورية متحدة القائمة الآن ، ظهرت ٦ منها نتيجة لتطور الحكم الذاتى السوفييتى : منها أربع تأسست من الجمهوريات ذات الحكم الذاتى ** واثنتان عن طريق اعادة تنظيم جمهورية تركستان ذات الحكم الذاتى وتخطيط الحدود للجمهوريات القومية الذى جرى فى آسيا الوسطى *** .

ولقد مر الشعب القرغيزى الذى حصل فى ظل الحكم السوفييتى فقط على دولته بطريق تطور الدولة القومية من المقاطعة ذات الحكم الذاتى حتى الجمهورية المتحدة .

---

* جمهوريات كباردا – بلكاريا ، وكالميك ، وكاريليا ، وكومى ، ومارى ، وموردوفيا ، وأوسيتيا الشمالية ، وأدمورتيا ، وشاشان – أنغوشيا ، وتشوفاشيا ، وتوفا .

** جمهوريات طاجيكستان ، وقرغيزيا ، وكازاخستان ، ومولدافيا الاشتراكية السوفييتية .

*** جمهوريتا أوزبكستان وتركمانيا الاشتراكيتان السوفييتيتان .

ان مرونة أشكال الحكم الذاتى السوفييتى وصلته الوثيقة بالاتحاد تتيح ، على أساس الارادة الحرة للقوميات المختلفة ، حل مسائل نظام الدولة القومى حلا صحيحا .

الجمهورية ذات الحكم الذاتى

هى دولة سوفييتية اشتراكية قومية تدخل ضمن الجمهورية المتحدة . ولها دستورها الخاص الذى يقر من قبل سوفييتها الأعلى والذى يوضع على أساس التوافق التام بينه وبين دستور الجمهورية المتحدة ودستور الاتحاد السوفييتى مع مراعاة خصائص الجمهورية ذات الحكم الذاتى . ولا يمكن تغيير حدود الجمهورية ذات الحكم الذاتى دون أخذ موافقتها على ذلك .

كما ولها هيئات عليا لسلطة وادارة الدولة فى نطاق صلاحيتها وكذلك محكمة عليا لها . ويحق لها أن تشرع القوانين فى حدود صلاحياتها وبتوافق تام مع قوانين الاتحاد السوفييتى وقوانين الجمهورية المتحدة . وهذه القوانين سارية المفعول على جميع أراضى الجمهورية ذات الحكم الذاتى .

وللجمهورية ذات الحكم الذاتى جنسيتها الخاصة ويعتبر كل من مواطنيها مواطنا للجمهورية المتحدة المعنية ومواطنا من مواطنى الاتحاد السوفييتى .

ويمثل كل من الجمهوريات ذات الحكم الذاتى فى مجلس القوميات التابع للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى أحد عشر نائبا وفى السوفييت الأعلى للجمهورية المتحدة عدد معين من

النواب يتناسب مع عدد السكان . أما فى هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للجمهورية المتحدة فيمثلها أحد النواب لرئيس هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للجمهورية المتحدة .

وتوجد فى الاتحاد السوفييتى فى الوقت الحاضر ٢٠ جمهورية ذات حكم ذاتى ، منها ١٦ تدخل ضمن جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية وهى : باشكيريا وبورياتيا وداغستان وكباردا ـ بلكاريا وكاريليا وكالميك وكومى ومارى وموردوفيا واوسيتيا الشمالية وتتاريا وتوفا واودمورتيا وشاشان ـ انغوشيا وتشوفاشيا وياقوتيا . واثنتان تدخلان ضمن جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفييتية وهما ابخازيا واجاريا ، وواحدة ضمن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفييتية وهى ناخيتشيفان ، وواحدة ضمن جمهورية اوزبكستان الاشتراكية السوفييتية وهى قره قالباقيا .

ولقد جرى فى سنى السلطة السوفييتية تطور شديد فى اقتصاد وثقافة الجمهوريات ذات الحكم الذاتى . ولنأخذ على سبيل المثال جمهورية قره قالباقيا التى تدخل ضمن جمهورية اوزبكستان . فلقد كانت قبل الثورة من المناطق المستعمرة المتأخرة لروسيا القيصرية . وكانت القومية القره قالباقية على وشك الزوال ولم تكن لها حتى أبجديتها . أما الآن فان لهذه الجمهورية زراعة ممكننة جيدا وصناعة متطورة وثقافة عالية . واذا لم تكن هناك فى الواقع قبل الثورة أية صناعة فانه قد تم

13-1152

الآن انشاء الكثير من مؤسسات صناعة المواد البنائية والأغذية واللحوم والألبان والخياطة .

ولقد حلت محل المزارع الخاصة الصغيرة المدقعة فى الفقر كولخوزات وسوفخوزات ضخمة وممكننة بدرجة عالية . وكانت نسبة المتعلمين فى قره قالباقيا قبل الثورة تبلغ ٢ر٠٪ من مجموع السكان . وكان هناك أربع مدارس فقط ، يعمل فيها أربعة معلمين ويدرس فيها ١٧٤ شخصا . أما الآن فيبلغ عدد المدارس ٦٠٥ ويدرس فيها ١٢٨ ألف طفل . أما عدد طلاب المعاهد العالية بالنسبة الى كل ١٠ آلاف نسمة فلقد سبقت جمهورية قره قالباقيا ذات الحكم الذاتى بمرتين فرنسا وايطاليا و بـ ٢٠ مرة ايران .

ولقد تم تحقيق مثل هذه النجاحات فى تطوير الاقتصاد والثقافة فى الجمهوريات ذات الحكم الذاتى الأخرى .

وفى ظروف الدولة الاشتراكية السوفييتية يظهر حق الامم فى تقرير مصيرها وينعكس لا فى أشكال الدولة القومية المستقلة فقط ، بل وفى بعض الأشكال الأخرى كالمقاطعة ذات الحكم الذاتى أو الدائرة القومية التى لا تعتبر دولة .

المقاطعة ذات الحكم الذاتى

هى مقاطعة قومية اقليمية تدخل ضمن الجمهورية المتحدة وتمتاز بالتركيب القومى للسكان وحياة معيشية خاصة . وتتمتع مثل هذه المقاطعة بالادارة الذاتية لشئونها الداخلية . ولها هيئاتها القومية لسلطة وادارة الدولة كسوفييت نواب شغيلة المقاطعة

ذات الحكم الذاتى ولجنته التنفيذية بأقسامها واداراتها . وتثبت حقوق المقاطعة ذات الحكم الذاتى بقوانين تخصها تأخذ بعين الاعتبار خواصها القومية .

وتقوم المقاطعة ذات الحكم الذاتى بوضع التقسيمات الى النواحى بنفسها والتى يتم اقرارها من قبل الجمهورية المتحدة . ويمثل كل من المقاطعات ذات الحكم الذاتى فى مجلس القوميات التابع للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى خمسة نواب . أما فى السوفييت الأعلى للجمهورية المتحدة فيمثله نواب يتناسب عددهم مع عدد السكان .

ويوجد فى الوقت الحاضر فى الاتحاد السوفييتى ٨ مقاطعات ذات حكم ذاتى ، خمس منها فى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية (وهى الاديغية وآلطاى الجبلية واليهودية والكاراتشاى ـ الشركسية والهاكاسية) ومقاطعة واحدة فى جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفييتية وهى أوسيتيا الجنوبية ، وواحدة فى جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفييتية وهى قره باغ الجبلية ، وواحدة فى جمهورية طاجيكستان الاشتراكية السوفييتية وهى بادخشان الجبلية .

ويجرى ازدهار الاقتصاد والثقافة فى المقاطعات ذات الحكم الذاتى أيضا . ومثالا على ذلك يمكن أن تكون مقاطعة قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتى التى تدخل ضمن جمهورية اذربيجان الاشتراكية السوفييتية . اذ كانت الصناعة فى هذه المقاطعة قبل الثورة تتمثل بالحرف اليدوية الصغيرة . أما الآن فهناك العشرات

من المؤسسات الصناعية وعدد من المحطات الكهربائية الضخمة .

وبدلا من المحاريث الخشبية ـ أدوات العمل الوحيدة التى كانت بحوزة الفلاحين سابقا ـ يعمل الآن فى حقول كولخوزات وسوفخوزات هذه المقاطعة أكثر من ١٤٠٠ جرار و ٢٢٤ حاصدة دراسة . وكان ٩٠٪ من سكان قره باغ قبل انتصار السلطة السوفييتية من الاميين . أما الآن فتوجد ٢١٠ مدارس للتعليم العام يدرس فيها ما يزيد على ٣٠ ألفا من الأطفال . وكذلك هناك الكثير من المدارس المسائية من أجل الشباب العمال والقرويين ، وعدد من المدارس الثانوية المختصة .

وتحتوى الدولة السوفييتية المتعددة القوميات على شكل آخر لبناء الدولة القومى كالدوائر القومية وهى وحدات قومية اقليمية تم تشكيلها داخل حدود المقاطعة أو الاقليم وتمتاز بالتركيب القومى الخاص للسكان وبطريقة معيشتهم الخاصة . وتضم بعض الدوائر القومية قوميتين صغيرتين أو أكثر .

الدائرة القومية

ان الدائرة القومية تؤمن للقوميات القليلة العدد الادارة الذاتية فيما يتعلق بقضايا حياتها الداخلية . ولها هيئاتها القومية المحلية لسلطة وادارة الدولة التى تمارس حقوقها ، الا وهى سوفييت نواب الشغيلة ولجنته التنفيذية .

ويحدد القانون الخاص حقوق الدوائر القومية . ويمثل كل من الدائرة القومية فى مجلس القوميات التابع للسوفييت

الأعلى للاتحاد السوفييتى نائب واحد كما ويمثله فى السوفييت الأعلى للجمهورية المتحدة نواب يتناسب عددهم مع عدد السكان .

ويوجد فى الوقت الحاضر فى الاتحاد السوفييتى عشر دوائر قومية تقع جميعا فى شمال جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية وهى : اتشينسك (بورياتيا) ، كومى ـ بيرم ، كورياك ، تشوكوتكا ، نينيش ، تايمير ، ايفينك ، أوست ـ أوردا (بورياتيا) ، خانتى ـ مانسى ، ويامال ـ نينيتس .

ولقد حققت القوميات الصغيرة التى تقطن فى الشمال كالاسكيمو والتشوكتشى والافينك وغيرهم فى ظل الحكم السوفييتى الانتقال من حياة الرحل الى حياة الحضر ومن الامية الشاملة الى الثقافة الطليعية .

ولقد تم فى هذه الأماكن انشاء صناعة حديثة كصناعة استخراج المعادن مثلا ، وكذلك تمت الكهربة التامة وانتشر الراديو .

* * *

اننا نرى أن الاتحاد السوفييتى كدولة متعددة القوميات وكاتحاد تطوعى لشعوب متساوية الحقوق قد ترعرع وتقوى على أساس التطبيق الثابت لحق الامم فى تقرير مصيرها .

كما ونرى كيف تم فى الاتحاد السوفييتى على أساس التقرير الحر للمصير بناء مجموعة من أشكال نظام الدولة القومى المختلفة : كالجمهورية المتحدة والجمهورية ذات الحكم الذاتى

والمقاطعة ذات الحكم الذاتى والدائرة القومية . ويستعمل كل من هذه الأشكال لتأمين سيادة القوميات والمساواة بينها وكذلك يتيح لكل من الشعوب اختيار شكل نظام الدولة القومى الذى يتوافق مع خصائصه والذى يخدم مصالحه على أحسن وجه .

وفى الفترة الحالية يتم بناء حياة جميع شعوب الاتحاد السوفييتى على أساس اشتراكى واحد وتلبى بصورة متساوية متطلباتها المادية والروحية ، وتجمعها جميعا فى عائلة واحدة مصالح حيوية مشتركة . انها تسير سوية نحو هدف واحد وهو الشيوعية .

ويجرى تطوير لاحق للقوميات السوفييتية على أساس تقاربها وعلى أساس الصداقة والمساعدة الأخوية المتبادلة وكذلك على أساس توسيع العلاقات المتبادلة .

ويزداد تبادل الثروات المادية والروحية بين القوميات سعة يوما بعد يوم .

وتحل فى البلاد السوفييتية جميع المسائل التى تخص العلاقات المتبادلة بين القوميات والتى تبرز أثناء البناء الشيوعى انطلاقا من مبادىء الاممية البروليتارية وعلى أساس التطبيق المطرد للسياسة اللينينية فى مسألة القوميات .

الفصل الثالث

كيف تتم إدارة الدولة السوفييتية

نود فى هذا الفصل أن نوضح كيف تنظم اليوم الدولة السوفييتية ، ما هى أجهزتها وكيف يتم تطبيق السلطة فى البلاد السوفييتية ، ما هى درجة مشاركة المواطنين فى ذلك ، أى ما هى درجة ديموقراطية الدولة السوفييتية .

ومن بين الأشكال الأساسية لنشاط الدولة السوفييتية تطبيق سلطة الدولة (العليا والمحلية) وتطبيق ادارة الدولة ، وتطبيق الرقابة على أعمال جهاز الدولة ، وكذلك تطبيق العدل ومراقبة النيابة العمومية لاتباع القوانين .

وبناء على هذه الأشكال يوجد الآن فى الاتحاد السوفييتى نظام لهيئات الدولة يضم هيئات سلطة الدولة وهيئات ادارة الدولة وهيئات الرقابة الشعبية وكذلك هيئات القضاء والنيابة العمومية . ان وحدة الطبيعة الطبقية لهذه الهيئات وحدة أهدافها تجعلها نظاما موحدا . وتكون بمجموعها آلية الدولة السوفييتية وجهازها وتعمل بتوافق وتعاون مستمر .

وبطبيعة الحال ، فانه لصالح العمل المنسق لهيئات الدولة السوفييتية يفترض التحديد الدقيق للاختصاصات وتوزيع النشاط بين هيئات سلطة الدولة ، بين هيئات ادارة الدولة التنفيذية والادارية وكذلك هيئات الرقابة الشعبية وهيئات القضاء والنيابة العمومية . ولكن الاختلافات فى أعمال هيئات الدولة السوفييتية لا تعنى تجزئة السلطات أو مواجهة بعضها بالبعض الآخر بل تعنى التحديد الواضح لاختصاصاتها ضمن نظام هيئات موحد .

١ - سوفييتات نواب الشغيلة - أساس نظام هيئات الدولة السوفييتية

ان الهيئات النيابية لسلطة الدولة وهى سوفييتات نواب الشغيلة تحتل مكانة خاصة فى نظام أجهزة الدولة السوفييتية . « ان كل السلطة فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية هى لشغيلة المدن والقرى يمارسونها عن طريق سوفييتات نواب الشغيلة » - ذلك ما تقره المادة الثالثة من دستور الاتحاد السوفييتى .

وفقا للدستور فان السوفييتات تعتبر أساس نظام الدولة الاشتراكى ، وتتركز فى أيديها صلاحيات ادارة العمليات الاقتصادية والاجتماعية . وبما أنها تمثل وحدة القيادة السياسية والاقتصادية فانها مدعوة لادارة جميع الاحتياطيات لملكية الدولة الاشتراكية وكذلك التصرف بالأرض وبطموراتها وبالمياه

والغابات والمعامل والمصانع والمناجم ووسائط النقل والمواصلات والمؤسسات الزراعية الضخمة المنظمة من قبل الدولة وكذلك بالمؤسسات البلدية والرصيد الأساسى للمساكن فى المدن والمراكز الصناعية . انها تمتلك الوسائل الضرورية للتأثير الفعال على طبيعة استغلال تلك المشاريع الاقتصادية التى توجد فى حوزة المنظمات الكولخوزية التعاونية وتجمعات الشغيلة الأخرى .

وحتى فى السنين الأولى لقيام الدولة السوفييتية أشار لينين الى أنه « ينبغى للسوفييتات أن تتحول الى هيئات تنظم كل الانتاج فى روسيا ... » * .

ولقد تحقق هذا المبدأ اللينينى فى أثناء تطور الاقتصاد الاشتراكى أكثر فأكثر فى تنظيم ادارة الاقتصاد الوطنى للاتحاد السوفييتى وهو يقع الآن فى أساس هذا التنظيم .

وتصادق السوفييتات على خطط الاقتصاد الوطنى وميزانيات الدولة والميزانيات المحلية التى تحدد تطور مختلف فروع الاقتصاد . انها تنظر فى التقارير حول تنفيذ هذه الأعمال المهمة للدولة السوفييتية وتحل المسائل الملحة الأخرى للبناء الاقتصادى . وبتنظيمها لتنفيذ الخطط تقوم السوفييتات بكشف وتشغيل الاحتياطيات الجديدة للاقتصاد الاشتراكى وكذلك

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الخامسة ، المجلد ٣٥ ، ص ١٤٨ . لينين . فى الرقابة العمالية وتأميم الصناعة . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ، ص ١٣٦ .

بتأمين المعدلات العالية للتقدم الفنى والاستعمال الفعال لأحدث المنجزات العلمية . انها تنطلق من مصالح الانشاء السريع للقاعدة المادية الفنية للشيوعية وزيادة الثروات العامة ورفع المستوى المادى والثقافى للشعب وتقوية قابلية البلاد الدفاعية .

ان النشاط السياسى والاقتصادى لهيئات السلطة فى البلاد السوفييتية يرتبط ارتباطا وثيقا بقيادة البناء الثقافى . وفى أيديها شبكة المدارس والنوادى ودور الثقافة والمسارح والسينمات وغيرها من المؤسسات التربوية والثقافية التنويرية . وفى الدولة السوفييتية عدد كبير من المؤسسات الدراسية العالية والثانوية ومراكز البحوث العلمية . وتقوم السوفييتات بوضع الخطط لتطوير شبكة جميع هذه المؤسسات وبتحديد المصروفات المالية لغرض تمويلها . انها تبذل الجهود سوية مع المنظمات الحزبية والاجتماعية لتكوين العقائد العملية لدى جميع كادحى المجتمع الاشتراكى وللتطوير الشامل للشخصية وتربية انسان جديد يجمع فى نفسه بتناسق ما بين الثروة الروحية ونقاوة الخلق والكمال الجسمانى .

ان جميع السوفييتات من القاعدة الى القمة مدعوة للاشتغال بصورة فعالة فى مجال الأعمال الاقتصادية التنظيمية والثقافية التربوية . ومن الطبيعى أن لكل من حلقاتها حجما معينا من الاختصاصات . ولكنه من الخطأ الافتراض بأن المسائل السياسية والاقتصادية تدار بشكل رئيسى من قبل السوفييتات العليا وأما المسائل المعيشية الثقافية فتدار من قبل السوفييتات

المحلية . ان السوفييتات المحلية فى الاتحاد السوفييتى هى ليست بلديات الدولة البرجوازية بهمومها البلدية الطفيفة . انها هيئات سلطة الدولة الاشتراكية وحلقات نظام موحد لمؤسسات تمثيلية مطلقة السلطة . وانطلاقا من ذلك يسير الحزب الشيوعى على خط تقوية دورها فى قيادة الاقتصاد الوطنى .

وفى أثناء تطبيق دورها تنفذ السوفييتات حجما ضخما من الأعمال المتعلقة بقيادة الحياة الاجتماعية . وتحل أهم القضايا فى دوراتها أى فى اجتماعات عامة للنواب تعقد دوريا . وتقوم اللجان الدائمة للسوفييتات وكذلك النواب بتنظيم تحقيق التدابير الموضوعة . ومن المفهوم فان جميع الأعمال فى مجال ادارة العمليات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تنفذ فقط من قبل السوفييتات نفسها وبصورة مباشرة . فمن الضرورى وجود شبكة متشعبة من هيئات الدولة التى تشارك بأشكال مختلفة فى تنظيم البناء الاقتصادى والاجتماعى الثقافى والادارى السياسى . وجميع هذه الهيئات خاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسوفييتات وتحصل منها على صلاحياتها . وهكذا فان السوفييتات هى الأساس الدائم الوحيد لكل جهاز الدولة من القاعدة الى القمة وأساس جميع هيئات الدولة الأخرى فى الاتحاد السوفييتى .

ولا توجد فى البلاد السوفييتية تجزئة السلطة التى يتميز بها النظام البرلمانى البرجوازى الكلاسيكى . اذ أن السوفييتات هى الهيئات النيابية المطلقة السلطة التى توحد فى أيديها الوظائف

التشريعية والأعمال التنفيذية الادارية . ان لها امكانيات واسعة فى التأثير على النشاط العملى للجهاز التنفيذى كما وتشارك بنفسها فى ذلك . اننا ننظر الى التوافق فى نشاط السوفييتات بين الوظيفية التشريعية والوظيفية التنفيذية ، التنظيمية على أنه فى حركة . أن توثق الاتحاد ما بين هاتين الوظيفتين هو قانون التطور لهيئات السلطة النيابية . ان ذلك من أهم طرق اتقان الديموقراطية السوفييتية .

ومما يشهد على السلطة المطلقة للسوفييتات التى تكون القاعدة السياسية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية هو كون جميع الهيئات الأخرى للدولة السوفييتية تنشأ (تنتخب أو تعين أو تشكل) من قبل سوفييتات نواب الشغيلة * ، وكذلك كون جميع هذه الهيئات مسؤولة أمام السوفييتات .

ويتضح ذلك من قيام هيئات سلطة الدولة العليا والمحلية بتكوين أجهزتها التنفيذية والادارية الخاصة ، أى أجهزتها الخاصة لادارة الدولة . أما هذه الأخيرة فمسؤولة أمام هيئات سلطة الدولة التى كونتها وخاضعة لرقابتها . أن الهيئات المكونة من قبل السوفييتات تعمل على أساس القوانين ومقررات السوفييتات وهيئات الدولة الأعلى وتنفيذا لها .

وبالاضافة الى ذلك فان هيئات سلطة الدولة العليا والمحلية

---

* باستثناء المحاكم الشعبية التابعة للاحياء (أو المدينة) التى يتم انتخابها مباشرة من قبل مواطنى تلك الاحياء (أو المدينة) .

تنتخب الهيئات العدلية وهى المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى والمحاكم العليا للجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى وكذلك محاكم المقاطعات والأقاليم والدوائر أى جميع المحاكم ما عدا المحكمة الشعبية التى تشكل من قبل المواطنين بصورة مباشرة . وفى حين تطبيق العدل تسترشد المحاكم فى أعمالها بالقوانين التى تصدرها هيئات سلطة الدولة العليا أى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى والسوفييتات العليا للجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى .

ويعين السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى النائب العام للاتحاد السوفييتى الذى يترأس كل نظام هيئات النيابة العمومية التى تقوم بمراقبة الاتباع الدقيق للقوانين الصادرة عن الهيئات العليا لسلطة الدولة .

وأخيرا فان السوفييتات تشكل بالاشتراك مع المنظمات الاجتماعية الأخرى لجان الرقابة الشعبية .

وهكذا فان السوفييتات على اعتبارها هيئات الشعب النيابية تقوم بتطبيق سلطة الدولة كاملة . وفى هذا أحد مظاهر سيادة الشعب السوفييتى والحكم الشعبى الحق والديموقراطية الاشتراكية .

ان القرارات التى تصدر من قبل السوفييتات تحمل طابعا الزاميا عاما وتنفذ من قبل جميع المسؤولين ومؤسسات الدولة والمواطنين . وتمتلك سوفييتات نواب الشغيلة ــ ابتداء من السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى وحتى السوفييتات القروية

الوسائل الضرورية لغرض تأمين تنفيذ مقرراتها . ومن الطبيعى أن النواب الذين يزاولون الأعمال التنظيمية بين الجماهير يعملون بطريقة الاقناع والتربية وفى استخدام هذه الطريقة أهمية كبيرة لقوة المثال الشخصى . ولكنه بالاضافة الى ذلك تستطيع السوفييتات نفسها أو بواسطة هيئات مخولة خاصة فى الحالات الضرورية أن تستخدم مختلف وسائل الاكراه من قبل الدولة . ان لها الحق فى أى وقت وقبل الفترة المحددة أن تسحب المستخدمين من الهيئات المشكلة من قبلها اذا لم ينفذوا الواجبات المعهودة اليهم أو اذا ما قاموا بأعمال تتنافى مع مكانتهم . واضافة الى ذلك فان لجان السوفييتات التى تراقب أعمال مختلف المؤسسات والمنظمات تستطيع فى قراراتها أن تقدم التوصيات حول جلب بعض الأفراد الى المسؤولية الادارية .

وتستطيع السوفييتات وهيئاتها أن تتخذ قرارات حول ايداع مختلف المواد التى تتعلق بالاخلال بالقانون الى النيابة العمومية أو الى المحكمة .

وهكذا فان السوفييتات تمتلك جميع الصلاحيات لقيادة البناء الاقتصادى والاجتماعى الثقافى والادارى السياسى . أنها تقوم بنفسها وبصورة مباشرة بتشكيل هيئات الدولة الأساسية المسؤولة أمامها . ومنها فى نهاية المطاف تنبثق صلاحيات جميع هيئات الدولة . انها تقوم باصدار القرارات الالزامية التنفيذ بالنسبة لجميع المسؤولين والمؤسسات الحكومية والمواطنين .

ان سوفييتات نواب شغيلة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفييتية - وهى هيئات سلطة الدولة المنتخبة - تكون قاعدة لكل تنظيم الدولة . وأما الصفة المميزة للسوفييتات فى الاتحاد السوفييتى فهى كذلك كونها هيئات للادارة الذاتية الشعبية ومؤسسات نيابية واسعة التمثيل . اذ أنها تنتخب مباشرة من قبل الشعب نفسه وتتكون من أحسن ممثليه . ان النواب يسترشدون فى أعمالهم بتوصيات الناخبين ويكونون مسؤولين أمام الشعب ويعملون تحت رقابته . ان نواب السوفييتات ، المشاركين المباشرين فى البناء الشيوعى ، يجمعون بين الواجبات النيابية أى المشاركة العملية فى ادارة الدولة وبين الأعمال الانتاجية .

وفى نفس الوقت فان السوفييتات تعتبر أكثر المنظمات الاجتماعية جماهيرية ونفوذا وذلك لأنها بصفتها منظمات الدولة توحد جميع السكان ، جميع شغيلة المدينة والقرية ، جميع القوميات . وهكذا فانها تعتبر جمعا خاصا بين مبادىء الدولة ومبادىء المجتمع .

ان السوفييتات هى هيئات السلطة الشعبية . أما المبادىء الأساسية لتكوين الهيئات النيابية السوفييتية وأعمالها التى تصف طبيعتها الديموقراطية فهى المشاركة الحاسمة المستمرة من قبل الجماهير فى أعمالها ، والعلنية ، والقيادة الجماعية ، والمركزية الديموقراطية ، وتساوى القوميات بالحقوق ، والشرعية الاشتراكية* .

* ان هذه المسائل تدرس بالتفصيل فيما بعد . ص ٢٩٠ .

ولقد قال لينين : « ... ان المهم بالنسبة لنا هو جلب جميع الشغيلة الى ادارة الدولة . انها لمهمة غاية فى الصعوبة . ولكن لا يمكن لأقلية – وهى الحزب – أن تدخل الاشتراكية . انها يمكن أن تدخل من قبل عشرات الملايين عندما تكون قد تعلمت أن تفعل ذلك » * . ولقد أصبحت السوفييتات منظمات مهيئة على احسن حال لحل مشكلة تعليم الجماهير ادارة الدولة وتنظيم الانتاج الاشتراكى على مستوى الدولة بأسرها . انها قد بررت الغاية منها فى جميع مراحل تطور البلاد السوفييتية . وتعمل فى الظروف الحالية كمدرسة لتعليم الملايين ادارة الدولة . انها تقوم بتنظيم وتطوير طاقة الشعب الخلاقة أثناء حركته نحو الهدف العظيم . ولذلك يعتبر طبيعيا ازدياد دور السوفييتات ونوابها فى الظروف الجديدة للبناء الشيوعى الواسع عندما يتزايد دور مبادرة وابداع الجماهير أكثر فأكثر .

نظام السوفييتات

ان السوفييتات فى المركز وفى القاعدة تكون نظاما ديموقراطيا موحدا يضم :

السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الخامسة ، المجلد ٣٦ ، ص ٥٣ .

السوفييتات العليا للجمهوريات المتحدة

السوفييتات العليا للجمهوريات ذات الحكم الذاتى

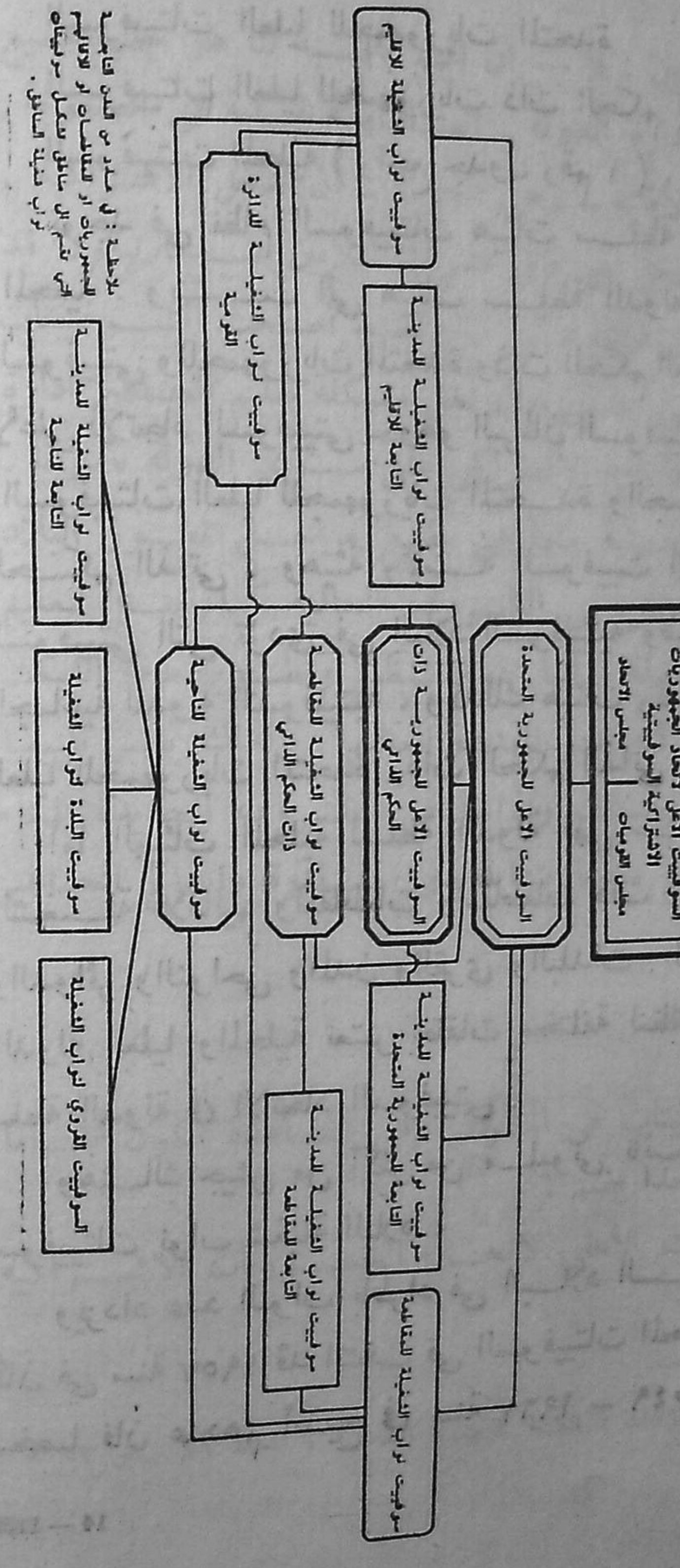
السوفييتات المحلية (راجع جدول رقم ١) .

توجد فى نظام السوفييتات هيئات سلطة الدولة العليا والمحلية . وينتسب الى هيئات سلطة الدولة العليا للاتحاد السوفييتى وللجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى – وهو البرلمان السوفييتى الفيدرالى ، والسوفييتات العليا للجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى ، وهيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى التى تؤدى فى البلاد السوفييتية وظيفة الرئاسة الجماعية للدولة السوفييتية ، وكذلك هيئات رئاسة السوفييتات العليا للجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتى .

أما الهيئات المحلية لسلطة الدولة فهى سوفييتات نواب الشغيلة للأقاليم والمقاطعات والمقاطعات ذات الحكم الذاتى والدوائر والنواحى والمدن والقرى والبلدات . ان هيئات سلطة الدولة العليا والمحلية تعتبر حلقات مختلفة لنظام واحد لهيئات سلطة الدولة فى الاتحاد السوفييتى .

وهناك جيش من أكثر من مليونى نائب منتخب فى سوفييتات نواب شغيلة البلاد .

ويزداد عدد النواب باطراد فى البلاد السوفييتية . فاذا كان فى سنة ١٩٥٧ قد انتخب فى السوفييتات المحلية ١٥٤٩٧٧٧ شخصا فان عددهم أصبح فى سنة ١٩٦١ – ١٨٢٢٠٤٩ ، وفى



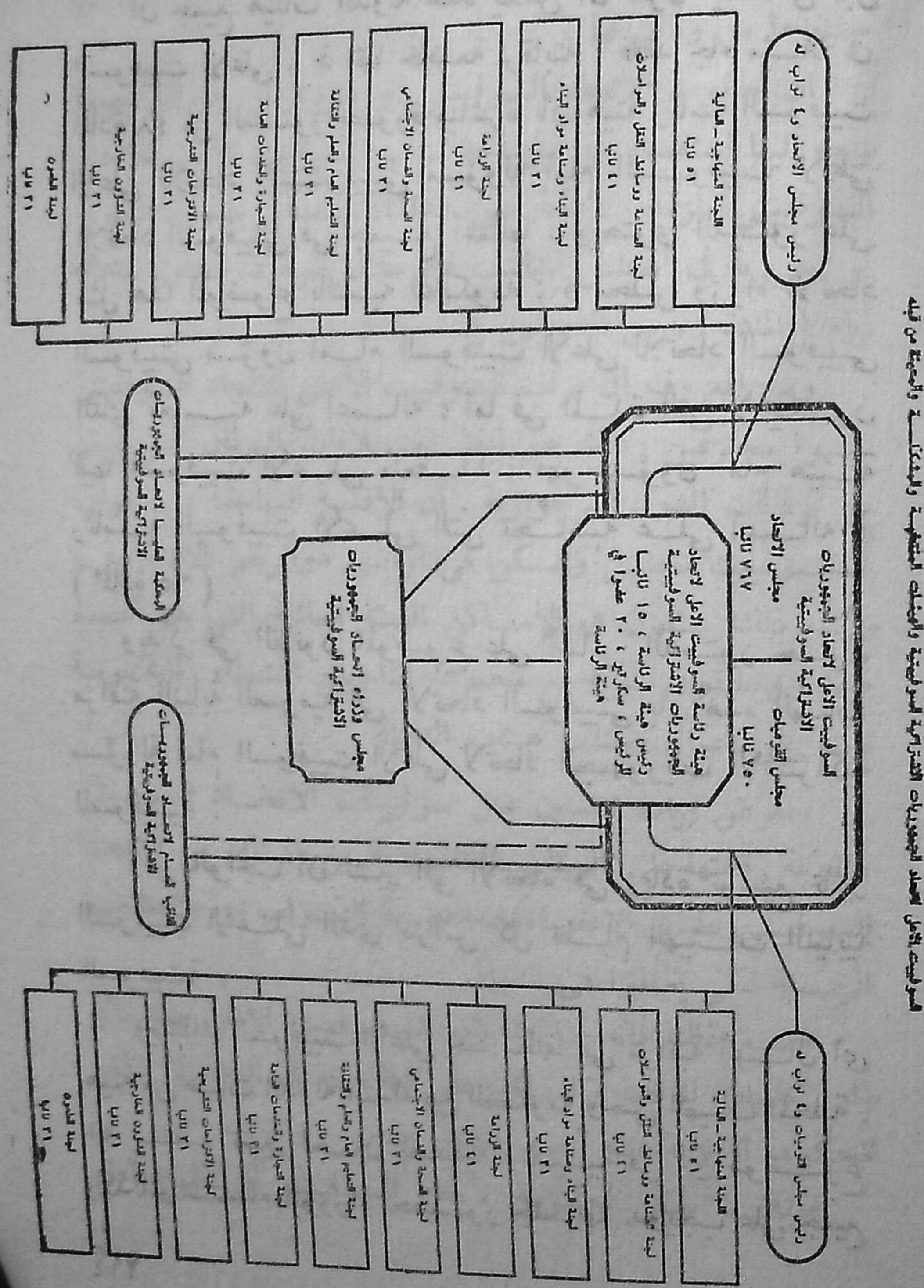
١٩٦٥ – ٢٠١٠٥٤٠ ، وفى ١٩٦٩ – ٢٠٧٠٥٣٩ ، وفى ١٩٧١ – ٢١٦٥٠٣٧ ، و ١٩٧٣ – ٢١٩٣٠٨٦ . ان زيادة عدد النواب تساعد على تقوية علاقات السوفييتات بمختلف ميادين حياة الدولة والحياة الانتاجية والاجتماعيه . فهذا ما يجعل اللجان الدائمة والهيئات الأخرى للسوفييتات وكل نشاطها أكثر كمالا وشمولا .

وتتصف مرحلة البناء الواسع للشيوعية بالتطور المستطرد للديمقراطية الاشتراكية وبتعدد أشكالها التى تؤمن مشاركة أوسع فأوسع من قبل الشغيلة فى ادارة امور الدولة والامور الاجتماعية . وينحصر الاتجاه الرئيسى لتطور نظام الدولة الاشتراكى فى التوسيع الشامل للديموقراطية الاشتراكية واتقانها وفى اشراك جماهير أوسع من الشغيلة فى ادارة الدولة والبناء الاقتصادى والثقافى وكذلك فى تحسين عمل جهاز الدولة وتقوية الرقابة الشعبية على أعماله . وفى ذلك يخصص مكان هام لسوفييتات نواب الشغيلة التى تعتبر منظمة شاملة للشعب بأسره وتعبيرا لوحدته . اذ أنها مهيئة على أحسن حال لاشراك الجماهير فى ادارة امور الدولة والامور الاجتماعية .

السوفييت الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

يعود فى نظام السوفييتات دور خاص لأعلى هيئات سلطة الدولة فى الاتحاد السوفييتى وهى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى الذى ينتخب لمدة ٤ سنوات . ان صلاحياته واسعة

جدول رقم ٢



وشاملة . كما وانه يعمل كمعبر مباشر عن سيادة الشعب والدولة ويفصح عن ارادة الشعب السوفييتي بأجمعه . ويترأس كل نظام هيئات سلطة الدولة فى البلاد ويخضع له كل ما هو دونه منها .

ان أعمال البرلمان السوفييتي تشمل جميع المسائل الأساسية فى سياسة البلاد الداخلية والخارجية . فان السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي يصادق على ميزانية موحدة للدولة وعلى خطط الاقتصاد الوطنى ، ويحل المسائل المتعلقة بقبول جمهوريات جديدة فى تكوين الاتحاد السوفييتي ، ويقر دستور الاتحاد السوفييتي ، ويراقب أتباعه وتأمين توافق دساتير الجمهوريات المتحدة مع دستور الاتحاد السوفييتي ، ويصادق على تغييرات الحدود بين الجمهوريات المتحدة وكذلك على حدود الجمهوريات والمقاطعات ذات الحكم الذاتى التى تتكون حديثا ضمن الجمهوريات المتحدة والخ ..

ويحل السوفييت الأعلى قضايا الحرب والسلم .

وينتخب أعضاء البرلمان السوفييتي فى اجتماع مشترك لكلا المجلسين هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي .

ويقوم السوفييت الأعلى بتشكيل الحكومة ــ وهى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي . وينتخب السوفييت الأعلى كذلك المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية كما ويعين النائب العام للاتحاد السوفييتي الذى يترأس نظام هيئات رقابة النيابة العمومية (جدول رقم ٢) .

ان جميع هيئات الدولة هذه يمكن أن تعزل أيضا من قبل السوفييت الأعلى ، اذ انها خاضعة لرقابته . فلقد جاء مثلا فى المادة ٤٨ من الدستور بصورة مباشرة بأن هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى مسؤولة أمام السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى فى جميع أعمالها . ويحتوى الدستور على مثل هذا الموضوع بالنسبة للحكومة : « مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى مسؤول أمام السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى الذى يحاسبه على أعماله ، أما فى المدة التى لا يكون فيها السوفييت الأعلى منعقدا ، فهو مسؤول أمام هيئة رئاسة السوفييت الأعلى التى تحاسبه على أعماله » (المادة ٦٥) .

ويذكر فى القانون الموضوع على أساس الدستور حول مراقبة النيابة العمومية فى الاتحاد السوفييتى بأن هذه الهيئات مسؤولة أمام السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

ومن الواجب أن نشير الى الاتجاه فى زيادة توسيع تأثير السوفييت الأعلى الذى يترأس كل نظام الهيئات النيابية السوفييتية .

ويمتلك السوفييت الأعلى حقا مطلقا فى مراقبة أعمال أى هيئة من هيئات الدولة ابتداء من الحكومة وحتى الهيئات المحلية . انه يستطيع تعيين لجان تحقيقية وتفتيشية فى أى موضوع وكذلك استدعاء الوزراء لحضور جلساتها . ويجب على جميع

المؤسسات والمسؤولين تنفيذ طلبات هذه اللجان كما وتقديم جميع ما من وثائق لها .

ان حكومة الاتحاد السوفييتى أو وزيرا من وزرائه حينما يوجه اليها استفسار من قبل أحد نواب السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ملزمة بالاجابة على هذا الاستفسار بصورة شفوية أو تحريرية فى المجلس المناسب فى خلال فترة لا تتجاوز الثلاثة أيام (المادة ٧١ من الدستور) .

ومن المعروف أن نواب السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ليسوا محترفين وذلك هو أحد اختلافات البرلمان السوفييتى عن برلمانات الدول البرجوازية . ان الأغلبية الساحقة من النواب السوفييت تعمل وتسكن فى أراضى دوائرهم الانتخابية . وأثناء ذلك يمثلون فى الأماكن الهيئة العالية التى هم أعضاء فيها ، ويطبقون سوية مع مجموعة الناخبين النشطاء رقابة يومية ثابتة على أعمال مختلف هيئات الدولة .

ولغرض زيادة تحسين عمل سوفييتات الاتحاد السوفييتى وتقوية رقابتها على الهيئات التنفيذية من المرتأى فى الاتحاد السوفييتى تطبيق الاعفاءات الدورية للنواب من واجباتهم الرسمية لكى يعملوا فى اللجان .

ومع ذلك فانه اذا ما كان للسوفييت الأعلى وسائل وامكانيات للرقابة والتأثير على أية هيئة فى البلاد لا يمكن للحكومة أو لأية هيئة أخرى التأثير عليه .

فمثلا لا يمكن لحكومة الاتحاد السوفييتى أن تطرح أمام

السوفييت الأعلى مسألة الثقة لغرض الحصول على موافقته على مشروع قانون مسند من قبلها . وعـادة يكون أعضاء الحكومة أنفسهم نوابا وبصفتهم هذه يكونون مسئولين مباشرة وشخصيا أمام الناخبين وأمام السوفييت الأعلى على حد سواء .

كذلك فانه لا يوجد فى الاتحاد السوفييتى أى نوع من الهيئات اللابرلمانية لمراقبة صحة انتخاب النواب على غرار المجلس الدستورى أو المحكمة الانتخابية . اذ أن مجلسى البرلمان السوفييتى ـ مجلس الاتحاد ومجلس القوميات ـ ينتخبان بنفسهما لجنتى الطعون اللتين تدققان صلاحيات صحية انتخاب نواب كل من المجلسين . وتبعا لتقارير لجان الطعون يقرر المجلسان عن طريق الاقتراع اما الاعتراف بالصلاحيات واما نقض انتخابات بعض النواب .

وهكذا فان السوفييت الأعلى فى حين اشرافه على جميع هيئات السلطة الأخرى فى الاتحاد السوفييتى يكون بدوره خاضعا لرقابة الناخبين والشعب صاحب السيادة الأعلى فقط ومسئولا أمامهم . ومما يشهد على ذلك أيضا هو امكانية حل السوفييت الأعلى التى يقضى بها الدستور السوفييتى .

أما الضمانة الهامة لترأسه لنظام هيئات الدولة فهى كون الدستور السوفييتى لا يمنح حق حل السوفييت الأعلى لا للحكومة ولا للهيئة الجماعية التى تقوم بمهمة رئيس الدولة فى الاتحاد السوفييتى .

أما بالنسبة للحالة التى تقضى بها المادة ٤٧ من دستور

الاتحاد السوفييتى عندما لا يستطيع المجلسان التوصل الى الاتفاق وبناء على أن أى من هاتين الهيئتين المتساويتين تماما لا تستطيع النطق بالكلام الأخير فيتوجب أن يتلو حل السوفييت الأعلى * فان صلاحيات هيئة رئاسة السوفييت الأعلى محددة بدقة ـ انها تحل البرلمان وتعين انتخابات جديدة . ان هيئة رئاسة السوفييت الأعلى فى هذه الحالة مقيدة بالحدود الدستورية ـ انها لا تستطيع أن ترفض الحل ولا أن تكون صاحبة المبادرة فيه .

وهكذا فان صلاحية هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى هذه كما وصلاحياته الأخرى التى تخص أعمال البرلمان السوفييتى (دعوة الدورات وتعيين تاريخ الانتخابات والخ .) موضوعة فقط لابداء المساعدة التنظيمية للهيئة النيابية العليا .

ولكن العلاقات المتبادلة بين السوفييت الأعلى وهيئة رئاسته والحكومة لا تقتصر على تعيين ومراقبة الأخيرتين . ان السوفييت الأعلى يعمل فى الاتحاد السوفييتى كمعبر مباشر لسيادة الشعب والدولة . ويركز فى صفته هذه سلطة الدولة المطلقة ويترأس كل نظام هيئات الاتحاد السوفييتى . ومما يشهد على صحة ذلك هو توزيع الصلاحيات بين السوفييت الأعلى وهيئة رئاسته ومجلس وزراء الاتحاد السوفييتى .

وكما هو معروف فان القانون السوفييتى لا ينطلق من

* سيأتى الكلام عن ذلك فيما بعد فى ص ٢٢٧ ـ ٢٣١ .

نظرية تجزئة السلطة . ومع ذلك فان نظام هيئات الدولة السوفييتية مبنى على التحديد الدقيق للصلاحيات وعلى توزيع الأعمال بين مختلف السلطات داخل نظام موحد لهيئات الدولة .

وانطلاقا من ذلك فان الدستور السوفييتي قد حدد صلاحيات مختلف هيئات الاتحاد السوفييتي ـ السوفييت الأعلى وهيئة رئاسته والحكومة . انه أقر على وجه الخصوص فى المادة ٣١ بأن السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي يمارس جميع الحقوق الممنوحة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وذلك لأنها لا تدخل وفقا للدستور فى صلاحيات الهيئات السوفييتية المسئولة أمام السوفييت الأعلى كهيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي ومجلس وزراء الاتحاد السوفييتي ووزارات الاتحاد السوفييتي .

وهكذا يوجد تحديد خاص لحقول أعمال السوفييت الأعلى التى لا تدخل فى مجالها الا أهم وأعم مسائل الدولة التى لا يدخل حلها ضمن صلاحيات هيئة رئاسة السوفييت الأعلى أو الحكومة .

ان التحديد المذكور لصلاحيات ومجال نشاط البرلمان السوفييتي عن حقل نشاط هيئة رئاسته ـ تلك الهيئة التى تلعب دور رئيس الدولة ، وعن حقل نشاط الحكومة يعنى عدم امكانية التدخل فى مجال عمل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي من قبل أية هيئة أخرى . ومع ذلك فان بعض الحقوقيين السوفييت يؤيدون التفسير الموسع للمادة ٣١ من دستور

الاتحاد السوفييتي ، اذ ينطلقون من كون البرلمان الهيئة العليا لسلطة الدولة التى حصلت على صلاحياتها بصورة مباشرة من منتخبى البلاد بأسرها مما يسمح بأن يأخذ على عاتقه ، كاستثناء، صلاحيات الهيئات المسئولة أمامه أى يسمح بتدخل البرلمان السوفييتي فى محيط أعمال الهيئة التى تقوم بدور الرئاسة الجماعية للدولة وفى محيط أعمال الحكومة .

ومن الممكن أن نذكر على سبيل المثال السوابق التالية . ان التصديق على المعاهدات الدولية يعتبر فى الاتحاد السوفييتي وفقا للمادة ٤٩ الفقرة « س » من الدستور من صلاحيات هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي التى تقوم بذلك اعتمادا على توصيات اللجان المناسبة من كلا المجلسين . ولكن رغبة فى منح أهمية خاصة احدى المعاهدات الدولية (المعاهدة الانجليزية السوفييتية حول الحلف فى عام ١٩٤٢) أخذ السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي على عاتقه مباشرة هذه الصلاحية وصادق على المعاهدة المذكورة .

وبعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتي ظهر بوضوح تام الاتجاه الى توسيع مجال أعمال الهيئة النيابية العليا التى أخذت تدرس تلك المسائل التى كانت تحل فى السابق بمراسيم هيئة رئاسة السوفييت الأعلى أو بقرارات الحكومة . فهكذا ، منذ عام ١٩٥٧ يناقش البرلمان السوفييتي سنويا ويصادق على الخطط السنوية للاقتصاد الوطنى الشيء الذى كان سابقا يدخل ضمن صلاحيات مجلس الوزراء (كان

السوفييت الأعلى يصادق فقط على خطط السنوات الخمس القادمة) . وكان اعداد الكوادر المهنية الفنية فى البلاد السوفييتية قبل عام ١٩٥٨ يجرى على أساس مراسيم هيئة رئاسة السوفييت الأعلى . أما فى عام ١٩٥٨ فقد قام السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى بحل هذه المسائل حينما وضع قانونا حول تقوية العلاقة بين المدرسة والحياة وكذلك حول التطوير اللاحق لنظام التعليم العام فى الاتحاد السوفييتى . وفى أثناء ٢٠ عاما كان طول فترة العمل ينظم من قبل هيئة رئاسة السوفييت الأعلى . ولكنه منذ عام ١٩٦٠ يحدد تحويل العمال والموظفين الى يوم العمل المقصر بواسطة القانون (« قانون حول اتمام تحويل جميع العمال والموظفين فى عام ١٩٦٠ الى يوم عمل من ست أو سبع ساعات » الصادر فى ٧ ايار (مايو) عام ١٩٦٠) . وبنفس الطريقة أخذت تحل مسائل الضرائب (« قانون الغاء الضرائب المستقطعة من رواتب العمال والموظفين » الصادر فى ٧ ايار ١٩٦٠) . ولقد تم بواسطة القوانين أيضا تنظيم بعض المسائل الأخرى التى كانت فى السابق تحل من قبل هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى أو من قبل الحكومة .

وهكذا ، يزداد تنظيم أهم العلاقات الاجتماعية من قبل الهيئة النيابية العليا بصورة مباشرة .

وللسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى الحق المطلق بالموافقة على الدستور ووضع القوانين . ولا تتمتع أية هيئة أخرى

– لا هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ولا الحكومة – بمثل هذا الحق . ولا يمكن للسوفييت الأعلى أن يفوض سلطته التشريعية لأية هيئة أخرى حتى ولو لفترة قصيرة كما لا يمكن لأية هيئة بما فى ذلك الحكومة أن تطلب ذلك . ولا يحق لحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية – أى مجلس الوزراء – اصدار القرارات التى لها قوة القانون أو الغاء القوانين التى أقرها السوفييت الأعلى فى أى مجال كان .

ان القانون أو أية وثيقة أخرى المقرة من قبل البرلمان السوفييتى يعتبران نهائيين . انه يوقع من قبل رئيس وسكرتير هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى وينشر بخمس عشرة لغة أى بلغات جميع الجمهوريات المتحدة . ولا يمكن للهيئة التى تمارس وظائف رئاسة الدولة أن تطلب اعادة النظر به . ان التطبيق العملى فى الاتحاد السوفييتى لا يعرف كذلك مجلسا دستوريا ولا هيئة فوق البرلمان .

ومن بين مصادر القانون السوفييتى تكون أكبر الأهمية لقرارات السوفييت الأعلى أما من بين الأخيرة فيعتبر القانون الشكل الأساسى والرئيسى للتعبير عن ارادة الدولة . ووفقا للمبدأ السوفييتى فان القانون هو وثيقة قواعدية مقررة من قبل السوفييت الأعلى . وبسبب كون القانون فى الاتحاد السوفييتى يوضع فقط من قبل الهيئة النيابية العليا لسلطة الدولة التى

تعتبر الممثل المباشر لارادة الشعب السوفييتى ومصالحه فانه يعبر على الوجه الأكثر كمالا ومباشرة عن سيادة الشعب .

ومع ذلك فان السوفييت الأعلى ليس مجرد هيئة تشريعية . انه هيئة سلطة الدولة العليا فى البلاد التى تصدر القرارات الأخرى التى تراها ضرورية وبالنسبة للمسائل التى ترى من الضرورى أن تعبر عن رأيها فيها . ان قسما من قرارات السوفييت الأعلى لا يحمل الطابع القواعدى ولكن ذلك لا يقلل فى أى حال من الأحوال من أهميتها بالنسبة لحياة الدولة السوفييتية . فمثلا ، بقرارات من السوفييت الأعلى يتم انتخاب هيئة رئاسته والمحكمة العليا وتشكيل الحكومة وتعيين النائب العام والتصديق على المعاهدات الدولية . ويتخذ السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى القرارات فى مسائل السياسة الخارجية . وبالاضافة الى ذلك فان السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى يتخذ أيضا فى المسائل المطروحة غير ذلك من الوثائق : كالتصريحات والنداءات والبيانات وغيرها . ان اتخاذ البرلمان السوفييتى لمختلف هذه الوثائق يعتبر انعكاسا لأعماله الواسعة والمتعددة الجوانب فى قيادة البلاد .

ويجتمع البرلمان السوفييتى ما لا يقل عن المرتين فى السنة من أجل الدورات يقوم النواب فى خلالها بمناقشة واقرار القوانين وبحل أهم مسائل السياسة السوفييتية الداخلية والخارجية . وبعد انتهاء الدورة يعود النواب الى محلات سكناهم فى مختلف نواحى البلاد الواسعة ويقومون هناك

بالعمل كمنظمين مؤمنين بأعمالهم بين الجماهير تنفيذ القوانين الموضوعة من قبل السوفييت الأعلى . ويلقى النواب الكلمات أمام الناخبين ويشرحون لهم القوانين التى تم اقرارها ويترأسون النشاط الاجتماعى الذاتى للسكان .

ولقد توسعت كثيرا فى السنوات الأخيرة الأعمال التشريعية للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى وكذلك أعماله فى مجال القيادة العليا للدولة التى دائما ما تتجسد بشكل قرارات .

تركيب السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى من مجلسين

يتكون السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى من مجلسين : مجلس الاتحاد ومجلس القوميات . ويتحدد تركيب المجلسين هذا بطبيعة الدولة السوفييتية المتعددة القوميات كما ويعكس مضمون وطبيعة أعمال الهيئة العليا لسلطة الدولة فى البلاد .

ويعتبر أحد مجلسى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى – وهو مجلس الاتحاد – معبرا عن المصالح العامة لجميع شغيلة الاتحاد السوفييتى بغض النظر عن أصلهم القومى . أما مجلسه الآخر – وهو مجلس القوميات – فيعتبر هيئة معبرة عن المصالح الخاصة المتعلقة بالخواص القومية لمختلف شعوب الاتحاد السوفييتى وتشكيلاتها كدولة .

وهكذا فان التركيب ذا المجلسين للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى يعتبر تعبيرا طبيعيا للديموقراطية الاشتراكية ، والوحدة الاجتماعية السياسية للمجتمع السوفييتى ، والمساواة

فى الحقوق والصداقة الأخوية بين جميع شعوب الاتحاد السوفييتي .

انه يختلف عن التركيب ذى المجلسين للبرلمانات البرجوازية لأنه قبل كل شيء لا يوجد فى أى من البرلمانات البرجوازية مجلس مدعو لاعتبار وعكس المصالح الخاصة لمختلف القوميات التى تسكن فى تلك البلاد . أما الاختلاف المبدئى بين التركيب ذى المجلسين للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي وتركيب البرلمانات البرجوازية فينحصر فى أن مجلسى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي متساويان فى الحقوق حينما تتكون مجالس برلمانات الدول البرجوازية من مجالس غير متساوية الحقوق عليا وسفلى : يتكون الكونغرس الأمريكى من مجلسى الشيوخ والنواب ، والبرلمان الانكليزى من مجلسى اللوردات والعموم ، والبرلمان الفرنسى من مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية والخ ..

وتنعكس المساواة القانونية بين مجلسى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي فى وحدة المبادىء الديموقراطية لتشكيلهما والمساواة التامة بين صلاحيات مجلسى الاتحاد والقوميات .

ويتم انتخاب مجلس الاتحاد من قبل مواطنى الاتحاد السوفييتي حسب الدوائر الانتخابية بنسبة نائب واحد لكل ٣٠٠ ألف شخص . ولو طبق مثل هذا النظام على الانتخابات فى مجلس القوميات لأصبحت الأغلبية من ممثلى الشعب الروسى الكبير العدد والشعب الاوكرانى وغيرهما فى الوقت

الذى تمثلت فيه الشعوب الصغيرة كالشعب الاستونى والمولدافى ببضعة نواب . ولغرض تأمين المساواة الحقيقية أى قبل كل شىء المساواة السياسيه بين الشعوب يتم انتخاب مجلس القوميات من قبل مواطنى الاتحاد السوفييتي حسب الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى وكذلك حسب المقاطعات ذات الحكم الذاتى والدوائر القومية بنسبة : ٣٢ نائبا عن كل جمهورية متحدة و ١١ نائبا عن كل جمهورية ذات الحكم الذاتى و٥ نواب عن كل مقاطعة ذات الحكم الذاتى ونائب واحد عن كل دائرة قومية . وعدد التخاويل فى جميع هذه التشكيلات القومية مساو لا يتعلق بعدد سكانها .

وخلافا لما فى فرنسا والمانيا الغربية مثلا فان انتخاب نواب مجلسى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي يتم على أساس الحق الانتخابى الواحد المباشر والعام والمتساوى بالنسبة لجميع البلاد وبالاقتراع السرى . وتنعكس المساواة بين مجلس الاتحاد ومجلس القوميات كذلك فى كون انتخابهما يتم لمدة واحدة وهى أربع سنوات وفى وقت واحد .

ولقد أقر دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بأن كلا من مجلسى الاتحاد والقوميات يمتلك بصورة متساوية المبادرة التشريعية . ان التطبيق السوفييتي لا يعرف لا « المكوك » عندما يظل مشروع القانون « يذهب ويرجع » من المجلس الى المجلس الآخر ولا حق « الفيتو » . ولا يستطيع أحد المجلسين أن يفرض على المجلس الآخر ارادته سواء بصورة

15-1152

مباشرة أو غير مباشرة . ويعتبر القانون مصدقا عندما تتم الموافقة عليه من قبل مجلسى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى بالأغلبية البسيطة من أصوات كل المجلسين .

وتعتبر المساواة بين مجلسى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى كذلك فى كونهما يشاركان بحقوق متساوية فى تشكيل الهيئات المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ولهما حقوق واحدة فى مراقبة أعمالها .

وتنص المادة ٤٧ من دستور الاتحاد السوفييتى على أنه فى حالة اختلاف وجهات النظر بين مجلس الاتحاد ومجلس القوميات تحال المسألة الى لجنة التوفيق التى يشكلها المجلسان على أسس متكافئة لغرض حلها . واذا لم تتوصل اللجنة الى حل منسق أو اذا لم يرض هذا الحل أحد المجلسين تناقش المسألة مجددا فى المجلسين . وفى حالة انعدام الحل المنسق بين المجلسين تقوم هيئة رئاسة السوفييت الأعلى بحل السوفييت الأعلى وتعلن عن انتخابات جديدة . وهكذا فان المادة ٤٧ من الدستور السوفييتى تشكل احدى الضمانات الهامة للمساواة الفعلية بين مجلسى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى .

ويعتبر جدول الأعمال الموحد لكلا المجلسين شرطا مهما يؤمن المساواة بينهما . وتجرى مناقشة مشاريع القوانين من قبل السوفييت الأعلى فى كل من المجلسين وفى نفس الحين يتم تأمين التوازى والآن الواحد لمناقشة ولاقرار تلك المشاريع . واذا ما جرت المناقشة فى جلسة مشتركة للمجلسين فان

التصويت على مشاريع القوانين يتم بصورة منفصلة فى كل من المجلسين (وبذلك يتم محو التفوق العددى من جانب مجلس الاتحاد على مجلس القوميات) .

ان الجلسات المشتركة لمجلس الاتحاد ومجلس القوميات تدار بالتناوب من قبل رئيسى هذين المجلسين . وتدل الخبرة بأكملها لنشاط السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية على روح الوحدة الفكرية والتعاون الخلاق فى أعمال كلا مجلسى السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية أثناء اعدادهما أهم مشاريع القوانين والقرارات فى المسائل الأساسية التى تخص سواء الحياة الداخلية أو النشاط السياسى الخارجى للدولة السوفييتية .

هيئة رئاسة السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

ان سلطة الدولة بأكملها فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، كما بينا سابقا ، تتركز بيد هيئة واحدة – ألا وهى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى . وتنفى المبادىء التى تشكل أساس تنظيم وأعمال هيئات الدولة السوفييتية تشكيل هيئة سلطة دولة عليا مستقلة عن السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى أو هيئة متساوية معه بالحقوق .

وتنسب هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ، وهى هيئة مسؤولة أمام البرلمان ، تنسب وفقا لدستور الاتحاد

السوفييتى الى هيئات سلطة الدولة العليا فى البلاد . ويتحدد وضع هيئة الرئاسة هذا بتركيبها اذ أنها تنتخب فقط من نواب السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى كما وبصلاحياتها .

ان طبيعة النظام السوفييتى ومبدأ الحل الجماعى لمسائل الدولة العامة الموضوع فى أساس بناء الدولة تفسر كذلك الطبيعة الجماعية لهيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى . انها تبرز كصاحب لسلطة الدولة العليا فى المسائل التى يحددها دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وتلعب فى البلاد السوفييتية دور الرئاسة الجماعية للدولة .

ويظهر الجوهر الديموقراطى لهيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى فى نظام تشكيلها وفى قوامها . اذ يتم تشكيل هيئة رئاسة السوفييت الأعلى لكل حلقة تشريعية فى جلسة مشتركة لكلا المجلسين من بين النواب . وتتكون من ٣٧ عضوا : الرئيس و١٥ نائبا له (نائب من كل جمهورية متحدة) وسكرتير و ٢٠ عضوا . ان رؤساء هيئات رئاسة السوفييتات العليا للجمهوريات المتحدة هم نواب رئيس هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى .

وغالبا ما يدعى فى الخارج رئيس هيئة رئاسة السوفييت الأعلى برئيس الاتحاد السوفييتى . ولكن ذلك ليس بالدقة ، اذ لا يوجد فى الاتحاد السوفييتى رئيس يقوم بالادارة الفردية . ولا يمنح رئيس هيئة رئاسة السوفييت الأعلى حقوقا خاصة تجعله فوق هيئة الرئاسة . انه يعقد جلسات هيئة رئاسة السوفييت

الأعلى للاتحاد السوفييتى ويترأس فيها ويتسلم أوراق الاعتماد وأوراق الاستدعاء من الممثلين الديبلوماسيين للدول الاجنبية ويسلم الأوسمة والميداليات باسم هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ويوقع سويا مع السكرتير على القوانين المتخذة من قبل السوفييت الأعلى وعلى مراسيم هيئة رئاسته . وبالامكان فى جميع هذه الحالات استبداله بأحد نواب الرئيس وذلك غالبا ما يحدث فى التطبيق العملى . فمثلا ، يقدم السفراء الأجانب فى حالة غياب الرئيس أوراق اعتمادهم الى نائبه .

وهيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى مسؤولة أمام السوفييت الأعلى فى جميع أعمالها . ويمكن أن يجرى فى أى وقت تغيير فى قوام هيئة الرئاسة من قبل السوفييت الأعلى . ويستطيع الأخير أن يدقق أعمال هيئة الرئاسة ويطلب منها تقريرا عن ذلك كما ويستطيع أن يلغى قراراتها . وتناقش هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى فى جلساتها بانتظام المسائل التى تدخل ضمن صلاحياتها وتحلها بصورة جماعية .

وانطلاقا من المكانة التى تحتلها هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى فى نظام هيئات سلطة الدولة العليا حدد الدستور (فى المواد ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٥) صلاحياتها . ويمكن جمعها فى مجاميع ثلاثة أساسية من الصلاحيات .

أ) الصلاحيات فى مجال تنظيم وأعمال السوفييت الأعلى :

تقوم هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى بدعوة الجلسات الدورية وغير الدورية للسوفييت الأعلى الى الانعقاد كما وتقوم بحل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى فى الحالة التى تقضى بها المادة ٤٧ من الدستور السوفييتى .

وعند انتهاء صلاحيات السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى أو حله قبل الموعد المقرر تعين هيئة الرئاسة انتخابات جديدة فى مدة لا يتجاوز أقصاها الشهرين من موعد انتهاء الصلاحيات أو الحل للسوفييت الأعلى كما وتدعو السوفييت الأعلى المنتخب جديدا للانعقاد فى مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر بعد الانتخابات .

ب) الصلاحيات فى مجال الدفاع والعلاقات الخارجية :

تبرم هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى المعاهدات الدولية أو تفسخها وكذلك تعين أو تسحب سفراء الاتحاد السوفييتى وتمنح الدرجات الدبلوماسية العليا وتتسلم أوراق اعتماد السفراء الأجانب أو أوراق استدعائهم .

وتقوم كذلك بتعيين أو استبدال القادة الأعالى للقوات المسلحة وتمنح الرتب العسكرية العليا (رتبة المارشال أو رتبة أميرال البحر) .

وتعلن هيئة رئاسة السوفييت الأعلى فى الفترة ما بين دورات البرلمان حالة الحرب عند الاعتداء العسكرى على الاتحاد السوفييتى أو عند ضرورة تنفيذ الالتزامات الدولية المتفق عليها حول الدفاع المشترك ضد الاعتداءات . كما وتعلن التعبئة العامة أو الجزئية والأحكام العرفية لصالح الدفاع عن

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية أو من أجل تأمين الأمن العام وأمن الدولة .

جـ) الصلاحيات المتعلقة بالوظائف الأخرى لهيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى :

تقوم هيئة رئاسة السوفييت الأعلى بتفسير القوانين واجراء الاستفتاء العام بمبادرة منها أو وفقا لطلب احدى الجمهوريات المتحدة . كما وتلغى قرارات وأوامر مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى أو مجالس وزراء الجمهوريات المتحدة فى حالة اختلافها مع القانون . وفى الفترة ما بين دورات السوفييت الأعلى تقوم هيئة رئاسته باعفاء وزراء الاتحاد السوفييتى من مناصبهم أو بتعيينهم على أنها فيما بعد تقدم ذلك للمصادقة من قبل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى .

وأخيرا فان هيئة رئاسة السوفييت الأعلى تنشىء أوسمة وميداليات الاتحاد السوفييتى وتمنحها كما تنشىء وتمنح الألقاب الفخرية والخاصة للاتحاد السوفييتى . وتمارس حق العفو وتمنح جنسية الاتحاد السوفييتى أو تسمح بتركها أو تنزعها فى الحالات الاستثنائية .

السوفييتات المحلية لنواب الشغيلة

ان دور سوفييتات نواب الشغيلة يزداد أثناء البناء الشيوعى . وتتحدد هذه السنة المهمة لاتقان الديموقراطية الاشتراكية بطبيعة نظام الدولة والنظام الاجتماعى السوفييتين

نفسها . ان الدولة السوفييتية هى تنظيم يتطور فى أثناء بناء الشيوعية كما أنه سيتحول تدريجيا الى ادارة ذاتية اجتماعية شيوعية . وتتعلق هذه العملية بصورة مباشرة بتنشيط ورفع دور السوفييتات والنقابات والتعاونيات وغيرها من المنظمات الجماهيرية الاجتماعية .

وعند ذلك تعود الى أكثر حلقات النظام النيابى السوفييتى جماهيرية – وهى السوفييتات المحلية لنواب الشغيلة أى سوفييتات المقاطعات والمدن والنواحى والقرى والبلدات – أهمية خاصة . ويتصدر زهاء ٥٠ ألفا من السوفييتات المحلية بما يزيد على المليونين من النواب و ٢٥ مليونا من النشطاء النضال من أجل بناء المجتمع الشيوعى فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

ان ازدياد دور السوفييتات المحلية يعنى الحل الأنجح من قبلها – بصفتها هيئات للسلطة – لمسائل البناء الاقتصادى والثقافى الملموسة وكذلك تحسين الخدمات المعيشية للسكان . وتشكل حقوق السوفييتات فى جميع هذه الأمور القاعدة الواقعية لنشاط النواب وما يتعلق بالسوفييتات من منظمات . وفى أثناء تطبيق السوفييتات لوظائفها الاقتصادية التنظيمية والثقافية التربوية بالذات تزداد فعالية نواب الشعب وتتقوى المبادىء الاجتماعية فى ادارة الدولة وتشارك جماهير الكادحين أوسع فأوسع فى ادارة أمور الدولة والمجتمع .

وتعتبر المساهمة النشيطة الدائمة والحاسمة من قبل الجماهير

فى جميع أعمال السوفييتات أهم المبادىء اللينينية الخاصة بنشاط الهيئات النيابية .

ان السوفييتات – وهى الجامعة لمبادرة وطاقة الجماهير الشعبية وللخبرة الجماعية للملايين ولمعارفها – ترتبط بمنتخبيها الذين يشتركون بمختلف الأشكال فى أعمالها . وتزداد هذه العلاقات قوة . ويجتذب السكان بصورة أوسع لأعمال هيئات سلطة الدولة المحلية . ولا يمكننا الآن أن نجد قطاعا فى الحياة الاقتصادية والثقافية حيث لا يعمل النشطاء من المتطوعين الاجتماعيين .

ان النواب من المتطوعين الاجتماعيين لرؤساء اللجان التنفيذية لسوفييتات الأرياف والبلدات والنواحى والمدن وكذلك الأقسام التى لا تدخل الملاك التابعة للجان التنفيذية وفرق المفتشين والمدربين الاجتماعيين والمجالس الاجتماعية التابعة للأقسام والادارات والعديد من منظمات الجماهير ، كل هذا سرد أبعد ما يكون عن الكمال لأشكال مشاركة الشغيلة فى أعمال السوفييتات * . ويصف ذلك السوفييتات لا بصفتها منظمات تعود للدولة فحسب بل بصفتها منظمات اجتماعية وكذلك يشهد على تدعيم وتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة السوفييتية .

ولقد أخذت السوفييتات فى السنوات الأخيرة تحل عددا أكبر من المسائل التى غالبا ما كانت فى السابق تخص الهيئات

* سيأتى الكلام عن ذلك فيما بعد فى ص ٢٩٩–٣٠٣ .

التنفيذية ، وتراقب بنشاط أكبر تطبيق القرارات . وكبر عدد أعضاء اللجان الدائمة . وأحالت بعض السوفييتات المحلية الكثير من مسائل الادارة الى لجانها . وانتشرت على نطاق واسع فرق ومجالس النواب الاقليمية التى تضم النواب من مختلف السوفييتات للمنطقة المعينة والتى تساهم بنشاط فى الأعمال التنظيمية لتطبيق القرارات والخطط المتخذة . ويساعد كل ذلك هيئات السلطة على القيام بالمهام المناط بها بصورة أفضل وعلى الأخذ بعين الاعتبار خبرة النواب الجماعية ومعارفهم بصورة أكمل .

ولقد حصل فى السنوات الاخيرة نشاط سوفييتات نواب الشغيلة المحلية التى يعاد انتخابها كل سنتين والتى هى أكثر هيئات السلطة قربا من السكان على أهمية خاصة . ان السوفييت يعلم عن كل الأعمال فى منطقته ويساهم فى التخطيط المجموعى للاقتصاد والثقافة ويتابع التنفيذ الناجح للخطط ويهتم بالاستعمال الفعال للموارد الطبيعية واحتياطيات الأيدى العاملة ويراقب ايفاء جميع المؤسسات والمنظمات الاقتصادية لالتزاماتها أمام ميزانية الدولة . ويجمع كل سوفييت – وهو جزء من نظام موحد لسلطة الدولة – فى أعماله ما بين المصالح المحلية والمصالح التى تخص عموم الدولة . وكهيئة لسلطة الدولة فانه مدعو لمراقبة مراعاة مصالح الدولة فى أعمال جميع المؤسسات والمنظمات ضمن منطقته وكذلك صيانة حقوق المواطنين ومصالحهم المشروعة . ان ذلك هو احدى الظواهر المهمة للمركزية

الديموقراطية والتى وجدت انعكاسها فى دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

وتقوم هيئات سلطة الدولة المحلية بقيادة الاقتصاد الوطنى والبناء الثقافى وبوضع الميزانية المحلية . كما انها تدير بصورة مباشرة ما يقع تحت اشرافها من المؤسسات ومرافق السكن والمواصلات ووسائط النقل المحلية وانشاء الطرق . وتقود السوفييتات المحلية التعليم العام والصحة والضمان الاجتماعى والتجارة والمؤسسات الثقافية التنويرية والمنظمات الكولخوزية التعاونية .

ان السوفييتات هيئات جماعية . ويظهر فى تركيبها وأعمالها مبدأ القيادة الجماعية . وحتى الاسم الذى يطلق على الهيئات النيابية – وهو السوفييت – يفصح عن ذلك . ان هذه الكلمة الروسية التى حازت على شهرة واسعة والتى تلفظ وتكتب هكذا بجميع لغات العالم تعنى مجلس الشورى أو مجموعة من الناس الذين يناقشون ويحلون جميع القضايا سوية . ان المناقشة الجماعية لأهم المسائل على أساس التبادل الحر للآراء والنقد المبدئى البناء والنقد الذاتى تضمن عدم اتخاذ القرارات وحيدة الجانب وغير المدروسة وتؤمن الأخذ بعين الاعتبار معارف وخبرات الجماهير .

ويتطلب مبدأ القيادة الجماعية ان تقترن الحلول والمناقشات الجماعية للمسائل بالمسؤولية الشخصية عن تنفيذ ما رسم وعن العمل المكلف به . ولهذا المطلب الذى ينتسب قبل كل شيء

الى جهاز السوفييتات التنفيذى أهمية ليست بالقليلة بالنسبة الى الهيئات النيابية أيضا . وتشكل السوفييتات لجانا تقوم كل منها بأعمال فى فروع معينة من البناء الاقتصادى والاجتماعى الثقافى والادارى السياسى . أما فى داخل اللجان فيكلف كل من أعضائها بأحد قطاعات العمل الذى يكون مسؤولا عنه . وبموجب القانون يحاسب النواب الناخبون سواء عن أعمال السوفييت ككل أو عن أعمالهم الفردية داخل هيئة السلطة النيابية . ويساعد كل ذلك على تنظيم أعمال محكمة منسقة لأجهزة السلطة الجماعية .

وتجرى دورات السوفييتات بصورة علنية أى مفتوحة وتقوم اللجان التنفيذية مسبقا بابلاغ السكان عن المسائل المزمع مناقشتها أثناء الدورات . ويستطيع الشغيلة الحضور عند مناقشة جميع القضايا . ويتم الاعلان عن القرارات المتخذة من قبل السوفييتات عن طريق الصحافة والراديو . ويلتقى النواب والعاملون فى هيئات السوفييتات التنفيذية مع الناخبين فى الاجتماعات ويحدثونهم عما تفعله السوفييتات ويشرحون لهم الغاية من التدابير المرسومة . ويعمل كل ذلك على تقوية العلاقات بين هيئات السلطة والشعب ويخلق أحسن الظروف للمشاركة الفعالة من قبله فى ادارة الدولة . وليس من قبيل الصدفة انه قد جاء فى برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى بأن العلنية فى أعمال السوفييتات يجب أن تطبق بصورة تامة .

والى جانب ذلك فمن المهم الاشارة الى أن التطبيق العملى

السوفييتى لا يعرف تحديدات كالموجودة بالنسبة للهيئات البلدية فى العديد من البلدان البرجوازية . مثلا ، تستطيع السوفييتات المحلية فى الاتحاد السوفييتى أن تناقش حتى المسائل الخارجة عن نطاق صلاحياتها بما فى ذلك المسائل ذات الطبيعة السياسية العامة . وتقدم فى هذه الحالة اقتراحاتها الى الهيئة النيابية الأعلى منها .

٢ – النظام الانتخابى السوفييتى

ان الانتخابات أى تشكيل جميع هيئات السلطة المدعوة للتعبير عن ارادة الشعب من قبل الناخبين تعتبر فى الاتحاد السوفييتى أحد أشكال المشاركة المباشرة للمواطنين فى ادارة الدولة . فانها تجرى فى الاتحاد السوفييتى على أساس مبدأ حق الانتخاب العام المتساوى والمباشر بالاقتراع السرى .

ولكن هذه المبادىء أو ما يشبهها تعلن فى أى بلد برجوازى . فماذا تعنى اذن فى الظروف الملموسة للديموقراطية السوفييتية ؟

من الذى يصوت فى الاتحاد السوفييتى

يضمن حق الانتخاب العام فى الاتحاد السوفييتى بكون جميع المواطنين ممن بلغ الثامنة عشرة من العمر يملكون حق المشاركة فى الانتخابات .

ويحق لكل ناخب أن يكون نائبا منتخبا فى السوفييت

المحلى ولكل من بلغ الحادية والعشرين أن يكون نائبا فى البرلمان الجمهورى وأخيرا يحق لكل مواطن بلغ الثالثة والعشرين أن ينتخب فى برلمان الاتحاد .

ولا يفرق نظام الانتخابات للدولة السوفييتية ما بين الرجل والمرأة أو بين الروسى والاوكرانى أو الاوزبكى أو أى فرد من أية قومية أخرى . ان لهم جميعا حقوقا متساوية . وكذلك لا أهمية فى هذه الحالة لأصل المواطن الاجتماعى أو لوضعه المادى أو لدرجة تعلمه أو لكونه مدنيا أو عسكريا أو لنوع العمل الذى كان يقوم به فى الماضى أو أخيرا للدين الذى يعتنقه .

ويشارك فى الانتخابات بحقوق متساوية أولئك المواطنون الذين يعيشون بصورة دائمة فى ذلك المكان أو الذين جاءوا من مناطق أخرى فى يوم الانتخابات . ان القانون الانتخابى السوفييتى لا يعرف شروط الاقامة المقيدة كالتى فى أمريكا أو فى فرنسا مثلا .

ولا تتحدد الحقوق الانتخابية للسوفييت بأية شروط انتخابية مقيدة أو تحفظات . ولا يجوز لأى هيئة بما فى ذلك المحكمة أن تحرم مواطن الاتحاد السوفييتى من الحقوق الانتخابية . كما لا يعرف القانون السوفييتى فى الوقت الحاضر وسيلة عقابية كالحرمان من الحقوق الانتخابية بعد انتهاء تمضية فترة العقاب . ومن الطبيعى أن لا يشارك فى الانتخابات كل من يمضى فترة عقوبة بسبب جريمة جنائية .

وتنص الدساتير والقوانين الانتخابية للجمهوريات السوفييتية على جميع الظروف اللازمة لتأمين امكانية مشاركة أى مواطن فى الانتخابات .

ولهذا الغرض يحدد موعد الانتخابات دائما فى يوم العطلة أى يوم الأحد . ويجرى التصويت فى خلال ست عشرة ساعة – من السادسة صباحا حتى العاشرة مساء ، مما يسمح لكل ناخب أن يقوم بواجبه الوطنى فى أى وقت يلائمه .

وتنظم المراكز الانتخابية مع محلات التصويت فى الاتحاد السوفييتى بحيث لا يتحتم على الناخب أن يذهب أو يسافر بعيدا للمساهمة فى الانتخابات . ولهذا تقام مراكز انتخابية منفردة حتى فى قرى صغيرة يبتعد بعضها عن البعض مسافات كبيرة . وتشكل كذلك فى أماكن ترحال رعاة المواشى فى جمهوريات القفقاس وآسيا الوسطى ورعاة الايائل فى أقصى الشمال وفى المشاتى وفى المطارات والقطارات المغادرة الى مسافات بعيدة والبواخر التى تكون فى يوم الانتخابات فى رحلة .

وتشكل مراكز انتخابية منفردة فى المستشفيات والمصحات ودور العجزة .

وهكذا يتم عمليا فى الاتحاد السوفييتى تطبيق حق الانتخاب العام . ويستغل المواطنون السوفييت هذا الحق بنشاط . ويزداد باطراد عدد الناخبين الذين يشاركون فى تشكيل السوفييتات . فاذا كان عدد المواطنين الذين يساهمون فى انتخابات السوفييتات فى عام ١٩١٧ ، ٣٧ مليونا وفى عام

١٩٣٧ أكثر بقليل من ٩٠ مليونا ، فان عددهم بلغ فى عام ١٩٦٢ حوالى ١٤٠ مليونا وفى سنة ١٩٦٦ ، ١٤٥ مليونا وفى ١٩٧١ حوالى ١٥٤ مليونا وفى ١٩٧٣ ، حوالى ١٥٦ مليون شخص . أما المعلومات عن ازدياد عدد الذين ساهموا فعليا فى التصويت فليست أقل دلالة من السابقة . فاذا كان قد صوت فى انتخابات سوفييتات الأرياف والمدن فى سنة ١٩٢٦–٨ر٥٠٪ من عدد الناخبين فان هذا العدد بلغ فى سنة ١٩٢٩ – ٥ر٦٣٪ وفى سنة ١٩٣١ – ١ر٧٢٪ وفى سنة ١٩٣٤ – ٨٥٪ . وابتداء من سنة ١٩٣٩ يشترك فى جميع انتخابات السوفييتات أكثر من ٩٩٪ من مجموع الناخبين . وهكذا نرى بأنه يشارك فى انتخابات هيئات سلطة الدولة فى الاتحاد السوفييتى عمليا جميع سكان البلاد البالغين .

حق الانتخاب المتساوى

ان المبدأ الثانى لنظام الانتخابات السوفييتى هو حق الانتخاب المتساوى المضمون بكون كل مواطنة أو مواطن يمتلك صوتا واحدا وكذلك بكون جميع المواطنين يشاركون فى الانتخابات على أسس متساوية . وعلى حد سواء يمكن للعامل وللكولخوزى أو المثقف وللوزير أو الموظف البسيط ولمدير مؤسسة أو ربة البيت وللمارشال أو الجندى أن ينتخب أو يكون منتخبا فى السوفييتات . ان المساواة فى حق الانتخاب فى الاتحاد السوفييتى تؤمن كذلك تعادل « وزن » صوت

كل من الناخبين . وتجرى الانتخابات فى مجلس الاتحاد للسوفييت الأعلى فى الاتحاد السوفييتى حسب الدوائر الانتخابية المتساوية التى يضم كل منها ٣٠٠ ألف شخص . ان هذا العدد مثبت فى الدستور ولا تستطيع الحكومة تبديله بسنحها احدى المقاطعات ، مثلا ، عددا مضخما بصورة اصطناعية من التخاويل ومقاطعة أخرى عددا أقل . ولذلك يستحيل فى البلاد السوفييتية وجود الحالات المشابهة لما يجرى فى البلدان البرجوازية عند اجراء الانتخابات عندما يكون لتفصيل دوائر انتخابية وتوزيع التخاويل هدف خاص هو خلق أحسن الظروف لانتخاب النواب المرغوب فيهم من قبل الأوساط الحاكمة . واذا ما كان فى فرنسا مثلا عدد الناخبين الذين يمثلهم نائب مصلحة لوزير (Lausère)أو نائب مصلحة اريج (Ariège) يختلف عن عدد الناخبين الذين يمثلهم نائب مصلحة السين (Seine) فان النائب فى الاتحاد السوفييتى سواء كان من مدينة موسكو أو من مدينة بينزا يمثل عددا واحدا من الناخبين . وهذا يعنى أن صوت الناخب فى موسكو يعادل بأهميته « ووزنه » صوت الناخب من بينزا أو من أية مدينة أخرى .

التصويت شخصى وسرى ومباشر

لقد أقر الدستور السوفييتى الانتخابات المباشرة فى أى من هيئات السلطة بما فى ذلك مجلسى السوفييت الأعلى .

16-1152

وبقيام الناخب السوفييتى بالتصويت للمرشحين للنيابة شخصيا وليس من خلال المندوبين يقرر بنفسه الفرد الذى يأتمنه ضمان مصالحه الشخصية ومصالح الدولة فى هيئات السلطة .

ان كل ناخب يصوت شخصيا وبصورة سرية واضعا ورقة الانتخابات فى صندوق الاقتراع . ويمنع فى الاتحاد السوفييتى أن ينوب فرد عن فرد آخر بالتصويت أو التصويت بواسطة البريد أو غير ذلك مما يجرى فى بعض البلدان الغربية .

نظام الترشيح

ان حق ترشيح النواب ، حسب ما جاء فى الدستور ، ممنوح للمنظمات الاجتماعية وجمعيات الشغيلة واجتماعات العمال والموظفين والكولخوزيين العامة . وهكذا تشارك أوسع الجماهير فى تقديم المرشحين للنيابة ومناقشة هذه الترشيحات .

ويضمن لكل منظمة قدمت مرشحا سجلته لجنة الدائرة الانتخابية وكذلك لكل مواطن سوفييتى حق الدعاية بلا حوائل لذلك المرشح فى الاجتماعات والصحف وغيرها من الوسائل . ولهذه الغاية تقدم الدولة الى الشغيلة ومنظماتهم مجانا جميع الظروف والوسائل المادية الضرورية . ولا يمكن أن تحدث حالة فى الاتحاد السوفييتى عندما يتمتع ، مثلا ، أحد المرشحين بالراديو والتلفزيون وغيرهما من وسائل الدعاية فى الوقت الذى يحرم فيه الآخرون من ذلك .

وغالبا ما يتساءل الأفراد الذين لا يعرفون الواقع السوفييتى عن سبب تقديم مرشح واحد فى أغلب الأحيان فى الاتحاد السوفييتى . ولغرض الاجابة على ذلك يجب قبل كل شىء التعرف بعملية ترشيح نفسها .

ولا يحدد القانون السوفييتى عدد المرشحين بالنسبة للدائرة الانتخابية أو بالنسبة للبلاد ككل . من مختلف المنظمات الاجتماعية وجمعيات الشغيلة تقدم مرشحا واحدا أو عددا من المرشحين لكل مقعد نيابى .

ولكن منظمات الشغيلة الحزبية والكومسومولية والنقابية لا تعمل أثناء الانتخابات على شكل منافسات بل على شكل كتلة موحدة . وبعد تقديم المرشحين فى مختلف اجتماعات الشغيلة ، تنعقد جلسات لممثلى اجتماعات الشغيلة العامة على نطاق الدائرة الانتخابية . وهناك يتم اختيار مرشح واحد عن جميع المنظمات الاجتماعية للدائرة الانتخابية المعينة . ويتم اختيار ممثلى الشغيلة لجلسة الدائرة الانتخابية هذه فى اجتماعات المنظمات التى تسبق الانتخابات حيث يتم ترشيح النواب كما وفى الاجتماعات التى تجرى فيها مناقشة الترشيحات للنيابة التى تم تقديمها . وهكذا يشترك فى جلسة الدائرة الانتخابية جميع المرشحين وممثلو المنظمات التى قدمت ترشيحاتهم . وتنتقى الجلسة عن طريق التصويت أكثر المرشحين جدارة ومن ثم يوصى بتسجيله فى ورقة الانتخابات . ويحدث أن يسحب بعض المرشحين ترشيحاتهم لصالح مرشح آخر مما يعتبر برهانا جديدا على

الوحدة المعنوية السياسية العميقة للناس السوفييت ، البعيدين عن روح المنافسة الشخصية فى الانتخابات . ويؤدى نظام الترشيح للنيابة والمناقشة الدقيقة الشاملة للترشيحات الى أن يساند الناخبون على الأغلب مرشحى كتلة الشيوعيين واللاحزبيين . ان عدم انتخاب المرشحين للنيابة فى البلاد السوفييتية نادر جدا . ولكن مع ذلك هناك حالات عندما يصحح الناخبون بتصويتهم تلك الأخطاء التى تحدث عند تقديم الترشيحات . ففى انتخابات السوفييتات المحلية التى جرت فى يونيو ١٩٧٣ لم يحصل المرشحون للنيابة فى ٨٠ من الدوائر الانتخابية على الأكثرية المطلقة من الأصوات ولذا لم يتم انتخابهم .

ان مثل هذا النظام لا يمكن أن يؤدى الى أن يكون جميع النواب فى الاتحاد السوفييتى أعضاء فى الحزب كما يؤكد أحيانا بعض الأشخاص العديمى الاطلاع . اذ أن حوالى ٢٥ ٪ من نواب البرلمان السوفييتى ليسوا أعضاء فى الحزب . أما فى السوفييتات المحلية فيكون عدد اللاحزبيين ٥٦٫١ ٪ .

وتتصف الانتخابات فى البلاد السوفييتية كذلك بأن الشعب لا يصوت على الترشيحات وحسب ، بل ويقوم بنفسه بتنظيم واجراء الانتخابات . ففى الانتخابات التى جرت فى حزيران (يونيو) سنة ١٩٧٣ فقط كان قد شكل ٢٢٤١١٢٥ لجنة انتخابية بلغ عدد أعضائها ٩١١٥٥٩٦ شخصا (ونلاحظ بالمناسبة أن ٦٥٫٦ ٪ من هؤلاء كانوا من اللاحزبيين) .

ان حق سحب النواب من قبل الناخبين * الذى يطبق فى الاتحاد السوفييتى يعتبر ضمانة هامة لتنفيذ ارادة الشعب من قبل جميع النواب تنفيذا دقيقا . واضافة الى ذلك يلزم الدستور السوفييتى كل نائب أن يقدم حساب أعماله وأعمال السوفييت الذى انتخب فيه أمام الناخبين . ولا تبقى هذه القاعدة حبرا على ورق . اذ تطرح فى أثناء لقاءات الناخبين مع النواب ملاحظات انتقادية بالنسبة للأخيرين وتقدم اقتراحات وتوصيات تصبح بعدئذ أساسا لجميع أعمال النواب .

وفى المستقبل ، كما يقضى به برنامج الحزب الشيوعى « ان مبدأ الانتخاب والمسؤولية أمام الهيئات التمثيلية والناخبين ينبغى أن يشمل تدريجيا جميع قادة هيئات الدولة » ** .

ولكن الضمانة الرئيسية فى خدمة الشعب تكمن فى قوام النواب السوفييت نفسه . ان النواب هم جزء من الشعب ، بل أكثر أجزائه نشاطا وتقدما . ففى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى (الحلقة التشريعية السابعة) الذى تم انتخابه فى حزيران (يونيو) ١٩٦٦ كان ٥٥٫١ ٪ من النواب من العمال والفلاحين الحاليين أو السابقين . ولهم فى مجلس القوميات

---

* سيأتى الحديث عن ذلك فى ص ٢٤٨_٢٥١ .

** برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى ، دار غوسبوليتيزدات ، ١٩٦١ ، ص ١٠٥ ـ برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ـ ١٩٦١ ، ص ١٣٠ .

٥٢ر٩ ٪ من التخاويل . وفى نفس الوقت أن ٤٤ – ٤٥ ٪ من النواب فى كلا المجلسين من العمال والكولخوزيين الذين يعملون بصورة مباشرة فى الانتاج . وكذلك فان ٢٧ ٪ من النواب هم من النساء .

ولقد تم فى انتخابات حزيران (يونيو) عام ١٩٧٣ انتخاب ٢١٩٣٠٨٦ نائبا فى سوفييتات نواب الشغيلة المحلية . ومن بين نواب السوفييتات المحلية ٤٧ر٤٪ من النساء ، ٣٩ر٣٪ من العمال و ٢٨ر٠ ٪ من الكولخوزيين . وكان ٤٦ر٢ ٪ من المنتخبين لم يكونوا فى السابق نوابا فى سوفييتات مناسبة للحلقة التشريعية السابقة .

ويدخل فى قوام نواب السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى مواطنون من ٥٨ قومية . أما جميع السوفييتات فقد انتخب فيها ممثلو أكثر من ١٠٠ قومية تقطن البلاد السوفييتية الشاسعة .

ان ٤٨ر٨٪ من نواب السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى هم من حملة الشهادات العالية و ١٦ر٦ ٪ من حملة الشهادات الثانوية . ولكنه من المحتمل أن لا تكون هذه الأرقام مميزة ، اذ أنه من الطبيعى أن ينتخب فى البرلمان أفراد ذوو جدارة خاصة . كيف اذن يسير الحال فى أكثر الهيئات جماهيرية ، أى فى السوفييتات المحلية ؟ ففى خلال سنى البناء الاشتراكى ارتفع فى البلاد السوفييتية لدرجة لا تقاس المستوى الثقافى للسكان وازداد وعى الجماهير وتنظيمها وتحسنت الظروف

المادية لحياة الشغيلة . والى جانب ذلك اتسعت على هذا الأساس امكانية مساهمة الجماهير فى الادارة وفى أعمال هيئات السلطة . ولنقارن على سبيل المثال قوام نواب سوفييتات الأرياف والمدن المنتخبة فى ١٩٢٧ و ١٩٦٧ .

كانت أكثرية أعضاء السوفييتات الريفية فى سنة ١٩٢٧ من قليلى التعليم و ١٢ر٧٪ من الأميين . وكانت الأغلبية الساحقة من أعضاء سوفييتات المدن – ٧١ر٤٪ – من حملة الشهادات الابتدائية و ١٥ر٤٪ من ذوى الشهادات الثانوية و ٣ر٨٪ فقط من حملة الشهادات العالية . أما عدد من يعرف القراءة فقط فكان ٨٪ من بين أعضاء سوفييتات المدن و ١ر٣٪ منهم من الأميين .

أما من بين النواب المنتخبين فى سنة ١٩٦٧ فى سوفييتات الأرياف فكان ١٠ر٦٪ يحمل الشهادات العالية و ٦٤٪ يحمل الشهادات الثانوية الكاملة وغير الكاملة و ٢٥ر٤٪ يحمل الشهادات الابتدائية . وأما قوام نواب سوفييتات المدن ف ٧ر١٪ منه ممن حصل على الشهادة الابتدائية و ٦٤ر٨٪ من قوام النواب ممن حصل على الشهادة الثانوية الكاملة وغير الكاملة و ٢٨ر١٪ منه حصلوا على الشهادات العالية . وهكذا فان الشهادات العالية والثانوية بين النواب ظاهرة جماهيرية .

ان احدى مزايا الديموقراطية السوفييتية تنحصر فى كونها لا تحول النواب الى برلمانيين محترفين . ويتم التوصل الى ذلك أولا عن طريق ذلك النظام لأعمال السوفييتات الذى لا يعزل

ممثلى الشعب عن أعمالهم اليومية فى الانتاج وثانيا عن طريق التبديل الدورى للنواب .

حق سحب النواب

يعتبر حق سحب النواب من خواص النظام الانتخابى السوفييتى . فاذا لم يرض الناخبون على نائبهم يستطيعون سحبه وانتخاب نائب جديد فى أى وقت يشاؤون .

ان حق سحب النائب الذى تنص عليه المادة ١٤٢ من الدستور قد فصل وضمن عمليا بالقانون عن نظام سحب نائب السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى الصادر فى ٣٠ من تشرين الأول سنة ١٩٥٩ والقوانين المناسبة الصادرة فى الجمهوريات المتحدة . ولقد جاء فى مقدمة القانون الصادر فى الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٥٩ بأن « حق سحب النائب ، وهو أحد الأحكام الأساسية للديموقراطية الاشتراكية الذى أقر فى الدولة السوفييتية بنتيجة ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، تعبير عن السلطة المطلقة للشغيلة وضمان مسؤولية النائب الواقعية أمام الناخبين »* .

ويعتبر الأساس فى سحب النواب أولا ، عدم تنفيذ النائب لواجباته عندما لا يبرر ثقة الناخبين وثانيا ، قيام النائب بأعمال تتنافى مع مركزه الرفيع .

---

* كشوف السوفييت الاعلى للاتحاد السوفييتى .سنة ١٩٥٩ ، رقم ٤٤ ، ص ٢٢٢ .

ان حق اثارة مسألة السحب يمنح لأوساط واسعة من المنظمات الاجتماعية والاجتماعات العامة للشغيلة أى من له الحق فى ترشيح النواب أثناء الانتخابات .

ان مسألة سحب النائب يحلها الناخبون أنفسهم فى اجتماعات الدائرة الانتخابية المناسبة التى تدعو الى انعقادها المنظمات الاجتماعية فى المشاريع والمؤسسات والكولخوزات والوحدات العسكرية وكذلك محل سكنى الناخبين . ويتخذ قرار سحب النائب بالتصويت العلنى ، مع العلم بأنه يضمن لكل منظمة اجتماعية ومواطن حق الدعاية الحرة لسحب النائب أو ضد سحبه .

ان المناقشة العلنية لمسألة سحب النائب فى اجتماعات المنظمات الاجتماعية وفى الاجتماعات العامة للشغيلة فى المشاريع والمؤسسات والمنظمات لا تعتبر ادانة اجتماعية لنفس الشخص الذى قام بفعل غير لائق فحسب بل ولها أهمية وقائية واجتماعية تربوية .

ولغرض مراقبة تطبيق نظام اجراء التصويت على سحب النائب وفق القانون وكذلك لغرض تعيين نتائج التصويت تشكل فى الدوائر الانتخابية المناسبة لجان الدوائر من ممثلى المنظمات الاجتماعية والاجتماعات العامة للشغيلة .

وهكذا نرى أنه ابتداء من اثارة مسألة سحب النائب وحتى اقرار نتائج التصويت تجرى مناقشة وحل هذه المسائل

بالمساهمة المباشرة من قبل الناخبين ومجاميع الشغيلة والمنظمات الاجتماعية .

وبالاضافة الى أن القانون يؤمن نظاما لسحب النواب بسيطا ومفهوما بالنسبة للناخبين فانه ينص على الظروف التى تمنع حرمان النواب من صلاحياتهم بدون أساس . وكاحدى الضمانات على ذلك واجب المنظمات الاجتماعية باعلام النائب عن الأسباب التى دعت الى اثارة مسألة سحبه وكذلك حق النائب بتقديم تعليل شفوى أو تحريرى للمنظمات الاجتماعية أو اجتماعات الشغيلة للظروف التى صارت أساسا لاثارة مسألة السحب .

ويعير القانون مراقبة تطبيق جميع المتطلبات القانونية عن نظام سحب النائب مكانة خاصة . وهذه المراقبة تحققها هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى .

ولم تبق أحكام القانون حول نظام سحب النائب كلاما فارغا . اذ يستعمل الناخبون هذا القانون كوسيلة جبارة لمراقبة النواب وكذلك عندما يستخف هؤلاء بالمسؤوليات الملقاة على عواتقهم .

وهكذا ، مثلا ، تم سحب عشرة نواب من السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى للحلقتين التشريعيتين الخامسة والسادسة وذلك لأنهم لم يبرروا ثقة الناخبين أو قاموا بأعمال تتنافى وهذا المركز الرفيع . وكذلك حصل وان سحب نواب من سوفييتات أخرى . ولكنه يجب الاشارة الى أن حالات السحب

نادرة وذلك لأن النواب السوفييت بصورة عامة يبررون الثقة العالية التى أولوا بها .

٣ - هيئات ادارة الدولة

يعمل اليوم فى الاتحاد السوفييتى وفى الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى لغرض الادارة المباشرة وقيادة البناء الاقتصادى السياسى والاجتماعى الثقافى النظام التالى لهيئات ادارة الدولة السوفييتية :

١ - هيئات ادارة الدولة المركزية للاتحاد السوفييتى والجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى :

أ) هيئات سلطة الدولة التنفيذية والادارية للاتحاد السوفييتى والجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى وهى : مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى ومجالس وزراء الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى ؛

ب) هيئات ادارة الدولة المركزية حسب الفروع : وزارات وادارات الاتحاد السوفييتى والجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى ؛

جـ) لجان الدولة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى ومجالس وزراء الجمهوريات المتحدة والتى تنظم وتنسق وتبرمج نشاط الدولة فى تطبيق وظيفة معينة .

٢ - هيئات ادارة الدولة السوفييتية المحلية وهى : الهيئات التنفيذية والادارية لسوفييتات نواب الشغيلة المحلية (اللجان

التنفيذية) ، والهيئات المحلية لادارة الفروع فى الأماكن ـ كأقسام وادارات اللجان التنفيذية ، وكذلك بعض الهيئات المحلية للوزارات والادارات غير الخاضعة للسوفييتات المحلية .

٣ ـ هيئات الادارة المباشرة للمشاريع الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية الثقافية ـ وهى ادارتها .

ولكل حلقة من حلقات نظام هيئات ادارة الدولة صلاحيات معينة تملك فى حدودها استقلالا ذاتيا . وكذلك فان كل حلقة تقوم بأداء المهام الملقاة على عاتقها مسترشدة بقوانين وقرارات هيئات ادارة الدولة التى هى أعلى منها .

وتشكل هيئات الادارة الاقتصادية المركزية والمحلية نظاما موحدا متناسقا من الهيئات التنفيذية للسوفييتات . واذا ما طرح السؤال التالى : لماذا يكون هذا النظام على هذا الشكل وليس على غيره ؟ فان البحث عن الجواب يجب أن يجرى فى أبعاد البلاد السوفييتية وفى تعداد وخاصية سكانها وفى حجم وتركيب الاقتصاد ومتطلبات تطويره السريع وفى حالة وسائط النقل والمواصلات وفى غير ذلك من العوامل الموضوعية .

وبتبدل الظروف التاريخية الملموسة يضطر الى هذا الحد أو ذاك الى اعادة بناء نظام الهيئات التنفيذية للسوفييتات . ويعمل الحزب الشيوعى بثبات على ازالة النواقص فى تنظيم الادارة وينسق نظام الجهاز التنفيذى والمتطلبات الملحة للتطور الاجتماعى .

مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

يتم تشكيل مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى ـ أى حكومة الاتحاد السوفييتى ـ من قبل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى . وتدرج مسألة تشكيل الحكومة ضمن جدول أعمال أول دورة للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى لكل حلقة تشريعية . وبهذه المناسبة يوافق البرلمان فى جلسة مشتركة لمجلسيه ـ مجلس الاتحاد ومجلس القوميات ـ على بيان رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى حول استعفاء الحكومة من صلاحياتها ويقوم بتقدير أعمالها وتشكيل حكومة جديدة للاتحاد السوفييتى .

ان مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى هيئة جماعية . ويتكون من : رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى ، والنواب الأوائل له ، ونوابه ، ووزراء الاتحاد السوفييتى ، ورؤساء لجان الدولة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى ، ورئيس لجنة الرقابة الشعبية للاتحاد السوفييتى ، ومدراء عدد من المؤسسات المركزية ، وكذلك من رؤساء حكومات الجمهوريات المتحدة الذين يدخلون فى قوام حكومة الاتحاد السوفييتى بحكم مناصبهم .

ان الحكومة مسؤولة أمام البرلمان وتحاسبه على أعمالها ، أما فى الفترة ما بين دوراته فهى مسؤولة أمام هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى . وتمتلك حكومة الاتحاد

السوفييتي ، باعتبارها أعلى هيئة لسلطة الدولة تنفيذية وادارية ، أوسع الصلاحيات بالمقارنة مع هيئات ادارة الدولة الأخرى .

ويوحد مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي ويوجه أعمال وزارات الاتحاد السوفييتي والوزارات الاتحادية الجمهورية وكذلك أعمال لجان الدولة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتي وغيرها من الدوائر الخاضعة له . وكذلك فانه يشكل لجان دولة الاتحاد السوفييتي وفى الحالات الضرورية لجانا خاصة وادارات رئيسية لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي فى مجالات البناء الاقتصادى والثقافى والدفاعى .

تتخذ الحكومة الاجراءات لتحقيق خطة الاقتصاد الوطنى وميزانية الدولة ولتقوية نظام الاعتمادات المالية . كما أنها مكلفة باتخاذ ما يلزم من التدابير لضمان الأمن العام وحماية مصالح الدولة ورعاية حقوق المواطنين . ويقوم مجلس الوزراء بتطبيق القيادة العامة فى مجال العلاقات مع الدول الأجنبية وفى تنظيم القوات المسلحة وكذلك فانه يحدد الوجبات السنوية من المواطنين الخاضعين للخدمة العسكرية الفعلية . ولمجلس وزراء الاتحاد السوفييتي حق المبادرة القانونية . ان حجم حقوق مجلس الوزراء الذى يشمل جميع نواحى الاقتصاد والثقافة والدفاع يسمح له بادارة وتوجيه تطور البلاد أجمع لغاية الحل الناجح لمهام البناء الشيوعى .

ان الحكومة تقود اقتصاد البلاد السوفييتية وتترأس كل

نظام ادارة الصناعة والبناء والزراعة . ونصت توجيهات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتي حول الخطة الخماسية الجديدة على أن القيادة المركزية المنهجية للاقتصاد يجب أن تتركز بالدرجة الأولى فى اتقان النسب الأساسية للاقتصاد الوطنى وفى تحسين توزيع الانتاج والتطوير الشامل المناطق الاقتصادية وكذلك فى تأمين المعدلات العالية للانتاج وتسليم أهم أنواع المنتجات وفى السير على سياسة موحدة للدولة فى نواحى التقدم التكنيكى وتوظيف الرساميل وأجرة العمل والأسعار والأرباح والمالية والاعتمادات وفى الرقابة الاقتصادية على الاستعمال الفعال للأرصدة الانتاجية والموارد الطبيعية والمادية واحتياطيات الأيدى العاملة .

ان الحكومة السوفييتية تبحث عن طرائق وأشكال ونظام القيادة وتحسنها آخذة بين الاعتبار الظروف القائمة وحجم الأعمال الفعلى . ويعتبر اتقان الأشكال التنظيمية لادارة الاقتصاد الوطنى على أساس المبدأ اللينينى للمركزية الديموقراطية والازالة فى الوقت المناسب لأشكال الادارة التى فات زمانها ، ضرورة موضوعية . وينتج ذلك عن متطلبات تطور القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية الاشتراكية .

فهكذا ، أصبحت ادارة الصناعة حسب المبدأ الاقليمى (من خلال الهيئات الأقليمية ـ مجالس الاقتصاد الوطنى) ، التى طبقت فى سنة ١٩٥٧ ولعبت فى وقتها دورا ايجابيا ، قديمة

وأخذت تعوق حل المسائل الكبيرة التى تقف أمام الاقتصاد الوطنى السوفييتى .

ولكى يتم تطوير الصناعة بنجاح من الضرورى تأمين وحدة قيادة الانتاج والتكنيك والاقتصاد والأبحاث العلمية فى كل فرع من الفروع . أما تركيز ومركزة القوى اللازمان فى مجال قيادة الصناعة فى ظروف النظام الاشتراكى لادارة الاقتصاد فممكنان فقط فى حالة استعمال مبدأ الادارة حسب الفروع .

وبعد أخذ ذلك بعين الاعتبار قامت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى والسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ومجلس وزراء الاتحاد السوفييتى فى ايلول – تشرين الأول (سبتمبر – أكتوبر) من سنة ١٩٦٥ باصلاح مهم يتعلق بتبديل نظام ادارة الصناعة . ان جوهر هذا الاصلاح ينحصر فى أن ادارة الصناعة تنظم فى الوقت الحاضر حسب الفروع – من خلال الوزارات . ويتجاوب ذلك مع الاتجاه الموضوعى لتطور الصناعة السوفييتية الذى يتقوم فى تحديد فروع الانتاج بخصائصها تحديدا أكثر دقة .

ان الادارة حسب الفروع تسمح بصورة أفضل بتأمين قيادة فنية واقتصادية موحدة وبتوزيع العمال والاختصاصيين والاستفادة منهم على نحو أفضل وبادخال أحدث المنجزات العلمية والفنية الى مجال الانتاج بسرعة وفعالية أكبر .

والى جانب ذلك فان نظام ادارة الصناعة حسب الفروع الذى طبق فى تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٦٥ لا يعنى

الرجوع الميكانيكى الى النظام القديم الذى كان قبل ظهور مجالس الاقتصاد الوطنى . ويدور الحديث عن الادارة حسب الفروع على أساس المبادىء الجديدة لتخطيط وتقييم النشاط الاقتصادى للمؤسسات ، على أساس مركزة الادارة وكذلك توسيع استقلال المؤسسات فى العمل . وتعمل الوزارات المؤسسة حديثا فى ظروف تكون فيها حقوق المشروعات قد اتسعت كثيرا وارتفع دور الدوافع الاقتصادية فى تطور الانتاج . وبناء على ذلك يتم التوافق بين القيادة المركزية المنهاجية والمبادرة الاقتصادية للمؤسسات نفسها .

وبنتيجة الاصلاح تتم ادارة مختلف فروع الاقتصاد وكذلك قيادة اتجاهات معينة من أعمال الدولة من قبل الحكومة عن طريق الوزارات ولجان الدولة .

ويتفق النظام الجديد لادارة الصناعة عن طريق الوزارات الاتحادية والاتحادية الجمهورية والجمهورية وكذلك عن طريق الادارات والاتحادات الاقتصادية ومبادىء تركيب الاتحاد السوفييتى كدولة اتحادية . انه يسمح بالتوفيق بصورة جيدة بين القيادة المركزية وتطور مبادرة الجمهوريات المتحدة والهيئات والمشروعات المحلية .

وفى نفس الوقت الذى تم الانتقال فيه الى ادارة الصناعة حسب الفروع اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ومجلس وزراء الاتحاد السوفييتى قرارا حول منح الجمهوريات المتحدة حقوقا جديدة فى مجال التخطيط والبناء

17 1159

الأساسى والتمويل والعمل واجرة العمل . ان حكومات الجمهوريات المتحدة تحل الآن بنفسها عددا من المسائل الهامة التى تتعلق باستعمال توظيفات الرساميل وبالبناء . انها تقوم بالنظر فى مشاريع الخطط الموضوعة من قبل وزارات ومصالح الاتحاد السوفييتى وفق مؤسسات وكذلك فى طلبات وضع تصميم بناء مؤسسات جديدة وتوسيع واعادة بناء العاملة منها التى تقع ضمن حدود الجمهوريات وفى مخططات تطوير وتوزيع الانتاج . وهكذا فان التطبيق المنسجم لمبدأ المركزية الديموقراطية فى الادارة الاقتصادية يؤدى الى الرفع باستمرار من دور الهيئات الجمهورية والمحلية فى حل مسائل البناء الاقتصادى والثقافى فى البلاد السوفييتية .

الوزارات

ان الوزارات هى الهيئات المركزية الخاصة بالفروع لادارة الدولة السوفييتية . انها تقوم بصورة مباشرة بتطبيق النشاط التنفيذى والادارى فى الفروع المعينة من ادارة الدولة السوفييتية تحت قيادة مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى ومجالس وزراء الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى .

وهناك نوعان من الوزارات فى الاتحاد السوفييتى

- الوزارات الاتحادية (الخاصة بعموم الاتحاد السوفييتى) والوزارات الاتحادية الجمهورية . وتترأس الوزارات الاتحادية (كوزارات طرق المواصلات والاسطول البحرى والتجارة

الخارجية والصناعة الدفاعية وغيرها ـ المجموع أكثر من ٢٠) أنظمة مركزية موحدة لهيئات ادارة الدولة . ولهذا السبب لا تشكل فى الجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتى وزارات مماثلة . ويتم تأسيس وزارات اتحادية لغرض قيادة تلك الفروع التى تتعلق باستعمال توظيفات الرساميل وبالبناء . انها تقوم فمثلا تم فى تشرين الأول (اكتوبر) من سنة ١٩٦٥ تأسيس مجموعة من الوزارات الاتحادية لفروع صناعة الماكينات التى تتطلب بصور خاصة قيادة فنية موحدة على مستوى كل البلاد لاجراء تقييس وتوحيد منتجات وعقد وقطع الماكينات وتأمين نوعية عالية لها بمستوى العلم والتكنولوجيا العالميين المعاصرين .

ان هذه المسائل يمكن أن تحل بنجاح فقط فى حالة قيادة مؤسسات صناعة الماكينات على مستوى عموم الدولة . أما الوزارات الاتحادية الجمهورية للاتحاد السوفييتى فتؤسس لتلك الفروع من ادارة الدولة التى من صلاحيات مشتركة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة (مثلا وزارة الخارجية السوفييتية ووزارة الدفاع ووزارة المواصلات ووزارة الزراعة ووزارة التعليم العالى والثانوى المختص ووزارة التجارة وغيرها ـ المجموع أكثر من ٢٠) .

وكقاعدة عامة فان الوزارات الاتحادية الجمهورية للاتحاد السوفييتى تقوم بقيادة فروع ادارة الدولة المعهودة اليها بواسطة

الوزارات المماثلة للجمهوريات المتحدة . ولكنها تدير مباشرة عددا محدودا فقط من المؤسسات والمشروعات (الأضخم من غيرها والتى لها أهمية خاصة بالنسبة للدولة) حسب قائمة مقررة من قبل هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى .

ولقد منحت الوزارات جميع الحقوق فى توجيه فروع الانتاج كما وانها مسؤولة تماما عن تطوير تلك الفروع .

ان الوزارات تقوم بالتخطيط وقيادة الانتاج كما انها تحل مسائل السياسة التكنيكية والتجهيز المادى التكنيكى والتمويل والعمل وأجرة العمل . وتخضع لها المعاهد الفرعية للبحوث العلمية .

ويترأس كل وزارة رئيس على النحو الفردى هو الوزير ، يعين أو يعفى من منصبه من قبل البرلمان أو من قبل هيئة رئاسته فى الفترة ما بين دورات السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى وفقا لما تعرضه الحكومة . ويعتبر الوزير أحد أعضاء الحكومة . ويتحمل مسؤولية شخصية عن أعمال الوزارة أمام مجلس الوزراء مباشرة وأمام السوفييت الأعلى وهيئة رئاسته .

ويعود للوزير حق حل جميع المسائل المتعلقة بأعمال الوزارة التى يرأسها .كما ويصدر الوزير بصورة فردية الأوامر والتعليمات فى حدود صلاحياته على أساس القوانين الجارية ومراسيم وقرارات وأوامر مجالس الوزراء وتنفيذا لها وكذلك قرارات

الوزارات المماثلة الأعلى مقاما (بالنسبة للوزارات الاتحادية الجمهورية) ويراقب تنفيذها .

لجان الدولة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى

تعتبر لجان الدولة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى هيئات عموم الاتحاد المركزية لادارة الدولة التى تقوم باجراء تخطيط وتنسيق وتسوية أعمال الوزارات والمصالح فى هذه أو تلك من فروع الاقتصاد أو فى المسائل الخاصة . ومن بينها لجان دولة مختصة فى مسائل التخطيط والبناء والتجهيز المادى والتكنيكى والعمل وأجرة العمل والعلم والتكنيك والتعليم المهنى الفنى والتخزين والعلاقات الاقتصادية الخارجية واقتصاد الغابات والثقافة (المجموع أكثر من ١٠) .

ولقد اتسمت مسائل تسوية وادارة وتنسيق مختلف نواحى البناء الاقتصادى والثقافى فى الآونة الأخيرة بأهمية بالغة وذلك نظرا لتقوية مبدأ ادارة الاقتصاد حسب الفروع وللتوسع المستمر لحقوق الهيئات الجمهورية والمحلية . ان القيادة المركزية المنهاجية تتوافق مع تنسيق الخطط الموضوعية محليا ، وتؤمن نشر منجزات العلم والتكنيك والخبرة المتقدمة .

ويعتبر رؤساء لجان الدولة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى أعضاء فى حكومة الاتحاد السوفييتى . وتقع جميع لجان الدولة ، كما هو الحال بالنسبة للوزارات ، فى الخضوع المباشر لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى .

ومن بين لجان الدولة تلعب لجنة الدولة للتخطيط لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى – أهم الأدوار . انها هيئة الحكومة المسؤولة عن وضع الاتجاهات والقضايا الأساسية لتطوير اقتصاد البلاد وعن وضع خطط مسندة علميا للاقتصاد الوطنى ومراقبة تنفيذها . وتختص لجنة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى بمسائل تأمين النسب والعلاقات الصحيحة للاقتصاد الوطنى ورفع فعالية الانتاج الاجتماعى والبحث عن الموارد لتعجيل زيادة الدخل القومى ورفاهية الشعب . وتعود أهمية خاصة فى نشاطها لاعداد موازين الاقتصاد الوطنى ، وخاصة الدخل القومى واستعماله ، وميزان الأيدى العاملة واستعمالها سواء على صعيد البلاد ككل أو حسب المناطق ، وميزان المداخيل والمصاريف النقدية للسكان ، وميزان الموارد المالية ، وكذلك أهم الموازين المادية .

ان لجنة التخطيط هيئة اتحادية جمهورية تبنى أعمالها بالتعاون الوثيق مع لجان تخطيط الجمهوريات . وأما الأخيرة فتعمل على اعداد مشاريع الخطط لتطوير الاقتصاد الوطنى للجمهوريات فى جميع فروع الصناعة ذات الأهمية الاتحادية الجمهورية أو الجمهورية . وتقدم هيئات تخطيط الجمهوريات أيضا اقتراحات حول مشاريع خطط انتاج المؤسسات ذات الأهمية الاتحادية التى تقع داخل حدود الجمهوريات .

وهناك لجنة للأسعار تابعة للجنة التخطيط للاتحاد

السوفييتى تقوم بوضع الاقتراحات حول الاتجاهات الأساسية فى سياسة الأسعار بالجملة .

أما الاتجاهات الأساسية للتقدم التكنيكى فى الاتحاد السوفييتى فتضعها بالاشتراك مع أكاديمية العلوم السوفييتية لجنة الدولة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى للعلم والتكنيك . أنها تنظم دراسة القضايا العلمية التكنيكية المشتركة بين الفروع وتعمل على مراقبة ادخال المنجزات العلمية والتكنيكية فى الاقتصاد الوطنى .

أما أعمال لجان الدولة الأخرى التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى فتجرى فى النواحى التى جاء ذكرها فى بداية الفقرة الحالية .

وتدخل فى مجموعة الهيئات التى لها حال قانونى مشابه للجان الدولة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى مؤسسات مثل لجنة امن الدولة لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى ، وادارة الاحصاء المركزية لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى ، وادارة البنك الحكومى للاتحاد السوفييتى ، والاتحاد العام للماكينات الزراعية « سيوز سلخوزتخنيكا » . ان هيئات الدولة هذه تتشابه بطبيعة وضعها القانونى (طريقة تشكيلها ، مهامها ، وتبعيتها . والخ .) مع لجان الدولة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى . ويعتبر رؤساؤها أعضاء فى حكومة الاتحاد السوفييتى .

المصالح

ان المصالح الخاصة هى هيئات ادارة تشكل لدى حكومة الاتحاد السوفييتى لمسائل معينة من البناء الاقتصادى والثقافى والدفاعى أو تشكل لدى مجالس وزراء الجمهوريات لقضايا البناء الاقتصادى والثقافى .

وتوجد لدى مجلس الوزراء الأنواع التالية من المصالح الخاصة : اللجان التى تدير نواحى معينة من الثقافة (مثلا لجنة جوائز لينين) ، أوالتكنيك (لجنةقضايا الابتكارات والاكتشافات العلمية ، ولجنة العيارات والقياسات وغيرها) ؛ وكذلك الادارات الرئيسية (الادارة الرئيسية للمحفوظات ، والادارة الرئيسية لخدمة الأنواء الجوية) ، واللجان (اللجنة الحقوقية ، ولجنة احتياطيات الثروات الطبيعية) ؛ ومجلس القضايا الدينية ؛ وادارة السياحة الخارجية ؛ وهيئة الدولة للتحكيم ، ووكالة تاس .

ويتم تعيين مدراء المصالح من قبل مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى كما انهم لا يدخلون فى تكوين الحكومة .

الهيئات المحلية للادارة السوفييتية للدولة

وتدخل فى ضمنها الهيئات التنفيذية والادارية لسوفييتات نواب الشغيلة المحلية .

وتعتبر اللجان التنفيذية للسوفييتات المحلية هيئات جماعية

لادارة الدولة . انها تنتخب من قبل السوفييتات المحلية فى الدورات وتتكون من الرئيس ونوابه والسكرتير والأعضاء .

وتنظم اللجان التنفيذية للسوفييتات المحلية تنفيذ خطط الاقتصاد الوطنى بصورة مباشرة فى نطاق حدودها وتراقب سير تنفيذها . انها تدير كذلك البناء الاقتصادى والثقافى فى نطاق حدودها . وتساعد اللجان التنفيذية على ادخال التكنيك المتقدم الى جميع فروع الاقتصاد الوطنى وكذلك على تطور المسابقة الاشتراكية وتقوية نظام العمل والدولة انها تقود هيئات الادارة التابعة للسوفييت وتنسق أعمال جميع حلقات الجهاز .

وتستطيع اللجان التنفيذية لسوفييتات نواب الشغيلة المحلية أن تتخذ القرارات وتعطى الأوامر فى مسائل اختصاصها والتى يجب تنفيذها فى الأراضى التى تسرى عليها أعمال الهيئات المسؤولة أمام هذه اللجان .

ان تركيب الهيئات التنفيذية المحلية يساعدها على أن تشمل بتأثيرها جميع فروع الاقتصاد المحلى والحياة والثقافة .

ان اللجنة التنفيذية هيئة عامة الاختصاص . وخلافا لها فان أقسام وادارات اللجان التنفيذية هيئات مختصة . ويعتنى كل منها بقطاع معين من الاقتصاد المحلى أو الحياة الثقافية أو الادارية السياسية . ولكل منها مجال أعماله الخاص .

ويتميز الجهاز التنفيذى فى الحلقات المختلفة للسوفييتات المحلية بصفاته الخاصة . وتعود الأهمية الحاسمة فى ذلك لمقدار

الأراضى التى يشرف عليها وحجم الاقتصاد واتجاهه وعدد السكان وبعض العوامل الأخرى .

وتمتلك سوفييتات المقاطعات والاقاليم أكبر نظام للهيئات التنفيذية تشعبا ، فغالبا ما يكون لديها لجنة للتخطيط وادارات : للزراعة ، وصناعة المواد الغذائية ، والصناعة المحلية وصناعة الوقود ، والخدمات المعيشية ، والتجارة ، وانشاء وترميم طرق السيارات ، والتموين والتصريف ، والثقافة ، ونشر السينما ، والشؤون الداخلية . وهناك أقسام للمالية ، وللمرافق البلدية ، والتعليم العام ، والصحة ، والضمان الاجتماعى ، ولقضايا البناء والمعمار ، والبناء الأساسى ، وانتقال السكان والاستئجار المنظم للعمال ، وللارشاد والتنظيم ، والمحفوظات ، والقسم العام .

وكالعادة توجد فى اللجان التنفيذية لسوفييتات المدن لجنة للتخطيط وأقسام : للمالية ، والصحة والتعليم العام ، والمليشيا (أحيانا ادارة للمليشيا أو ادارة الشئون الداخلية) ، وللثقافة (أحيانا ادارة للثقافة) والضمان الاجتماعى ، والمرافق البلدية .

ولدى اللجان التنفيذية لبعض سوفييتات المدن قسم عام ، وقسم للتنظيم والارشاد (أو مجموعة) ، وقسم (أو أحيانا ادارة) للتجارة .

وفى المدن التى يكون فيها اقتصاد المرافق البلدية متطورا تطورا واسعا يتم تأسيس ادارة للمرافق البلدية والتجميل وادارة اقتصاد السكن ، واسالة الماء والمجارى ، والوقود

والطاقة ، وادارة للترامويات والتروليباصات ، وللخدمات المعيشية ، وادارات لقضايا البناء والمعمار وغيرها .

أما فى المدن التى تنقسم الى أحياء فتبقى بعض فروع البناء الاقتصادى والثقافى تحت الاشراف المباشر من قبل أقسام وادارات اللجنة التنفيذية لسوفييت المدينة ، والأخرى تخضع فى نفس الوقت لهيئات ادارة الأحياء كذلك .

أما بالنسبة للجان التنفيذية لسوفييتات النواحى التى تعمل فى الأرياف فانها تملك كقاعدة عامة لجنة للتخطيط وأقساما : للشؤون العامة ، وللمالية ، والتعليم العام ، والثقافة ، والصحة (يقوم بهذه المهمة فى بعض الأماكن رئيس أطباء مستشفى الناحية المركزى) ، والضمان الاجتماعى ، والميليشيا ، والمرافق البلدية ، وانشاء وترميم طرق السيارات (أحيانا مهندس طرق لوحده) ، وكذلك مكتب لتسجيل الأحوال الشخصية . وتوجد فى بعض النواحى أقسام للتجارة ، وكذلك مهندس معمارى ، ومهندس بناء ، ومرشد (مفتش) فى قضايا الشكاوى محسوبين على ملاكات اللجان التنفيذية .

٤ – هيئات الرقابة الشعبية

تظهر فى أثناء بناء الشيوعية أنواع جديدة من الهيئات التى طرحت الحياة بنفسها مسألة وجودها . ويعتبر تأسيس الرقابة الشعبية مثالا ساطعا على ذلك فى البلاد السوفييتية .

ان الرقابة فى الاتحاد السوفييتى جزء من ادارة المجتمع

والدولة . ولذلك فمن الطبيعى أن توجد فى الاتحاد السوفييتى شبكة كاملة من مختلف هيئات الرقابة التى تساهم فيها جماهير شعبية واسعة .

وفى نهاية سنة ١٩٦٥ تم فى البلاد السوفييتية اعادة بناء نظام الرقابة مما تجلى فى تكوين هيئات الرقابة الشعبية . لقد حول القانون الصادر فى ٥ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٦٥ هيئات الرقابة الحزبية الحكومية الى هيئات للرقابة الشعبية وذلك « لأغراض الاشراك الواسع للشغيلة فى قضية التدقيق والرقابة وزيادة دورها فى أعمال هيئات الرقابة » * . ولقد قرر هذا القانون أن هيئات الرقابة الشعبية فى الاتحاد السوفييتى هى لجنة الرقابة الشعبية للاتحاد السوفييتى ، ولجان الرقابة الشعبية للجمهوريات المتحدة ، ولجان الرقابة الشعبية للجمهوريات ذات الحكم الذاتى ، ولجان الرقابة الشعبية للأقاليم والمقاطعات والمقاطعات ذات الحكم الذاتى والدوائر والمدن والأحياء ، وكذلك فرق ونقاط الرقابة الشعبية التابعة لسوفييتات نواب الشغيلة فى القرى والبلدات والمشاريع والكولخوزات والمؤسسات والمنظمات والوحدات العسكرية .

وهكذا تم تأسيس نظام للرقابة المستمرة تساهم فيه جماهير واسعة من الشغيلة . فان هذه الرقابة الشعبية تنسجم مع

---

* كشوف السوفييت الاعلى للاتحاد السوفييتى ، رقم ٤٩ فى ١٥ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٦٥ .

الأشكال الأخرى للرقابة من قبل السوفييتات ، والنيابة العمومية ، وهيئات رقابة المصلحة على مؤسسات تخضع لها ، ورقابة المنظمات الاجتماعية أو الرقابة المباشرة من قبل المواطنين .

ان تحويل نظام الرقابة خطوة هامة جدا فى قضية الاتقان المتواصل لنظام الرقابة السوفييتى الذى له أقرب وأوثق العلاقات مع البناء الاقتصادى .

ان تجربة عمل هيئات الرقابة الحزبية الحكومية الموجودة منذ سنة ١٩٦٢ قد بينت بأنها قامت بعمل كبير وساعدت الحزب الشيوعى والحكومة السوفييتية على اتقان أعمال الاقتصاد السوفييتى وجهاز الدولة والجهاز الاقتصادى وفى اشراك الجماهير فى تصريف جميع امور المجتمع واجتذاب جماهير واسعة من الشيوعيين واللاحزبيين لقضية الرقابة .

ولكنه ظهرت مشاكل جديدة فى جدول الأعمال . ومع الأخذ بعين الاعتبار بأن توسيع الدور الاجتماعى للرقابة سيصبح خطوة جديدة خطيرة فى سبيل التطور الشامل للديموقراطية الاشتراكية تم الاعتراف بأنه من العقلانى اجراء الاتقان اللاحق لنظام الرقابة الحالى .

ان نظام الرقابة الحزبية الحكومية حول الى نظام للرقابة الشعبية . فماذا يعنى ذلك ؟ ان الرقابة الشعبية تعمل فى البلاد السوفييتية كوسيلة فعالة لاشراك جماهير الشعب الواسعة فى تصريف أمور الدولة . لأن التوسيع الشامل للرقابة الشعبية

على أعمال هيئات السلطة والادارة ورفع فعاليتها ـ هو أحد السبل الملموسة لاجتذاب المواطنين لادارة الدولة .

ولقد أشار لينين الى أنه أمام نظام الرقابة فى الدولة الاشتراكية هدف هو امرار جميع الجماهير العاملة برجالها ونسائها خاصة من خلال المشاركة فى المراقبة العمالية الفلاحية . وينص على ذلك أيضا برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى الذى يتطلب تأسيس نظام للرقابة الشعبية حيث تنسجم رقابة الدولة مع المراقبة الاجتماعية محليا .

وتسرى رقابة الشغيلة قبل كل شئ على أهم الأسس وهو الحياة الاقتصادية وعلى ميدانى الانتاج والتوزيع وعلى أعمال جهاز الدولة . ويعتبر ذلك احدى الأفضليات التى تقدمها الاشتراكية للشغيلة .

ان وجود الرقابة الاجتماعية هو من مصلحة الدولة السوفييتية . وكلما ازداد عدد الناس المشتركين فى الرقابة أى كلما ازداد عدد الشغيلة المشتركين فى ادارة الدولة كلما استطاع نظام الدولة السوفييتى من العمل بصورة أفضل .

ان هيئات الرقابة فى الاتحاد السوفييتى ، بعملها تحت قيادة الحزب هى بدرجة معينة مدرسة للتربية . انها تطعم الناس السوفييت فى أثناء التطبيق بروح أصحاب البلاد وبروح المسؤولية العالية لكل مواطن عن قضايا كل المجتمع .

ان هيئات الرقابة الشعبية عند عملها على أساس النظام المقرر

من قبل مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى تشتغل تحت قيادة الحزب الشيوعى والحكومة السوفييتية اللذين يبديان لها المساعدة والتأييد اليومى ويسندان بصورة شاملة مبادراتها ويعتبرانها المساعدة المباشرة لهما فى النضال من أجل القضية العامة .

فما هى اذن حقوق وواجبات هيئات الرقابة الشعبية ؟ ان الشئ الرئيسى فى أعمالها هو ابداء المساعدة للحزب والدولة فى التدقيق المنتظم للتطبيق الفعلى لتوجيهات الحزب والحكومة ، وفى الاتقان المتواصل لقيادة البناء الشيوعى ، وفى النضال من أجل النهوض الشامل بالاقتصاد الاشتراكى ، وفى اتباع نظام الدولة والشرعية الاشتراكية . وتسند هيئات الرقابة الشعبية وتشجع وتطور بنشاط كل ما هو جديد وطليعى وتقدمى فى حياة المجتمع السوفييتى . وعليها أن تزيل النواقص التى تم الكشف عنها وأن تسعى الى تحسين الوضع العام للامور وأن تشن نضالا لا هوادة فيه ضد البيروقراطية والروتين والتمويه وعدم التدبير .

ويدخل فى تكوين هيئات الرقابة الشعبية العاملون الحزبيون وممثلو المنظمات النقابية والكومسومولية والعاملون فى الصحافة وكذلك العمال والكولخوزيون والمستخدمون الطليعيون . وما عدا ذلك تم الى جانب الجهاز ضمن الملاك تأسيس أقسام ولجان اجتماعية دائمة وموقتة خارج الملاك . ويتم بصورة واسعة اشراك المفتشين والمراقبين الذين

لا يدخلون الملاك ، فى أعمال هيئات الرقابة الشعبية بتوصيات من منظمات الدولة والمنظمات الحزبية والاجتماعية .

ان الرقابة الشعبية ، كما هى عليه الآن تعتبر رقابة جماهيرية ، وتعمل حول هيئاتها مجموعة واسعة من النشطاء . ويوجد فى الاتحاد السوفييتى أكثر من ٢٦٠ ألف فريق و ٥٠٠ ألف نقطة للرقابة الشعبية التى ينتدب للعمل فيها ٤٣٠٠ ألف شخص .

وتعمل فرق ونقط الرقابة الشعبية تحت القيادة اليومية المباشرة من قبل المنظمات الحزبية ولجان الرقابة الشعبية الاقليمية المعنية . انها تنفذ ارشاداتها وتكاليفها وتقدم لها التقارير بانتظام عن أعمالها . ان واجب الفرق والنقط للرقابة الشعبية هو المساعدة الشاملة للمنظمات الحزبية وهيئات الرقابة الشعبية فى تطبيق الرقابة على تنفيذ الخطط والمهمات المتعلقة بصنع المنتوجات ورفع انتاجية العمل وتخفيض كلفة الانتاج للمنتجات وتحسين نوعيتها من قبل المصانع وورشات البناء والكولخوزات والسوفخوزات .

وتنتخب الفرق والنقط لمدة سنتين فى اجتماعات عامة فى المصانع وورشات البناء والكولخوزات والسوفخوزات والمؤسسات والمعاهد الدراسية وأدارات شؤون محلات السكن .

كما أنها تقدم بانتظام الأخبار وتحدث فى الاجتماعات الحزبية والنقابية والكومسومولية واجتماعات الشغيلة عن أعمالها وعن نتائج التدقيق .

وتوضع أمام المراقبين الشعبيين مطالب عالية . ويرشح للفرق والنقط نشطاء أمناء وأصحاب مبادىء وذوو سمعة طيبة لا يسامحون على النواقص من شيوعيين أو لاحزبيين .

ولقد وضع التطبيق أشكالا وطرائق أساسية لعمل فرق ونقط الرقابة الشعبية منها التدقيقات والتفتيش الفجائى والتدقيقات على نطاق واسع وتفتيش الوثائق . وتجرى هذه الأعمال بمبادرة من الفرق نفسها أو بتكليف من المنظمات الحزبية أو لجان الرقابة الشعبية . وترى الفرق والنقط بأن أهم الأشياء فى مثل هذه التدقيقات هى التوصل الى نتيجة عملية والعمل على ازالة وتلافى النواقص بسرعة .

ولا تعتبر النقط والفرق أعمالها منتهية عندما تكشف وتحدد النقص بل عندما يكون هذا النقص قد صحح . انها لا تتمتع بأية حقوق ادارية ولكنها تمنح حق طرح القضايا المتعلقة بتحسين العمل وازالة النواقص وجلب المذنبين للمسؤولية أمام الادارات والمنظمات الحزبية والنقابية والكومسومولية ولجان الرقابة الشعبية .

وعلى الرؤساء أن ينظروا فى الحال فى المسائل المطروحة من قبل المراقبين الشعبيين واتخاذ القرار بصددها . وفى حالة ما اذا رفض مدير المصنع أو السوفخوز توصيات الفريق أو النقطة يحق للأخيرة أن تقدمها للمناقشة من قبل المنظمات الحزبية ولجان الرقابة الشعبية .

وتتصف أعمال الرقابة الشعبية بالتركيز على مراقبة

18-1152

التصرف الاقتصادى الصحيح وعدا ذلك فان مسائل البناء الاجتماعى والثقافى تبقى دائما فى مجال نظرها . وفى هذه الحالة فان الرقابة عند استعمالها بالنسبة للاقتصاد الوطنى تطبق من وجهة نظر الشرعية واللياقة (وفى ذلك اختلافها عن الرقابة التى تطبق مثلا من قبل النيابة العمومية) وانطلاقا من هذه المواقف يتم تدقيق صحة استعمال الموارد المادية والأموال وكذلك توزيع الكوادر وتحديد المعدلات وادخال الوسائل التكنيكية الحديثة والخ ..

وهكذا نرى بأن للرقابة الشعبية طبيعة جماهيرية حقة يتم تأمينها سواء بتكوين اللجان نفسه والجمع فى أعمالها بين الأقسام التى تدخل الملاك والأقسام التى لا تدخل الملاك واجتذاب فئات الشغيلة الواسعة من خلال الفرق والنقط وكذلك بطبيعة وأشكال أعمال هيئاتها .

ان هيئات الرقابة الجديدة تخرج عن حدود الأفكار المعتادة عن الهيئات الخاصة لادارة الدولة . انها تحتل مكانتها الخاصة فى نظام الادارة السوفييتية وتعتبر مثالا للانتقال نحو ايجاد التنظيم الذى يشير الى أحد الطرق المؤدية الى الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية والذى يجمع فى أعماله بين المبادىء الاجتماعية ومبادىء الدولة .

وتبين الرقابة الشعبية فى البلاد السوفييتية بجلاء نسبية وحركية الحد الفاصل بين وظائف الدولة والأوساط الاجتماعية

فى الاتحاد السوفييتى وكذلك زواله أكثر فأكثر مع تقدم البلاد نحو الشيوعية .

وتقترب بصورة أكثر فى الاتحاد السوفييتى أشكال وطرق أعمال الدولة من أشكال وطرق النشاط الاجتماعى . أما نظام الديموقراطية الاشتراكية نفسه فهو اليوم جملة موحدة من منظمات الدولة والمنظمات الاجتماعية أى من الهيئات الادارية وهيئات الادارة الذاتية الاجتماعية . وينعكس فى هذه الوحدة بأكبر وضوح التعريف اللينينى للدولة الاشتراكية بأنها « نصف دولة » لا تعتبر فيها « النصفية » نقصا فى نظام الدولة بل احدى محاسنه العظيمة .

٥ ـ المبادىء الأساسية لتنظيم ونشاط هيئات الدولة السوفييتية

ترتبط هيئات الدولة السوفييتية ارتباطا لا ينفصم مع الشعب بآلاف الخيوط كما انها ترى فى خدمته المعنى التام لأعمالها . وتعتبر مهمة هيئات الدولة السوفييتية تدعيم وتطوير علاقات الانتاج الاشتراكية واكثار ثروات الشعب الروحية والمادية وتنظيم ورص صفوف الجماهير وبناء قواعد المجتمع الشيوعى . ان هذه المهام هى التى تحدد المبادىء الأساسية لتنظيمها وأعمالها التى من بينها :

— مساهمة الجماهير فى ادارة الدولة ؛

— المركزية الديموقراطية ؛

– قيادة الحزب الشيوعى ؛

– المساواة فى الحقوق بين القوميات ؛

– الشرعية الاشتراكية ؛

– التخطيط الاشتراكى والاحصاء الاشتراكى .

مساهمة الجماهير فى ادارة الدولة

ان هذا المبدأ المهم من مبادىء الديموقراطية الاشتراكية يساعد على تقوية الدولة السوفييتية . ويقوى ثقة الشعب بالسلطة ويرجع المغزى للصيغة القديمة جاعلا من السلطة السوفييتية سلطة « للشعب وبارادة الشعب وبواسطته » بالمعنى الحقيقى . وسنكرس الفقرة القادمة الخاصة لهذا المبدأ المهم نظرا لأهميته * .

المركزية الديموقراطية

ان المبدأ الآخر لتنظيم هيئات الدولة هو مبدأ المركزية الديموقراطية . وكما هو واضح من الاسم نفسه فان هذا المبدأ ويرجع المغزى للصيغة القديمة جاعلا من السلطة السوفييتية الديموقراطية فى مبدأ انتخاب جميع هيئات الدولة وفى مسئوليتها أمام الشعب ومحاسبتها وامكانية تبديلها وفى حق

* أنظر الفقرة ٦ من نفس الفصل .

استدعاء الأفراد المنتخبين وكذلك فى مسئولية الهيئات الادارية أمام هيئات السلطة . أما المركزية فتظهر فى قيادة ومراقبة أعمال الهيئات السفلى من قبل الهيئات العليا وفى الالزامية المطلقة لقرارات الهيئات الارفع مقاما بالنسبة الى الهيئات السفلى .

تعتبر المركزية الديموقراطية المبدأ التنظيمى الرئيسى لنظام السوفييتات . وبموجب هذا المبدأ تقوم سوفييتات التشكيلات الاقليمية الكبيرة بقيادة نشاط هيئات سلطة تلك الوحدات الادارية الاقليمية التى تدخل فى تكوينها وتعتبر قرارات السوفييتات الأرفع مقاما واجبة التنفيذ بالنسبة للسوفييتات السفلى . ومن حق السوفييت الأرفع مقاما الغاء قرارات السوفييت الأسفل .

ان ذلك لمركزية من نوع خاص تختلف اختلافا جذريا عن المركزية البيروقراطية للدولة البرجوازية . انها تتجانس عضويا مع الاسس الديموقراطية للدولة السوفييتية (كانتخابية جميع السوفييتات ، ومسؤليتها أمام الناخبين وحق سحب النواب من قبل الناخبين والخ .) وبدون ذلك لا يمكن فى الواقع تطبيقها . وتتم مركزة القيادة فى الأشياء الرئيسية والأساسية . ولكن « المركزية ، مفهومة بمعناها الديموقراطى حقا وفعلا ، تفترض – كما أشار الى ذلك لينين – امكانية التطور الكامل وبلا عائق التى خلقها التاريخ للمرة الأولى ، لا أمام الخصائص المحلية وحسب ، بل ايضا أمام المبادرة المحلية ، وامام المبادهة المحلية ،

وأمام تنوع سبل وأساليب ووسائل السير نحو الهدف المشترك »* .

وتتمتع السوفييتات المحلية بصلاحيات واسعة . انها تنظم تنفيذ تعليمات الأجهزة المركزية التى تخص مصالح كل البلاد وفى نفس الوقت تقوم بصورة مستقلة بحل المسائل المتعلقة بقيادة البناء الاقتصادى والثقافى المحلى وبسد احتياجات ومتطلبات السكان المحليين .

وهكذا يعمل كل نظام السوفييتات من اسفله الى اعلاه كجسم حى واحد ومرن مؤمنا مساهمة واقعية بناءة من قبل الشعب فى ادارة البلاد . ويهتم الحزب الشيوعى بلا كلل باتقان وتطوير المركزية الديموقراطية وبتقوية تأثير هيئات السلطة المحلية على قضايا البناء الاقتصادى والثقافى . ولقد جاء فى برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى : « ستتسع حقوق سوفييتات نواب الشغيلة المحلية ... (الادارة الذاتية المحلية) . وستبت هذه السوفييتات نهائيا فى جميع القضايا ذات الأهمية المحلية »** .

ووفقا لمبدأ المركزية الديموقراطية فان لكل هيئة دولة فى الاتحاد السوفييتى حقوقا وواجبات معينة . انها مستقلة فى حدود صلاحياتها كما يمكنها انتقاد الهيئة الاعلى منها ولكنها

---

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الخامسة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٥٢ . لينين . حول تطوير الصناعة الثقيلة وكهربة البلد . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٧٠ ، ص ٢٢ – ٢٣ .

** برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو – ١٩٦١ ، ص ١٢٨ .

فى نفس الوقت تعمل تحت رقابتها وقيادتها . ويؤمن مبدأ المركزية الديموقراطية تناسق اعمال جميع هيئات الدولة السوفييتية – العليا والمحلية وكذلك قيادة الهيئات العليا لجميع الهيئات السفلى فى النظام الموحد لجميع هذه الهيئات .

ان « التبعية الثنائية » بالنسبة لهيئات ادارة الدولة المحلية ، أى التبعية « الافقية » (للهيئات التى انتخبتها) والتبعية « العمودية » (للهيئات الادارية التى تقف أعلى منها) هى التعبير الخاص لهذه الهيئات عن مبدأ المركزية الديموقراطية . وبفضل ذلك يتم تأمين الادارة المركزية للبلاد مع عدم المركزية فى أعمال التطبيق وكذلك تأمين الضبط الشديد والمبادرة القصوى والأخذ الشامل بعين الاعتبار للخصائص المحلية والتنسيق التام للمصالح المحلية والعامة لكل الدولة .

وفى تبعية ثنائية تكون الهيئات التنفيذية والادارية لسوفييتات الأقاليم والمقاطعات والمدن والأحياء والنواحى والحاضرات والقرى . وبموجب الدستور تعمل اللجنة التنفيذية مثلا على أساس مقررات سوفييتها وهيئات الدولة الأعلى منها . ويمكن أن تلغى قرارات اللجنة التنفيذية من قبل السوفييت المحلى أو اللجنة التنفيذية للسوفييت الذى يقف أعلى منه . وقبل كل شىء فان اللجنة التنفيذية هى هيئة السوفييت المحلى التى تحقق ارادته . وتعتبر أعمال اللجنة التنفيذية امتدادا مباشرا لأعمال السوفييت .

ومع ذلك فان « أولوية » الأخير لا تعطى أساسا للكلام عن

تحديدات معينة لتأثير هيئات الدولة العليا ، ذلك لأن السوفييت الذى تتبع له تلك اللجنة كما واللجنة التنفيذية العليا يتوخيان فى النهاية غايات واحدة ويسترشدان بقانون واحد للجميع .

ويمكن أن يظهر لدى القارىء السؤال التالى : أين الضمانة فى أن لا تستحوذ هذه او تلك من اللجان التنفيذية على صلاحيات أكثر مما هو مقرر لها و « تلقى تحت نفسها » بجهاز الدولة النيابى ــ السوفييت ونوابه ؟

ان الضمانات ضد ذلك موضوعة من قبل القانون السوفييتى . فقبل كل شىء : يشكل السوفييت لجنته التنفيذية بنفسه ويمكنه فى أى وقت ادخال التعديل على تكوينها العددى أو الشخصى أو حتى اعادة انتخابها . وبعد ذلك فان حق اقرار الميزانية وبرنامج تطور الاقتصاد يعود للسوفييت وحده ولا تستطيع اللجنة التنفيذية أن تقوم بذلك بموجب السلطة المخولة لها . وكقاعدة عامة فان السوفييت فقط يستطيع اتخاذ القرارات التى تقضى باتخاذ العقوبات الادارية وكذلك فانه الوحيد الذى يستطيع الغاء قرارات السوفييت الأدنى منه . ويمكن أن نستمر بهذا التعداد . وبكلمة ، فان السوفييت هو السلطة واما اللجنة التنفيذية فتخضع لها .

وكما هو الحال بالنسبة للجان التنفيذية تتبع جميع أقسامها واداراتها تقريبا تبعية ثنائية ، اذ تدير أعمال هذه الهيئات الخاصة بالفروع لجنتها التنفيذية وسوفييتها من جهة ، وهيئات ادارة الفروع الأعلى منها ، من الجهة الأخرى .

أما بخصوص التبعية « العمودية » فيتعلق الكثير فى هذه الحالة بماهية ناحية الاقتصاد أو الثقافة وكذلك بدرجة المركزية التى تحتاجها قيادتها . ويمنح ، وفقا لذلك ، القسم (أو الادارة) صلاحيات أكثر أو أقل حيال المشروعات والمؤسسات والمنظمات التابعة له . ولا يمكن أن تتحول القيادة فى أى حال من الأحوال الى وصاية تافهة . كما يجب تأمين مجال المبادرة والذاتية الكافية فى حل المسائل ذات الأهمية المحلية للهيئة المرؤوسة .

ماذا يعطى ذلك ؟ كلما كان التخطيط والقيادة أكثر ديموقراطية كلما تجاوب ذلك اكثر مع روح السلطة السوفييتية وكلما أصبح بالامكان استغلال الامكانيات المحلية بصورة أحسن وذلك يعنى التوصل الى نتائج اعلى بقوى أقل .

ولقد حتمت هذه الغاية مثلا على تحويل عدد من الهيئات التى كانت من قبل خارج نطاق تأثير السوفييتات المحلية الى نطاق التبعية الثنائية . ومن هذه الهيئات ادارات الشؤون الداخلية فى الأقاليم والمقاطعات وأقسام ميليشيا المدن والأحياء والنواحى وأقسام الاستئجار المنظم للعمال وبناء وترميم طرق السيارات .

قيادة الحزب الشيوعى

تحدد قيادة الحزب الشيوعى مضمون اعمال هيئات الدولة السوفييتية . وتنص المادة ١٢٦ من دستور الاتحاد السوفييتى على أن أكثر مواطنى البلاد السوفييتية وعيا ونشاطا يتوحدون فى الحزب الشيوعى السوفييتى الذى هو الفصيلة الطليعية

للشعب السوفييتى فى النضال من أجل تعزيز وتطوير النظام الاشتراكى و « النواة القيادية لجميع منظمات الشغيلة سواء الاجتماعية أو التابعة للدولة » . ان الحزب الشيوعى هو القوة القيادية والموجهة للدولةالسوفييتية الاشتراكية . انه يؤمن العمل المنسق لجميع المنظمات الاجتماعية ويوحد طاقات الشعب السوفييتى بانى الشيوعية وعمله الخلاق .

وينحصر فحوى القيادة الحزبية فى كونها قيادة سياسية وليست ادارية . اذ يحدد الحزب الشيوعى الخط السياسى العام ويشير الى الهدف ويضع الوسائل لتحقيقه وكذلك فانه يوحد أعمال هيئات سلطة الدولة وهيئات ادارة الدولة والمنظمات الاجتماعية . كما ان ارشادات الحزب القيادية تقع فى اساس خطط البناء الاقتصادى وبناء الدولة والبناء الثقافى التى لها أهمية حيوية بالنسبة لكل البلاد .

ويتم بحث المسائل الجذرية لبناء الشيوعية فى مؤتمرات الحزب الشيوعى والجلسات العامة للجنته المركزية . ان لقرارات الحزب فى هذه المسائل قوة تنظيمية كبيرة ، اذ تعمم فيها علميا خبرة الملايين من الجماهير الشعبية التى تخلق حياة جديدة ، ويوضع برنامج اعمال جميع هيئات الدولة السوفييتية فى هذه أو تلك من مراحل تطورها . وهكذا ، مثلا ، انعكست فى البرنامج الذى أقره المؤتمر الثانى والعشرون للحزب الشوعى السوفييتى - برنامج بناء المجتمع الشيوعى فى البلاد السوفييتية - انعكست المهام العامة للحزب والدولة والمجتمع والشعب .

وتظهر قيادة الحزب الشيوعى لهيئات السلطة ، أى السوفييتات ، كذلك فى سعيه لامرار أحسن ممثلى الشعب من خلال سوفييتات نواب الشغيلة لأشغال المناصب القيادية فى جهاز الدولة . وبنزول الحزب الشيوعى الى الانتخابات فى سوفييتات نواب الشغيلة فى جبهة موحدة مع اللاحزبيين يهدف كذلك الى ترشيح أحسن العاملين من الشيوعيين واللاحزبيين الذين تربطهم مع الحياة والشعب اوثق العلاقات .

وتناقش فى مؤتمرات الحزب الشيوعى السوفييتى والأحزاب الشيوعية للجمهوريات المتحدة وفى المجالس العامة الحزبية للأقاليم والمقاطعات والنواحى والمدن والأحياء مختلف جوانب أعمال السوفييتات وتكشف النواقص وترسم التدابير لازالتها وتحدد مهام السوفييتات فى الظروف الجديدة .

ولقد تم فى الفترة الأخيرة بمبادرة من الحزب الشيوعى تحقيق تدابير هامة موجهة نحو تعزيز وتحسين أعمال السوفييتات من أسفلها حتى أعلاها . وبنتيجة ذلك ازداد دور السوفييتات ونشاط الجماهير وارتفعت مساهمتها فى الادارة الديموقراطية للدولة وفى أعمالها الاقتصادية التنظيمية . ان القيادة الحزبية تساعد السوفييتات على أن تصبح المنظمة للجماهير .

ولكنه لا تعنى قيادة الحزب الشيوعى للسوفييتات بأن يشبه الحزب بسلطة الدولة . اذ أن الدور القيادى للحزب

فى الدولة وسلطة الدولة نفسها ليسا شيئا واحدا . ان الحزب الشيوعى يقود السوفييتات بل لا يستبدلها بنفسه . ويشار فى النظام الداخلى للحزب الشيوعى السوفييتى مباشرة الى أن اللجان الحزبية تقوم بقيادة السوفييتات عن طريق الفرق الحزبية فيها ولا تسمح بالخلط بين وظائف الهيئات الحزبية ووظائف الهيئات الأخرى كما لا تسمح بالتوازى اللاضرورى فى العمل .

ان الحزب الشيوعى هو النواة القيادية لجميع منظمات الشغيلة الجماهيرية والمنظمات التابعة للدولة والاجتماعية . أما قيادته للمجتمع والدولة فيطبقها من خلال المنظمات الجماهيرية للشغيلة التى تضم كل الشعب السوفييتى : كسوفييتات نواب شغيلة المدن والقرى بتفرعاتها المحلية العديدة على شكل المنظمات الادارية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المنظمات التابعة للدولة والنقابات بتفرعاتها على شكل المنظمات الانتاجية والثقافية والتربوية وغيرها وكذلك جميع أشكال التعاونيات واتحادات الشباب وغيرها .

المساواة فى الحقوق بين القوميات

لقد تم فى الدولة السوفييتية الاشتراكية بصورة تامة تحقيق مبدأ مساواة جميع الشعوب بالحقوق بغض النظر عن الاصل الجنسى أو القومى ، وذلك ما يظهر فى جميع نواحى حياة المجتمع الاشتراكى .

وتتجسد السياسة القومية اللينينية التى تطبق من قبل الحزب الشيوعى فى الدولة السوفييتية التى تسترشد جميع أجهزتها فى أعمالها بمبدأ مساواة القوميات فى الحقوق . أما هذا المبدأ فيظهر فى الحساب الشامل لمصالح جميع القوميات وفى اجتذاب الجماهير الواسعة من جميع القوميات دون استثناء لممارسة سلطة الدولة وفى تأمين حقوق ومصالح الاقليات القومية والحفاظ عليها .

ان مبدأ مساواة القوميات بالحقوق فى الدولة السوفييتية يتجلى فى حق جميع مواطنى الاتحاد السوفييتى ، بغض النظر عن قومياتهم وأجناسهم ، فى تشكيل هيئات السلطة والالتحاق بوظائف الدولة والقيام بأحد أعمالها أى تطبيق الأعمال التشريعية أو التنفيذية أو القضائية للدولة على أساس واحد .

ويتم تشكيل هيئات الجمهوريات المتحدة والجمهوريات والمقاطعات ذات الحكم الذاتى وكذلك الدوائر القومية فى الغالب من السكان المحليين الاصليين الذين يعرفون لغة وظروف حياة ذلك الشعب وخواصه القومية . وتجرى المعاملات فى هذه الهيئات كما وفى المؤسسات الأخرى باللغة الأصلية للسكان . ولقد تم محليا اعداد كوادر جهاز الدولة ذوى الكفاءة العالية . وأوجدت امكانية تامة للمشاركة المباشرة من قبل السكان الأصليين فى تطبيق ادارة الدولة . ويعطى حساب المصالح الخاصة وخواص ظروف الحياة واللغة والثقافة والاقتصاد عند القيام

بالاعمال التشريعية والتنفيذية والادارية امكانية سد متطلبات قوميات الاتحاد السوفييتى على أكمل حال * .

ان احدى المسائل الهامة فى ناحية العلاقات القومية هى التطوير الشامل المطرد لاقتصاد وثقافة جميع القوميات السوفييتية والاستمرار باتجاه التطوير الشامل للجمهوريات السوفييتية .

الشرعية الاشتراكية

تعتبر الشرعية الاشتراكية أحد الشروط الأساسية لتعزيز وتطوير الدولة السوفييتية واحدى وسائل بناء الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى . وكمبدأ لتنظيم وعمل هيئات الدولة فان الشرعية الاشتراكية تظهر فى الاتباع والتطبيق الدقيق المطلق من قبل جميع هذه الهيئات للقوانين والقرارات القواعدية الاخرى وفى تأمين تنفيذها وكذلك فى ضمان الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والمحافظة عليها من قبل هيئات الدولة ** .

ان لمبدأ الشرعية الاشتراكية أهمية خاصة فى ادارة الدولة السوفييتية ، الموجهة نحو التطبيق العملى لمهام ووظائف الدولة الاشتراكية فى مختلف نواحى البناء الاقتصادى والثقافى . كما ان ادارة الدولة السوفييتية هى عمل تنظيمى ابداعى يحمى حقوق ومصالح المواطنين ويربى فيهم الوعى القانونى الاشتراكى . ان

* جاء شرح ذلك بصورة وافية فى الفصل الثانى من هذا الكتاب .

** راجع الشرح الاوفى عن الشرعية الاشتراكية وحماية حقوق المواطنين فى الفصل الخامس من هذا الكتاب .

ذلك هو شكل من أشكال أعمال الدولة الذى عندما تقوم هيئاتها بتنفيذ متطلبات القانون فى حدوده غالبا ما تضع قواعد قانونية جديدة . هذا ويجب دائما على قرارات هيئات ادارة الدولة أن تتجاوب تماما مع متطلبات الشرعية الاشتراكية .

ان كل هيئة وشخصية مسؤولة فى ادارة الدولة السوفييتية ملزمة بمراقبة تطبيق الشرعية الاشتراكية فى أعمال الجهاز المسؤول أمامها وكذلك ملزمة بعدم السماح بخرق حقوق المواطنين . أما فى حالة خرق متطلبات الشرعية الاشتراكية فان هيئات الدولة والشخصيات المسؤولة المفوضة تملك الحق باستعمال عقوبات قانونية معينة تضمن اتباع القواعد القانونية .

ومن الوسائل الهامة لتأمين الشرعية فى تنظيم هيئات الدولة وأعمالها تعتبر مراقبة وتدقيق تطبيقها التى تشارك فى تحقيقها جماهير واسعة مشاركة فعالة .

التخطيط الاشتراكى

ان التخطيط هو أحد مظاهر النشاط التنظيمى للدولة الاشتراكية . ويعتبر مبدأ ادارة وقيادة الاقتصاد الوطنى الدائم المفعول .

ان المبادىء اللينينية للتخطيط الاشتراكى للاقتصاد الوطنى أساس الخطط الحالية وكل نظام تخطيط الدولة . أما مبدأ

تخطيط الحياة الاقتصادية الوطنية للبلاد السوفييتية نفسه فيعتبر دستوريا (المادة ١١ من دستور الاتحاد السوفييتي) .

ومبدأ التخطيط الاشتراكي في ادارة الدولة السوفييتية هو وسيلة فعالة لتحسين تنظيم الهيئات الادارية وأعمالها والمشروعات والمؤسسات الخاضعة لها . ويبنى النشاط التنظيمي لهيئات ادارة الدولة على أساس منهاجي وفي نفس الوقت فهو موجه نحو تنفيذ خطة الاقتصاد الوطني . وتوضع في أساس التخطيط التنظيمي للهيئات الادارية الخطط المقررة لتطور الاقتصاد الوطني والثقافة والمهام الملموسة لبناء الشيوعية التي تنص عليها هذه الخطط .

ويبنى تخطيط الدولة للاقتصاد الوطني على أسس ديموقراطية ثابتة . وذلك يعني بأنه اذا ما كانت المهام والمدلولات الأساسية للخطة توضع بطريقة المركزية فان تفاصيلها التي تسمح بحساب جميع الامكانيات الضرورية والخصائص وأفضل السبل المعقولة لتنفيذ واجبات الخطط حسابا تاما تبدأ من الأسفل أي من المشروعات والمنظمات الاقتصادية . ولقد اتخذ الحزب الشيوعي والحكومة السوفييتية في الفترة الأخيرة تدابير هامة موجهة نحو ازالة المركزية المفرطة في تخطيط الدولة وكذلك نحو تطوير المبادرة المحلية الواسعة .

الحساب والاحصاءات

ان أهم وسيلة لمراقبة تنفيذ الخطط هي معطيات الحساب

والاحصاءات التي يكون التخطيط نفسه مستحيلا بدونها .

ويجرى الحساب والاحصاءات في البلاد السوفييتية من قبل نظام خاص موحد لهيئات ادارة الدولة . وعلى رأس هذا النظام تقف ادارة الاحصاءات المركزية لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي والتي تعتبر هيئة اتحادية جمهورية تقوم بمزاولة القيادة المركزية للحساب والاحصاءات في الاتحاد السوفييتي .

ان المهام الأساسية لادارة الاحصاءات المركزية للاتحاد السوفييتي هي : جمع وفحص ووضع المعلومات الاحصائية المدعمة علميا والتي تصف سير تنفيذ خطط الدولة والنسبة في تطور فروع الاقتصاد وتقدم الاقتصاد الاشتراكي والثقافة في الاتحاد السوفييتي وازدياد الرفاهية الشعبية وادخال التكنولوجيا الحديثة وتوزيع القوى المنتجة في البلاد وغير ذلك وتقديمها في الوقت المناسب الى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي .

هذه هي بصورة مختصرة المبادىء الأساسية لتنظيم هيئات الدولة السوفييتية وأعمالها . انها تنتج من مهام الدولة السوفييتية وتعتبر ظاهرة خاصة لسلطة الشعب السوفييتي المطلقة .

ولكنه من القليل أن يعلن فقط عن المبادىء الديموقراطية أو حتى تسجيلها في وثائق مهيبة . اذ يعتبر الاتقان المستمر لكل جهاز الدولة السوفييتي شرطا ضروريا لتطبيقها في الحياة .

نشأت فى البلاد السوفييتية الظروف الملائمة للتحقيق التام للمبادىء اللينينية حول التنظيم المنسجم لجهاز الدولة على أسس ديموقراطية واتقانه الذى يهدف فى النهاية الى جعله جهازا مجانيا واجتماعيا للادارة الذاتية الشيوعية .

وبتقدم البلاد السوفييتية نحو الشيوعية يظهر شىء جديد فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية بما فى ذلك ادارة الدولة . وتتغلغل المبادىء الاجتماعية بصورة تدريجية فى بعض حلقات الهيئات التنفيذية للسوفييتات وخاصة الحلقات القاعدية منها . ولقد جاء فى برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى أن « من الضرورى الاتجاه نحو تصغير جهاز موظفى الدولة ونحو استيعاب جماهير أوسع فأوسع لملكة الادارة ، ونحو أن يكف العمل فى هذا الجهاز فى المستقبل عن أن يكون مهنة خاصة » * .

ويزداد جهاز الدولة من سنة لأخرى بساطة ويكثر اعتماده على الجماهير وكذلك يتم اتقان أشكال وأساليب عمله وتتسع علاقاته مع الشعب .

ولقد أصبح اجراء التدابير المؤدية الى تقليص وتبسيط جهاز الدولة ممكنا بفضل الاجتذاب الواسع للشغيلة لعمل

* برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى . موسكو ، دار التقدم ، الطبعة العربية ، ١٩٦١ ، ص ١٣٠ .

المؤسسات السوفييتية . ان مساهمة الجماهير فى ادارة امور المجتمع هى منهل لاينضب ولا يعوض لتخفيض الملاك وأساس تحسين أعمال جهاز الدولة .

ويساهم مندوبو الأوساط الاجتماعية فى مناقشة أهم التدابير التى تضعها أقسام وادارات اللجان التنفيذية كما ويساعدون على تنفيذها بصورة عملية ويراقبون أعمال المشروعات والمؤسسات .

وفى نفس الوقت يتطور فى مختلف حلقات جهاز الدولة السوفييتى تأسيس المستخدمين الذين لا يدخلون الملاك . وتعتمد جميع الهيئات الادارية فى أعمالها على المدربين والمفتشين والمراقبين الاجتماعيين .

ان مستخدمى اللجان التنفيذية الاجتماعيين هم شخصيات جديدة فى النظام الادارى السوفييتى . ولكنه من الممكن التأكيد على أن المستقبل سيكون لهم .

اننا نفتخر بمثل هذا الاقتحام الحاسم من قبل الأوساط الاجتماعية والمواطنين فى جهاز الادارة السوفييتية . ولكنه لا يجوز تناسى ضرورة النسبة الصحيحة بين العنصر الاجتماعى والعنصر المحترف فى جهاز الدولة . فالبلاد السوفييتية لا تزال بعد فى بداية مسيرتها التاريخية نحو الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية ومهما كانت بواكير ذلك المستقبل مهمة فان العنصر المحترف الذى يدخل الملاك يلعب دورا كبيرا فى جهاز الدولة السوفييتى .

ولكان من الخطأ أن نحكم ، بناء على ما جاء أعلاه ، بأن أهمية الجهاز المحترف ، أخذت تقل ابتداء من الآن . واذا لم يكن المقصود هو المستقبل ، بل الظروف الحاضرة ، فان دور الجهاز التنفيذى لا يزال كبيرا ويستمر بالازدياد . فبه كما فى السابق يتعلق الكثير مما يخص التنظيم العملى لبناء الشيوعية . وذلك هو السبب الذى يجعل الحزب الشيوعى يطرح مسألة اتقان هذه الاداة الهامة جدا لسلطة الدولة ويطلب تقوية الرقابة الشعبية على أعمالها .

ولا يجوز عدم الاشارة الى أن أساليب عمل جهاز الدولة تتبدل بصورة ملموسة كما ستتبدل فى المستقبل أيضا . ان الاكراه الذى لم يكن فى وقت من الأوقات الأسلوب الرئيسى لأعمال جهاز الدولة الاشتراكية أخذ الآن بالتقلص وتزداد بصورة تدريجية فى أعمال جهاز الدولة السوفييتى أهمية العمل التنظيمى بين الجماهير والانتقاء الصحيح للعاملين ومراقبة التنفيذ الفعلى لمهام وقرارات الهيئات القيادية .

والى جانب ذلك فان تطور الديموقراطية الاشتراكية يعنى بالاضافة الى كل ما تقدم زيادة مسؤولية كل مستخدم وتقوية الضبط والتناسق فى أعمال الناس وتقوية رقابة الجماهير على نشاط جهاز الدولة . ان الديموقراطية والنظام أو الديموقراطية والضبط الذاتى لا ينفصلان . اذ كلما ارتفع مستوى الديموقراطية الاشتراكية وكلما أصبح ضبط المواطنين أكثر وعيا كلما قل تحتم استعمال الوسائل الارغامية من قبل الدولة

وأجهزتها . ولكن هذه الوسائل تبقى من بين وسائل الدولة الاشتراكية كترياق ضد جميع أنواع الخرق لقوانين وقواعد المجتمع الاشتراكى وتحمى حقوق وحريات وواجبات المواطنين السوفييت لأجل تطور الديموقراطية الاشتراكية .

تجديد القادة

ان حل مسألة اجتذاب جميع المواطنين للمساهمة فى ادارة البلاد يجرى الآن كما سيجرى فى المستقبل فى الاتحاد السوفييتى كذلك عن طريق التجديد المنتظم لقوام الهيئات القيادية والتطبيق الدائب لمبدأ انتخابية ومسؤولية القادة والتعميم التدريجى له على جميع القادة . ويجرى الآن فى الاتحاد السوفييتى توسع متزايد للنيابة الشعبية فى السوفييتات وتطور متواصل للمبادىء الديموقراطية لادارة الدولة . وتساعد هذه التدابير على تحسين أعمال السوفييتات وعلى أن تتدفق فيها قوى جديدة بحيث تمر بهذه المدرسة ، مدرسة ادارة الدولة ، مئات الوف وملايين جديدة من الشغيلة . وهكذا ففى كل انتخابات فى السوفييتات يجب تجديد ما لا يقل عن ثلث مجموع النواب . ولقد تم عمليا تجاوز هذا الرقم . فمثلا فى الانتخابات التى جرت فى آذار (مارس) سنة ١٩٦٦ فى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى تم انتخاب أكثر من نصف النواب فى البرلمان لأول مرة . وهكذا تجدد مجلس الاتحاد بنسبة ٧٠٪ تقريبا مع العلم بأنه كان ٥٣٤ نائبا من مجموع ٧٩١

نائبا قد انتخبوا لأول مرة ، أما مجلس القوميات فبأكثر من ٧٠٪ حين انتخب لأول مرة فيه ٤٧٣ نائبا من بين ٦٥٢ نائبا . وكان قوام السوفييتات المحلية قد تجدد فى يونيو (حزيران) ١٩٧١ أكثر من ٥٠ ٪ .

ان مبدأ الانتخابية والمسؤولية أمام الهيئات النيابية والناخبين يعمم تدريجيا على جميع قادة هيئات الدولة . وفى هذا الصدد يكتسب أهمية كبيرة التجديد المنتظم لقوام الهيئات القيادية للسوفييتات ، وينعكس هذا التجديد فى أنه يجرى الانتخاب فى هذه الهيئات لمدة لا تزيد على الثلاث دورات مع تجديد ثلث القوام فى كل انتخابات . ويمكن أن يسمح بتجديد انتخاب النائب فى الحالات النادرة فقط عندما تجعل مواهبه الشخصية ، حسب الرأى العام ، من استمراره بالعمل فى الهيئة القيادية شيئا مفيدا وضروريا . وفى هذه الحالة يعتبر انتخاب المرشح قائما شرعا فيما اذا كان الى جانبه ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأصوات .

ان اجراءات التجديد المنتظم لجميع الهيئات المنتخبة (التابعة للدولة والاجتماعية) تسمح باجتذاب ملايين كثيرة من المواطنين بصورة اضافية للمشاركة فى امور المجتمع والدولة وتعطيهم امكانية المشاركة المباشرة فى أعمال الهيئات القيادية .

ان للاتباع الدقيق لمبدأ المحاسبة المنتظمة للسوفييتات ونوابها أمام الناخبين ولممارسة الناخبين لحق سحب النواب الذين لا يبررون الثقة وللمحاسبة المنتظمة للهيئات التنفيذية

أمام السوفييتات ولنشر الانتقاد والانتقاد الذاتى فى أعمال الهيئات المنتخبة ولتقوية مراقبة الشعب لأعمالها أهمية كبيرة فى التحسين المطرد لأعمال هيئات الدولة السوفييتية .

٦ – الديموقراطية المباشرة ومشاركة المنظمات الاجتماعية فى ادارة الدولة

تكون المساهمة الدائمة المتزايدة من قبل المواطنين فى ادارة الدولة السنّة الأساسية لتطور الدولة الاشتراكية فى طريق الشيوعية . أما خاصية المرحلة الحاضرة لهذا التطور فتنحصر قبل كل شىء فى وجود جميع المقدمات للتحقيق العملى للتعاليم اللينينية واجتذاب كل الشعب للمساهمة فى حل أمور المجتمع والدولة فى البلاد السوفييتية حاليا .

وعند رسم طريق تطور الديموقراطية السوفييتية أكد لينين على أن الهدف من ذلك يعتبر الاجتذاب الشامل للشغيلة للمساهمة العملية فى ادارة الدولة السوفييتية . ولقد وضع المؤتمر الثانى والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى هذا الهدف اللينينى كمهمة واقعية عملية . « ان تطوير وترقية الديموقراطية الاشتراكية من كل النواحى ، واشتراك جميع المواطنين اشتراكا نشيطا فى ادارة الدولة وفى قيادة البناء الاقتصادى والثقافى ، وتحسين عمل جهاز الدولة وتعزيز الرقابة الشعبية على نشاطه ، ذلك هو الاتجاه الرئيسى لتطوير نظام

الدولة الاشتراكى فى مرحلة بناء الشيوعية »* _ لقد عممت فى كلمات البرنامج هذه ، الخبرة الكبيرة للدولة السوفييتية والديموقراطية الاشتراكية . وجاء فى تقرير ل . ١ . بريجنيف أمام المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ما يلى : « اننا نرى مغزى الديمقراطية الاشتراكية ومضمونها فى اشتراك جماهير متزايدة أبدا فى ادارة البلاد وشؤون المجتمع »** . ان الحديث فى الاتحاد السوفييتى يدور حول اتقان السبل والوسائل الحالية لاجتذاب الشعب للمساهمة فى ادارة الدولة والمجتمع وايجاد أخرى جديدة .

ان الطرح العملى لهذه المسألة ووسائل تحقيق هذا الاتجاه قد هيأها كل تأريخ البناء السياسى والاقتصادى للمجتمع والدولة السوفييتين .

وأهم طرق حلها هى :

١ — ايجاد ظروف حياة مادية وثقافية أحسن فأحسن لكل فرد عامل .

٢ — اتقان أشكال النيابة الشعبية والمبادىء الديموقراطية للنظام الانتخابى السوفييتى .

٣ — توسيع ممارسة المناقشة من قبل الشعب بأسره لأكبر مسائل بناء الشيوعية وقوانين الدولة السوفييتية .

---

* برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، موسكو ، دار التقدم ، الطبعة العربية ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

** مواد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . دار المطبوعات السياسية ، ١٩٧١ ، ص ٨٢ .

٤ — التوسيع الشامل لأشكال الرقابة الشعبية على أعمال هيئات السلطة والادارة وزيادة فعاليتها .

٥ — التجديد المنتظم لقوام الهيئات القيادية والتطبيق المنسجم لمبدأ انتخابية ومسؤولية الشخصيات القيادية فى جهاز الدولة والمنظمات الاجتماعية وتعميمه تدريجيا على جميع الشخصيات القيادية لمنظمات الدولة والمنظمات الاجتماعية والمؤسسات الثقافية .

وليس من قبيل الصدفة أن يضع الحزب الشيوعى السوفييتى رفع المستوى المادى والثقافى المطرد لحياة الشعب فى المرتبة الأولى . اذ أن ذلك بالذات ما يولد أكثر الظروف ملاءمة للعمل النشيط الخلاق من قبل المواطنين لخير المجتمع . ان حكم الشعب فى البلاد السوفييتية يعتمد على أساس مادى صامد وهو نظام الاقتصاد الاشتراكى والملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج . وكذلك فان جميع ثروات الاتحاد السوفييتى هى منجزات الشعب السوفييتى . ولهذا السبب بالذات فانه يعتبر مصدرا لسلطة الدولة وصاحبها . وبذلك أيضا تتحدد مشاركته الحاسمة فى ادارة الدولة .

أما الطريق المهم الآخر لاجتذاب الجماهير للادارة فيعتبر اتقان أشكال النيابة الشعبية والنظام الانتخابى السوفييتى . وتنحصر المسألة فى التحسين المطرد للعمل التنظيمى لجميع هيئات السلطة فى البلاد ، أى سوفييتات نواب الشغيلة ، ابتداء من السوفييتات الريفية وحتى البرلمان وكذلك فى اتقان

الأشكال الحالية لنشاطها وايجاد أشكال جديدة على أساس الاجتذاب الأوسع للشعب للعمل المباشر فى ادارة الدولة .

ان الحامل الرئيسى لسلطة الدولة الشعبية ، السوفييتات ، يمثل على أكمل حال بداية تلك الادارة الذاتية التى تعتبر مدعوة لأن تحل فى المستقبل مكان الدولة .

ان السوفييتات والنواب قد برهنوا منذ أمد بعيد للشعب على أنهم منظمو الكثير من الأعمال الطيبة . ولكن الحياة تتقدم بسرعة فائقة كما أن برامج بناء الشيوعية بدرجة من العظمة بحيث تكتسب مسألة الاكمال المطرد لعمل السوفييتات أهمية بالغة .

ومن أهم سبل تطوير المبادىء الاجتماعية فى السوفييتات تقوية دور النواب فى النشاط العملى للهيئات النيابية للسلطة والتلاحم الأكثر بين الوظائف التشريعية والتنفيذية على هذا الأساس .

ان النواب هم بالذات تلك القوة التى تجسد وحدة الأسس الاجتماعية وأسس الدولة . واضافة الى كونهم أعضاء فى الهيئات الجماعية لسلطة الدولة فانهم فى نفس الوقت يمثلون مباشرة فيها المجتمع نفسه مكونين جزءا لا يتجزأ منه . انهم يقومون بتنفيذ واجباتهم فى السوفييتات مجانا وفى أوقات الفراغ بعد الأعمال الانتاجية فى الغالب . وبناء على ذلك فانه كلما ازدادت فعالية مشاركتهم فى قيادة مختلف نواحى بناء

الشيوعية كلما تجمعت فى هذه القيادة أكثر فأكثر الخواص والصفات الاجتماعية .

ولقد ازداد بصورة ملحوظة فى الفترة الأخيرة دور نواب السوفييتات فى الحياة الاجتماعية وذلك نتيجة لتوسيع حقوق السوفييتات . ان قوة السوفييتات تكمن بالذات فى أنها لا تعتمد على أعضائها فقط ، بل قبل كل شىء على أوسع جماعات النشطاء .

النشطاء الاجتماعيون فى السوفييتات

تعمل السوفييتات على توسيع دائرة الأشخاص المشتركين اشتراكا فعالا فى أعمال الدولة أكثر فأكثر . ويعود الدور الكبير فى ذلك لثلاثمائة ألف لجنة دائمة للسوفييتات المحلية والسوفييتات العليا للجمهوريات المتحدة التى يشارك فى أعمالها بالاضافة الى أكثر من مليونى نائب ملايين النشطاء الاجتماعيين . كما يزداد عدد المسائل التى تحال من ضمن اختصاصات ادارات وأقسام الهيئات التنفيذية الى هذه اللجان .

فمثلا ، تعمل أكثر من ١٥٠ ألف لجنة دائمة فى سوفييتات جمهورية روسيا الاتحادية . ويدخل فى قوامها حوالى مليون نائب . ان من أثمن ما فى أعمال اللجان الدائمة هو كون الكثير من هذه اللجان لا تقوم بطرح المسائل أمام اللجان التنفيذية فقط بل وتبحثها بصورة مستقلة فى اجتماعاتها وتتوصل الى نتائج فعالة . ولقد شكلت سوفييتات نواب الشغيلة فى

بيلوروسيا ١٢٥٩٣ لجنة دائمية يعمل فيها ٦٦٠٨٧ نائبا وعشرات الالوف من النشطاء .

وكما هو معروف فانه لا يوجد فى أية من الهيئات فى الاتحاد السوفييتى نواب محترفون . ولغرض تحسين أعمال السوفييت وتقوية الرقابة على الهيئات التنفيذية ينص برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى على ادخال الأعفاء المنتظم للنواب من وظيفتهم لغرض العمل فى اللجان الى حيز التطبيق .

ان اللجان الدائمة هى صورة تقليدية لاجتذاب الناخبين للحل المباشر لمسائل البناء الاقتصادى والثقافى واتباع الشرعية الاشتراكية والتربية الشيوعية للناس . ولكن هذه الصورة كفت عن كونها الوحيدة منذ فترة طويلة . اذ ظهرت فى الفترة الأخيرة الى جانبها وترسخ فى الحياة صور جديدة لمساهمة الأوساط الاجتماعية فى أعمال السوفييتات . ومنها ، مثلا ، مدربو السوفييتات الذين لا يدخلون فى الملاك ، والمجالس الانتاجية الفنية الدائمة وغيرها من المجالس الخاصة لدى اللجان التنفيذية . ان مثل هذه التأسيسات تتمم عمل الهيئات التنفيذية للسوفييتات ، كما وتساعد أقسام هذه الهيئات وادارتها .

تتطور الآن فى الاتحاد السوفييتى الأشكال القديمة التى اختبرها الزمن والأشكال الجديدة لمساهمة الأوساط الاجتماعية فى ادارة الدولة . ان هذه الأشكال كما لو كانت تتلمس الطرق العملية للتحول المشترط تاريخيا لنظام الدولة الاشتراكى الى الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية .

وكما قلنا سابقا فان المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى اتخذ الاتجاه اللينينى الى المشاركة الشاملة من قبل جميع مواطنى البلاد السوفييتية فى ادارة امور المجتمع . ان ذلك لا يزال بعد برنامجا للمستقبل . ولكن هل ذلك المستقبل ببعيد ؟

فمنذ الوقت الحاضر أصبح عمل الدولة قضية الملايين . فقد انتخب فى السوفييتات من جميع الدرجات (من الريفية الى السوفييت الأعلى) كما قلنا سابقا ما يزيد على المليونى شخص* . ويشارك أكثر من خمسة ملايين شخص فى أعمال المداولات الانتاجية . أما عدد النشطاء الاجتماعيين للسوفييتات فيزيد بأكثر من اثنتى عشرة مرة على عدد النواب ويضم الآن أكثر من ٢٥ مليون شخص** .

ويتركز الآن حول السوفييتات الكثير من منظمات الشغيلة الاجتماعية الذاتية : كلجان الحارات والشوارع ، والفصائل الشعبية الطوعية للمحافظة على النظام العام ، والمحاكم الرفاقية ، ولجان أولياء أمور تلاميذ المدارس والمجالس النسائية وجماعات النواب ، وفصائل الوقاية الصحية ، ومجالس المساعدة لدى أقسام اللجان التنفيذية ، ولجان الرقابة الاجتماعية على أعمال

---

* من المهم أن نشير الى أنه فى السنوات العشر الاولى فقط لقيام السلطة السوفييتية انتخب كل واحد من الاثنى عشر من المواطنين عضوا فى اللجان التنفيذية للسوفييتات المحلية أو مندوبا للمؤتمرات .

** راجع مواد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٧٧ .

المؤسسات التجارية ومؤسسات التغذية العامة ، وغيرها .

وتجتذب سوفييتات نواب الشغيلة من خلال المنظمات الاجتماعية الذاتية واللجان الدائمة ملايين الناس للمشاركة الفعالة فى أعمالها .

ومن الممكن أن نقدم أمثلة لا تحصى عن المشاركة الفعالة من قبل المواطنين فى الادارة بالنسبة الى أية جمهورية أو أية مدينة أو منطقة من البلاد السوفييتية الشاسعة .

ويدخل فى عضوية اللجان الدائمة فى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفييتية أكثر من ٧٠٠ ألف مواطن . ويشترك فى مائتى ألف من المنظمات الجماهيرية الذاتية لسكان أوكرانيا (كلجان الحارات والشوارع والأولياء لدى المدارس والمجالس النسائية والفصائل الشعبية الطوعية ولجان الوقاية الصحية وغيرها) التى تقوم بمساعدة السوفييتات ولجانها التنفيذية ثلاثة ملايين من شغيلة الجمهورية .

ان كل مواطن بالغ فى البلاد السوفييتية يشارك فى أعمال احدى المنظمات الاجتماعية . وتمتزج جميع هذه المنظمات كعشرات ومئات من الجداول فى المجرى العام لتطور الأسس الاجتماعية فى جميع نواحى الحياة .

ان كل ذلك معروف منذ زمن بعيد ومعتاد بالنسبة للاتحاد السوفييتى . ولكن هنا بالذات تولد أثناء الأعمال اليومية العادية أشكال جديدة اجتماعية ، وأساليب جديدة ، شيوعية ، لادارة المجتمع وأشكال جديدة لمشاركة المواطنين فى الادارة .

وقد بحثنا أعلاه ذلك الشكل من أشكال مشاركة المواطنين فى الادارة وهى تشكيل هيئات السلطة فى البلاد السوفييتية وانتخاب الجيش اللجب من نواب السوفييتات .

ان الشعب السوفييتى ما عدا النواب ينتخب القضاة الشعبيين والمحلفين الشعبيين المدعوين لتطبيق العدالة الاشتراكية .

مناقشة قضايا الدولة من قبل الشعب بأسره

هناك الطريق الثالث المهم لاجتذاب كل الشعب للمشاركة فى ادارة البلاد السوفييتية هو مناقشة أكبر قضايا بناء الشيوعية وأهم مشاريع القوانين من قبل الشعب بأسره .

ان الاتقان المطرد لمختلف أشكال الديموقراطية المباشرة يقرب المجتمع أكثر فأكثر من تلك الدرجة من التطور التاريخى حينما سيساهم الجميع فى حل قضايا المجتمع والدولة . ولقد دخلت مثلا بصورة وطيدة فى حياة الناس السوفييت قاعدة طرح أهم قضايا بناء الشيوعية وأهم مشاريع القوانين للمناقشة من قبل الشعب بأسره . ولقد ساهمت بصورة فعالة فى السنوات الأخيرة فى الاتحاد السوفييتى جماهير الشغيلة الواسعة فى مناقشة بعض المسائل التى نظمت بعدئذ بالقوانين كتحسين الضمان التقاعدى للشغيلة ، وتقوية علاقة المدرسة بالانتاج والتطوير المستمر لنظام التعليم العام فى الاتحاد السوفييتى ، والاصلاح الاقتصادى ، وأسس قانون الزواج والعائلة والصحة

العامة وغير ذلك فى الاجتماعات والصحافة . ونوقش بصورة واسعة كذلك الكثير من الوثائق الموجهة لتقوية الشرعية والنظام القانونى ولحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

ويساهم الشغيلة بصورة فعالة فى اعداد خطط الاقتصاد الوطنى . وحتى التخطيط ، تلك الناحية الخاصة جدا ، التى يمكن كما يبدو للوهلة الأولى أن تشتغل بها هيئات الدولة ذات الصلاحية فقط ، أخذت تتعرض بصورة ملموسة « للاقتحام » من قبل الأوساط الاجتماعية ، كما أن هذا الاقتحام مثمر جدا . ويطرح الشغيلة فى أثناء بحث خطط الاقتصاد الوطنى الطويلة الأجل والمهمات الانتاجية الجارية تعديلات تمنع من ناحية حدوث مختلف أنواع التخطيط الفارغ وتساعد من الناحية الأخرى بصورة أكمل على استعمال الاحتياطيات العظيمة .

ان مناقشة الشعب بأسره لمشاريع القوانين الهامة والقرارات الحكومية الأخرى تضمن المساهمة الفعالة من قبل الجماهير الواسعة فى اعداد القوانين السوفييتية والعكس الواضح فى القوانين والوثائق القانونية الأخرى لمصالح الشعب ودوره الفعال فى تنفيذها فى الحياة .

ان مناقشة الشعب لأهم المشاريع تؤكد حقيقة كون المساهمة الواسعة من قبل ملايين الجماهير فى حل المسائل الجذرية لحياة الدولة تضمن بصورة فعلية فى البلاد السوفييتية . وكذلك فان حكمة الشعب وتجربته تساعدان الحزب الشيوعى

والحكومة السوفييتية على اتخاذ الحلول الصحيحة . وفى نفس الوقت فان مثل هذه المناقشة تساعد على زيادة النشاط السياسى والعملى للجماهير وتقوى فيها الشعور بأنها صاحبة أمور الدولة والمجتمع وكذلك عدم المسالمة بالنسبة للنواقص واللامبالاة .

ويؤخذ بعين الاعتبار قسم من الاقتراحات الكثيرة المطروحة أثناء المناقشة بصورة مباشرة عند سن القوانين المناسبة . أما الاقتراحات الأخرى المقدمة أثناء المناقشات الشعبية العامة فتؤخذ بعين الاعتبار عند وضع بعض قرارات الدولة ويتم تحويل قسم من الاقتراحات الى الوزارات والمصالح المركزية وهيئات السلطة المحلية المناسبة لغرض اتخاذ التدابير اللازمة أو حسابها عند التطبيق العملى . هكذا يتم بمختلف الوسائل تحقيق مواد مناقشة الشعب بأسره . وتعتبر مناقشة الشعب بأسره لمشاريع القوانين تجسيدا فى التطبيق لتعاليم لينينية هامة حول وجوب الانطلاق من الواقع ومن تجربة الجماهير ووجوب التعبير الصحيح عما يدركه الشعب وضمان تناسب القانون مع الظروف الموضوعية ومتطلبات تطور المجتمع وتأثيره على هذا التطور فى الاتجاه المطلوب .

ان مثل هذه المناقشة لمشاريع القوانين وغيرها من القرارات ذات الأهمية العامة بالنسبة للدولة أو الأهمية المحلية أصبحت الآن نظاما وستطرح فى المستقبل أهم مشاريع القوانين للاستفتاء العام .

20-1152

ويعتبر الجمع ما بين مناقشة الشعب بأسره والاستفتاء العام تطورا لاحقا لمبدأ سيادة الشعب ـ أحد المبادىء الأساسية لنظام الدولة السوفييتى . وذلك بداية أخرى للادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية .

وتلعب دورا هاما فى البلاد السوفييتية مختلف المداولات والمجالس العامة واجتماعات نشطاء الصناعة والبناء والزراعة والثقافة التى يتم عقدها فى المركز أو محليا والتى يناقش فيها السوفييت المتقدمون المسائل الهامة المتعلقة ببناء الشيوعية . وللقيام بمثل هذه الاجتماعات أهمية بالغة بالنسبة لتطور الفروع المعنية . والى جانب ذلك فانها تجتذب لحل مسائل الدولة جماهير واسعة من كادحى المدن والأرياف المتقدمين وتعمل على توسيع ديموقراطية الدولة الاشتراكية . ومن غير النادر أن تحتوى وثيقة سلطة الدولة المنشورة بعد مثل هذه الاجتماعات (كالقانون والمرسوم والقرار الخ .) على توصيات أو اقتراحات المساهمين فيها .

وهكذا يتم فى البلاد السوفييتية بصورة واقعية تحقيق التعاليم اللينينية القائلة بأنه مع التقدم نحو الشيوعية ستسيَّر كل امور المجتمع بصورة مباشرة من قبل الشغيلة أنفسهم الذين يهتمون اهتماما عميقا بتطور القوى المنتجة والنمو المستمر للاقتصاد والثقافة ورفاهية الشعب . وتعتبر مثل هذه التدابير مدرسة جيدة لنظام الدولة الاشتراكى وبناء الشيوعية .

وهكذا فان بواكير الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية

توجد فى كل مكان . ولقد أخذت تظهر فى أثناء تطور الديموقراطية الاشتراكية الشاملة علامات التحول التدريجى الأولى لنظام الدولة الاشتراكى الى الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية ، علامات عملية عميقة وطويلة تستمر عصرا تأريخيا كاملا .

تلك هى بعض أشكال مشاركة الجماهير فى ادارة الدولة .

تنحصر قوة الدولة الاشتراكية فى سعة قاعدتها الاجتماعية واجتذابها الجماهير للمساهمة المباشرة فى قضايا الدولة ، أى باختصار ، فى ديموقراطيتها . لقد قال لينين : ان ما يشكل قوة دولتنا هو وعى الجماهير . فالدولة تكون قوية عندما تعرف الجماهير كل شىء وتستطيع أن تحكم على كل شىء وتفعل كل شىء بوعى *.

ومن المفهوم تماما أنه بتحول دولة دكتاتورية البروليتاريا الى التنظيم السياسى للشعب بأسره تتضاعف قوة الدولة الاشتراكية ، ذلك لأن قياسها بنشاط هيئات العقاب وبقابلية استعمال الارغام أخذ يقل بينما يزداد قياسها بنشاط الأوساط الاجتماعية وباستخدام وسائل الاقناع وتربية الناس بروح الطاعة الشيوعية الواعية .

وطبيعى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار بأنه يجرى فى المرحلة

---

* **لينين** . المؤلفات ، الطبعة الروسية الخامسة ، المجلد ٣٥ ، ص ٢١ . لينين . تقرير عن السلام ، الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ـ ١٩٧٠ ، ص ١٣ .

الحالية استعمال صلاحيات سلطة الدولة للهيئات النيابية ولكن الكلام يدور عندنا لا عن توسيع مثل هذه الصلاحيات بل عن الاستخدام الصحيح لوسائل الارغام من قبل الدولة . انها تستخدم بقدر ما تدعو الحاجة الى ذلك فقط .

ان هذا الاتجاه الذى يقرب أكثر فأكثر السوفييتات من الاتحادات الاجتماعية الجماهيرية للشغيلة أحد الظروف التى تؤدى الى تقوية التعاون والتفاعل بين هيئات السلطة والمنظمات النقابية والكومسومولية والتعاونية . ومن الممكن أن نقول ان هذه المنظمات تقوم فى عدد من الامور المتعلقة بادارة البناء الاقتصادى والثقافى وحماية النظام العام وتربية الناس السوفييت بتنسيق جهودها واتخاذ القرارات المشتركة وتنظيم رقابة تنفيذ هذه القرارات وتقوم بالعمل التنظيمى بين الجماهير مما ينعكس على أحسن صورة ايجابية على النتائج العملية سواء لأعمال السوفييتات أو اتحادات الشغيلة الأخرى .

المنظمات الاجتماعية الجماهيرية

يعتبر نشاط الشغيلة فى المنظمات الاجتماعية الجماهيرية غير الحكومية كذلك من أهم أشكال اجتذابهم لادارة الدولة .

ويفترض دخول البلاد السوفييتية مرحلة البناء الواسع للشيوعية التقوية المطردة للادارة الذاتية الاجتماعية وزيادة دور وأهمية المنظمات الاجتماعية للشغيلة كالنقابات والكومسومول والتعاونيات واتحادات الابداع والجمعيات العلمية والدفاعية

والرياضية وغيرها من الجمعيات الطوعية . وتدخل جميع هذه الاتحادات ضمن نظام التنظيم السياسى للمجتمع السوفييتى كما وتشارك تحت قيادة الحزب الشيوعى فى حل مسائل هامة للدولة . وتعتبر المنظمات الاجتماعية والتعاونية وغيرها من المنظمات الجماهيرية للشغيلة قوة هائلة . وبهذا الصدد تكفى الاشارة الى أنها توحد فى الواقع جميع السكان البالغين .

والى جانب توسيع دور العنصر الاجتماعى (دور المواطنين والمنظمات الاجتماعية) فى أعمال هيئات الدولة وذلك ما تكلمنا عنه أعلاه ، يتم فى الوقت الحاضر تطبيق خط آخر لتطوير الديموقراطية السوفييتية – وهو تقوية دور المنظمات الاجتماعية فى جميع نواحى حياة المجتمع السوفييتى . ويتوخى هذان الخطان هدفا واحدا هو نشر مبادرات الناس السوفييت فى بناء الشيوعية على أوسع نطاق ممكن . وتوجد هنا علاقة متبادلة معينة : اذ كلما كبرت المسائل المطلوب حلها كلما تطلبت مجهودا أكبر من الشعب . وعلى العكس كلما اتسع ابداع الشعب كلما ازدادت معدلات التطور .

وقبل كل شىء يعتبر الحزب الشيوعى – نموذج التنظيم الاجتماعى – مدرسة حقة لادارة أمور المجتمع للناس السوفييت . ان مدرسة الشيوعية هى الكومسومول والنقابات ، حيث يتعلم الفرد كيف ينظر الى القضايا الاجتماعية نظرة حكومية ومدبرة . انها شبكة هائلة من منظمات الشغيلة الجماهيرية الذاتية .

ان للدولة الاشتراكية والمجتمع أهدافا واحدة . ومن هنا

تنتج المصلحة المتبادلة بين الدولة التى ترغب بالتطوير الشامل لمبادرة الجماهير ، والمجتمع الذى يرغب فى أن تكون الدولة قوية وأن يزداد دورها بصورة دائمة فى بناء الشيوعية وفى العلاقات الدولية .

وتأخذ العلاقات بين الدولة السوفييتية والمجتمع الآن بالتوثق ، أما وظائف الدولة والوظائف الاجتماعية فلقد تشابكت فيما بينها الى درجة يصعب فيها عزلها عن بعضها .

فمثلا وظيفة من تعتبر قيادة الاقتصاد ؟ أهى وظيفة الدولة ؟ نعم ، ولكنها الى جانب ذلك تعتبر وظيفة اجتماعية . وهنا بالذات ، فى ناحية الاقتصاد المجال الرئيسى لطليعة الشعب السوفييتى – الحزب الشيوعى . أما الانتاج فهو الحقل الرئيسى لعمل النقابات . ويؤثر تنظيم الشغيلة هذا على الحياة الاقتصادية للبلاد عن طريق لجان المعامل والمصانع والمداولات الانتاجية الدائمة وغيرها من الهيئات الاجتماعية . ويكفى أن نذكر بأنه يعمل فى المشروعات وورشات البناء والسوفخوزات أكثر من ١١٨ ألفا من المداولات الانتاجية الدائمة التى يشارك فى أعمالها حوالى الخمسة ملايين شخص .

ويعمل فى مصانع ومعامل البلاد على أسس اجتماعية ما يزيد على ١٤٤ الفا من مكاتب التصميم والتكنولوجيا ومعاهد البحوث العلمية ومكاتب ومختبرات تنظيم العمل وقياسه والاستعلامات التكنيكية والتحليل الاقتصادى وفرق الابداع المختلفة . وهى تضم أكثر من مليون عامل ومستخدم .

ولقد تم فى السنوات الأخيرة فى البلاد السوفييتية توسيع حقوق وواجبات المنظمات الاجتماعية توسيعا ملحوظا كما ارتفع دورها فى ادارة أمور الدولة . وتتمتع الهيئات المركزية للمنظمات الاجتماعية بحق المبادأة التشريعية . وحولت بعض الوظائف التى كانت سابقا تؤدى من قبل هيئات الدولة الى المنظمات الاجتماعية . فمثلا ، تدير النقابات جميع مسائل الضمان الاجتماعى . وكذلك توسعت حقوقها فى ادارة الانتاج وحماية عمل العمال والمستخدمين . وأصبحت تحت اشرافها المصحات ودور الراحة . ولقد ارتفع كثيرا دور الكومسومول فى الحياة الاقتصادية والثقافية . وتؤدى المنظمات الاجتماعية وظائف هامة فى مراقبة أعمال المؤسسات التجارية ومؤسسات التغذية العامة والخدمات العامة للسكان .

ولقد كانت صيانة النظام العام والعدالة دوما من أهم قضايا الدولة . وتصبح فى ظروف الدولة السوفييتية المحافظة على النظام العام والنضال ضد التجاوزات على القانون أمرا طبيعيا بالنسبة للشغيلة كما هو الحال عند قيام الدولة بهذه الوظائف . وتوجد فى الاتحاد السوفييتى ١٥٩ ألف فصيلة شعبية طوعية للمحافظة على النظام العام توحد تحت لوائها أكثر من ستة ملايين شخص . وتعمل فى المشروعات وورشات البناء والمؤسسات والكولخوزات والسوفخوزات أكثر من ٢٠٠ الف محكمة رفاقية . ان الفصائل الشعبية الطوعية للمحافظة على النظام العام والمحاكم الرفاقية تقوم بأعمال كانت دائما تعتبر

أعمالا للدولة فقط . وان ذلك حقا لظاهـرة اجتماعية جديدة لم تعرف من قبل .

ومن المحتمل أن يتراءى لبعض القـراء الغربيين الذين تربوا على المذاهب الحقـوقية « التقليدية » بأن المداولات الاتتاجية أو المحاكم الرفاقية هى « اقتحام » للديموقراطية و « هدم » للأصول القانونية . انهم نادرا ما يستطيعون تصور تنظيم المعاشرة البشرية بدون البوليس والمحكمة أو بدون القانون الجنائى وقضبان السجون . أما من وجهة نظرنا فان فى هذا « الاقتحام » ينحصر تحول الى طراز تاريخى جديد حقا للنشاط الاجتماعى للفرد العامل : من الانعزال الحرفى وضيق الأفق وخاصية « حرفته » الى العلاقات المتعددة الجوانب والابراز الواسع لقواه وقابلياته فى تنظيم حياة جديدة للملايين .

ومع ذلك فان الديموقراطية السوفييتية هى فى نفس الوقت وضع معنوى جديد . اذ تتبدل التبعية لفـرد واحد الى التبعية للجماعة وللرأى العام للجماهير . ويتنازل الضيق الذاتى المحتمل جدا للأشخاص المنفردين عن مكانه للموضوعية والنظرة المتعددة الجوانب للكثيرين . ويهتدى الشخص فى الظروف الجـديدة بالجماعة . وتنمو فيه نفسية شيوعية حقة تظهر فى الصلة الحيوية مع جميع الناس العاملين وبالمجتمع .

ومن سنة لاخرى تزداد سعة أعمال الجمعيات والاتحادات العلمية والعلمية ـ التكنيكية والرياضية والدفاعية والتنويرية

والابداعيـة . وباعتبارها منظمـات ديموقراطية من الجماهير نفسها تبنى أعمالها على المبادرات الذاتية فانها منذ الآن تحتوى على الـكثير من عناصر وصفـات المستقبل ويعتبر قسم منها لدرجة ما نموذجا للهيئات المماثلة من الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية .

ان أكثرية المنظمات الاجتماعية تقوم منذ الأيام الأولى للسلطة السوفييتية . وظهرت الأخرى فى السنوات الأخيرة . ولـكنها جميعا تكتسب فى فترة بناء الشيوعية على نطاق واسع معنى جديدا . وذلك ليس فقط لازدياد عددها وتوسع وظائفها ونمو مجال أعمالها . ان المنظمات الاجتماعية ، الذاتية ، لا تقوم فى الوقت الحاضر بمجرد مساعدة الدولة بل ستأخذ على عاتقها تدريجيـا بعض وظائفها . ولكن تسليم هذه أو تلك من وظائف هيئات الدولة للأوساط الاجتماعية (كالنقابات مثلا) لا يحل فى حد ذاته القضية ولا يضمن مشاركة الجماهير فى الادارة . اذ أن المهم ليس نوع الهيئة التى تقوم بهذا العمل أو ذاك بل ان الشىء الرئيسى هو كيف تقوم به . ان الادارة الذاتية للجماهير تبدأ حينما يحصل كل عامل وكل مواطن على حق التأثير على مناقشة واتخاذ القرارات . ولذلك فان تسليم وظائف هيئات الدولة للمنظمات الاجتماعية يجب أن يصحب بتغيير واتقان أشكال أعمال هذه المنظمات وبالتعزيز المطرد للرقابة « من الأسفل » وبتقوية نشاط الجماهير ومبادرات الشغيلة . وينص برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى على تطوير ذاتية المنظمات الاجتماعية

عن طريق تقليص عدد الموظفين وتجديد ما يقرب من نصف قوام الهيئات القيادية عند كل انتخابات والخ .

ويزداد اعتماد الدولة على المنظمات الاجتماعية . وفيما بعد ، حينما ستحصل المنظمات الاجتماعية على وظائف جديدة وتتقن أساليب العمل الديموقراطية فانها ستنمى مبادرة وذاتية أعضائها وتطور فيهم خبرة ومهارة فى النشاط الاجتماعى وتهيىء الجماهير للادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية .

ان النهوض بدور المنظمات الاجتماعية يبرز كأحد القوانين فى تطور المجتمع الاشتراكى الذى يتحول الى المجتمع الشيوعى كما يساعد على حل مسألة اجتذاب المواطنين لادارة امور المجتمع .

ويعنى النهوض بدور السوفييتات كمنظمات جماهيرية وتسليم وظائف بعض هيئات الدولة لمنظمات الشغيلة الاجتماعية بأنه تبدأ منذ الآن عملية التحول التدريجى لنظام الدولة الاشتراكى الى الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية .

ان انهاء هذه العملية هو قضية المستقبل البعيد ولكن المستقبل القريب لنظام الدولة السوفييتى متعلق بازدياد سعة اجتذاب السكان لأعمال هيئات الدولة وبالنهوض المطرد بدور الأوساط الاجتماعية فى ادارة البلاد . ان ذلك لقانون موضوعى يشترط فى آخر المطاف بالمتطلبات الأساسية للبناء الاقتصادى . اذ أن الديموقراطية عند وقوعها تحت التأثير الهائل للتطور الاقتصادى تبدى بدورها التأثير على الانتاج الاشتراكى مساعدة

على تحقيق هدفه الرفيع وهو سد المتطلبات المادية والثقافية للمجتمع . وبدون توسيع واتقان الديموقراطية يستحيل البناء الناجح للشيوعية .

ولكنه يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن نظام الدولة الاشتراكى سيبقى ويتطور فى خلال فترة طويلة من الزمن تمتد حتى الانتصار التام للشيوعية . ولا يمكن أن يستعجل بعملية نشر المبادىء الاجتماعية فى أعمال هيئات الدولة كما أنها لا يمكن أن تزاد سرعتها بصورة اصطناعية . أن تطورها يجرى بصورة تدريجية وملائمة للسير الطبيعى لبناء الشيوعية وللمتطلبات الواقعية للمجتمع فى كل طور من أطوار تقدمه الى الأمام .

وتكون مهام بناء الدولة والنهوض المطرد بدور نظام الدولة فى ظل الاشتراكية هى الغالبة على مسائل زوال الدولة ولا يمكن لها الا أن تكون كذلك .

وما دامت الضرورة فى قيادة الدولة للمجتمع باقية لا يمكن أن يستصغر دور هيئات الدولة . ولذلك فان السوفييتات التى تكون محور ارتكاز نظام الدولة الاشتراكى ستبقى تعمل لفترة طويلة كهيئات لسلطة الدولة ومتطورة تدريجيا كأكثر منظمات الشغيلة جماهيرية وكهيئات حقة للادارة الذاتية الشعبية .

ان التطور الدائب لنظام الدولة الاشتراكى يقود بصورة تدريجية الى تحوله الى ادارة ذاتية اجتماعية شيوعية تتوحد فيها السوفييتات والنقابات والتعاونيات وغيرها من المنظمات الجماهيرية للشغيلة ، وذلك ما ينص عليه برنامج الحزب

الشيوعى السوفييتى . ويعنى هذا بأن نظام الدولة الاشتراكى السوفييتى يتطور باتجاه ذلك الهدف الأسمى حينما سيشارك ، حسب تعبير لينين ، جميع أعضاء مجتمع الكادحين الأحرار بنشاط وبصورة مباشرة فى ادارة امور المجتمع .

وهكذا فان السوفييتات والمنظمات الاجتماعية هى تلك الأعضاء الحية التى تسبك وتنشأ من أحسن صفاتها الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية . ويوحد الحزب الشيوعى قواها جميعا ويوجهها نحو هدف واحد بالعمل السياسى والتنظيمى ويؤمن الحزب وحدة ارادة جميع الشغيلة وتنسيق أعمالهم ، أولئك الذين يديرون دولتهم ولهم كل الحق بأن يعلنوا أن « الدولة هى نحن ! » .

الفصل الرابع

القانون السوفييتى الاشتراكى

١ – نظرية القانون الماركسية

موضوعات عامة

يعتبر القانون مجموعة من قواعد السلوك الموضوعة من قبل الدولة على شكل قوانين أو غيرها من قرارات قواعدية تشريعية أو اذا ما لم تكن موضوعة بصورة مباشرة من قبل سلطة الدولة فمقررة بهذا الشكل أو ذاك من قبلها (كالعرف ، مثلا) . وتعتبر قواعد القانون كدليل لسلوك الناس ومجاميعهم ومنظماتهم . كما ان لها فى هذه الحالة طبيعة الزامية ، أى انها توضع لكى يتبعها الناس وينفذوا أحكام القانون . اما اذا لم تنفذ قواعد السلوك الموضوعة من قبل القانون بصورة طوعية فعند ذلك تستعمل وسائل التأثير من قبل الدولة بما فى ذلك الارغام . وهكذا فان مغزى وجود القانون ينحصر فى التأثير على سلوك الناس وعلى علاقاتهم الاجتماعية .

ويعنى وجود القانون فى المجتمع بأن مجالا واسعا من العلاقات الاجتماعية (الهامة منها) قد اكتسب طبيعة العلاقات القانونية ، أى تلك العلاقات التى يعمل أطرافها كحملة لحقوق

وواجبات حقوقية محمية من قبل الدولة . وعند الحديث عن القانون كجملة قواعد السلوك الالزامية لا يجوز النظر الى هذه الجملة بمعزل عن تلك العلاقة الوثيقة التى تربطها بحركة العلاقات القانونية المتنوعة التى تتكون فى الحياة .

وهكذا بالضبط يجب دائما الأخذ بعين الاعتبار تلك العلاقة الوثيقة التى توجد بين القانون والوضع القانونى للفرد فى المجتمع أى بين تلك الحقوق والواجبات الممنوحة لذلك الفرد والتى يستطيع تطبيقها فى الظروف الاجتماعية القائمة . وفى هذا الخصوص تستعمل النظرية الماركسية مفهوم « الحق الذاتى » الذى يقصد به الدرجة المضمونة قانونيا من السلوك الممكن للمواطنين ومنظماتهم (أى للاشخاص المعنويين) .

ان مجال نشاط القانون فى المجتمع ذى الدولة المتطورة واسع جدا . ويشمل قبل كل شىء ناحية الانتاج والتوزيع والتبادل . ويثبت القانون العلاقات القائمة للملكية ويعمل كمنظم لمقاييس وأشكال توزيع العمل والمنتجات بين أعضاء المجتمع (القانون المدنى ، قانون العمل) . وبعد ذلك فان القانون يثبت أشكال الحكم ونظام الدولة ويحدد الوضع القانونى للمواطنين وأعمال آلية الدولة (الحق الدستورى والحق الادارى) . وأخيرا فانه يقوم بتحديد وسائل النضال ضد التطاولات على نظام الدولة والنظام القائم للعلاقات الاجتماعية وكذلك يحدد أشكال ذلك النضال (القانون الجنائى وقانون المرافعات) .

القانون والنظام الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع

يمكن للبعض أن يقول بأن المبادىء التى جاء ذكرها أعلاه من أبعد ما تكون عن الحداثة ، كما أنها قد طرحت من قبل الكثير من المؤلفين الذين لا يمكن بأى حال من الأحوال اعتبارهم من عداد الماركسيين . وهكذا هو الواقع ، ولكن جوهر القضية ينحصر فى كون الموضوعات التى ذكرت اعلاه تعكس مجرد الأشياء السطحية للظواهر . أما مهمة العلم فتنحصر بكشف ما يحدد هذا المضمون أو ذاك لتأسيسات وفروع القانون والتأثيرات التى تحدثها على حياة المجتمع وسنن تطور القانون فى اثناء تبديل التشكيلات الاجتماعية التاريخية والخ ..

ولقد رفضت الماركسية بصورة حاسمة الآراء التى كانت تسود فى خلال فترة طويلة حول اعتبار القانون منتوجا لمبادىء الهية أو لما يدعى بالأفكار الأولية . انها قد ربطت القانون بصورة وثيقة مع النظام الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع . وحسب تعبير ماركس ، فانه ليس للقانون تاريخ خاص به . كيف يجب أن تفهم هذه الكلمات ؟ وهل فيها ما « يسىء » الى القانون ؟ طبعا ، لا . اذ تمت كتابة الكثير من المباحث ، من جملة المؤلفات الماركسية ، حول تاريخ القانون ، كما توجد فى نظام العلوم الحقوقية مادة خاصة تدعى بتاريخ الدولة والقانون . ان ماركس أكد فقط على الفكرة القائلة بعدم امكانية البحث فى جوهر القانون وأسباب ظهوره وتطوره فى القانون نفسه بمعزل عن الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع . ان القانون يمكن ان

يفهم فقط كنتاج للظروف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . فليس القانون الذى يكون المجتمع ، بل المجتمع هو الذى يضع القانون . ولا توجد علاقات الملكية مثلا لأن هناك قواعد قانونية تتحدث عن ذلك ، بل على العكس فان هذه القواعد تعكس فى نشوئها التاريخى وتطورها المستمر العلاقات المتولدة من النظام الاقتصادى للمجتمع . ان القانون لا يمكن أن يكون أعلى من النظام الاجتماعى الاقتصادى لذلك المجتمع .

وغالبا ما يصور استنتاج الماركسية عن توقف القانون على النظام الاجتماعى الاقتصادى من قبل اعدائها كاقتصادية مبتذلة وكاستنتاج للقانون فقط وبصورة مباشرة من الاقتصاد . وكما يزعم نقاد الماركسية فانها تحول القانون الى « ملحق بالاقتصاد » وتحط بذلك من أهميته كقيمة روحية ومعنوية . ولا يمكننا الا ان نقول ان ذلك هو انتقاد لا للماركسية نفسها بل لصورتها الكاريكاتورية لا غير . ولم تستنتج الماركسية فى يوم من الأيام من حقيقة عدم امكان تعليل القانون بمعزل عن النظام الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع بأنه يشترط بالاقتصاد فقط ويعتبر قالبا بسيطا له . وتترك مختلف أنواع العوامل أثرا ملحوظا جدا على القانون . ومن بين هذه العوامل الظروف السياسية والايديولوجية الحاكمة وفى بعض العصور ـ الدين والنفسية القومية والتقاليد التاريخية وغيرها . والى جانب ذلك فان الدولة فى المجتمع المتطور مجبرة على الأخذ بعين الاعتبار اثناء وضع القواعد القانونية النظام القانونى المتكون القائم .

ولقد لفتت الماركسية النظر مرارا الى أنه لو تحدد القانون بالاقتصاد فقط وبصورة مباشرة لكان من غير الممكن تفسير سبب الاختلاف الشاسع الذى طالما يتكرر بين الصور التى يعبر بها القانون عن الظروف الاقتصادية المتشابهة . فمثلا فى انكلترا كان قد كُيف نظام القانون العام (Common Law) وفقا للعلاقات الرأسمالية النامية فى الوقت الذى دعا فيه تطور هذه العلاقات نفسها فى القارة الى تشريعات جديدة (فمثلا ، فى فرنسا «Code civil» ، فى ألمانيا BGB والخ .) .

ويبدى القانون تأثيرا جوهريا على سير التطور الاجتماعى بتحديده لسلوك الناس وتنظيمه لأهم العلاقات بينهم . واما بعد ظهوره فيكتسب استقلالا نسبيا بالنسبة للنظام الاجتماعى الاقتصادى . وفى هذه الحالة يمكن ان يعمل القانون فى نفس الاتجاه الذى يجرى فيه التطور الاجتماعى (بما فى ذلك التطور الاقتصادى) ولكنه يمكن كذلك ان يعوق ذلك التطور . وذلك هو بالضبط الدور الذى لعبه ، مثلا ، القانون الاقطاعى بالنسبة للعلاقات الرأسمالية النامية . ولكنه تاريخيا يكون نطاق مفعول التشريعات العائقة للتطور الاجتماعى والتى تحافظ بصورة اصطناعية على مخلفات الماضى أو التى على العكس تهدف الى التخطى عبر مراحل التطور الضرورية محدودا جدا ، ذلك لأن القانون لا يمكن أن يبطل مفعول السنن الموضوعية .

وعلى كل حال فان القانون لا يكون سلبيا بالنسبة للنظام الاجتماعى الاقتصادى . انه دائما يكون كعامل هام

لتوطيد العلاقات الاجتماعية المتكونة وفى عدد من الحالات يساعد بصورة فعالة على ايجاد علاقات جديدة عندما تكون المقدمات المادية الضرورية لذلك موجودة . وبالاضافة الى ذلك فان تأثير القانون على الاقتصاد ملحوظ أيضا . وفى هذه الحالة فانه كلما ازداد تعقد الآلية الاقتصادية للمجتمع ذى الدولة ، كلما ازداد قوة ذلك التأثير الذى يجرى باتجاهات معينة كثيرة .

النظام الاجتماعى الاقتصادى والقانون والقيم

يعترف قسم من المؤلفين الغربيين فى الوقت الحاضر بأن الماركسية عند تأكيدها على العلاقة الوثيقة بين ظروف الحياة الاجتماعية والنظام الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع من جهة ، والقانون من الجهة الأخرى ، قد ساعدت على ازالة الشعوذة فى القانون وعلى وضع دراسته على أساس اجتماعى واقعى . وفى نفس الوقت فانهم يستمرون بمؤاخذة الماركسية على أن مثل هذه الطريقة فى حل المسألة تفقد القانون كما يزعمون أهميته المعنوية وتحط من منزلته كقيمة روحية . وكما لو كانت تجرى هنا مواجهة بين التفسير المادى للقانون كانعكاس للنظام الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع ، من جهة ، والطريقة الاكسيولوجية فى القانون كمعبر لقيم ومثل روحية معينة ، من الجهة الأخرى .

أما فى الواقع فان الماركسية لم ترفض فى يوم من الأيام

ضرورة تقدير القانون من وجهة نظر عدالته ومعقوليته وتناسبه مع المثل المعنوية العليا والخ .. ومع ذلك فان القيم نفسها ، كالعدالة مثلا ، بالنسبة للماركسية ليست أفكارا أولية ثابتة غير متعلقة بالنظام الاجتماعى . ان الافكار عن العدالة نفسها كانت تتبدل لا من عصر الى عصر فقط بل وفى حدود نفس العصر كانت تختلف عند ممثلى الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة . ان عقل الماضى الجبار – أرسطو كان ينظر الى العبودية كوضع طبيعى عادل بينما الآن تقوم ضد ذلك أبسط الأفكار المعنوية . ولقد كفت تبعية القنانة عن ان تتراءى للفلاح بأنها عادلة بفترة طويلة قبل أن تكف بالنسبة لسيده الاقطاعى . ولقد كتب انجلس بهذا الخصوص بأن العدالة كمقياس للقانون الطبيعى هى على الدوام مجرد تعبير ايديولوجى للعلاقات الاجتماعية القائمة من ناحيتها المحافظة أو من ناحيتها الثورية* .

ومن ذلك لا ينتج البتة أن العدالة تكف عن كونها قيمة . ولكن فحواها الواقعى ودورها فى العصور التاريخية المعينة لا يمكن ان يكونا مفهومين بدون الصلة بالظروف والعلاقات الاجتماعية للعصر وبدون الادراك الطبقى لها .

وبنفس الدرجة فان القانون لا يفقد فى نظر الماركسية طبيعة القيمة الاجتماعية الهامة لكونه يفسر بالنظام الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع . ويقف القانون كقيمة بوجه نظام الاستبداد والطغيان . ولو انه فى الظروف التاريخية المعينة

* **انجلس** . حول مسألة السكن . ماركس وانجلس ، المؤلفات ، المجلد ١٨ ، ص ٢٧٣ .

قلما أدخل فى القانون الفحوى الذى يناسب متطلبات التقدم الاجتماعى ، فمع ذلك بدونه لا يمكن فى ظروف المجتمع الطبقى تثبيت مبادىء الديموقراطية والمساواة واحترام حرية الفرد والخ .. وفى ذلك قيمة القانون والشرعية .

وتدعو الماركسية باستمرار لأن يكون القانون على أعلى درجات العدالة والانسانية وأن تتخلله الأسس المعنوية . كما انها ترفض التعاليم عن وجوب كون القانون « الحد الادنى من الاخلاقية » . ان التفسير المادى له لا يعوق تقييمه من الناحية المعنوية والانسانية ، بل على العكس فانه يعطى المقاييس الواقعية التاريخية المعينة لذلك .

القانون والطبقات

اذا ما اعتبر الاستنتاج عن توقف القانون القائم فى المجتمع المعين على نظامه الاجتماعى الاقتصادى (أو حسب التعبير الماركسى على أساسه) مبدأ الانطلاق الأول فى التعاليم الماركسية عن القانون فان المبدأ الثانى ينحصر فى اثبات تلك الحقيقة التاريخية التى تبين بأن ظهور القانون وتطوره الطويل مرتبطان بالتناقضات الطبقية وعدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية وما تولدهعن علاقات السيطرة والخضوع السياسية .

ويشهد أقدم ما وصل الينا من المصادر القانونية المكتوبة بوضوح على ان ما جاء فيها من القواعد يعبر عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التى كانت تحكم فى ذلك الوقت .

وثبت القانون العبودية والامتيازات السياسية للمالكين والعقوبات الصارمة على التطاول على الملكية والثروة والخ .. ومنذ أن تجزأ المجتمع الى طبقات استحوذت الطبقة السائدة اقتصاديا اعتمادا على قوتها وثروتها على السلطة السياسية وجعلت بواسطتها من تلك القواعد السلوكية التى تلائم مصالحها الزامية للجميع .

ولقد كتب ماركس وانجلس بانه « الى جانب التحتم على الشخصيات السائدة فى ظروف العلاقات المعنية منح قوتها صفة شرعية على شكل دولة ، فانه يجب عليها أن تسبغ على ارادتها المشترطة بهذه العلاقات المعنية تعبيرا شاملا على شكل ارادة دولة ، على شكل قانون »*. ويثبت القانون فى هذه الحالة مصالح نموذجية عامة للطبقة السائدة التى عند ممارستها لارادتها على شكل قانون تجعلها بذلك مستقلة عن الاستبداد الشخصى ، أى عن تلك الارادة الفردية التى تنحرف عن الشروط الضرورية اجتماعيا لقيام تلك الطبقة ككل .

فى المجتمع ، حيث القانون لا يثبت بصورة مكشوفة عدم التساوى بالحقوق بين الأفراد والاختلافات الطبقية والامتيازات الوراثية وغيرها ، لا يمكن على الدوام أن تتميز طبيعته الطبقية بسهولة . فأولا ، عند قيام الطبقة السائدة بتثبيت مصالحها على شكل قانون فانها تعمل دائما باسم المجتمع ككل ، وعلاوة على

* ماركس وانجلس ، المؤلفات ، المجلد ٣ ، ص ٣٢٢ ، (الايديولوجية الالمانية) .

ذلك فانها ما دامت تقدمية فان مصالحها تعبر حقا لحد ما عن مصالح المجتمع ككل . وثانيا ، تقوم كل طبقة سائدة أيضا بالتعبير على شكل قانون عن بعض قواعد السلوك العامة التى توجد فى كل مجتمع وتعتبر مقدمة ضرورية بالنسبة للحياة العادية . وثالثا ، تتمكن فى بعض الحالات الطبقات الأخرى للمجتمع من انتزاع هذه أو تلك من التنازلات المثبتة بأشكال قانونية من الطبقات السائدة .

ان جميع هذه العوامل غالبا ما تخفى الطبيعة الطبقية للقانون . واذاما أضفنا الى ذلك بأن الكثير من القواعد القانونية يتكرر فى مراحل تاريخية مختلفة فمن الصعب ان يرى المرء خطأ تحديد القانون « كارادة عامة » فوق الطبقات . ولقد قضت الماركسية لأول مرة بصورة علمية على هذا الوهم اذ بينت أن القانون هو ارادة الطبقة (أو الطبقات) السائدة فى المجتمع وأن الارادة العامة تصبح ممكنة بمعناها الحقيقى فقط فى حالة زوال الطبقات المتناحرة .

وبالمناسبة ، فان العلاقة الوثيقة التى تربط القانون بالارغام وبمختلف انواع العقوبات تشهد بجلاء على طبيعته الطبقية . اذ أن عادات المجتمع البدائى قبل الطبقى لم تكن تفهم من قبل أعضائه على اعتبارها قواعد سلوكية موضوعة مسبقا يرتبط بعدم اتباعها احتمال الارغام . وفيما بعد قد أصبح جزء كبير من القواعد الاجتماعية للمجتمع البشرى يتعلق بالارغام ولو ان وعى الفرد والبشرية ككل كان قد ارتفع الى درجات أعلى

بقدر تطور الحضارة . اذن فالقضية لا تنحصر هنا بصفات داخلية معينة للفرد بل فى طبيعة وفحوى العلاقات الاجتماعية وما يناسبها من قواعد اجتماعية . ولقد اصبح الارغام ضروريا لأن مصالح الأقلية السائدة المثبتة فى القانون اخذت تتنافى مع مصالح القسم الباقى من السكان .

ونشير بصورة عابرة الى أن موضوع احتمال التطبيق الاجبارى بصفته احد المظاهر الخاصة للقانون لا يجب ان يفهم اطلاقا بأن تحقيق فروض القانون يتعلق دائما بالارغام . اذ أن الحديث يدور عن الاحتمال بالذات الذى لا يتحول الى حقيقة واقعة فى جميع الحالات . ففى الكثير من الظروف يطبق الناس عن وعى وبصورة طوعية فروض القانون وذلك لانها تتفق مع مصالحهم الخاصة . وفى حالات أخرى يتصرفون وفقا للعادة وبالاستمرارية . واخيرا فانهم يطبقون هذه الفروض ولو كانوا يعارضونها فى قرارة انفسهم . ان خطر الارغام بحد ذاته يعتبر قوة مانعة تثير الشعور بالتحمل تجاه القانون . وذلك ما يدعى احيانا « بالارغام المحتمل » .

القانون والدولة

تؤكد الماركسية كذلك على العلاقة الوثيقة جدا المتبادلة بين الدولة والقانون . وكما يستحيل وجود دولة بدون جهاز خاص للادارة ، فانه لم تكن ولا يمكن ان تكون أية دولة بلا نظام تقره بنفسها لقوانين وقواعد قانونية أخرى . وتعتبر هذه القوانين

والقواعد صورة ضرورية ، ولو أنها غير وحيدة ، تطبق الدولة فيها أعمالها وتؤدى فيها وظائفها . ومن الضرورى أن يحصل تنظيم آلية الدولة بحد ذاته على صيغة قانونية .

أما القانون فيفقد بدوره اختصاصه ما لم تسنده الدولة ، تلك التى تضمن تحقيق وتطبيق قواعد القانون .

ويعتبر من الناحية التاريخية ظهور الدولة والقانون نتيجة لنفس العمليات الاجتماعية الاقتصادية : كتقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة وانقسام المجتمع الى طبقات متناحرة . ولا يمكن للقانون أن يتخذ طبيعة طبقية تختلف عن طبيعة الدولة القائمة فى المجتمع المعين . اذ أن نفس المصالح الاقتصادية والسياسية للطبقة (أو الطبقات) السائدة تحدد الوظائف الأساسية وتنظيم الدولة (مع الأخذ بعين الاعتبار تناسب القوى الطبقية) ، من جهة ، وفحوى القانون السارى المفعول فى ذلك المجتمع ، من جهة أخرى . ولكل طراز تاريخى من طرز الدولة (دولة الرق والدولة الاقطاعية والدولة البرجوازية والدولة الاشتراكية) طراز مشابه من طرز القانون .

وتعتبر صلة القانون بالدولة احدى الظواهر الخاصة التى تميز القانون ، أولا ، عن قواعد السلوك فى المجتمع اللاطبقى واللادولى ، وثانيا ، عن غيرها من القواعد الاجتماعية (المعنوية والادبية والخ .) المعروفة للمجتمع الطبقى . فهكذا ، مثلا ، بغض النظر عن الصلة الوثيقة التى تربط بين القانون والاخلاقيات (تثبيت القانون لعدد من مبادئها وقواعدها الرئيسية) فان

الاخلال بالاخلاقيات الذى لا يعتبر فى نفس الوقت اخلالا بالقانون لا يؤدى الى استعمال تدابير تأثير الدولة . وما عدا ذلك يمكن وجود عدة نظم أخلاقية فى المجتمع الطبقى . أما القانون فهو واحد دائما فى المجتمع (كما هو الحال بالنسبة لسلطة الدولة) .

ومن الممكن العثور فى المؤلفات القانونية بصورة متكررة على العبارة التالية : «ubi soçietas, ibi jus» ، أى « لا مجتمع بلا قانون » . ان هذه العبارة صحيحة كذلك لانه حقا لا يمكن قيام أى مجتمع بدون قواعد سلوكية معينة لاعضائه . ومع ذلك فانها خاطئة لتذويبها القانون عمليا فى كتلة القواعد الاجتماعية للمجتمع (كالاخلاقية والأدبية والدينية والخ) . أما الذى يبقى غامضا فهو لماذا تتسلح الدولة بقسم معين من القواعد الاجتماعية ، وما هى الخواص التى يكتسبها نظام هذه القواعد نفسه من ذلك ؟

ولقد تبدلت من الناحية التاريخية أشكال العلاقات المتبادلة بين الدولة والقانون . ففى المراحل الاولى للتطور والتى كانت طويلة جدا اعتمدت الدولة فى أغلب الأحيان على العادات كانت لأعمال الدولة فى وضع القواعد التشريعية الأهمية الغالبة فى قرارات المحاكم فى البداية وفى القوانين فيما بعد . وبعدئذ والتى تصبح الشكل السائد فى ظروف المجتمعات والبلدان المتطورة التى تسير فى طريق التحولات الثورية .

والى جانب التأكيد على الصلة بين القانون والدولة فان

الماركسية لا تنفى استقلالهما المعين عن بعضهما . ومن الممكن ان يحدث تطور متفاوت فى بعض جوانب الدولة والقانون عندما تتأخر التشريعات ، مثلا ، عن تطور هذه أو تلك من وظائف الدولة . وغالبا ما يحدث أن لا يزداد دور القانون بنفس درجة تقوى دور الدولة فى حياة المجتمع بل ويضعف أحيانا (مثلا ، فى حالات النظم الفاشية) .

وبالنسبة للماركسية فان تناسب « الدولة — القانون » هو ليس صلة متبادلة بصورة ميكانيكية بل وحدة ديالكتيكية . ان الدولة والقانون فى كل مجتمع معين منتوج لنظام اجتماعى واقتصادى واحد وظروف سياسية . ولا يمكن للدولة ان تملك قانونا يختلف عن ذلك الذى يشترط بهذا النظام ، انها لاتستطيع ان تضع فيه من المبادىء ما يخالف تلك التى تشترط بطبيعة هذا النظام . ومن هذه الناحية تعتبر الدولة مقيدة . والى جانب ذلك فان أعمال الدولة ، التى تشترط بالظروف التاريخية الملموسة وبطبيعة سلطة الدولة وبتناسب القوى الطبقية والخ . يمكن ومن الضرورى أن تؤدى الى تبدلات وتحولات جوهرية فى القانون . ويشهد كل من التطور التاريخى والتطبيق لايامنا هذه على أن الدولة تخرج عن نطاق القانون الذى وضعته وتقوم بتبديله حينما تتطلب ذلك المصالح الاقتصادية والسياسية ولكن جميع هذه التبدلات لا يجب أن تخرق الشرعية فى ادارة الدولة (ولو أن ذلك يحدث أحيانا) . ان هيئات الدولة يجب أن تعمل طبقا للقانون وأينما يخرق هذا المبدأ يعتبر ذلك

مظهرا لاتجاهات وخيمة فى المجتمع . ولا يجوز خلط ما جاء اعلاه بتبديلات القانون التى تنتج من الطبيعة ذات السيادة لسلطة الدولة كما وبالقضاء الثورى على الدولة والقانون القديمين واستبدالهما بطراز اجتماعى جديد للدولة والقانون .

ويتحدد مما ذكر اعلاه كذلك موقف نظرية القانون الماركسية من مفهوم « الدولة القانونية » . انها تعتبر بان هذا المفهوم يستحق الانتباه اذا ما كان الحديث يدور عن الشرعية فى ادارة الدولة وعن عدم السماح باستعمال اساليب الدولة البوليسية . وانها تنفى هذا المفهوم حين يصورون القانون عن طريقه شيئا أوليا بالنسبة للدولة أو حين يحاولون أن يتستروا بواسطة الألفاظ الرنانة عن « سيادة القانون » على السلطة المتزايدة لجهاز الدولة البيروقراطى .

ان مسألة تناسب الدولة والقانون ترتبط بصورة وثيقة بمسألة تناسب السياسة والقانون . ويمكن القول بأن القانون يعتبر أهم أدوات سياسة الدولة . وهناك الكثير من الأمثلة التاريخية التى تشهد على أن انعطافا كبيرا فى السياسة ينعكس فى القانون . ولكن موضوع ربط القانون بالسياسة لا يمكن تصويره على نحو يكون فيه القانون ملحقا بسيطا بالسياسة . ان ذلك من البدائية ما عليه تصوير القانون وكأنه ملحق بسيط بالدولة .

ولا يمكن عدم ملاحظة تأثير القانون على السياسة كذلك ،

الذى يبرز قبل كل شىء فى واجب اتباع مبدأ الشرعية عند حل هذه أو تلك من المسائل السياسية .

وغالبا ما يمكن فى المؤلفات الغربية مصادفة الادعاء القائل بأن من يؤكد على العلاقة بين الدولة والقانون يأتى فى النهاية سواء أراد ذلك أم لم يرد الى الفهم الخاطىء للقانون ، ويصبح فى موقف لا يستطيع فيه شجب الممارسة الخاطئة التى يتم فى أثنائها اصدار تشريعات تتضارب مع القانون ، كالتشريعات الفاشستية الشائنة ، تلك التى داست على أبسط المبادىء الانسانية والخلقية . ومن الظاهر أن يكون هذا الادعاء مبررا لدرجة ما حينما يكون موجها للايجابية « الكلاسيكية » التى أصبحت شكلية الى أقصى الدرجات بتناسب الدولة والقانون والتى امتنعت عن استعمال أية مقاييس اجتماعية لتثمين القانون والتشريع . واما بالنسبة للمفهوم الماركسى للتناسب بين الدولة والقانون فان هذا الادعاء مردود . اذ على العكس من ذلك يؤكد الموقف الماركسى بالذات من القانون على ضرورة التثمين الاجتماعى للتشريع ويقدم له مقاييس مادية ناجمة من اشتراط القانون بالاساس الاقتصادى والسياسى للمجتمع ، بمستوى الديموقراطية ، بالنضال الطبقى والخ .. ان مشكلة التشريع المخالف للقانون لا تحل ، كما يعتقد ذلك بعض المؤلفين الغربيين بالمواجهة اللاتاريخية بين الدولة والقانون ، بين الحقوق والقانون أو بنقل مركز الثقل الى الممارسة القانونية

للمحاكم (وهذه بالمناسبة كانت مرارا مصدرا لقواعد تخالف القانون) . ان ذلك لحل وهمى وليس واقعيا للمشكلة .

القانون والايديولوجية

فى سنة ١٩٥٥ طور كلزن موضوعا يزعم بأن الماركسية تساوى ما بين القانون والايديولوجية ، وبأن تنسيب القانون للبناء الفوقى يعنى تنسيبه للايديولوجية ، ذلك لأن « البناء الفوقى » و « الايديولوجية » حسبما يصورهما كلزن هما وفقا للماركسية مترادفتان * . كما يحذو البروفسور الأمريكى س . شتومبف فى ذلك حذو كلزن ، فيؤكد بأن تفسير القانون وكأنه ايديولوجية وهمية تعكس الواقع بصورة مشوهة هو شىء شائع بصورة خاصة بين المؤلفين السوفييتيين ** .

ان مثل هذا الفهم للمعالجة الماركسية للتناسب بين الايديولوجية والقانون من الخطأ مثلما عليه اتهام الماركسية بالاقتصادية المبتذلة .

ان الماركسية تؤكد على أن الايديولوجية تؤثر فى القانون . وهذا الأخير يتكون بنتيجة النشاط الواعى للناس وكتعبير لبواعث ايديولوجية معينة . وبكلمات أخرى ، فان القانون يتجاوب مع وجهات نظر ايديولوجية من يضعه . ويعبر أى قانون عن أفكار معينة وأكثر من ذلك عن عقيدة اجتماعية

* H. Kelsen. The Communist Theory of Law, L., 1955, pp. 12 - 13

** S. Stumpf. Morality and the Law. Nashville, 1965, p. 51

معينة . ويمكن للمراسيم التشريعية الكبيرة كمجموعة قوانين نابليون ان تدعى بصفة محددة بالآثار الايديولوجية للعصور التى ظهرت فيها .

ولكن كل ذلك لا يعطى أساسا لمطابقة القانون بالايديولوجية كما ان العلم الماركسى لا يسمح بمثل هذا الخلط . ان القانون هو ظاهرة اجتماعية خاصة ينحصر هدفها الأساسى فى تنظيم معين للعلاقات الاجتماعية وفى التأثير فى سلوك الناس . ان القانون يمكن ان يعتبر كطريقة محددة لتطبيق وظائف المجتمع والدولة . وعلى هذا الأساس وحده (بغض النظر حتى عن استحالة فهم القانون بدون الآلية المعقدة لاستعماله وتحقيقه باستمرار) يمكن الاستنتاج بأن جوهر القانون يقع فى مجال يختلف عن مجال الايديولوجية . وتعطى الماركسية أسسا واضحة للتفريق بين مفهومى « الظاهرة الايديولوجية » و « الايديولوجية » . كتب ماركس فى أعماله الأولى عن الدولة والقانون والأخلاق والديانة كأشكال للتحويل الايديولوجى ولكنه أكد بنفسه كذلك على أن « الدولة والقانون والأخلاق والعلم والفن وغيرها بحد ذاتها مجرد صور خاصة للانتاج تمتثل لقانون العام »* . ونعيد الى الذاكرة كذلك بأن ماركس فى المقدمة المعروفة « نقد الاقتصاد السياسى » يفرق بجلاء ما بين البناء الفوقى السياسى والبناء الفوقى الحقوقى من جهة ، وأشكال الوعى الاجتماعى ، من الجهة الأخرى ،

* ماركس وانجلس . المؤلفات الباكرة ، موسكو ، ١٩٥٦ ، ص ٥٨٩ .

عندما يتكلم عن التركيب الاقتصادى للمجتمع كأساس واقعى له * .

ان الماركسية تشير الى التأثير الفعال المعاكس للقانون فى الوعى العام والفردى . ومثلما يجرى بالنسبة للعوامل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وغيرها التى يجب أن تمر من خلال وعى المشرع وان تتخذ شكل الدوافع الايديولوجية لكى تجد تعبيرها فى القانون فان القواعد القانونية لا تؤثر فى العلاقات الاجتماعية بصورة تلقائية بل عن طريق التأثير فى وعى وسلوك الناس . وفى هذا الخصوص يلعب القانون فى المجتمع دورا ايديولوجيا هاما أو كما يقال أحيانا دورا تربويا . وعند قيام القانون بمنح الصفة الالزامية العامة للافكار والمبادىء وقواعد السلوك المعينة وكذلك عند تشجيعه لمن يتبعها أو على العكس معاقبته لمن يخالفها فانه يساعد على وضع مبادىء ونظرات ودوافع سلوكية معينة وغيرها . ان بعض المفكرين حتى قد اعتبروا القانون أهم عامل مؤثر على وعى الفرد . فقد كتب ، مثلا ، غيلفيتسى : « ان التربية الحسنة أو السيئة هى تقريبا بأكملها أمر يعود للقوانين »** . اما النظرية الماركسية فانها بعيدة عن مثل هذه المبالغة ، ولو كان غيلفيتسى محقا بصورة تامة لما ظهرت فى المجتمع اطلاقا طبقات أو فئات اجتماعية تعارض النظام القانونى السارى . أما فى الواقع فان مثل هذه المعارضة حالة نادرة الحدوث . وتعتبر حياة الناس الاجتماعية ونشاطهم العملى

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ١٣ ، ص ٦ .

** غيلفيتسى . عن الانسان وذكائه وتربيته . موسكو ، ١٩٥٨ ، ص ٤٢٦ .

والظروف الاجتماعية لهذا النشاط ككل أساس تطور وعيهم . ولكن القانون يلعب دورا هاما فى ذلك أيضا .

ويزداد الدور الايديولوجى للقانون بصورة خاصة فى عصر التحولات الاجتماعية الكبيرة ، اذ تجد مبادىء وأفكار النظام الاجتماعى الجديد تعبيرها الواضح فى الوثائق القانونية وبذلك تصبح الزامية عامة . ان القانون وسيلة هامة للتحولات الاجتماعية يعرض للناس أشكالا جديدة من العلاقات الاجتماعية . وفى هذا الصدد تعتبر تشريعات الثورة الفرنسية العظمى فى عام ١٧٨٩ وبصورة خاصة بيان حقوق الانسان والمواطن مثالا مميزا لذلك .

ان دور القانون الاشتراكى بهذا الخصوص عظيم أيضا . ان التأكيد الذى نعثر عليه فى المؤلفات الغربية والزاعم بأن الماركسية تفهم الدور التربوى للقانون على أنه التأثير فى وعى ونفسية الفرد بوسائل الارغام والاضطهاد هو تأكيد خاطىء . ومن الطبيعى أن مثل هذا التصوير للأمور يظهر الدور التربوى للقانون متنافيا مع حقوق وحريات المواطنين ، ويعلن أن القانون الجنائى هو الوسيلة التربوية الأساسية . لا شك أن احتمال استعمال العقوبات القانونية يبدى تأثيرا تربويا فى أعضاء المجتمع القليلى الوعى الذين لم يصبح اتباع قواعد السلوك المرعية فى المجتمع بالنسبة لهم ضرورة داخلية بعد . ولكن ذلك قليل لفهم الدور الايديولوجى للقانون . فعندما يتكلم المذهب السوفييتى عن الدور التربوى للقانون الاشتراكى

فانه يعنى بذلك نطاقا واسعا من المسائل ، هو على وجه الخصوص عن فحوى القانون السارى المفعول — أى المبادىء والقواعد السلوكية التى يعلمها الناس ، وعن حصول الأفكار والآراء التقدمية بعد تثبيتها فى القانون على قوة خاصة وذلك لانها تبرز كمتطلبات تعليمية عامة بالنسبة للمجتمع وكذلك عن ان النظام القانونى يجب أن لا يقوم بمجرد الزام الناس بل قبل كل شىء يجب ان يقنعهم بلباقة السلوك المقرر من قبله مما يؤدى الى وجوب تنفيذ القوانين عن وعى وطواعية لا خوفا من العقاب .

ان دور القانون فى حياة المجتمع من الكبر بحيث يبرز فى الوعى الاجتماعى شكله الخاص وهو الوعى القانونى ، أى نظام وجهات نظر وتصورات عن القانون وغرضه الاجتماعى وأهم تأسيساته . وتعير النظرية الماركسية مشكلة الوعى القانونى اهتماما كبيرا . كما انها لا تختصرها بأية درجة الى دور الوعى القانونى فى عملية تطبيق القانون . اذ أن ذلك بالنسبة لها هو مشكلة أوسع لدراسة وفهم القانون وموقف أوسع جماهير السكان منه .

ان المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى أكد فى قراراته على أهمية التربية القانونية للشغيلة . وقد قال ل . بريجنيف من على منبر المؤتمر : « ان احترام القانون يجب أن يصبح اقتناعا شخصيا لكل فرد » * .

* مواد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . بوليت ايزدات ، ١٩٧١ ، ص ٨١ .

22-1152

تستنتج النظرية الماركسية من الموضوع حول القانون كظاهرة طبقية ومن الصلة الوثيقة بين القانون والدولة حتمية اضمحلال القانون فى المجتمع الشيوعى المقبل الذى تنعدم فيه الطبقات والدولة . وفى هذا المجتمع ، حيث سيسود مبدأ « من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته » على أساس ثروة هذا المجتمع المادية العظيمة ، ستزول قبل كل شيء احدى المقدمات الهامة للقانون كضرورة تطبيق الرقابة على مقدار الاستهلاك (وسنتكلم عن ذلك فيما بعد) . ونتيجة لنفس تلك الثروة العامة والمستوى العالى لوعى المواطنين ستزول كذلك الضرورة لفرض العقوبات والتحريم من قبل السلطة . اذ سوف لا تحتاج العلاقات المتبادلة بين الناس الى حماية شخص من شخص آخر بواسطة المحاكم ووسائل الارغام من قبل الدولة .

وسوف لا يعنى على الاطلاق اضمحلال القانون اختفاء قواعد السلوك فى المجتمع . اذ لا مجتمع بدون قواعد معينة لحياته وأما بالنسبة للمجتمع عالى التطور فلا بد وأن توجد فيه قواعد اجتماعية واضحة ومعترف بها من قبل الجميع .

ومن الصعب حاليا اعطاء صورة عامة عن تلك القواعد الاجتماعية . ولكنه بلا شك سيدخل فى ضمنها الكثير من قواعد المعنويات والآداب التى تكونت أثناء تطور البشرية ومن جملتها أيضا تلك التى يؤخذ بها اليوم كقواعد قانونية . وكذلك

بلا شك فان هذه القواعد الاجتماعية ستضم الكثير من القواعد التنظيمية التى وضعت أثناء تطور قيادة الدولة للاقتصاد والتقدم التكنيكى والتعليم والخ ..

وهل من الممكن أن تخرق القواعد الاجتماعية فى عهد الشيوعية ؟ اذا قسنا بالمقاييس التى كانت فى الماضى فطبعا لا . ولكنه حتى مجتمع عالى التطور ، كالمجتمع الشيوعى ، لا ينفى احتمال حدوث انحراف عن القواعد العامة للحياة يمكن أن يكون مثلا نتيجة لبعض الانفعالات الشاذة . ومن هذه يمكن أن تكون الجنح التى تحدث أثناء الخدمة أو الاصطدامات العفوية والخ .. ولكن صلب المسألة ليس فى حدوث مثل هذه التجاوزات ، بل فى القضاء السريع عليها من قبل المحيطين بها بفضل موقفهم الذى يتصف بالوعى العالى والنشاط وبدون تدخل هيئات دولة خاصة . وعند الحديث عن ضرورة قمع المخالفات التى تحدث فى ظل الشيوعية أيضا أكد لينين على أنه لا حاجة عند ذلك لوجود جهاز خاص للقمع ، اذ أن الشعب نفسه سيقوم بهذا العمل « ببساطة ويسر كما تقوم كل جماعة من الناس المتمدنين حتى فى المجتمع الراهن بتفريق متشاجرين أو بالحيلولة دون الاعتداء على امرأة »* . أما مقدمة رد الفعل الاجتماعى السريع هذا فسيكون الشعور بالروح

* لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الرابعة ، المجلد ٢٥ ، ص ٤٣٥ – ٤٣٦ . لينين . الدولة والثورة . الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ، ص ١١٥ .

الجماعية واليقين الثابت بأن أعمال أى فرد فى قمع المخالفات سوف لا تبقى أعمالا انفرادية بل ستجد اسنادا سريعا من جميع الناس المحيطين . ان تربية الشعور العميق بالروح الجماعية بوصفها « طبيعة ثانية » لكل شخص هى احدى المقدمات لاضمحلال القانون .

وغالبا ما يفسر المؤلفون الغربيون بصورة خاطئة موضوع اضمحلال القانون على أنه يدل على الموقف العدائى للماركسية منه . وحسب ما جاء فى التعبير الانفعالى لأحدهم فان الماركسية عند طرحها لهذا الموضوع قد وضعت القانون كما هو لأول مرة فى التاريخ فى قفص الاتهام* . وبكلمات أخرى فان موضوع اضمحلال القانون يصور وكأنه موقف سلبى ، عدائى منه . وحسب ذلك المنطق فان كل من يسمى الانسان زائلا هو حاقد على البشرية . ان الموضوع الماركسى حول اضمحلال القانون فى الشيوعية ليس الا اشارة الى مصائره التاريخية المقبلة . ولا يجوز فهمه كتقييم لدور القانون فى ماضى المجتمع البشرى وحاضره .

ولا يمكن أن ننسى فى هذا الخصوص بأن الماركسية لا تتحدث عن اضمحلال القانون فقط ، بل وبالدرجة الأولى عن اضمحلال الدولة أيضا . ولا يعرف لماذا لا يتوصل نقاد الماركسية ، الذين يعلنونها عدوة للقانون ، الى مثل هذا

* K.Stoyahovital, Marxisme et Droit, Paris, 1964, pp. 333-34.

الاستنتاج بالنسبة للدولة ولو أن المنطق فى هذه الحالة يحتم عليهم ذلك .

وتؤكد الماركسية دائما على الدور الهام للقانون فى تطور البشرية والحضارة معتبرة اياه أحد العناصر المهمة فى الحياة الاجتماعية الاقتصادية والتنظيم السياسى للمجتمع .

وقد أكدت الماركسية أيضا ، كما أثبت التاريخ صحة ذلك ، على الدور الهام الآخر الذى يعتبر القانون مدعوا لادائه فى أثناء بناء الاشتراكية والشيوعية .

٢ ـ الاشتراكية والقانون

من الطبيعى أن تبحث النظرية السوفييتية مسألة دور القانون فى المجتمع الاشتراكى كذلك انطلاقا من المواقف العامة للماركسية ، أى انها تجيب قبل كل شىء على السؤال حول العوامل الاجتماعية التى تشترط بضرورة وجود القانون فى عهد الاشتراكية . ان القانون فى ظروف الاشتراكية لا يمكن أن يكون وليد ارادة سلطة الدولة كما هو الحال فى أى مجتمع آخر . ان القانون تسببه عوامل اجتماعية معينة يرتبط أهمها بطبيعة النظام الاقتصادى للمجتمع . ولذلك يطرح فى المرتبة الأولى السؤال عن نوعية الأسباب الاجتماعية الاقتصادية التى تجعل القانون فى عهد الاشتراكية جزءا ضروريا ومهما من حياة المجتمع ، وعن دور القانون الاقتصادى .

من المعروف أن خواص نظام الاقتصاد الاشتراكى تنحصر فى كون اقتصاد البلاد يدار حسب خطة واحدة للاقتصاد الوطنى معتمدا على الملكية العامة لوسائل وأدوات الانتاج . ولا يمكن للخطة أن تكون صنفا اقتصاديا صرفا فى ظروف المجتمع المنظم كدولة . اذ أن المعطيات القواعدية التى تدخل فى ضمنها وكذلك التعليمات الى هيئات الدولة والجمهوريات المتحدة والأقسام الاقليمية تكتسب بالضرورة شكل القانون . انها ترتبط بسلطة الدولة ذات السيادة وبتوزيع الاختصاصات بين الاتحاد والجمهوريات وبين هيئات السلطة المركزية والمحلية والخ .. ولذلك فان خطة الدولة الموحدة تقر من قبل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى دائما كأهم قانون للدولة الاشتراكية (تقر القوانين الجمهورية المناسبة من قبل السوفييتات العليا للجمهوريات المتحدة) .

وبعد ذلك تعالج تعليمات الخطة من قبل هيئات ادارة الدولة فى حدود صلاحياتها بالتفاصيل الملموسة (ومن هذه الهيئات الوزارات ولجان الدولة وغيرها) . وتقوم هذه الهيئات كذلك بتجسيد القواعد العامة وشروط تنفيذ الخطة تطبيقا للنطاق المحدد لها بالشكل القانونى .

وليس من الصعب أن نرى بأن دور القانون فى تحقيق التخطيط الاشتراكى يختلف جوهريا عن الدور الذى منحته اياه

نظرية الليبيرالية الكلاسيكية للقرن التاسع عشر . ووفقا لهذه النظرية فان القانون كما لو يشبه بنظام المرور الذى يبين كيف يجب المرور ولكنه لا يحدد من الذى يمر ومتى واتجاه المرور وسببه اطلاقا . أما فى ظروف الاشتراكية فان القانون يجيب على جميع هذه الأسئلة . اذ أنه لا يثبت فقط تشريعيا المبادىء العامة لتنظيم وعمل النظام الاشتراكى للاقتصاد بل ويعمل كصورة من صور التطور المنهاجى الديناميكى للاقتصاد العام . وبالمناسبة فانه نظرا لاشتداد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية فى الغرب فقد قرر الفكر الحقوقى بأن القانون يمكن أن لا يقتصر فقط على الدور الذى حددته له نظرية الليبيرالية الكلاسيكية .

وفى ظل الاشتراكية ليس التخطيط بالذات لا يستطيع القيام بدون القانون بل وكذلك تحقيق الواجبات المنهاجية من قبل من تعنون اليهم أى النشاط الاقتصادى المباشر لآلاف عديدة من المصانع وساحات البناء والمعامل والمنظمات الأخرى . وتعتبر الدولة فى الاتحاد السوفييتى المالكة لأهم وسائل وأدوات الانتاج . ولكنه لغرض تحقيق الانتاج العام كعملية موحدة تقوم الدولة بتسليم وسائل الانتاج الى المصانع والمعامل وساحات البناء المعينة والمنظمات الانتاجية الأخرى . وبهذا الخصوص تكون للقانون أهمية بالغة من ناحيتين :

أولا ، انه يحدد وضع المؤسسة التابعة للدولة أى حقوقها وواجباتها ومبادىء نشاطها .

ان ممتلكات الدولة المخصصة لمؤسساتها تقع تحت الادارة المباشرة لهذه المؤسسات . وتمارس الأخيرة ضمن الحدود القانونية حق امتلاك واستعمال والتصرف بالممتلكات المخصصة لها بما يلائم أهدافها ومهامها المنهاجية وما خصصت له هذه الممتلكات . وتعمل مؤسسات الدولة وغيرها من هيئاتها التى وضعت الدولة تحت ادارتها المباشرة التطبيقية ممتلكات معينة ، كأشخاص معنويين أى انها تعمل كوجوه قانونية . وهكذا يكون الحال بالنسبة للكولخوزات والمنظمات التعاونية الأخرى واتحاداتها . ويعتبر هذا الشكل القانونى لتنظيم وأعمال المؤسسات الاشتراكية نتيجة طبيعية للمبادىء الاقتصادية فى أعمالها كالاستقلال الاقتصادى والميزان الاقتصادى والاهتمام بالمنفعة المادية من نتائج العمل والخ ..

ثانيا ، ان للعلاقات المتبادلة بين المؤسسات وبصورة خاصة علاقات التبادل طبيعة قانونية . ولا يمكن لأهم العمليات الاقتصادية فى تلك المرحلة من تطور القوى المنتجة والثروات العامة التى تتميز بها الاشتراكية أن تجرى بدون استعمال الصورة البضائية النقدية .

وبموجب ذلك تقوم المؤسسات الحكومية ببيع المنتجات لبعضها وليس بمجرد تسليمها كما يجرى ، مثلا ، بين قسم وآخر من معمل واحد . ومن الطبيعى أنه لا توجد هنا سوق حرة . وتتصرف المؤسسات بمنتجاتها بموجب خطة توزيعها . ولكن العلاقة الواقعية التى تظهر بين المؤسسات على أساس

الخطة تكون علاقة تعاهدية قانونية تثبت فيها بصورة واضحة واجبات وحقوق الأطراف كوجوه قانونية .

ويطلق على هذه العلاقة فى التشريعات والمؤلفات السوفييتية اسم الاتفاقية الاقتصادية . اما مجال عملها فواسع جدا . ومن الممكن القول بأن دورة المنتوج العام فى الاقتصاد الوطنى تتم بشكل تنفيذ المؤسسات للواجبات المتفق عليها أى بشكل قانونى .

ويلعب القانون كذلك دورا لا يقل أهمية عن ذلك الذى يلعبه فى مجال النشاط الانتاجى المباشر فى ناحية اقتصادية أخرى هى على وجه الخصوص توزيع المنتوج العام بين أعضاء المجتمع حسب مبدأ « من كل حسب كفاءاته ولكل حسب عمله » . ان التوزيع حسب العمل يتطلب دائما وضع نسبة معينة بين مقياس العمل ومقياس الأجر أى وضع مقياس معين فى مجال توزيع المنتوج العام . أما الوسيلة التى يتم بواسطتها ذلك فهى القانون . ولكى يتم توزيع الثروات العامة حسب الحاجات كما فى الشيوعية (« من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته ») لا لزوم للقانون ، أما لتوزيع هذه الثروات حسب العمل وبما يناسب كميته ونوعه فان القانون ضرورى . ولقد تكهن ماركس بهذا الأمر فى مؤلفه « نقد برنامج غوتا » كما كتب عنه بعد ذلك لينين فى كتابه المشهور « الدولة والثورة » .

ان توزيع المنتوجات حسب العمل يعنى استعمال وسيلة

وحيدة لتحديد مقياس الأجر الذى يتقاضاه الفرد من المجتمع . ويسود مبدأ « من لا يعمل لا يأكل » الذى يعنى استحالة الحصول على شىء من المجتمع فى حالة تشغيل رؤوس الأموال أو بما يشابه ذلك من وسائل نشاط أصحاب الأعمال . ان التوزيع حسب العمل يؤكد على الطبيعة العامة الالزامية للعمل . والى جانب ذلك فانه يولد لدى الفرد المصلحة المادية من نتيجة عمله .

ويعتبر تعزيز المصلحة المادية من قبل العامل على أساس التوزيع حسب كمية ونوعية العمل أحد مبادىء القانون الاشتراكى الهامة .

ومن الطبيعى فان التوزيع حسب العمل يفترض التحتم على المجتمع والدولة منح أى فرد امكانية العمل بما يناسب مؤهلاته . ولذلك يعتبر الحق فى العمل والتعزيز الشامل له بالضمانات المادية مبدأ مهما آخر من مبادىء القانون الاشتراكى . ان المقصود بذلك هو الحق فى العمل بالمعنى الواسع للكلمة أى أنه يشمل كذلك الحق فى الضمان المادى عند الشيخوخة (التقاعد) ، والحق فى الضمان المادى فى حالة المرض أو العجز عن العمل أو غير ذلك . وتحتوى التشريعات السوفيتية على عدد كبير من الضمانات القانونية للحق فى العمل ولكن أهمها هو النظام الاجتماعى الاقتصادى للاشتراكية نفسه الذى قضى على استغلال الفرد للفرد وعلى البطالة .

ويجرى توزيع الثروات المخصصة للاستهلاك العام فى ظل

الاشتراكية باستعمال الصورة البضائعية النقدية . اذ يحصل العامل على أجره بالنقود بما يناسب عمله (أى يحصل على أجرته) ومن ثم يستعملها لشراء الوسائل الضرورية له فى الحياة . وتدعو النقود كأجر عن العمل لأن تكون التجارة شكلا من أشكال توزيع احتياطى الاستهلاك . واما ذلك فيفترض بدوره وجود تنظيم حقوقى دقيق وطبيعة تعاهدية للعلاقات بين المواطنين وضمانات حقوقية لمصالحهم الشرعية .

ويظهر دور القانون فى ظل الاشتراكية كمنظم لمقاييس العمل والأجر عن العمل بصورة مباشرة فى قانون العمل والقانون الكولخوزى . أما الصورة البضائعية النقدية لتوزيع احتياطى الاستهلاك فتنعكس قبل كل شىء فى القانون المدنى .

ويعتبر حق الملكية الشخصية أحد التأسيسات المركزية للقانون المدنى . وهو بمثابة تثبيت لنتائج توزيع الثروة العامة بين المواطنين . ويؤكد دستور الاتحاد السوفييتى على حماية القانون لحق المواطنين فى الملكية الشخصية لما لهم من مداخيل العمل ومدخرات من نتيجة اشغالهم وكذلك لبيت سكن ومزرعة شخصية ملحقة بالبيت ومستلزمات الاستعمال اليومى والشخصى .

ومن الواجب التحذير من فكرتين خاطئتين عن الملكية الشخصية فى عهد الاشتراكية .

أولاهما (وهى أقدمهما) هى الظن بأن الملكية بجميع أنواعها ، بما فى ذلك الملكية الفردية ، قد الغيت فى الاتحاد

السوفييتى اطلاقا . ومن المفهوم فان ذلك خطأ . اذ توجد فى حوزة المواطنين السوفييت كميات هائلة من الممتلكات المخصصة للاستعمال الشخصى ومن ضمنها السيارات ودور السكن غير الكبيرة والتحف الفنية والخ .. وبصورة عامة فانه لا يجوز مواجهة الملكية العامة بالملكية الشخصية فى عهد الاشتراكية وكأنهما قطبان وتصوير القضية كما لو أن زيادة الملكية العامة تؤدى الى قلة الملكية الشخصية . ان الحالة فى الواقع على العكس من ذلك . اذ كلما ازدادت الملكية العامة والانتاج العام القائم على أساسها كلما كبرت الحصة المخصصة للاستهلاك الشخصى من مجمل المنتوج العام ، وكبر بالتالى حجم الممتلكات الشخصية . ولهذا يقال عن الملكية الشخصية بأنها مشتقة من الملكية العامة .

أما الفكرة الخاطئة الثانية فتحاول تشبيه الملكية الشخصية فى عهد الاشتراكية بالملكية الخاصة فى ظل الرأسمالية مؤكدة بأن الأولى تقترب بتطورها من الثانية . أما فى الواقع فالاختلاف كبير ومبدئى . فقبل كل شىء يمكن لأى شىء ، بما فى ذلك وسائل وأدوات الانتاج ، أن يكون ملكا خاصا . أما ما يكون ملكا شخصيا فى الاشتراكية فهو حاجيات الاستعمال الشخصى فقط .

ولكن المسألة ليست فقط فى كون الملكية الشخصية تشيع مبدئيا على نطاق من الممتلكات أضيق مما تشيع عليه الملكية الخاصة . فمن المهم كذلك أن نؤكد على أن حق الملكية

الشخصية يمكن أن يزاول فقط لأغراض الاستعمال الشخصى . انه لا يمكن أن يستخدم لغرض استغلال الفرد للفرد أو لغرض الحصول على دخل غير مكتسب بالعمل . فمثلا ، يحق لكل مواطن فى الاتحاد السوفييتى أن يتملك سيارة أو زورقا مجهزا بمحرك والخ . لغرض الاستعمال الشخصى ، ولكنه لا يحق له أن يستعملها كوسيلة للحصول على النقود عن طريق استخدامها لنقل المسافرين . وحين أجر أحد المواطنين سيارته لاحدى المنظمات لغرض استعمالها مقابل عمولة ، وجدت المحكمة هذه الصفقة باطلة وأكدت على أن امتلاك واستعمال والتصرف بالغرض موضوع الملكية الشخصية يعنى استعمال هذا الغرض لسد المتطلبات الشخصية للمالك ولا يعنى بأى حال من الأحوال الحصول على دخل غير مكتسب بالعمل . ويتضح من هذه الصفقة نفسها بأن المواطن قد حول سيارته الى مصدر للحصول على دخل غير مكتسب بالعمل مما يتنافى بوضوح مع المادة ١٠ من دستور الاتحاد السوفييتى .

ومهما كان كبر ملكية المواطن الشخصية فان له الحق باستعمالها لسد متطلباته الخاصة ومتطلبات عائلته فقط ولا يمكنه استعمالها لغرض الحصول على دخل غير مكتسب بالعمل . ولم تقف الماركسية فى يوم من الأيام ضد استحواذ الفرد على نتائج عمله بل انها وقفت دائما ضد امكانية الاستغلال عن طريق هذا الاستحواذ على عمل الآخرين .

وبناء على ما تقدم يمكن الاشارة الى اتجاهين رئيسيين

لتأثير القانون على نظام الاقتصـاد الاشتراكى : أولا ، دوره الهام فى مجال الأعمال التنظيمية الاقتصادية للدولة الاشتراكية والنشاط المباشر للمؤسسات الاشتراكية . وثانيا ، أهميته كمنظم لمقاييس عمل وأجر أعضاء المجتمع الاشتراكى . ومن الواجب أن يضاف الى هذين الاتجاهين اتجاه ثالث هو دور القانون الهام فى حماية نظام الاقتصاد الاشتراكى وأساسه ، أى الملكية العامة لوسائل الانتاج . ولا ينبغى أن يفهم مبدأ القانون الاشتراكى هذا فى نطاق ضيق فقط ، أى على أنه حماية مباشرة للملكية العامة من السراق والمختلسين وغيرهم من الأشخاص الراغبين فى العيش على حساب خيرات الشعب (من المؤسف أن تحدث حتى الآن مثل هذه التجاوزات الاجرامية فى المجتمع الاشتراكى) . ويقوم القانون كذلك بحماية علاقات الانتاج الاشتراكية على نطاق اوسع ايضا بمنعه بصورة باتة لظهور آية علاقات اجتماعية تتنافى مع مبادىء الاشتراكية . فهكذا ، مثلا ، يمنع القانون منعا باتا أى شكل من أشكال استغلال الفرد للفرد أو الاستحواذ على نتائج عمل الآخرين ، والاثراء غير الناتج عن العمل ، أى يمنع كل مـا يتنافى مـع المبدأ الاشتراكى « من لا يعمـل لا يأكل » . فمثلا ، يمكن فى عهد الاشتراكية أن يوجد الى جانب النظام الاشتراكى السائد فى الاقتصاد اقتصاد خاص بالفلاحين الفرديين والحرفيين والممارسة الخاصة للأطباء والخ .. ولكن هذا التطبيق ينظم بصورة دقيقة قانونا بحيث لا يمكن أن يحقق الا على أساس العمل الشخصى . وفى هذه الحالة يكون استغلال

عمل الغير شيئا لا يسمح به . وتعتبر حماية حرية المجتمع من استغلال الانسان للانسان الذى يتنـافى معها ، أحـد المبادىء الهامة للقانون الاشتراكى منذ الأيام الأولى لقيامه .

وحتى تحليل الدور الاقتصادى للقانون يبين مقدار سخافة الكلام عن « تنافر الاشتراكية والقانون » وتصوير القانون فى عهد الاشتراكية وكأنه تجربة موقتة أو « انعطاف » فى السياسة أو «تنازلات» لأحد ما أو الى غير ذلك . ان وجود القانون فى عهد الاشتراكية هو نتيجة طبيعية وضرورية للظروف الاجتماعية الاقتصادية السـائدة فى المجتمـع ولطبيعـة نظام الاقتصاد الاشتراكى . ومن الخطأ جدا فى هذه الحـالة تصوير القضية وكأن الاشتراكية تصبر على القانون باعتباره « شر ضرورى » . أما فى الواقع فان القـانون يعتبر بالنسبة للاشتـراكية أحد الحوافز الهامة للتحـولات الثورية الخلاقة للمجتمع بما فى ذلك التحولات التى تحـدث على نظامه الاجتماعى الاقتصـادى . وبدون القانون كما وبدون استعماله عن وعى من قبـل سلطة الدولة ، كقوة خلاقة تساعد على اقامة علاقات اجتماعية جديدة وتغيير القائمة منها ، لا يمكن بناء الاشتراكية وتحـويلها المقبل الى نظام شيوعى يعتمد على قاعدة مادية ـ تكنيكية لم يعرف لها التـاريخ مثيلا . ومن المفهوم فان الدور الخلاق للقـانون الاشتراكى لا يعنى الغـاء السنة العامة التى لا يمكن للقانون بموجبها أن يكون أعلى من النظام الاقتصـادى للمجتمـع . فمثلا ، عند تحديد مقدار الأجر عن العمل لا يمكن للقانون

أن يجعل منه أكثر مما يسمح به المستوى المحقق من الثروة العامة . ولكنه عند وجود المقدمات الموضوعية فان القانون يكون عاملا جبارا لاقامة العلاقات والظروف الاجتماعية الجديدة التى يصبو اليها المشرع عن وعى .

تنظيم المجتمع السياسى والقانون

ان الكلام فى حقيقة الأمر عن دور القانون فى التنظيم السياسى للمجتمع السوفييتى يعنى ، قبل كل شئ ، من وجهة معينة اعادة ما شرح فى الفصول السابقة عن جوهر السلطة السياسية فى الاتحاد السوفييتى وعن نظام دولته وتنظيم الادارة .

وبالفعل فان القانون السوفييتى يثبت قبل كل شئ بصورة حقوقية سلطة الشغيلة المطلقة . ويصبح شعار الثورة اشتراكية « كامل السلطة للشعب العامل » مباشرة بعد انتقال السلطة السياسية الى أيدى الجماهير الكادحة أهم مبدأ قانونى مثبت دستوريا ومار خيطا أحمر من خلال كل النظام القانونى الاشتراكى . ولقد دار الحديث فى الفصل الأول عن مبدأ سلطة الشغيلة المطلقة هذا والذى يترقى بالانتصار الكامل للاشتراكية الى السلطة المطلقة للشعب كله .

وتجرى التحولات الاشتراكية فى البلاد السوفييتية فى ظروف المجتمع الكثير القوميات . وخلافا للقيصرية التى امتازت سياستها القومية بالتحكم والتعسف فان الثورة الاشتراكية عند البداية تقييم العلاقات بين الشعوب الساكنة فى البلاد على أساس

قانونى . ولقد دار فى الفصل الثانى من هذا الكتاب الحديث عن الطبيعة القومية لنظام الدولة الاشتراكى ومبادئه الأولية القانونية وسيادته وعن مساواة القوميات فى الحقوق .

ويحدد القانون السوفييتى فيما بعد نظام تشكيل هيئات الدولة وصلاحياتها ومبادىء ونظام أعمالها . ولقد تم الحديث عن هذه الناحية من المسألة وعن المبادىء القانونية التى تكون أساسه (كمبدأ المركزية الديموقراطية والشرعية والخ .) ، فى الفصل الثالث .

ولو حاولنا التعبير بمفهوم واحد عن الشئ الأساسى الذى يصف دور القانون فى التنظيم السياسى للمجتمع لكان من الأفضل أن نتكلم عن تدعيم وتطوير الديموقراطية الاشتراكية .

وتنطلق النظرية السوفييتية من العلاقة الوثيقة العميقة التى تربط الديموقراطية بالقانون . وحقا فان التاريخ البشرى يعرف نظما قانونية يقل ما بينها وبين الديموقراطية من أشياء عامة . ولكن ذلك لا ينفى بالمرة استحالة وجود الديموقراطية فى حياة المجتمع المنظم سياسيا بدون القانون . انها تتطلب تحديدا قانونيا واضحا لحقوق وواجبات أعضاء المجتمع وكذلك تثبيتا قانونيا للمبادىء الديموقراطية لتنظيم وأعمال هيئات سلطة الدولة والمنظمات السياسية الأخرى . وبهذا المعنى يمكن القول كذلك بأنه كلما ازدادت درجة الديموقراطية التى يتوصل اليها المجتمع المنظم كدولة كلما حصل القانون فيه كشكل من أشكال التعبير عن المبادىء الديموقراطية وتثبيتها على أهمية

23-1152

أكبر . ويؤكد ذلك مرة أخرى على دور القانون فى عهد الاشتراكية وخاصة عند الانتقال الى مرحلتها الثانية ـ الشيوعية ، حينما يظهر التوسيع والتعميق الشاملان للديموقراطية الاشتراكية كاتجاه أساسى لتطور نظام الدولة الاشتراكى .

وإذا ما أخذنا أية ناحية من نواحى الديموقراطية (الديموقراطية كتأمين لحقوق وحريات المواطنين أو الديموقراطية كشكل من أشكال تنظيم سلطة الدولة) فان أهميتها تنكشف على أحسن حال بفحوى هذه الكلمة نفسه ـ « سلطة الشعب » . ويجب أن يحكم على ديموقراطية هذا أو ذاك من النظم الاجتماعية قبل كل شىء من درجة اشراك أوسع جماهير السكان فى حل امور المجتمع والدولة . ان المساهمة القصوى الدائمة والفعالة من قبل أوسع جماهير السكان فى حياة الدولة أثناء اتخاذ القرارات هى الفكرية الأساسية للديموقراطية الاشتراكية . ان اقامة صرح المجتمع الجديد ممكنة فقط فى حالة أنشط المساهمة من قبل ملايين الشغيلة . ولكنه لكى تتم هذه المساهمة من الضرورى أن يمتلك أعضاء المجتمع لأوسع الحقوق فى جميع النواحى الهامة لحياة المجتمع . وتنحصر احدى الوظائف الهامة للقانون الاشتراكى فى تعزيز وحماية الحقوق الذاتية للمواطنين السوفييت وحرياتهم . انه يحدد ذلك الحال القانونى للمواطن

السوفييتى الذى يؤمن له امكانية المساهمة الفعالة فى جميع النواحى الهامة للحياة الاجتماعية السياسية .

ومنذ أكثر من قرن كان ايديولوجيو الليبيرالية الكلاسيكية قد صاغوا مذهبا مبنيا على أساس مواجهة المجتمع والدولة من جهة وحقوق الفرد ، من الجهة الأخرى . وكان الفرد يحمى نفسه من المجتمع بمساعدة الحقوق كما تقف ابر القنفذ عند محاولة لمسه . ان الجذور الاجتماعية لهذا المذهب هى نفس جذور المبدأ المشهور : «laissez - faire, laissez - passer».

وتطرح مسألة الغاية من الحقوق والحريات الديموقراطية فى عهد الاشتراكية بصورة أخرى . انها تعتبر قبل كل شىء كمقدمة ضرورية للمساهمة الفعالة من قبل الفرد فى حياة المجتمع والدولة . ان الحرية الحقيقية تنحصر لا فى انعزال الفرد عن المجتمع بواسطة حقوقه الذاتية بل فى مساهمته على أساس هذه الحقوق فى حل قضايا الدولة والمجتمع وفى تقرير مصائر الشعب والبلاد والى جانب ذلك مصيره الخاص أيضا . ويكتب بوردو فى كتابه « دراسة فى العلوم السياسية » بأنه تطرح الماركسية بدلا للمذهب الكلاسيكى عن حقوق الفرد الذى يواجه الشخص بالدولة مذهبا يجعل منهما متضامنين . وتطويرا لهذه الفكرة يكتب بوردو بأن « الحق الأساسى للفرد » فى المجتمع الاشتراكى « هو الحق فى بناء الاشتراكية الذى هو الأساس والضمان لجميع الحقوق الأخرى » * . ان بوردو ليس

* G. Burdeau, Traité de science politique, vol. VII. Paris, 1957, p. 493.

من أنصار مثل وجهة النظر هذه ، ولكنه قد فهم بصورة صحيحة جوهر المسألة . نعم ، ان الحق الأساسى للفرد فى المجتمع الجديد هو فى الواقع الحق فى المساهمة فى حل جميع امور الدولة والحق فى توحيد مصالحه وجهوده بمصالح الشعب بأسره ، ذلك لأنه بمثل هذا التوحيد فقط يمكن الاستعمال الكامل والمطرد حقا لجميع حقوق الفرد الأخرى .

ان ما ذكر أعلاه لا يعنى على الاطلاق بأن حقوق المواطن تفقد فى عهد الاشتراكية أهميتها كوسيلة لحماية مصالحه الشخصية ومنافعه الفردية فى الحياة والخ .. ان تأسيس حقوق وحريات المواطن مدعو لأن يلعب الدور الأهم فى حماية المصالح الشرعية للفرد سواء أدار الحديث عن علاقاته مع المواطنين الآخرين ، ام عن العلاقات المتبادلة بين المواطنين وهيئات الدولة أو مع المنظمات الاجتماعية .

وهكذا ، فان النظرية والتطبيق الاشتراكيين قد وسعا بصورة ملحوظة دور تأسيس لحقوق وحريات المواطن فى حياة المجتمع . وفى هذه الحالة لا تعتبر الحقوق الذاتية للمواطن على الاطلاق « كهدية » ما من الدولة للفرد أو « رد فعل » بسيط « للحق الموضوعى » . انها انعكاس الوضع الموضوعى للفرد فى المجتمع والانتاج والتنظيم السياسى . ومن هنا يأتى ذلك الاهتمام الكبير الذى تعيره النظرية السوفييتية لمشكلة التفسير الاجتماعى الاقتصادى لحقوق وحريات المواطن وتوجيه هذا

التفسير بأن تكون هذه الحقوق لا مجرد بيان بسيط للقانون بل حقيقة تشريعية اجتماعية واقعة .

ويمكن تقسيم الحقوق العديدة التى يمنحها القانون السوفييتى للمواطن الى عدة مجموعات .

ومن الواجب التأكيد قبل كل شىء على مبدأ المساواة فى الحقوق بين جميع المواطنين الذى يتخلل لا تأسيس الحقوق والحريات فحسب ، بل وكل النظام القانونى السوفييتى . وتعتبر المساواة فى الحقوق بين جميع أعضاء المجتمع بغض النظر عن القومية والجنس والديانة والتحصيل التعليمى والأصل والوضع الاجتماعى وجميع المقاييس الممكنة الأخرى مبدأ قانونيا مثبتا برسوخ لا يعمل منه القانون أى استثناء .

ومع التأكيد على المساواة الشاملة فى الحقوق يعير القانون السوفييتى اهتماما خاصا ناحيتين من نواحيها وهما بالضبط المساواة فى الحقوق بين المرأة والرجل والمساواة فى الحقوق بين المواطنين بغض النظر عن قومياتهم وعنصرهم . ولقد أبرزت كلا هاتين الناحيتين بصورة خاصة فى دستور الاتحاد السوفييتى (المادة ١٢٢ والمادة ١٢٣) . ان حقيقة كون الدستور يتكلم بصورة خاصة عن المساواة بين المرأة والرجل فى الحقوق تفسر بالاستعباد الاجتماعى الاقتصادى والسياسى الحقوقى للمرأة فى عهد القيصرية الذى وضعت حدا له ثورة أكتوبر ، وبالتأثير الكبير فى عدد من الجمهوريات المتحدة (الآسيوية فى الغالب) للعادات القديمة التى تميز المرأة . وأما تأكيد القانون على

تساوى حقوق المواطنين بغض النظر عن قومياتهم وعنصرهم فيفسر بالطبيعة المتعددة القوميات للمجتمع السوفييتى .

ولقد فصل مبدأ المساواة فى الحقوق بصورة منسجمة فى عدد من التأسيسات والفروع القانونية . فهكذا ، مثلا ، يمنح القانون المدنى على نحو متساو المواطنين الأهلية القانونية والأهلية العملية ويؤكد على عدم السماح بتحديدهما (المادة ١٢ من اصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والجمهوريات المتحدة) . ويثبت قانون العمل مبدأ الأجرة المتساوية للرجل والمرأة عن العمل المتساوى . أما قانون العائلة فيثبت تساويهم فى حل مسائل العائلة وتربية الأطفال . ويحتوى القانون الجنائى على قواعد خاصة تعاقب على أية محاولات للتمييز بين الأفراد حسب أجناسهم أو قومياتهم .

وتكون الحريات السياسية ، أى حرية المواطن فى التعبير عن آرائه ومعتقداته والدفاع عنها بالوسائل الشرعية ، والمساهمة فى تشكيل هيئات سلطة الدولة وفى أعمالها ، وكذلك تطبيق المراقبة على أعمالها ، والتى تعزز وتحمى من قبل القانون ، مجموعة مهمة . وتنتسب الى هذه المجموعة حرية الكلام ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع بأنواعها وحق الانتخاب والنيابة وحق المساهمة عى أسس اجتماعية (بلا أجر) فى أعمال هيئات السلطة ، وحق طلب التقارير من النواب المنتخبين عن أعمالهم وما الى ذلك . ولقد تم الحديث عن أكثرية هذه الحقوق بصورة مسهبة أعلاه .

ويجب لفت النظر الى ظرف جوهرى هو أن حق الاتحاد فى منظمات اجتماعية نقابية أو تعاونية أو للشباب أو علمية أو غيرها يعتبر من أهم الحقوق السياسية للمواطنين السوفييت . أما الارتفاع بدور هذه المنظمات الاجتماعية فهو صفة مميزة لتطور التنظيم السياسى للمجتمع السوفييتى فى المرحلة الحاضرة . ويتم التعبير عن هذا الارتفاع من الناحية القانونية بتوسيع صلاحياتها وحقوقها . ان المنظمات الاجتماعية كذلك حاملة للحقوق والحريات الذاتية . ومن هنا ينتج بأن المواطنين يستطيعون ممارسة الكثير من حقوقهم السياسية بصورة فردية ومباشرة عاملين بصفتهم مواطنين أو من خلال هذه أو تلك من المنظمات الاجتماعية التى ينتسبون اليها بصفة أعضاء . ومن الطبيعى انه لا يمكن الحقوق الانتخابية ، مثلا ، أن تمارس الا بطريقة فردية ومباشرة . وأما بعض الحقوق كحرية الصحافة أو حق مراقبة أعمال هيئات الدولة ، مثلا ، فيستطيع المواطن ممارستها بكلتا هاتين الوجهتين الممكنتين .

وتشكل حقوق الحرية والكرامة الشخصية ، أى الحقوق التى تضمن للمواطنين امكانية حمايتهم من التجاوزات اللاقانونية ، مجموعة أخرى . وتعنى حرمة المسكن ، مثلا ، بأنه وفقا للقانون لا يمكن لأحد أن يدخل مسكن المواطن بدون موافقته . فقط فى حالات خاصة عند التحرى عن الجرائم يملك ممثلو السلطة مثل هذا الحق بموافقة فى كل حالة معينة من هيئات القضاء والنيابة العمومية المختصة .

وتعنى حرمة الشخصية بأنه لا يمكن لأحد أن يعتقل الا بقرار من المحكمة أو مصادقة النائب العمومى . ان هذا الموضوع للمادة ١٢٧ من دستور الاتحاد السوفييتى قد طور بمجموعة كاملة من الموضوعات المبدئية لتشريعات المرافعات التى سنتحدث عنها فى الفصل القادم .

وتعنى حماية الشرف والكرامة بأن للمواطن أو المنظمة الحق فى أن يطالب عن طريق المحكمة بتفنيد المعلومات التى تشين الى شرفه وكرامته فى حالة ما اذا لم يستطع من بث هذه المعلومات أن يثبت بأنها تطابق الواقع . وأما اذا كانت هذه المعلومات قد نشرت فى الصحافة فيجب فى حالة عدم مطابقتها لواقع تكذيبها عن طريق الصحافة أيضا . ويقرر نظام التكذيب فى الحالات الأخرى من قبل المحكمة (المادة ٧ من اصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة) . ومن الحقوق الشخصية كذلك سرية المراسلة وحرية اختيار محل السكن وحرية المعتقد الدينى . وتعنى الأخيرة بأن لكل مواطن الحق باعتناق أو عدم اعتناق اى دين ، وكذلك بأن يبث الدعاية للدين أو ضده . والى جانب ذلك يقف القانون السوفييتى موقفا سلبيا من أعمال الطوائف الدينية التعصبية الجنونية التى تنعكس أعمالها بصورة مضرة على تطور الشخصية الانسانية وخاصة على تطور الأطفال .

ومن الواجب ابراز الحقوق الاجتماعية الاقتصادية ، التى

يتعلق فحواها مباشرة باستعمال الخيرات المعينة ، المادية والثقافية ، فى مجموعة خاصة . ولقد تحدثنا أعلاه عن أحد الحقوق الاجتماعية الاقتصادية الهامة وهو الحق فى العمل (بضمنه الحق فى الضمان المادى عند الشيخوخة وعند فقدان القابلية على العمل) . ويلحق به الحق فى الراحة (الحد القانونى لطول يوم العمل ، والاجازات السنوية والخ .) . ويضمن بصورة واقعية الحق فى الصيانة الصحية (الخدمة الطبية المجانية لجميع السكان) . ويلعب الحق فى التعليم أو بالأحرى الحق فى التعليم المجانى (المادة ١٢١ من دستور الاتحاد السوفييتى) دورا هاما جدا فى حياة المجتمع السوفييتى . ولا يدور الحديث هنا عن التعليم المدرسى فقط . فان الوثيقة الخاصة الصادرة تطويرا للدستور ، وهى « أصول تشريعات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة بصدد التعليم العام » تشير الى أن نظام التعليم العام فى الاتحاد السوفييتى يضم : تربية الأطفال قبل السن المدرسية ، التعليم الثانوى العام ، التربية خارج المدارس ، التعليم المهنى التكنيكى ، التعليم الثانوى المختص ، التعليم العالى (المادة ٥) . وحق المواطنين فى التعليم يضمنه التعليم العام الالزامى فى المدارس ذات ثمانية صفوف ، والتطوير الواسع لجميع نظم التعليم الأخرى ، ومجانية كل أنواع التعليم ، ونظام منح الدولة ، والتعليم فى المدارس باللغة الأم . ويؤكد القانون على مساواة جميع مواطنى الاتحاد السوفييتى فى الحصول على التعليم بصرف النظر عن

القومية والعنصر والجنس والدين والوضع المادى والاجتماعى (المادة ٤) .

وينتشر بصورة واسعة فى الاتحاد السوفييتى التعليم المسائى والتعليم بالمراسلة بدون الانقطاع عن العمل كوسيلة لرفع مهارة العمال والمستخدمين وكذلك رفع مستواهم التعليمى العام . ويرتبط ذلك بدوره بالتثبيت القانونى لعدد من الحقوق والامتيازات بالنسبة للأفراد المتعلمين (كالاجازات المدفوعة الأجر لغرض اداء الامتحانات وتقليص يوم العمل والخ .) .

ولقد تكلمنا سابقا عن حق اجتماعى اقتصادى هام وهو حق الملكية الشخصية . ان هذا الحق يدقق كذلك بعدد من حقوق الامتلاك الاخرى كحق الوراثة ، مثلا . ولا يعرف القانون السوفييتى نظاما مغلقا مقررا مسبقا لحقوق الامتلاك الممكنة . ويمكن أن تكون للمواطن مختلف حقوق الامتلاك باستثناء ما يتنافى منها مع مبادىء المجتمع الاشتراكى . ويحمى القانون الحقوق المدنية ما عدا الحالات التى تمارس فيها هذه الحقوق بصورة تتناقض والاهداف المخصصة لها فى المجتمع الاشتراكى .

وفى حين تلعب الحقوق الاجتماعية الاقتصادية دورا هاما فى تأمين الرفاهية المادية للمواطنين وفى تلبية متطلباتهم الروحية فان لها فى نفس الوقت مكانة هامة كمقدمة للمساهمة الفعالة من قبل المواطنين فى تصريف امور المجتمع والدولة . فهكذا مثلا ، يجعل تحقيق الحق فى العمل من المواطن عضوا فى المجموعة

الانتاجية وبذلك يمنحه امكانية المساهمة الواسعة فى حل قضايا المؤسسة أو المجموعة المعينة (الديموقراطية فى مجال الانتاج) . وكمثال آخر فانه يمكن لفت النظر الى أن تحقيق الحق فى التعليم بتوسيعه لمستوى معارف ومدارك المواطن يسمح له بالمساهمة بمعرفته المتزايدة للامور فى حل مسائل التطور الاجتماعى الهامة .

ويكون ما يدعى بالحقوق — الضمانات مجموعة هامة أخرى من حقوق المواطنين السوفييت . ان هذه الحقوق بحد ذاتها لا تعمل على تلبية مصالح المواطنين المادية أو السياسية أو الروحية . اذ ينحصر الهدف منها بتأمين حماية جميع حقوق وحريات المواطنين الأخرى فى حالة الاخلال بها . ولقد أكدت النظرية السوفييتية على الدوام على أن مجرد اعلان الحقوق من قبل القانون مهما كانت أهميته لا يحل المسألة حتى النهاية . اذ أن المهم هو ضمانات هذه الحقوق وقبل كل شىء ضمانها المادى . فمثلا ، من القليل أن يعلن فقط عن الحق فى العمل اذا ما كانت البطالة موجودة فى المجتمع اذ من الواجب تأسيس نظام للعلاقات الاقتصادية يؤمن الطبيعة الواقعية الشاملة للحق فى العمل . والى جانب الضمان المادى والاجتماعى الاقتصادى للحقوق تلعب ضماناتها السياسية والايديولوجية والقانونية دورا هاما أيضا . والى جملة الأخيرة تنتسب الحقوق — الضمانات . وهذه قبل كل شىء هى حق الشكوى وحق اللجوء الى المحكمة . وسيتم الحديث عن هذه الحقوق باسهاب فى

الفصل المخصص للشرعية الاشتراكية . أما الآن فاننا سنؤكد فقط على أن الضمانات القانونية للحقوق لا تنحصر فقط فى الحقوق – الضمانات ، ذلك لأن الهيئات التى تقوم بمراقبة اتباع الشرعية الاشتراكية يجب ان تراقب ex officio عدم الاخلال بحقوق المواطنين وتضع حدا لذلك فى الحال .

ولقد أكدنا أعلاه على بعض نواحى دور القانون فى التنظيم السياسى للمجتمع الاشتراكى كتثبيت سلطة الشعب والمبادىء الديموقراطية لتركيب وأعمال هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية وتثبيت حقوق وحريات المواطنين كأساس لمساهمتهم فى اتخاذ القرارات الاجتماعية .ومن الواجب الاضافة الى ما ذكر بأن القانون فى هذه الناحية كما فى مجال الحياة الاقتصادية ضرورى كوسيلة هامة لحماية التأسيسات الاقتصادية والسياسية للاشتراكية من التجاوزات المحتملة ذلك لأن مشكلة الاجرام وغيرها من الجنح لم تحل بعد فى عهد الاشتراكية . وفيما عدا ذلك فان مثل هذه التطاولات يمكن أن تصدر من خارج البلاد .

قانون من طراز جديد

لقد بين الحديث أعلاه بأنه الى حين الانتصار التام للشيوعية لا يمكن للمجتمع الاشتراكى الاستغناء عن القانون . ان الاشتراكية بحاجة الى نظام قانونى واسع يؤثر فى أهم مجالات الحياة الاجتماعية . ولكن ربما يستطيع المجتمع الاشتراكى لهذا

الغرض مجرد استعمال النظام القانونى الذى كان سائدا فى تلك البلاد قبل انتصار الاشتراكية فيها ؟ أجابت كل من النظرية الماركسية والتطبيق التاريخى بالنفى على هذا السؤال . ان القانون القديم لا يصلح للاشتراكية .

ان المبادىء والاهداف الرئيسية للقانون البرجوازى الذى يسبق الاشتراكية (كحماية الملكية الخاصة وحرية فتح المشروعات الخاصة والتوزيع حسب رأس المال والخ .) تختلف أشد الاختلاف عن مبادىء وأهداف القانون التى يشترط بها النظام الاشتراكى للعلاقات الاجتماعية . وذلك هو السبب الذى يؤدى الى أن يحل طراز جديد للقانون من حيث الفحوى – هو القانون الاشتراكى – محل القانون القديم بفترات قصيرة (كما حدث فى روسيا) أو أطول منها (كما حصل ، مثلا ، فى بعض البلدان الاوروبية) .

ومن المفهوم ان هذا لا يعنى عدم وجود أى تشابه على الاطلاق بين القانون القديم والقانون الجديد . اذ توجد فيهما قواعد عامة يتميز بها أى مجتمع متمدن . ان القانون الاشتراكى يستعمل الأشكال القانونية والفن الحقوقى التى وضعت أثناء التطور التاريخى ابتداء من القانون الرومانى . ولكنه يجرى فى الشىء الأساسى والرئيسى – فى المضمون الاجتماعى الاقتصادى والطبقى السياسى – انقطاع نوعى حازم .

ولقد أصبح من الدارج فى الفترة الأخيرة فى « السوفييتولوجية » (العلم عن السوفييتات) الغربية وخاصة

الأمريكية محاولات اثبات كون الاشتراكية لم تدخل تبديلات مبدئية على تطور روسيا ، كما أن السياسة الداخلية والخارجية للسلطة السوفييتية هى لا أكثر من امتداد للسياسة القيصرية القديمة ، أما هذه السلطة نفسها فترتبط بتوارث تاريخى شديد مع نظام الادارة القيصرى المعادى للديموقراطية . ويتم الابداء بنظرات مشابهة بالنسبة للقانون السوفييتى . فهكذا كتب ع . بيرمان فى كتابه : « Justice in USSR. An Interpretation of Soviet Law » (1964) فصلا كاملا لغرض اثبات كون القانون السوفييتى يعتبر استنساخا بدرجة كبيرة اذا لم يكن بصورة تامة لتأسيسات النظام القانونى القديم .

أما فى الواقع فقد حدث فى أثناء الثورة الاشتراكية فى روسيا أتم وأسرع انفصال عن القانون القديم . فاذا ما كانت المراسيم الأولى للسلطة السوفييتية (المرسوم عن المحكمة الرقم ١ المؤرخ فى ٢٤ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩١٧) تسمح للمحاكم باستعمال قواعد قانون ما قبل الثورة لأنها لم تكن قد ألغيت بمراسيم السلطة السوفييتية ولم تكن تتنافى مع الوعى القانونى الثورى لجماهير الشغيلة فانه بعد مرور عام واحد فى تشرين الثانى عام ١٩١٨ حرم قانون المحكمة الشعبية لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية الاعتماد على قوانين الحكومات المطاح بها . ويفسر ذلك قبل كل شىء بمضمون القانون القديم الذى يتصف بالعداء الشديد للديموقراطية . وكان من الضرورى اجراء اصلاحات جذرية فى

كل مكان – فى علاقات الملكية (تبديل الملكية الرأسمالية والاقطاعية الخاصة بملكية عامة) وفى علاقات العمل (منع الاستغلال) ، وفى العلاقات السياسية (انتقال السلطة الى أيدى الشعب العامل) ، وفى العلاقات القومية (اقامة التساوى التام فى الحقوق بين الشعوب المستعبدة من قبل القيصرية) ، وحتى فى مجال العلاقات العائلية الذى كان يبدو وكأنه يتأثر بأقل الدرجات بالهزات الاجتماعية (الغاء الوضع غير المتساوى فى الحقوق للنساء) . وحتى من وجهة نظر الشكل القانونى والتكنيك التشريعى فان القانون القديم كان فى حالة يرثى لها . فلقد كان يسرى فى البلاد مفعول مجموعة قوانين عام ١٨٣٢ التى تعتبر ترتيبا للقوانين القديمة بتعديلات طفيفة . واذا ما أجريت مقارنة تاريخية فبالامكان القول بأن هناك ثورة أخرى فقط فى التاريخ هى الثورة الفرنسية العظمى فى عام ١٧٨٩ قطعت علاقتها بالقانون القديم بنفس الحسم الذى فعلت به ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا فى سنة ١٩١٧ . وفى كلتا الحالتين كانت بذلك قد وضعت بداية لطرازين تاريخيين جديدين للقانون . ولكنه فى احدى الحالتين لطراز برجوازى وفى الحالة الأخرى لطراز اشتراكى .

وغالبا ما صور الغاء القوانين القديمة فى أثناء ثورة أكتوبر فى المؤلفات الغربية على أنه رفض للقانون بصورة عامة من قبل السلطة السوفييتية . ولقد أدى الى مثل هذا الخطأ بدرجة معلومة تعبير بعض المؤلفين السوفييت فى السنين الأولى للثورة

عن موقفهم الانتقادى من القانون البرجوازى القديم بشكل موقف مبالغ فيه واستنكار من القانون ككل . ولكنه من غير الصعب أن نرى بأن تطبيق السلطة السوفييتية وخططها المبدئى قد انطلقا من ضرورة التأسيس الفورى لنظام قانونى جديد مدعو لتثبيت مكتسبات الشغيلة والمساعدة على تطوير علاقات اجتماعية اشتراكية جديدة . وفضلا عن مراسيم الدولة الفتية الأولى (عن السلام وعن الأرض وعن التأميم والخ .) وكذلك فضلا عن دستور سنة ١٩١٨ الذى ثبت انتقال السلطة الى أيدى الطبقة العاملة والفلاحين وثبت التساوى فى الحقوق بين شعوب البلاد فانه من المهم أن نؤكد بهذا الخصوص على أنه فى سنة ١٩١٨ قد أقرت مجموعتان جديدتان للقوانين فى الشؤون العائلية وفى العمل . ولقد صدرت أولاهما لا « لتخريب العائلة » كما يدعى مؤلف الكتاب الصادر فى نيويورك سنة ١٩٦٠ «The Communist Party of the USSR» ل. شابيرو بل لوضع حد على الفور للوضع غير المتكافىء والذليل للمرأة والذى كانت قد وضعت فيه من قبل النظام القانونى القديم . أما الثانية فقد ثبتت لأول مرة فى التاريخ وبصورة قانونية النضال الطويل للطبقة العاملة من أجل يوم عمل من ثمان ساعات ومن أجل حق الراحة والاجازة المدفوعة الأجر والخ .. أما اليوم فيعتبر ذلك فى عدد من البلدان مرحلة منصرمة ولكنه كان بالنسبة لذلك الوقت مرسوما قانونيا كبير الأهمية أبدى تأثيرا جديا على التطور المقبل للتشريعات

الاجتماعية فى العالم أجمع . وحتى فى عام ١٩١٩ قال الحقوقى السوفييتى ورجل الدولة البارز ستوتشكا بأنه قد حان الوقت الذى يحتاج فيه القانون البروليتارى الجديد الى تقنين . ولكن الحرب الأهلية والتدخل الأجنبى حالا دون ايجاد نظام قانونى واسع جديد .

ومنذ أيام السلم الأولى بدأت أعمال تقنين واسعة ونحو سنة ١٩٢٣ ، أى بعد مرور خمس سنوات من قيام الثورة كان قد تم تكوين نظام قانونى واسع . اذ أدخلت الى حيز العمل مجموعات من الشرائع فى جميع الفروع الأساسية للقانون - كالقانون المدنى والقانون الجنائى وقانون المرافعات الجنائى وقانون المرافعات المدنى وقانون الأراضى ومجموعة قوانين العمل الجديدة ومجموعة قوانين الزواج والشؤون العائلية والوصاية . ولا يعرف التاريخ الحديث مثل هذه السرعة فى التقنين بعد الانقلابات الثورية الاجتماعية العميقة . ويفسر نجاح هذا العمل بصورة خاصة بالمساهمة القيادية النشيطة فيه من قبل لينين الذى كان ، كما هو معروف ، من حيث تحصيله حقوقيا .

وفى السنوات العشر التالية ، أى فى سنى الترسيخ المستمر للنظام الاشتراكى فى اقتصاد البلاد ، تطور بنشاط خاص التشريع الاقتصادى - أى التأسيسات والقواعد التى تحدد الوضع القانونى لمشروعات الدولة (وكذلك الاستثمارات التعاونية) وأشكال علاقاتها المتبادلة فيما بينها ، من جهة ،

24-1152

وبينها وهيئات ادارة الدولة والأسس القانونية للتخطيط . ولقد عالج القانون السوفييتي لأول مرة بصورة مفصلة كل هذه الجملة من المسائل ، وذلك ما يجب التأكيد عليه بصورة خاصة اليوم ، حينما يدور الحديث كثيرا فى بلدان العالم المختلفة عن الوضع القانونى لمشروعات الدولة وعن الأشكال القانونية للبرمجة وأساليب النشاط الاقتصادية الأخرى للدولة .

وفى اثناء البناء القانونى لتلك المرحلة استوجب التغلب على انعدام الثقة بالنسبة للقانون والعدل والشرعية المتأصل فى نفسية المجتمع (كنتيجة للتطبيق القيصرى العديد القرون الذى غرس الظلم والطغيان) .

وكانت احدى مهام الثورة الثقافية التى قامت فى البلاد هى تطوير الوعى القانونى الاشتراكى الجديد وتعزيز نفوذ ومكانة القانون والشرعية فى حياة المجتمع . ولقد أكد لينين مرارا على العلاقة المتبادلة الوثيقة بين الثقافة من جهة ، والنظام القانونى والشرعية ، من الجهة الأخرى .

ولقد ذكرنا فى الفصل الأول من هذا الكتاب بأن الاتحاد السوفييتى فى المرحلة الأولى من تطوره برز كدولة لدكتاتورية البروليتاريا ما زالت تبقى فيها الطبقات المتعارضة وتسرى فيها وظيفة الأرغام . ومن الطبيعى فان هذه الظروف كانت تنعكس كذلك فى قانون تلك المرحلة . ومع كون القانون تعبير الدولة عن ارادة الأغلبية الساحقة للسكان فانه مع ذلك لم يصبح بعد تعبيرا عن ارادة الشعب بأكمله . ان ارادة بقايا الطبقات

الاستغلالية لا تنعكس فى القانون ، بل على العكس ، فانها تعمل كعامل معارض بالنسبة له . ويحتوى القانون بدوره على قواعد تحدد هذه الفئات الاجتماعية (مثلا ، تحديدات فى حق الانتخابات) . ويتميز اقتصاد فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بتعدد الانماط عندما يعمل الى جانب القطاع الاشتراكى العام القطاع الرأسمالى الخاص والقطاع البضاعى الصغير . وينعكس ذلك أيضا فى القانون . فمثلا ، لا يزال يجرى الحديث فى القانون المدنى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية لعام ١٩٢٣ عن الملكية الخاصة وتوجد قواعد لتحديدها (وبالمناسبة فان ذلك يكون أحيانا أساسا للاستنتاج الخاطىء عن كون القانون المدنى يحدد الملكية الشخصية) .

ان انتصار الاشتراكية الذى أعرب عنه بصورة قانونية فى دستور الاتحاد السوفييتى لعام ١٩٣٦ وتطور المجتمع والدولة الاشتراكيين المطرد قد انعكسا فى القانون أيضا .

وقد نص دستور عام ١٩٣٦ على ضرورة التقنين الجديد الشامل للقانون السوفييتى لغرض جعله يتناسب والظروف الاجتماعية الجديدة . ولقد أخرت الحرب العالمية الثانية هذا العمل . ولكنه جرى فى الخمسينيات والستينيات على قدم وساق سواء على مستوى عموم الاتحاد السوفييتى أو فى الجمهوريات المتحدة . ولقد تم اتخاذ عدد كبير من الوثائق التشريعية لعموم الاتحاد السوفييتى وبضمنها أصول تشريعات اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة وعلى أساسها مجموعات القوانين الجمهورية فى أهم فروع الحقوق . وستتحدث فيما بعد بتفصيل أكثر عن نظام مصادر القانون السوفييتى .

أما الآن فنشير الى أن هذا التقنين قد رمز الى مرحلة جديدة فى تطور القانون السوفييتى تتصف ، أولا ، بأن القانون هو تعبير الدولة عن ارادة جميع الطبقات والفئات الاجتماعية للمجتمع بدون استثناء ، وثانيا ، بطابع أكثر ديموقراطية لعملية سن القوانين (كالاشتراك الواسع للأوساط الاجتماعية فيه ومناقشة الشعب بأسره) ، وثالثا ، بتوسع كبير لحلقة حقوق وحريات المواطنين والمنظمات الاجتماعية ، والمشروعات الاقتصادية الاشتراكية ، ورابعا ، باستعمال أكثر من أى وقت مضى لوسيلة الاقناع عندما تحل وسائل التأثير المعنوى والاجتماعى بصورة واسعة محل الارغام من قبل الدولة .

وقد أكدنا سابقا بأنه عند الحديث عن القانون يجب معالجته سوية مع أجزاء الواقع القانونى الأخرى ، أى مع حركة العلاقات القانونية الملموسة المتنوعة ومع تطور الوعى القانونى والخ .. وفى هذه الناحية يظهر عدد من الصفات الخاصة التى تدل على مرحلة جديدة فى تطور القانون الاشتراكى . ان ذلك قبل كل شىء هو التطور الكبير الذى حصل فى نمو الوعى القانونى لجماهير السكان الواسعة وازدياد الثقافة القانونية . ويتصف الوعى القانونى لهذه المرحلة بالتفهم

العميق لدور القانون والشرعية فى المجتمع السوفييتى وكذلك باسنادهما الفعال واتقانهما بجميع وسائل الرأى العام . ويصبح نفوذ القانون والشرعية أكثر أهمية مما كان عليه فى أى وقت مضى . ان أية محاولات لمخالفة القانون أو تجاوزه مهما كانت أسباب ذلك لا يمكن التسامح بها . كما لا يمكن التسامح بالاخلال بحقوق الشخصية وانتهاك كرامة المواطنين . ان ذلك بالنسبة لنا ، نحن الشيوعيين ، انصار أكثر المثل العليا انسانية قضية المبدأ* .

٣ – مصادر القانون السوفييتى

القانون هو المصدر الاساسى للحقوق السوفيتية

يعرف مصدر أى ظاهرة ، حسب المفهوم العادى لهذه الكلمة ، بتلك القوة التى تولد هذه الظاهرة وتبعث فيها الحياة . ومن وجهة النظر هذه فان مصدر الحقوق يعتبر سلطة الدولة التى تجعل من ارادتها قانونا . وبما أن عمل سلطة الدولة هذا يشترط بدوره بأسباب اجتماعية كالعوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها فان هذه الأسباب يمكن أن تعتبر بهذا الخصوص مصادر للقانون . ان الظروف الاقتصادية والسياسية لحياة المجتمع وسلطة الدولة هى مصدر القانون فى المعنى المادى للكلمة .

ولكن لمفهوم مصدر القانون معنى آخر ، حقوقى خاص . ان

* مواد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . بوليت ايزدات ، ١٩٧١ ، ص ٨١ .

مصدر القانون حسب المفهوم الحقوقى هو تلك الوسيلة التى تمنح سلطة الدولة بواسطتها قاعدة السلوك قوة الزامية . وعندئذ يكون مصدر القانون شكلا من أشكال التعبير عن القانون نفسه .

ومن الممكن ايراد ثلاثة مصادر اساسية للقانون حسب المفهوم الحقوقى للكلمة : ١) القانون أو بصورة أوسع القرار القواعدى ، أى القرار الذى يحتوى على قواعد سلوك الزامية والذى يصدر من قبل هيئة دولة مختصة ، ٢) العادة ، ٣) التطبيق القضائى والادارى . ويمكن أن يختلف تناسب هذه الأنواع من مصادر القانون . ويعرف التاريخ نظما قانونية غلبت فيها أو حتى سادت فيها العادة كما يعرف كذلك نظما كان فيها المصدر الأساسى للقانون التطبيق القضائى . ويوجد فى نظم الحقوق المختلفة فى الوقت الحاضر الجمع بين مصادر القانون مع الحفاظ على الدور المهيمن للتشريعات والقرارات القواعدية . وحتى فى النظام القانونى الانكلو ـ أمريكى فقد التطبيق القضائى أهميته التى كانت غالبة فى وقت ما وأصبحت التشريعات (وخاصة الوثائق الحكومية) أهم عوامل تشكيل القانون .

ويعتبر التشريع فى القانون السوفييتى مصدرا أساسيا غالبا من مصادره . ويفسر ذلك بعدم امكان أى شكل من أشكال القانون الأخرى أن تتناسب مع تلك الدرجة العالية من التنظيم التى تم تحقيقها فى المجتمع الاشتراكى .

ان القانون هو خير ما يناسب الدور الخلاق للدولة الاشتراكية فى التطور المنهاجى لاقتصاد البلاد . اذ أن الخطة فى الاتحاد السوفييتى تتخذ دائما شكل القانون . وتمارس الدولة فى أثناء تحقيق الخطة قيادة كل الحياة الاقتصادية للمجتمع عن طريق قرارات قواعدية . والظاهر ان العادة والسوابق تصلح للمحافظة على ما كان موجودا وليس للبناء النشيط الذى يتصف به قبل كل شىء دور الدولة الاشتراكية والقانون الاشتراكى .

ان حقيقة كون القرارات القاعدية تعتبر مصدرا رئيسيا من مصادر القانون فى الاتحاد السوفييتى تشترط كذلك ببعض الأسباب التاريخية . فمن المعروف ، مثلا ، بأنه لم يوجد فى روسيا نظام سوابق . أما بخصوص العادة فالظاهر ان قديمها والذى يخص المجال الذى ينظمه القانون قد اختفى بصورة عامة فى ظروف اعادة البناء الثورية الضخمة لكل الحياة الاجتماعية التى حققت فى الاتحاد السوفييتى بعد سنة ١٩١٧ .

ومن المفهوم بأنه فى مرحلة قيام المجتمع السوفييتى تكون فيه الكثير من التقاليد الاشتراكية وقواعد المعاشرة الاشتراكية الجديدة . ولكنها لا تكون كمصادر للقانون . وكقاعدة عامة فانها تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع قوانين جديدة وعند تفسير القوانين أثناء التطبيق القضائى .

وتتطلب العدالة السوفييتية أكثر ما يمكن من الحساب

الدقيق للمميزات الخاصة لكل حالة على انفراد . وتأخذ المحكمة بعين الاعتبار الوضع المادى والعائلى للطرفين وبصورة عامة جميع الخصائص الملموسة للقضية لا فى القضايا الجنائية فقط بل وفى بعض القضايا المدنية كذلك . والى جانب ذلك تولد السابقة القضائية اتجاها عاما لتقارب قضيتين مختلفتين أو أكثر بعضها من البعض اذ تبعد من مجال نظر القاضى المميزات الخاصة لكل منها ، والتى تجعل من غير الممكن حلها بصورة متساوية أو متشابهة . وفى ذلك أيضا ينحصر أحد الأسباب التى تجعل القانون السوفييتى لا يعترف بالسابقة القضائية الالزامية .

ولا تعتبر الزامية بالنسبة للمحاكم كذلك القرارات الصادرة حول القضايا المعينة المنفردة التى أقرتها الهيئات العدلية العليا للاتحاد السوفييتى حتى فى حالة ما اذا كانت قد اتخذت من قبلها قرارات مماثلة فى عدد من القضايا المشابهة . ان المحكمة يجب أن تسترشد بالقانون وما صدر على أساسه من قرارات قواعدية .

وبموجب المادة ٩ من القانون حول المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى الصادر فى ١٢ شباط (فبراير) من سنة ١٩٥٧ فان اجتماعها العام يعطى « ايضاحات قيادية الى المحاكم فى مسائل استعمال التشريعات عند النظر فى القضايا » . وتعطى المحكمة العليا هذه الايضاحات القيادية بعد تعميم مواد التطبيق القضائى والاحصاء القضائى . وتكشف فيها عن محتوى القانون السوفييتى المعنى وتشير الى الهدف الذى يجب تحقيقه أثناء

استعماله وتؤمن تشابه استعماله فى جميع أنحاء الاتحاد السوفييتى . وبما أن تفسير القوانين لا يقرر قواعد قانونية جديدة بل يوضح فقط المعنى الحقيقى لقواعد القانون السارية فان ايضاحات الاجتماع العام للمحكمة العليا التى تصدر فى نطاق المسائل المذكورة أعلاه لا يمكن أن تعتبر مصادر للقانون .

وبالنفى على التطبيق القضائى دوره كمصدر للقانون بالمعنى الحقوقى للكلمة فان النظرية السوفييتية لا تنسى ولا تقلل اطلاقا ذلك الدور الجوهرى الذى يقوم به التطبيق القضائى فى اتقان القانون الاشتراكى . وبطبيعة الأعمال التى تقوم بها المحاكم فانها ترى بوضوح مدى التأثير الاجتماعى للقانون وكذلك الجوانب القوية والضعيفة لهذه أو تلك من القرارات التشريعية أو القواعد . وبدون شك فان معلومات التطبيق القضائى تؤثر بصورة جوهرية على المشرع مساعدة اياه على اتقان القانون بما يتناسب مع تبدلات الظروف الاجتماعية .

ويحدد دستور الاتحاد السوفييتى نطاق الهيئات التى تقوم باعداد القواعد وكذلك يحدد صلاحياتها فى هذا المجال . انه يقرر نوع القرارات القواعدية التى تصدرها كل من هذه الهيئات . واضافة الى ذلك فان دستور الاتحاد السوفييتى يؤكد على وحدة النظام القانونى للاتحاد السوفييتى ذلك لأن القرارات القواعدية لكل هيئة مفوضة باصدارها تحتل مكانها المحدد بدقة فى كل نظام القرارات القواعدية للدولة السوفييتية .

ويجب التأكيد بصورة خاصة على أن الطبيعة الاتحادية (الفيدرالية) للدولة تترك أثرا ملموسا على نظام مصادر القانون السوفييتي . وتنعكس الصلاحيات الواسعة للجمهوريات المتحدة التي تكون الاتحاد السوفييتي لا في محتوى القانون الساري فحسب ، بل وفي أشكاله أيضا .

ويعتبر القانون ، أي القرار القواعدي للهيئة العليا لسلطة الدولة المتخذ حسب نظام مقرر والممنوح قوة حقوقية عليا ، المصدر الأساسي للنظام الحقوقي التشريعي السوفييتي . وتصدر القوانين على مستوى جميع البلاد من قبل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي ، وعلى مستوى الجمهورية المتحدة ـ من قبل السوفييت الأعلى للجمهورية المتحدة وأخيرا ، على مستوى الجمهورية ذات الحكم الذاتي ـ من قبل سوفييتها الأعلى .

ولا تشمل القوانين كما لا يمكن أن تشمل بالتفصيل جميع المسائل التي يتطلب تنظيمها قانونيا عند تضبيطها للمسائل ذات الأهمية العظمى . ولذلك فان قواعد القانون تحدد أيضا بالقرارات التابعة للقانون الصادرة من قبل هيئات السلطة وهيئات ادارة الدولة . ان هذه القرارات التي تعتبر كما هو الحال بالنسبة للقوانين مصادر للحقوق هي :

أ ـ القرارات القواعدية للهيئات الدائمة العليا للسلطة ـ مراسيم هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي وهيئات رئاسة السوفييتات العليا للجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتي ذات المحتوى القواعدي .

ب ـ القرارات القواعدية للحكومة ـ مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي ومجالس وزراء الجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتي وهي الهيئات التنفيذية والادارية العليا لسلطة الدولة (مقررات وأوامر) .

جـ ـ أوامر وتعليمات الوزراء ورؤساء المصالح المركزية الأخرى للاتحاد السوفييتي والجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتي .

د ـ القرارات القواعدية لهيئات السلطة المحلية وهيئاتها التنفيذية والادارية (القرارات) .

وتدخل جميع هذه المجموعات الأربع ضمن مفهوم القرارات التابعة للقانون .

ومن بين جميع هذه القرارات القواعدية للدولة السوفييتية تعتبر القوانين الشكل الرئيسي المحدد للتعبير عن ارادة الدولة . وذلك ما يعبر عن مبدأ أولوية القانون . وينحصر جوهر أولوية القانون في كونه يصدر من قبل الهيئة العليا لسلطة الدولة فقط (السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي والسوفييتات العليا للجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتي) وكذلك في كونه ممنوح قوة حقوقية عليا اذا ما قورن بجميع القرارات القواعدية الأخرى . ان أعمال وضع القواعد لجميع هيئات السلطة الأخرى في الاتحاد السوفييتي مبنية على القوانين أي تعتبر تابعة للقانون ، كما تعتبر قرارات هيئات ادارة الدولة تابعة للقانون أيضا ، لأنها تصدر كذلك على أساس القوانين وتنفيذا لها .

وتظهر القوة الحقوقية العليا للقانون بالنسبة لقرارات هيئات الدولة الأخرى وأولويته فى :

أولا ، حرمة قانون الاتحاد السوفييتى التى تعنى وجوب التنفيذ المطلق للقانون ، ولا يمكن لأية هيئة أخرى ما عدا السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى أن تلغى القانون أو تعطله لفترة . وعلى العكس فان قانون الاتحاد السوفييتى يستطيع الغاء أية قاعدة موضوعة بقرار من هيئة سفلى .

ثانيا ، التوافق الالزامى لقرارات جميع هيئات الدولة السفلى مع قانون الاتحاد السوفييتى . وفى خلاف ذلك فان هذه القرارات تلغى باعتبارها غير قانونية . ان ارادة الدولة للشعب السوفييتى التى يتم التعبير عنها فى قانون الاتحاد السوفييتى هى مقياس لأعمال جميع هيئات الدولة الأخرى . ويمكن لقرارات هذه الهيئات أن تكون تعبيرا لارادة الدولة للشعب السوفييتى فقط فى حالة تطابقها مع قانون الاتحاد السوفييتى . وبموجب دستور الاتحاد السوفييتى تعمل جميع هيئات ادارة الدولة على أساس القوانين السارية وتنفيذا لها ، أما جميع الهيئات المحلية لسلطة الدولة فتعمل فى حدود الحقوق الممنوحة لها من قبل القانون (المواد ٦٦ ، ٧٣ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ٩٨ من دستور الاتحاد السوفييتى) .

وهكذا فان أولوية القانون هى أحد التعابير الجوهرية لمبدأ الشرعية الاشتراكية .

نظام تشريع القوانين

تنحصر السمة المميزة للقانون كذلك فى كونه يسن حسب نظام معين مقرر من قبل الدستور وتطويرا له وهو نظام الهيئة التشريعية . وتتوقف طبيعة القانون السارى فى البلاد بصورة جوهرية على ديموقراطية عملية سن القوانين . وأما نظام سن القوانين فبدوره يعتبر أحد الدلائل الهامة لمستوى الديموقراطية فى البلاد .

وتضم العملية التشريعية أربع مراحل :

١) طرح مشروع القانون (تحقيق المبادرة التشريعية) ، ٢) مناقشة مشروع القانون ، ٣) سن القانون ، ٤) اعلان القانون وابتداء نفاذ مفعوله .

ويفهم من المبادرة التشريعية حق الهيئات والشخصيات المعينة بطرح مشروع القانون للمناقشة من قبل السوفييت الأعلى الذى يكون ملزما بدوره بالبحث فيه . وفيما يخص التشريع العام للاتحاد فان المبادرة التشريعية تعود لكل من مجلسى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى : مجلس الاتحاد ومجلس القوميات ، وكذلك لهيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ونواب السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى وفرقهم ومجلس وزراء الاتحاد السوفييتى والمحكمة العليا للاتحاد السوفييتى والجمهوريات المتحدة بشخص سوفييتاتها العليا .

ولا يعني تأسيس المبادرة التشريعية على الاطلاق بأنه لا يحق لأية هيئة أخرى أو لأي شخص آخر أن يقدم اقتراحا عن وضع قانون جديد أو تبديل القانون الساري المفعول . على العكس ، اذ يبين نشاط الدولة العملي ان اقتراحات سن قوانين جديدة يمكن أن تقدم وتقدم من قبل مختلف الهيئات والمنظمات الاجتماعية وكذلك من قبل المواطنين على انفراد . وتتم دراسة هذه الاقتراحات اولا فى الهيئات التى لها حق المبادرة التشريعية ومن ثم تطرح للبحث من قبل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى اذا كان الأمر يتعلق بتشريع عام للاتحاد أو للمناقشة من قبل السوفييت الأعلى للجمهورية اذا كان الحديث يدور عن تشريع جمهورى .

فهكذا ، مثلا ، كان قد شرع من قبل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى قانون « عن حماية السلام » أقر لأول مرة فى التاريخ المسئولية الجنائية بالنسبة لكل من يبث الدعاية للحرب وذلك بناء على اقتراح عدد من المنظمات الاجتماعية التى لا تملك حق المبادرة التشريعية حسب المعنى الحقوقى لهذه الكلمة .

وعلى هذا النحو أيضا اتخذت فى عدد من الجمهوريات قوانين حماية الطبيعة وقوانين كثيرة أخرى .

ويمكن أن تجرى مناقشة مشروع القانون فى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى فى جلسة مشتركة لمجلسيه أو فى كل منهما . وتبدأ المناقشة عادة بتقرير ممثل الهيئة التى قدمت

مشروع القانون للبحث من قبل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى . ويستمع السوفييت الأعلى حول الكثير من مشاريع القوانين الى التقارير الاضافية للجان الدائمية . وفى أثناء المناقشة اللاحقة يعرب النواب عن آرائهم حول مميزات ونواقص مشروع القانون المطروح للبحث . وفى بعض الحالات ، عندما لا يثير مشروع القانون ملاحظات أو اضافات تختصر عملية المناقشة وينتقل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى الى المصادقة على القانون دون أن يفتح باب مناقشة المشروع .

ان مشاريع القوانين قبل مناقشتها فى دورات السوفييت الأعلى تبحث بصورة دقيقة فى لجنتى الاقتراحات التشريعية لمجلس الاتحاد ولمجلس القوميات أو فى لجان السوفييت الأعلى الدائمية الأخرى . وتجتذب لوضع استنتاجات لجنة الاقتراحات التشريعية مجاميع كبيرة من العلماء والعاملين فى جهاز الدولة .

ويجب التمييز بين مناقشة مشروع القانون من قبل السوفييت الأعلى نفسه ومناقشة أهم مشاريع القوانين من قبل الشعب بأسره . انها تجرى قلى الوجه الآتى . تتخذ لجنتا الاقتراحات التشريعية اللتين تصلهما لغرض البحث أهم مشاريع القوانين قرارا بنشرها للمناقشة من قبل الشعب بأسره . وفى خلال فترة معينة (اعتيادية عدة شهور) يناقش المشروع فى المنظمات وفى اجتماعات المواطنين والخ .. وتعمم الملاحظات الواردة من قبل لجنتى الاقتراحات التشريعية وتدخل فى مشروع القانون التعديلات والاضافات المناسبة وتقدم بعد ذلك

المناقشة من قبل السوفييت الأعلى . ان النشاط فى أثناء المناقشات للشعب بأسره لعظيم للغاية .

وهكذا ، مثلا ، كان مشروع القانون حول معاشات التقاعد التى تمنحها الدولة قد نشر فى الصحافة وتعرض للمناقشة من قبل الشعب بأسره . وساهم فى اعداده ممثلون عن مختلف الوزارات والمصالح والمنظمات الاجتماعية والمؤسسات العلمية . ووصل من الشغيلة فى فترة المناقشة أكثر من ١٢ ألف اقتراح وتعديل مختلف . وأخذ الكثير منها فى الحساب من قبل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى عند المصادقة على قانون معاشات التقاعد التى تمنحها الدولة .

ولقد تعرضت للمناقشة الجماهيرية الواسعة مشاريع بعض القرارات الهامة : « اصول القانون الجنائى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » و « اصول تشريع نظام القضاء لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » و « اصول قانون المرافعات الجنائى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » و « أصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » والكثير من غيرها . وفى أثناء مناقشة القانون الأخير فقط أجرى ما يزيد على الألفين من التعديلات والاضافات . وقد أثار مناقشة واسعة فى الصحافة نشر مشروع اصول تشريع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة عن الزواج والعائلة

الذى أصبح قانونا فى عام ١٩٦٨ . وقدم الكثير من الملاحظات والاقتراحات فى أثناء المناقشة الواسعة لمشروع اصول تشريع امتلاك الأراضى . وعلى عاتق الهيئات التشريعية يقع عمل كبير ودقيق فى حساب الملاحظات والاقتراحات من هذا النوع . ان الكثير منها يحسب بصورة مباشرة عند المصادقة على القانون ، أما الأخرى فتستعمل عند اعداد القرارات القواعدية الجديدة كما يوجه بعضها الى المصالح المعنية لغرض أخذها بعين الاعتبار فى التطبيق العملى . وتعتبر المناقشة الجماهيرية الواسعة لمشاريع القوانين كما والحساب الدقيق لجميع الاقتراحات الأخرى للمواطنين والمنظمات الاجتماعية فى مجال التشريع ظاهرة أخرى من ظواهر ذلك الخط الرئيسى لتطور الديموقراطية الاشتراكية الذى جرى الحديث عنه مرارا على صفحات هذا الكتاب والذى ينحصر باجتذاب اوسع فئات السكان لحل قضايا المجتمع والدولة .

وتتم المصادقة على مشروع القانون عن طريق التصويت المنفصل فى كل من المجلسين . ولكى يصبح مشروع القانون قانونا ، فوفقا للدستور من الضرورى أن يصوت الى جانبه فى كل مجلس أكثر من نصف النواب الحاضرين . ولغرض اتخاذ قانون دستورى من الضرورى الحصول على الأغلبية الساحقة من أصوات النواب فى كل مجلس أى ما لا يقل عن ثلثى الأصوات . ولا يعرف القانون السوفييتى تأسيس المصادقة من قبل رئيس الدولة على القوانين المقررة .

ولقد حدد نظام نشر قوانين الاتحاد السوفييتي بمرسوم السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي الصادر فى ١٩ حزيران (يونيو) سنة ١٩٥٨ والمثبت بالقانون المقرر من قبل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي فى ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) من سنة ١٩٥٨ . ان قوانين الاتحاد السوفييتي وكذلك القرارات والوثائق الأخرى للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي يجب أن تنشر فى « كشوف السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي » فى مدة لا تزيد عن سبعة أيام من تاريخ اقرارها . وتنشر أهم هذه الوثائق المعرضة للاعلان الواسع الفورى فى جريدة « أخبار سوفييتات نواب الشغيلة » . وفى الحالات الضرورية يمكن كذلك اعلان هذه الوثائق عن طريق الراديو أو التلغراف .

ويعتبر مبدأ وجوب اعلان القوانين أحد مظاهر مبدأ أوسع من مبادىء نظام الدولة الاشتراكى وهو مبدأ علانية أعمال الدولة . ان وجوب اعلان القوانين مثبت بالمادة ٤٠ من دستور الاتحاد السوفييتي . وبعد الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الاتحادية (الفدرالية) للدولة السوفييتية والتساوى التام بالحقوق بين جميع الجمهوريات المتحدة التى تدخل فى ضمنها تؤكد هذه المادة من الدستور على أن القوانين تنشر بلغات جميع الجمهوريات المتحدة . ويتم ذلك بصورة عملية بنشر القانون فى عواصم الجمهوريات المتحدة باللغة الرسمية للجمهوريات المعنية فى نفس الوقت الذى يتم فيه نشره باللغة الروسية فى موسكو .

ويوقع القانون من قبل رئيس وسكرتير هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي .

ويصبح القانون نافذ المفعول فى وقت واحد فى جميع انحاء الاتحاد السوفييتي بعد عشرة أيام من نشره اذا لم يشر فيه الى مدة أخرى .

ضروب القانون

يعتبر الدستور أهم مصدر للقانون السوفييتي وأعلى أشكال القوانين . وبالنسبة لنظام القانون السوفييتي ككل يستعمل هذا المفهوم بحالة الجمع ، ذلك لأنه الى جانب الدستور العام للاتحاد تملك كل من الجمهوريات المتحدة (كما جرى الحديث عن ذلك فى أحد الفصول السابقة) دستورا خاصا بها . وما عدا ذلك فان كل جمهورية ذات حكم ذاتى تملك دستورها الخاص أيضا . ومن المفهوم ان دساتير الجمهوريات المتحدة يجب ان تتوافق مع مبادىء انطلاق دستور الاتحاد العام وأحكامه وتتناسق معها ، أما دساتير الجمهوريات ذات الحكم الذاتى فيجب أن تتناسق مع دستور الاتحاد العام كما ومع دستور الجمهورية المتحدة التى تدخل فيها تلك الجمهورية ذات الحكم الذاتى .

ان دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (القانون الأساسى) لعام ١٩٣٦ السارى فى الوقت الحاضر يتكون من ١٤٦ مادة مقسمة الى ١٣ فصلا ويثبت قانونيا جميع

الخواص الأساسية لنظام المجتمع والدولة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ويحدد نظام هيئات الدولة العليا والمحلية (التشريعية والتنفيذية والقضائية والخ .) ومبادىء تنظيمها ونشاطها (بما فى ذلك اصول النظام الانتخابى) ويحدد نطاق الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين السوفييت والضمانات السياسية والمادية والقانونية لتحقيق هذه الحقوق . وينتسب الى أهم مبادىء الدستور : سيادة الدولة للشعب وسلطته المطلقة ، والجمع بين الاتحادية (الفدرالية) والتوحيد المبنى على أساس الأممية والمساواة والصداقة بين شعوب الدولة السوفييتية الكثيرة القوميات ، والسلطة المطلقة للهيئات النيابية المنتخبة من قبل السكان . ان الصفة المميزة للدستور من وجهة نظر الفن التشريعى هى البساطة والوضوح . ولكان من الخطأ اعتبار قواعد الدستور مجرد بعض مبادىء الانطلاق العامة للنظام القانونى . اذ أنها فى نفس الوقت تعتبر قانونا يعمل بصورة مباشرة .

وقد تعرض الدستور طوال مدة نفوذه ، أى منذ سنة ١٩٣٦ ، الى تعديلات وذلك طبيعى تماما فى ظروف المجتمع فى سبيل التطور . وكان أكثر التجديدات جوهرية تتعلق بتغيير نظام هيئات ادارة الصناعة وفروع الاقتصاد الأخرى ، وكذلك بتوسيع حقوق الجمهوريات المتحدة . ويتم تعديل الدستور فقط بقرار من السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى الذى يتخذ بأكثرية لا تقل عن ثلثى الأصوات فى كل من مجلسيه .

ان القوانين التى تخص الاتحاد والتى ينص الدستور على اصدارها بصورة مباشرة لا تعتبر دستورية بكل معنى الكلمة ولكنها تشكل مجموعة مهمة جدا . فهكذا مثلا ، تقضى المادة ١٤ من الدستور باصدار أصول التشريعات العامة للاتحاد فى أهم فروع القانون . انها بالذات بمثابة النواة الأساسية للنظام القانونى السوفييتى . وفيما عدا الأصول فان النظام القانونى السوفييتى يعرف كذلك وثائق تشريعية أخرى ينص الدستور على اصدارها بصورة مباشرة . ومن الممكن الى حد معلوم تسميتها قوانين عضوية . ومن هذه مثلا ، قانون جنسية الاتحاد السوفييتى الصادر فى ١٩ آب (اغسطس) من عام ١٩٣٨ وقانون نظام سحب نواب السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى الصادر فى ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) من عام ١٩٥٩ . (ان قوانين نظام سحب نواب السوفييتات الأخرى صادرة فى الجمهوريات المتحدة) .

ولقد ذكرنا أعلاه بأن تطور نظام الدولة الاشتراكى فى فترة البناء الواسع للشيوعية قد تطلب تقنينا جديدا للقانون السوفييتى . ونقطة انطلاقه هى اتخاذ أصول تشريعات جديدة عامة للاتحاد فى أهم فروع القانون .

ولقد تم فى عام ١٩٥٨ اتخاذ « اصول القانون الجنائى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » و « اصول المرافعات الجنائية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » و « أصول

تشريع نظام القضاء لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتي » .

وأما فى سنة ١٩٦١ فقد اتخذت « اصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » و « اصول المرافعات المدنية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » . وفى السنوات اللاحقة صدرت « أصول تشريع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة عن الزواج والعائلة » (أصبحت نافذة المفعول ابتداء من ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٨) ، و«أصول تشريع العمل الاصلاحى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » (أصبحت نافذة المفعول ابتداء من ١ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٩) وعدد آخر منها .

وتنحصر أهمية اصول التشريعات فى كونها تصيغ وتقر على مستوى عموم الاتحاد السوفييتى مبادىء أساسية وتأسيسات ومفاهيم لفروع القانون المعنية بدرجة واحدة من الالزامية بالنسبة لجميع الجمهوريات المتحدة . ووفقا للتناسب الذى ينص عليه دستور الاتحاد السوفييتى فيما بين دستور الاتحاد ككل ودستور الجمهورية المتحدة فان الأصول تطبيقا للفرع المعين من القانون ، تحدد أية مسائل ذلك الفرع تعود الى صلاحية الاتحاد المطلقة ، وأيتها تعود الى الصلاحية المطلقة للجمهورية المتحدة ، وايتها تعود الى الصلاحية المشتركة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة .

وبموجب الأصول تشرع كل جمهورية متحدة مجموعة قوانين فى الفرع المعين من القانون . وهكذا ، مثلا ، كانت قد شرعت فى كل من الجمهوريات المتحدة الخمس عشرة مجموعة قوانين جمهورية مناسبة بعد سن « اصول القانون الجنائى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » و « اصول المرافعات الجنائية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » فى عام ١٩٥٨ . (راجع جدول رقم ٣) .

جدول رقم ٣

الجمهوريات المتحدة	وقت: تشريع القانون	وقت: نفاذ مفعوله	عدد المواد: للقانون الجنائى	عدد المواد: لقانون المرافعات الجنائية
روسيا الاتحادية	٢٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٦٠	١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦١	٢٦٩	٤١٣
اوكرانيا	٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠	١ نيسان (ابريل) ١٩٦١	٢٦٣	٤٢٤
بيلوروسيا	٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠	١ نيسان (ابريل) ١٩٦١	٢٥٨ ٢٥٧	٣٩٩ ٣٧٨
اوزبكستان	١ ٢ ايار (مايو) ١٩٥٩	١ كانون الثانى ١٩٦٠		
كازاخستان	٢٢ تموز (يوليو) ١٩٥٩	١ كانون الثانى ١٩٦٠	٢٥٣	٣٨٧
جورجيا	٣٠ كانون الاول ديسمبر) ١٩٦٠	١ اذار (مارس) ١٩٦١	٢٨٧	٣٩٩

الجمهوريات المتحدة	وقت تشريع القانون	وقت نفاذ مفعوله	عدد المواد للقانون المدنى	عدد المواد لقانون المرافعات المدنية
أذربيجان	٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠	١ آذار (مارس) ١٩٦١	٢٦٤	٤١٩
ليتوانيا	٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٦١	١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١	٢٨٣	٤٣٩
مولدافيا	٢٤ آذار (مارس) ١٩٦١	١ تموز (يوليو) ١٩٦١	٢٧٠	٣٦٩
لاتفيا	٦ كانون الثانى (يناير) ١٩٦١	١ نيسان (أبريل) ١٩٦١	٢٥٨	٤٠٥
قرغيزيا	٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠	١ آيار (مايو) ١٩٦١	٢٧٥	٣٩٨
طاجكستان	١٧ آب (أغسطس) ١٩٦١	١ كانون الاول ١٩٦١	١٧٩	٤٠٥
ارمينيا	٧ آذار (مارس) ١٩٦١	١ تموز ١٩٦١	٢٧٧	٣٨٤
تركمانيا	٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١	١ آيار ١٩٦٢	٢٩٩	٣٩٦
استونيا	٦ كانون الثانى (يناير) ١٩٦١	١ نسان (أبريل) ١٩٦١	٢٤٤	٣٥٦

وعلى هذه الشاكلة جرى التطور فى مجال القانون المدنى وقانون المرافعات المدنية . ونقدم هنا جدولا للقوانين الجمهورية المتخذة عقب « اصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » و « أصول المرافعات المدنية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » فى سنة ١٩٦١ . (راجع جدول رقم ٤)

جدول رقم ٤

الجمهوريات المتحدة	وقت تشريع القانون	وقت نفاذ مفعولة	عدد المواد للقانون المدنى	عدد المواد لقانون المرافعات المدنية
روسيا الاتحادية	١١ حزيران (يونيو) ١٩٦٤	١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٦٤	٥٦٩	٤٣٨
أوكرانيا	١٨ تموز (يوليو) ١٩٦٤	١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٤	٥٧٢	٤٢٨
بيلوروسيا	١١ حزيران (يونيو) ١٩٦٤	١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٥	٥٦٤	٣٩٨
أوزبكستان	٢٣ آذار (مارس) ١٩٦٣	١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٤	٦٢٢	٤٦٩
كازاخستان	٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣	١ تموز (يوليو) ١٩٦٤	٥٦٥	٤٣٨
جورجيا	٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤	١ تموز (يوليو) ١٩٦٥	٥٧٨	٤٥٣
أذربيجان	١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤	١ آذار (مارس) ١٩٦٥	٥٧٤	٤٦١
ليتوانيا	٧ تموز (يوليو) ١٩٦٤	١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٥	٦١٠	٤٣٢
مولدافيا	٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤	١ تموز (يوليو) ١٩٦٥	٦٠٣	٤٣٧
لاتفيا	٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣	١ تموز (يوليو) ١٩٦٤	٥٩٢	٤٤٥
قرغيزيا	٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٤	١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٥	٥٨٢	٤٤٢
طاجكستان	٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣	١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٥	٥٦٥	٤٥٣
ارمينيا	٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٤	١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٥	٥٧٢	٤٣٢
تركمانيا	٢٩ كانون الاول (ديسمبر)١٩٦٣	١ تموز (يوليو) ١٩٦٤	٥٧٠	٤٤٤
استونيا	١٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٤	١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٥	٥٧٣	٤٤٤

وهكذا فان تقنين فرع واحد من فروع القانون فى ظروف الاتحاد السوفييتى ينحصر فى اتخاذ ١٦ قرارا تشريعيا مستقلا : الأصول العامة للاتحاد السوفييتى و ١٥ قانونا جمهوريا . ونود الاشارة الى أن القانون الجمهورى فى هذا أو ذاك من فروع القانون لا يعتبر اطلاقا استنساخا فقط للموضوعات المقررة من قبل أصول التشريعات لعموم الاتحاد السوفييتى ولو ان الأصول تعتبر بالنسبة له بمثابة القاعدة المعيارية . ان القوانين أكثر اتساعا من الأصول اذ انها تدقق موضوعات الأصول . وفيما عدا ذلك فان القوانين تتضمن قواعد فى مسائل تعود الى صلاحيات الجمهورية . فمثلا ، يتضمن القانون المدنى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية الذى سرى مفعوله منذ الأول من تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٦٤ اكثر من ٥٠٠ مادة فى حين يوجد فى أصول القانون المدنى ١٢٩ مادة فقط . ويتكون القانون الجنائى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية من ٢٦٩ مادة فى حين تتضمن نفس الأصول ٤٧ مادة فقط .

وبما انه تسرى فى كل جمهورية متحدة قوانين خاصة بها فانه من المحتم ان تظهر فى خلال التطبيق مشكلة يمكن ان تدعى شرطا « بتناسب » القوانين الجمهورية . وبالفعل ، أى القوانين يجب على المحكمة استعمالها فى حالة وقوع مخاصمة بخصوص صفقة شراء حاجات تقع فى كازاخستان من قبل آخد سكان موسكو ؟ فهل تطبق فى هذه الحالة قواعد القانون المدنى

لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية أم القانون المدنى لجمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفييتية ؟ وفى هذه الحالة لا يوجد فى الحقيقة أى تناسب بين القوانين من وجهة نظر القوة الحقوقية (ولذلك استعمل هذا المفهوم سابقا بعد وضعه بين قوسين) . ويدور الحديث عن تحديد القانون الذى يجب استعماله فى هذه الحالة الملموسة من جملة القوانين المتساوية من حيث القوة الحقوقية أو عن عمل القوانين فى المكان ، كما يقال أحيانا فى نظرية القانون . وبما أن القوانين المعنية لمختلف الجمهوريات المتحدة تختلف عن بعضها فى عدد من الأمور فان حل المسألة يمكن كذلك أن يكون مختلفا باختلاف الجمهورية المتحدة التى ستستعمل المحكمة قانونها .

ولقد حدد التشريع السوفييتى السارى المفعول بهذا الخصوص القواعد التالية . بغض النظر عن المكان الذى تقع فيه المحكمة التى تنظر فى القضية فان مسألة المسئولية الجنائية تحل وفقا للقوانين التى تسرى على محل ارتكاب الجريمة . واما بالنسبة للعلاقات التى تنتج من حق الملكية فان المحكمة تستعمل قانون محل وجود الممتلكات . وعند عقد الاتفاقيات وغيرها من الصفقات تحدد الأهلية القانونية والمقدرة للاطراف حسب قانون محل عقد الاتفاقية أو الصفقة . ويستعمل نفس هذا القانون لحل مسألة شكل الصفقة أو الاتفاق ، أى هل يجب عقد هذا الاتفاق بصورة تحريرية أو يكتفى بالموافقة الشفوية وهل يجب تصديقه لدى الكاتب العدل أم لا . أما

بالنسبة للالتزامات التى تظهر فى حالة الحاق الاضرار فيستعمل قانون محل النظر فى المخاصمة واما اذا طلب المجنى عليه فيستعمل قانون محل الحاق الضرر . ويستعمل بالنسبة للوراثة قانون محل فتح الورث ، أى محل السكنى الدائم الأخير للشخص المتوفى الذى خلف الورث (اذا كان المحل الأخير لسكنى الشخص مجهولا فان محل فتح الورث يعتبر مكان وجود الممتلكات الباقية بعده) .

وتولد الاختلافات فى تشريعات الجمهوريات المتحدة (ولو انها ترتبط بصعوبات تكنيكية ـ حقوقية بالنسبة لتطبيق القانون) امكانيات رائعة لتبادل التجربة بين الجمهوريات المتحدة فى مجال وضع القوانين . اذ يمكن هنا ، مثلا ، ان تقتبس تشريعات احدى الجمهوريات المتحدة التدابير القانونية التى اثبتت نجاحها فى جمهورية اخرى . وغالبا ما تثبت التجربة الايجابية لاحدى أو لمجموعة من الجمهوريات بتشريع عام للاتحاد . فهكذا ، مثلا ، أدخل النظام القائم حاليا لاعمال المحاكم الشعبية لأول مرة فى اواسط الخمسينيات فى جمهوريات ارمينيا وجورجيا واستونيا الاشتراكية السوفييتية . ونظرا لمزاياه الواضحة فقد ثبت بعدئذ فى سنة ١٩٥٨ فى أصول عموم الاتحاد السوفييتى .

ويبرز علم القانون السوفييتى كذلك صنف التشريع العادى ، أو الجارى . وتنتسب اليه القوانين التى لا تقع ضمن المجموعتين المذكورتين اعلاه . ومن المفهوم بأن تسمية هذه

القوانين « بالعادية » أو « الجارية » لا يراد بها على الاطلاق التقليل من اهميتها .

ان التشريعات الجارية ذات شأن كبير فى الجمهوريات المتحدة . انها تشمل مختلف نواحى الحياة الاجتماعية والثقافية للجمهوريات وفقا لظروفها الملموسة .

ويمكن تحديد مجموعة معينة من بين القوانين العادية تنحصر الصفة الخاصة لها بكون القوانين المكونة لها قد عملت بأشكال قانونية أخرى ، أى على شكل مراسيم هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ، قبل ان تصبح قوانين . ويفسر ذلك بكون ضرورة التنظيم السريع لمسألة هامة غالبا ما تكتشف فى الفترة ما بين دورات السوفييت الأعلى . وفى هذه الحالة تقوم هيئته ، أى هيئة رئاسة السوفييت الأعلى المنتخبة من قبله ، باتخاذ المرسوم المناسب ذى طبيعة القاعدة . ولكنه بالنظر الى كون اصدار القوانين يعتبر من الصلاحيات المطلقة للسوفييت الأعلى (المادة ٣٢ من الدستور) ، فان ذلك المرسوم يجب ان يطرح للتصديق فى أقرب دورة للسوفييت الأعلى ويصبح بعد اقراره قانونا .

ومن المفهوم أن القوانين الجارية يجب أن تتوافق بصورة تامة وكاملة مع القوانين الدستورية ولا يمكن أن تتنافى معها .

وعلى نحو ذلك فانه يجب على القانون الجمهورى أن يتوافق مع القانون العام للاتحاد السوفييتى . وتقر المادة ٢٠ من دستور الاتحاد السوفييتى ما يلى : « فى حالة اختلاف

قانون الجمهورية المتحدة مع القانون العام للاتحاد السوفييتى تكون الفاعلية للأخير » . وتحتوى دساتير عدد من الجمهوريات المتحدة على قاعدة تبين بأنه فى حالة اختلاف قانون الجمهورية المتحدة مع قانون الجمهورية ذات الحكم الذاتى التى تدخل فى ضمنها فان الفاعلية تكون للاول . وهكذا فان المبدأ العام ينحصر فى كون القانون الذى يعبر عن ارادة ومصالح عدد أكبر من السكان يتمتع بقوة حقوقية أكبر .

القرارات القاعدية التابعة للقانون

لكى تستطيع الدولة الاشتراكية ادارة الحياة الاقتصادية للبلاد وحل المسائل العديدة التى تظهر فى نواحى الحياة الاجتماعية والثقافية وغيرها للمجتمع يوميا فانه لا يكفى وجود القوانين فقط . ان القانون عند حله لأعم المسائل وأكثرها مبدئية لا يستطيع تنظيم المسائل الملموسة للادارة اليومية للاقتصاد كما والمشاكل التى تظهر فى محيط الادارة الذاتية المحلية بصورة مفصلة . ومن هنا تظهر الضرورة فى القرارات القاعدية التابعة للقانون والتى عددت فى بداية هذه الفقرة . ولقد دار الحديث اعلاه عن احداها ، وهى المرسوم .

وتلعب مقررات وأوامر مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى دورا هاما جدا كمصادر للقانون . اذ ان لها قوة حقوقية غالبة بالنسبة لقرارات هيئات ادارة الدولة الأخرى . ان مجلس الوزراء بمقرراته وأوامره يوحد ويوجه الأعمال اليومية لهذه

الهيئات فى قيادة الحياة الاقتصادية والبناء الثقافى فى البلاد . وغالبا ما تكون مقررات مجلس الوزراء تفصيلا لهذا أو ذاك من القوانين بما يناسب التكليف المباشر الذى يتضمنه ذلك القانون .

وتلعب المقررات المشتركة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ومجلس الوزراء ، التى تصدر حول المشاكل الملحة للحياة الاجتماعية دورا هاما فى حياة البلاد . وتتوحد فى هذه الوثائق صفات التعليمات الحزبية الموجهة والقرار القواعدى الالزامى بالنسبة للجميع الذى يصدر عن أعلى هيئة لادارة الدولة . وفى حدود الجمهورية المتحدة تلعب مقررات وأوامر مجلس وزرائها نفس الدور الذى تلعبه مقررات وأوامر مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى فى حدود البلاد بأكملها .

وتقوم الوزارات ولجان الدولة باصدار الأوامر والتعليمات عند تطبيقها لقيادة مختلف نواحى حياة الدولة (كالصحة والتعليم العالى والمالية وغيرها) . ويمكن لجميع هذه الوثائق ان تكون مصادر للقانون فى حالة احتوائها على ارشادات قواعدية عامة . وفى هذه الحالة يجب على جميعها ان تتوافق بصورة دقيقة مع قوانين ومراسيم ومقررات وأوامر مجلس الوزراء والمصادر القانونية العليا الأخرى . ان مراقبة شرعية جميع هذه القرارات ، أى تطابقها مع مصادر القانون العليا معهودة من قبل الدستور الى النائب العام للاتحاد السوفييتى .

وتلعب المنظمات الاجتماعية للشغيلة دورا هاما فى حياة المجتمع السوفييتى . ولذلك تكسب فى نظام القانون أهمية

كبيرة القرارات الصادرة من المنظمات الاجتماعية . ومن المفهوم انه لا يقصد بذلك تلك القرارات التى تنظم العلاقات داخل المنظمة المذكورة (كالنظام الداخلى للنقابات) . ان الحديث يدور عن الحالات التى تقوم المنظمة الاجتماعية فيها ، بتكليف من الدولة ، بوضع قواعد معينة الزامية بالنسبة لكل من تسرى عليه . فهكذا ، مثلا ، تملك النقابات فى الاتحاد السوفييتى بتفويض من الدولة صلاحية واسعة فى مجال شرح واستعمال تشريع العمل وفى مجال حماية العمل والضمان الاجتماعى أيضا . ان القرارات القواعدية للمنظمات الاجتماعية المصادق عليها من قبل الدولة هى التى تكون مصادر القانون . والدولة وحدها تستطيع ان تمنح قوة حقوقية الزامية عامة هذا أو ذاك من قرارات المنظمات الاجتماعية الذى يجب كجميع القرارات الأخرى التابعة للقانون أن يطابق بصورة دقيقة جميع مصادر القانون العليا .

وتعتبر القرارات القواعدية لهيئات السلطة والادارة المحلية كذلك مصادر للقانون السوفييتى . ولقد نسب الى صلاحيتها مجال واسع من المسائل التى تخص مختلف نواحى حياة المقاطعة أو الناحية المعينتين . وتنظم هذه المسائل بقرارات يتخذها سوفييت نواب الشغيلة نفسه فى دورته أو اللجنة التنفيذية لذلك السوفييت .

اذ نلخص ما جاء أعلاه عن مصادر القانون السوفييتى من السهل أن نرى بأنها بجملتها تشكل نظاما معقدا جدا يتصف :

أولا ، بالدور الرئيسى للقانون فيه ؛

ثانيا ، بالتفاوت الكبير بين المصادر ، وذلك ما يرتبط بخصائص ادارة نظام منهاجى عظيم القياسات للاقتصاد كما وبالطبيعة الاتحادية (الفدرالية) للدولة السوفييتية ؛

ثالثا ، بالتبعية الدقيقة (درجات المقام) التى تحتل فيها جميع المصادر السفلى موضع التابع بالنسبة للمصادر العليا وكذلك يجب ان تتناسق معها على أدق صورة .

ويجب التأكيد بصورة خاصة على أن التبعية (درجات المقام) للمصادر لا تعتبر اطلاقا رسما تخطيطيا منطقيا بروح النظرية القواعدية « الصرفة » للقانون (غ . كيلزن) . ان التبعية لمصادر القانون السوفييتى تعكس العلاقات الواقعية بين هيئات الدولة المخولة مختلف الصلاحيات فى مجال وضع القوانين . وتتناسب مكانة مصدر القانون مع المكانة التى تحتلها الهيئة المكونة له فى نظام هيئات الدولة .

أسلوب التشريع

لقد تحدثنا أعلاه عن الدور التربوى الكبير للقانون السوفييتى . ولكنه لكى يتم تنفيذ هذا الدور بصورة واقعية يجب على القانون ان يمتاز بالوضوح وسهولة الفهم . وحتى اذا ما تركنا جانبا مسألة تأثير الأسلوب المعقد من ناحية البلاغة والمصطلحات للتشريع على عملية استعمال القانون من قبل المحكمة أو هيئات الدولة الأخرى فانه على كل حال غير صالح للاستعمال

26-1152

من قبل المواطنين . ان النظرية والتطبيق السوفييتيين ليرفضان بشدة الاتجاه الزاعم بأن صعوبة فهم لغة القانون من قبل المحيط الواسع من المواطنين شىء طبيعى تماما . ان مثل هذا الموقف لا يمكن ان يبرر بمتطلبات التكنيك التشريعى . ان القانون يجب ان يكون بسيطا ، واضحا ومفهوما بالنسبة لأى فرد . ويخلق تطور التكنيك القانونى والنمو الشامل للوعى القانونى للناس مقدمات موضوعية كافية لذلك .

ان كون التشريع السوفييتى لم يخف فى أى وقت اتجاهه الاجتماعى والسياسى وأهدافه الحقيقية يساعد بدرجة كبيرة على جعله واضحا . انه أعلن دائما بصراحة ووضوح عن غايته .

ان هذه الوضع ، الذى يتميز به القانون السوفييتى ككل ، يميز كذلك أهم القرارات التشريعية الملموسة المعينة . وتتجلى دائما وبوضوح اهدافها وبواعثها ونزعتها الاجتماعية . والى جانب نص القرار التشريعى تساعد على ذلك فى عدد من الحالات المقدمة التى تعطى فيها الوصف السياسى للمسائل المنظمة فى القرارات القواعدية ويكشف عن أهميتها الاجتماعية ويشار الى الدواعى التى جعلت القرار التشريعى المعنى ضروريا .

ان لغة القوانين سهلة وواضحة . ومن غير الصعب التأكد من صحة ذلك بأخذ أية وثيقة من وثائق أحدث ما فى التقنين — الأصول والقوانين الجمهورية . وهذه الوثائق الى جانب استعمالها الواسع للمصطلحات القانونية الخاصة (اذ أن ذلك

هو الأداة اللازمة لعملها) لا تسىء استعمالها . وتتميز مواد الأصول والقوانين بالايجاز . وعند الضرورة تقسم بدقة الى فقرات . كما أن كلا منها مزودة بعنوان مختصر يبين المشاكل المبحوثة فى هذه المادة . وغالبا ما توجد فى المواد تعاريف للمفاهيم والأصناف القانونية . وتساعد هذه التعاريف على التفسير والاستعمال الصحيح للقانون كما تجعل منه أكثر فهما بالنسبة لجماهير السكان الواسعة .

٤ ـ نظام القانون السوفييتى

موضوعات عامة

تنحصر الصفة المميزة للقانون بكونه لا يعتبر مجرد مجموعة بسيطة من القواعد بل نظاما لها أى وحدة منطقية وتناسقا متبادلا للقواعد . ومهما تختلف المسائل التى يرتبها النظام القانونى المعين وكذلك مهما تختلف نواحى الحياة الاجتماعية التى تخصها تلك المسائل فانه ككل يكون دائما وحدة متكاملة : سواء من وجهة نظر طبيعته الاجتماعية أو مبادىء انطلاقه أو طبيعة ارادة الدولة التى يعبر عنها والخ ..

ولكنه عند الاعتراف بالوحدة الداخلية للقانون لا يجوز غض النظر عن صفة أخرى من صفاته ، الا وهى التباين . وحقا فان القانون يصطدم بمختلف نواحى الحياة : فقسم من قواعده تخص العائلة ويتحدث القسم الآخر عن البيع والشراء والقسم الثالث عن الجرائم والعقوبات . ان اختلاف هذه النواحى لا

يمكن أن لا ينعكس على محتوى وأساليب التنظيم القانونى .
ومن هنا ينتج تقسيم القانون الى فروع .

ولا تنفى نظرية القانون السوفييتية الدور الهام للمشرع فى تحديد مبادىء ومقاييس بناء نظام القانون . ولكنها فى نفس الوقت تنطلق من كون التباين فى القانون ووجود مختلف الفروع فيه والتناسب المعين بين هذه الفروع تشترط موضوعيا بطبيعة العلاقات الاجتماعية التى يتم تنظيمها . ان تنوع العلاقات الاجتماعية واختلاف صفات النواحى المختلفة للحياة الاجتماعية هى التى تحدد تقسيم القانون الموحد الى فروع .

ان الصفة المميزة للمجتمع الاشتراكى هى الديناميكية . وتكون أهم نواحى حياته الاجتماعية فى تطور دائم وسريع . ويعنى ذلك بدوره بأن نظام القانون السوفييتى كذلك ليس شيئا ثابتا على الدوام ولا يتغير . وغالبا ما يؤدى تجمع المواد القانونية (القواعد الجديدة ، التأسيسات ، تعقد التنظيم القانونى) فى حدود هذا أو ذاك من فروع القانون الى تبدل نوعى . فيظهر فرع جديد من فروع القانون . وتجرى هذه العملية فى الغالب حيثما تلتقى عدة فروع .

وللتركيب الواضح لنظام القانون أهمية عملية كبيرة . اذ انه اولا ، يحدد مسبقا تقنين التشريع الذى يجرى كما هو معروف وفقا لتقسيم القانون الى فروع . وثانيا ، تستعمل مرارا فى مختلف فروع القانون أساليب متنوعة للتنظيم القانونى كما تختلف عن بعضها أشكال المسئولية والخ .. فمثلا ، لا يمكن

استخدام العقوبات المقررة من قبل القانون الجنائى وكذلك عقوبات القانون الادارى بالنسبة للعلاقات التى يتم تنظيمها من قبل القانون المدنى أو قانون العمل . وتؤكد « أصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » بدورها بصورة خاصة على أن العلاقات العائلية وعلاقات العمل والأراضى وكذلك العلاقات الكولخوزية تنظم من قبل الفروع المناسبة من القانون وبناء على ذلك فانها تقع خارج نطاق تأثير القانون المدنى . وثالثا ، فان النظام القانونى الموضوع بدقة يفسح المجال أمام العاملين فى حقل التطبيق والمواطنين بأن يسترشدوا بالقوانين السارية بصورة أفضل .

ويعرف منذ القدم التقسيم الكلاسيكى التقليدى للقانون الى مجموعتين كبيرتين هما : القانون العام الذى يتحدث عن تنظيم الدولة المعينة وعن علاقاتها مع الأشخاص ، والقانون الخاص الذى ينظم العلاقات بين الأشخاص . ولم تقتبس النظرية والتطبيق السوفييتيان هذا التقسيم . ولا تنحصر القضية هنا فى الاعتراضات القانونية التكنيكية الكثيرة التى تثيرها ، بل ان الشىء الرئيسى هو كون هذا التقسيم يرتبط تاريخيا بمواجهة السلطة العامة ، من جهة ، بالنشاط الاقتصادى للافراد من الجهة الأخرى . وبما أن هذا النشاط كان مبنيا على الملكية الخاصة لوسائل وادوات الانتاج فان مثل هذه المواجهة كانت مبررة بدرجة ما (ولكن بدرجة ما فقط) . ان مثل هذه المواجهة تصبح بلا معنى فى نظام الاقتصاد الاشتراكى المبنى على الملكية العامة

لوسائل وأدوات الانتاج ويفقد تقسيم القانون الى عام وخاص اساسه الاجتماعى الاقتصادى وبالتالى raison d'être . ان رفض نظام القانون السوفييتى التقسيم الى القانون العام والخاص يفسر فى المؤلفات الحقوقية الغربية كما لو أن القانون العام بأكمله يعتبر عاما . أما فى الواقع فان الحديث يدور عن أن هذا التقسيم بنفسه قد بات بلا معنى بسبب التحول العميق فى التركيب الاجتماعى .

ولا يجوز الخلط ما بين نظام القانون ونظام العلوم القانونية . ان نظام العلوم القانونية يترتب على أساس نظام القانون بنتيجة النشاط العلمى والعملى للحقوقيين العلماء والعاملين فى حقل التطبيق الذين يدرسون مختلف فروع القانون وتاريخ تطورها ومسائل تحقيق القانون فى الحياة الاجتماعية واختلاف قواعد القانون السوفييتى عن القواعد القانونية للدول الأخرى .

وفى بعض الحالات يجرى تشكيل علم قانونى مستقل وبالتالى مادة دراسية مستقلة عند عدم وجود الفرع القانونى المستقل المناسب أيضا . ويحدث ذلك عندما تتطلب مشاكل البحث العلمى وأهمية الناحية موضوع البحث من المعارف القانونية عزل مادة قانونية معينة لمقتضيات التحصيل القانونى والنشاط العملى للهيئات والمؤسسات القانونية . ولهذا فان فروع العلم القانونى السوفييتى أكثر تباينا كما أن نظام العلوم القانونية أوسع وأكثر تنوعا من نظام القانون .

وكذلك فان كل علم فرعى من العلوم القانونية (كعلم القانون المدنى وعلم القانون الجنائى وغيرهما) حتما يكون أوسع من فرع القانون نفسه . ويرتبط ذلك بكون العلم المذكور لا يحلل القانون السارى نفسه وتطبيقه فحسب ، بل ويعالج عددا من المسائل الأخرى كبحوث المقارنة القانونية وتاريخ تطور الفرع المعنى من القانون والبحوث الاجتماعية الملموسة فى الوعى القانونى للسكان الخ .

ان مسألة تناسب العلوم القانونية تحل أيضا بصورة تختلف بعض الشىء عن حل مسألة تناسب فروع القانون . وحقا فان فروع القانون تتحدد دائما عن بعضها بصورة واضحة . أما سبب ذلك فهو المتطلبات العملية . ولكن من الخطأ استعمال قواعد أحد فروع القانون فى العلاقات التى تنظم من قبل فرع قانونى آخر . ويختلف الأمر بالنسبة لميدان العلم . اذ غالبا ما تبحث ناحية معينة واحدة من العلاقات الاجتماعية بوجهات نظر مختلفة من قبل علوم مختلفة . ولا يؤدى ذلك الا لأن يصبح التطور العام للمعارف فى تلك الناحية بالنسبة للعلم القانونى ككل أكثر غنى وعمقا . ومن الواجب كذلك الأخذ بنظر الاعتبار بأن أقل المسائل دراسة والتى تعتبر بناء على ذلك ذات أهمية خاصة بالنسبة للعلم تكون كقاعدة عامة على تخوم العلوم . ان هذه المسائل تتمتع دائما بخاصية جوهرية وذلك لأن العلاقات التى ترتبط بها تعتبر وكأنها متاخمة . كما ان الدراسة العلمية العميقة لهذه العلاقات ممكنة فقط عن طريق

التنسيق الذى غالبا ما يؤدى الى تكوين فروع معرفة علمية جديدة .

ان تقسيم العلم القانونى الى فروع لا ينفى اطلاقا وحدته . وككل فهو علم موحد تتخلله مبادىء عامة ، وليس مجرد مجموعة من العلوم الفرعية . ويتناسب علم القانون بأكمله مع العلم الفرعى المنفرد ، اذا ما استعملنا المقولات الفلسفية ، كتناسب الشىء العام مع الشىء الخاص ، أو الشىء العام مع الشىء المنفرد .

ولنبحث باختصار ما هى أهم مبادىء الفروع الأساسية للقانون الاشتراكى السوفييتى وما هو محتواه .

قانون الدولة او القانون الدستورى

يدعى قانون الدولة فى المؤلفات الحقوقية السوفييتية فى أغلب الأحيان بالفرع الرئيسى لكل النظام القانونى . ويجرى ذلك لأن الدستور - وهو مصدره الأساسى يعتبر بالاضافة الى ذلك المصدر الرئيسى لكل هذا النظام . ان الدستور السوفييتى لا يتحدث فقط عن النظام السياسى وتنظيم سلطة الدولة فى البلاد بل ويثبت أسس نظامها الاجتماعى وقبل كل شىء النظام الاقتصادى . ونتيجة لذلك يعتبر الكثير من أحكام القانون الدستورى مصادر مباشرة بالنسبة لفروع القانون الأخرى كذلك . فمثلا ، تعمل أحكام الدستور التى تتحدث عن الملكية وأشكالها فى نفس الوقت كمصادر مباشرة للقانون المدنى . وهناك

أسباب أخرى أيضا يعتبر قانون الدولة بموجبها فرعا رئيسيا . ومن بينها ، مثلا ، كون هذا الفرع بالذات هو الذى يحدد نظام تكوين وتغيير قواعد القانون فى جميع المجالات المشمولة بالتنظيم القانونى ، أى بالنسبة لجميع فروع القانون .

وتشمل قواعد وتأسيسات قانون الدولة السوفييتى المسائل التالية :

١ — اسس النظام الاجتماعى . ان الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة ، الملكية التعاونية الكولخوزية وملكية النقابات والمنظمات الاجتماعية الأخرى) هى الأساس الاقتصادى لحياة المجتمع السوفييتى . ويعمل على هذا الأساس نظام الاقتصاد الاشتراكى ، الذى يعتبر التطور المنهاجى من أهم مبادئه . ولقد ثبت مبدأ الادارة المنهاجية للاقتصاد من قبل الدستور (المادة ١١ من دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لعام ١٩٣٦) الى جانب المبادىء الأساسية لحياة المجتمع الاشتراكى كمبدأ « من لا يعمل لا يأكل » و « من كل حسب كفاءاته ولكل حسب عمله » . وكالعادة لا يذكر فى دساتير الدول البرجوازية أى شىء عن الطبيعة الطبقية للمجتمع فى هذه البلدان . وذلك ما يؤدى الى خلق الأوهام عن تجانس المجتمع فى الوقت الذى يجرى فيه تمايز اجتماعى حاد كان قد انصب منذ أمد بعيد فى قالب النضال الطبقى المنظم . وعلى خلاف ذلك يؤكد القانون الدستورى السوفييتى ، كما والقانون بأجمعه ، علنا عن الطبيعة الطبقية للمجتمع وعن مبادىء العلاقات المتبادلة بين الطبقات

(تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين والدور القيادى للطبقة العاملة) . انه يثبت كذلك الدور القيادى والموجه للحزب الشيوعى السوفييتى فى تطور المجتمع الاشتراكى .

٢ — مبادىء السلطة السياسية ، وأهمها السيادة الشعبية وسلطة الشعب وكنتيجة لذلك — مبدأ الجذب الأقصى لجميع السكان البالغين الى ادارة أمور المجتمع والدولة ، والأهمية الخاصة للهيئات النيابية والمنتخبة فى التنظيم السياسى للمجتمع والدور المتزايد لمختلف أنواع المنظمات الاجتماعية للشغيلة .

٣ — نظام الدولة . يشمل هذا التأسيس جميع المسائل المتعلقة بالطبيعة الاتحادية (الفدرالية) للدولة السوفييتية والتكوين الكثير القوميات للسكان الذى يولد مختلف أشكال الحكم الذاتى بما فى ذلك التقسيمات الادارية الاقليمية .

٤ — تنظيم سلطة الدولة . ان الحديث يدور عن الهيئات التى تتولى ممارسة سلطة وادارة الدولة وعن صلاحياتها والعلاقات المتبادلة فيما بينها . وتختلف فى قانون الدولة السوفييتى مفاهيم السلطة والادارة ، وتبعا لذلك تختلف مفاهيم هيئات السلطة وهيئات الادارة . ويفهم من الأول مجرد الهيئات النيابية المنتخبة التى تعتبر المعبرة المطلقة للسلطة (نظام سوفييتات نواب الشغيلة) . وأما بالنسبة للهيئات الأخرى فيستعمل مفهوم « الادارة » . وقد حددت بالنسبة للمحكمة

والنيابة العمومية أشكال خاصة للتنظيم والنشاط . ومن الممكن أن ينسب الى تنظيم سلطة الدولة أيضا النظام الانتخابى الذى يعتبر المقدمة الهامة الضرورية لها .

٥ — الوضع القانونى للفرد . يعتبر تأسيس الجنسية أساس الوضع القانونى للفرد . ولا يجب أن يفهم ذلك بأن من يمتلك الوضع القانونى فى الاتحاد السوفييتى هم المواطنون السوفييت فقط . اذ أننا سنرى فيما بعد بأنه يمكن أن تكون للمواطنين الأجانب أيضا حقوق واسعة فى البلاد السوفييتية . ولكن امتلاك جميع الحقوق بالحجم التام مع الواجبات أمام المجتمع يتم بانتساب الفرد بالذات الى الدولة المعينة ، أى بكلمات أخرى عند حملة الجنسية السوفييتية .

وفى ظروف الدولة الاتحادية (الفدرالية) ، وذلك هو حال الاتحاد السوفييتى ، يؤكد دستوره بصورة خاصة على أنه تقرر بالنسبة لمواطنى الاتحاد السوفييتى جنسية اتحادية واحدة . ويعتبر كل مواطن من مواطنى الجمهورية المتحدة مواطنا من مواطنى الاتحاد السوفييتى . ويعنى ذلك فى الواقع بأن مواطنى جميع الجمهوريات المتحدة يتمتعون داخل حدود تلك الجمهورية المتحدة بحقوق متساوية مع حقوق مواطنيها .

هل يستطيع الأجنبى أن يحصل على الجنسية السوفييتية ؟ تحل هذه المسألة من قبل هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى فيما يخص الأجانب الذين يعيشون خارج حدود

الاتحاد السوفييتى ، أما بالنسبة لأولئك الذين يسكنون داخل الاتحاد السوفييتى فيكفى قرار هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للجمهورية المتحدة المعنية . ولا يحدد القانون (قانون جنسية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الصادر فى ١٩ آب (أغسطس) ١٩٣٨) أية ظروف خاصة ضرورية لحصول الأجانب على الجنسية السوفييتية . ان القانون السوفييتى ينفى التبدل التلقائى للجنسية بموجب قيام الزوجية . ولذلك فانه فى حالة الزواج بين الأجانب والمواطنين السوفييت لا يكتسب الأجنبى بصورة تلقائية الجنسية السوفييتية كما أن المواطن السوفييتى تلقائيا لا يفقدها . أما الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الرابعة عشرة فانهم يتبعون جنسية أبويهم فى الحالات التى يصبح فيها كلاهما من مواطنى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية أو عند خروجهما من جنسيته . ومن الضرورى موافقة الأطفال أنفسهم الذين بلغوا سن الرابعة عشرة عند تبديل جنسيتهم .

ويضم الوضع القانونى للمواطن السوفييتى مجالا واسعا من الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وغيرها وحرية الشخصية وكذلك وجود عدد من الالتزامات الهامة بالنسبة للمجتمع . ولقد كنا قد كتبنا أعلاه عن هذه الحقوق . ويجب بهذا الخصوص مجرد التأكيد على أن التحديد التام للوضع القانونى للمواطن السوفييتى يخرج عن نطاق قانون الدولة الذى يحدد أسس انطلاقه المبدئية . انها تنفصل من قبل فروع قانونية أخرى . فمثلا ، يحدد الوضع فى ناحية علاقات الامتلاك من

قبل القانون المدنى وفى ناحية علاقات العمل من قبل قانون العمل والخ ..

ان القانون الدستورى يثبت كذلك المبادىء الأساسية التى تنطلق منها الدولة فى نشاطها السياسى الخارجى .

القانون الادارى

ان القانون الادارى يلتصق بقانون الدولة ويشمل كذلك العلاقات الاجتماعية فى ناحية ادارة الدولة . ولكن الحديث يدور عن ادارة الدولة بالذات (وليس عن سلطة الدولة) ، أى عن الأشكال القانونية للأعمال الادارية والتنفيذية الملموسة للحكومة والوزارات والهيئات الأخرى التى تتولى تطبيق القيادة اليومية لمختلف مجالات الحياة الاجتماعية .وبكلمات أخرى فانه يفصّل ويطور أسس تركيب وعمل هيئات سلطة الدولة المثبتة من قبل قانون الدولة بما يناسب المسائل الخاصة لادارة الفروع المنفردة من الحياة الاجتماعية السياسية والاقتصادية الوطنية والاجتماعية الثقافية .

ويمكن تقسيم قواعد القانون الادارى الى مجموعتين كبيرتين . تنتسب الى أولاهما تلك القواعد التى تحتوى على احكام عامة بالنسبة لجميع هيئات الدولة ، مثلا ، عن خدمة الدولة أو عن نظام اصدار قرارات الادارة أو عن مبادىء المسؤولية الادارية أو عن وسائل ضمان الشرعية فى ادارة الدولة والى غير ذلك . وأما المجموعة الثانية فتنتسب اليها القواعد التى

تنظم الأعمال التنفيذية والادارية لهيئات الدولة فى مختلف مجالات ادارة الدولة (الادارة فى ناحية الصناعة أو الزراعة أو الثقافة والى غير ذلك) .

ومن الناحية التاريخية كانت الأعمال المتعلقة بحماية النظام العام موضوعا أساسيا للقانون الادارى عند ظهووره فى القرن الفائت . وأما الآن فقد اتسعت وظائف القانون الادارى بصورة جوهرية وكرس القسم الأكبر من القانون الادارى السوفييتى لتنظيم ادارة مجال الانتاج المادى والحياة الاقتصادية للبلاد والصناعة والانشاء ووسائط النقل والمواصلات وغيرها .

ان العلاقات المتكونة على أساس استعمال قواعد القانون الادارى تتصف بكون هيئة ادارة الدولة ، التى تعمل كحامل لصلاحيات السلطة والدولة والعاملة باسم الدولة تعتبر دائما أحد المساهمين فى هذه العلاقات . وتحل المخاصمات بين أطراف العلاقات الادارية القانونية اعتيادية بصورة ادارية وبدون اللجوء الى المحكمة . وفى بعض الحالات ، وخاصة عندما يكون أحد المشاركين فى مثل هذه العلاقات مواطنا هناك نظام قضائى لحل مثل هذه المخاصمات .

القانون المالى السوفييتى

ان القانون المالى السوفييتى هو جملة من قواعد القانون التى تنظم أعمال هيئات الدولة وما يتعلق بها من العلاقات القانونية فى مجال الميزانية والضرائب وتسليف الدولة والمجالات

الاخرى للأعمال المالية للدولة . وهكذا فان موضوع التنظيم من قبل القانون المالى هو تلك العلاقات الاجتماعية التى تتكون بناء على قيام الدولة بجمع الأموال وتوزيعها بما يناسب متطلبات بناء الدولة والبناء الاقتصادى والثقافى .

ويقترب القانون المالى عن كثب من قانون الدولة والقانون الادارى . وينتسب اقرار ميزانية الدولة الموحدة للاتحاد السوفييتى بقانون السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الى مجال قانون الدولة ، أما جمع مداخيل الدولة وما يتعلق بذلك من العلاقات المتبادلة بين هيئات الدولة والمواطنين والمنظمات الاقتصادية فانها بجوهرها قريبة من القانون الادارى . ولكنه بما أن لمسائل أموال الدولة أهمية عظيمة فى البناء الاشتراكى وكذلك بما أن العلاقات القانونية التى تظهر فى هذا المجال تتميز بعدد من الصفات الخاصة ، فان القواعد القانونية التى تخص هذه العلاقات تنفصل بفرع قانونى مستقل .

قانون العمل

لو انطلقنا من المدلول الحرفى فقط لمصطلح «قانون العمل» لأمكننا أن نشمل به أية قاعدة قانونية تتعلق بالعمل بأى شكل من أشكاله . وبهذا المدلول الواسع فان مصطلح «قانون العمل» لا يشمل فقط التشريع الخاص بعمل العمال والموظفين بل وجزءا كبيرا من القواعد التى تنظم عمل الكولخوزى فى كولخوزه

وكذلك قواعد عديدة تخص العقود المدنية القانونية الشخصية والتكليفات والتوصيات بمؤلفات والخ ..

الا أنه فى التشريع والتطبيق يكون لمصطلح «قانون العمل» ، « تشريع العمل » مدلول أضيق . فيطلق اسمه على فرع القانون الذى ينظم علاقات العمل بالذات للعمال أو الموظفين .

ان قانون العمل السوفييتى ينظم الى جانب ذلك بعض العلاقات الأخرى التى ترتبط بصورة وثيقة بعلاقات عمل العمال والموظفين وهى بالذات ما تخص : أ) التأمين المادى للعمال والموظفين فى الشيخوخة وفى حالات المرض والعجز عن العمل والخ . ، ب) مراقبة حماية العمل ، جـ) بحث الخصومات فى العمل بين المنظمة النقابية وادارة المشروع . وتعتبر هذه العلاقات مشتقة من علاقات العمل (للعمال والموظفين) وتلتصق بها مباشرة .

وتسرى قواعد قانون العمل التى تنظم مسائل الوقاية الصحية فى الانتاج وتكنيك السلامة وحماية عمل النساء والأحداث فيما عدا العمال والموظفين على أعضاء ارتيلات حرفية أيضا . وينظم عمل الكولخوزيين بالقانون الكولخوزى .

ان قواعد قانون العمل تنظم مسائل عقد العمل ووقت العمل ووقت الراحة وأجرة العمل وانضباط العمل وحماية العمل ونظام عقد العقود الجماعية ومحتواها ونظام حل المنازعات الخاصة بالعمل وعلاقات تأمين الدولة الاجتماعى .

وتحصل المبادىء العامة للتنظيم الاشتراكى للعمل تطبيقا

لعمل العمال والموظفين على تعبيرها فى المبادىء التالية لقانون العمل السوفييتى وهى :

فى قانون العمل يطابق مبدأ الحرية الحقيقية لعقد العمل مبدأ عمومية العمل والتحرر من الاستغلال ؛

ويطابق مبدأ الحماية من الرفض الذى لا أساس له فى مسألة القبول للشغل ومن الفصل اللاقانونى للعمال والموظفين مبدأ حق العمل والتحرر من البطالة ؛

ويطابق مبدأ أجرة العمل المضمونة من قبل الدولة مبدأ التوزيع حسب العمل ؛

ويطابق واجب العمل مع اتباع نظام العمل الداخلى للمشاريع (المؤسسات) الاشتراكية للدولة المقرر من قبل هيئات الدولة المختصة بالاتفاق مع النقابات مبدأ الانضباط الاشتراكى للعمل ؛

ويطابق مبدأ التحديد القانونى ليوم العمل وتأمين الظروف الصحية والأمينة للعمل على حساب الدولة وتحت رقابة النقابات مبدأ حماية العمل من جميع الجوانب ؛

ويطابق مبدأ تأمين امكانية تنسيق العمل والتعليم عن طريق التسهيلات الممنوحة على حساب الدولة مبدأ هذا التنسيق ؛

ويطابق مبدأ مشاركة النقابات فى ادارة الانتاج مبدأ المشاركة الواسعة من قبل مجاميع الشغيلة فى ادارة المؤسسة ؛

وأخيرا يطابق حق العمال والموظفين بالتأمين عن طريق الضمان الاجتماعى على حساب أموال الدولة مبدأ الحق فى التأمين المادى .

27-1152

ان العمل فقط يمكن أن يكون فى المجتمع الاشتراكى مصدرا قانونيا لمعيشة المواطنين . ويعتبر الواجب العام بالعمل أحد تعابير المبدأ الاشتراكى الأساسى : « من كل حسب كفاءاته ولكل حسب عمله » . ان الدولة حينما تؤكد على عمومية العمل فانها تضمن لكل مواطن حرية عقد عمل حقيقية . ويتم اختيار محل العمل والمهنة والاختصاص على أسس الطواعية التامة التى يتجلى التعبير عنها لا عند الالتحاق بالعمل فحسب ، بل وعند النقل الى عمل آخر ، الذى يتم فقط فى حالة اتفاق الأطراف ، أو عند التسريح من العمل بناء على رغبة العامل أو الموظف كذلك .

والى جانب الضمانات الاقتصادية التى تكون القاعدة المادية لتطبيق حق مواطنى الاتحاد السوفييتى فى العمل ينص التشريع كذلك على ضمانات حقوقية لغرض تطبيق هذا الحق فعلا . ومن جملة هذه الضمانات واجب الدولة بابداء المساعدة للمواطنين فى منحهم عملا بأسرع ما يمكن حسب اختصاصاتهم ومهاراتهم ؛ القواعد التى تمنع عدم اعطاء المواطنين العمل بحجج لا تمت لصفاتهم العملية بصلة ؛ توزيع العمال والاختصاصيين الشباب على العمل اعتمادا على الخطة .

ويتم التأكيد على الحق المضمون فى العمل كذلك عن طريق التثبيت فى القانون لسرد محدد بدقة للأسباب التى تستطيع الادارة على أساسها فصل العمال والموظفين اذا ما كان هذا الفصل متفقا عليه مع اللجنة النقابية للمعمل أو المصنع أو اللجنة النقابية المحلية .

ان الحق فى العمل لا ينفصل فى الاتحاد السوفييتى عن الحق فى الراحة وظروف العمل الأمينة . ويظهر مبدأ التحديد القانونى لطول يوم العمل وزيادة فترة الراحة وتسهيل ظروف العمل وجعلها أكثر صحة فى قواعد قانون العمل التى تثبت منح أجازات سنوية مدفوعة الأجر وانتقال العمال والموظفين الى أسبوع من ٤١ ساعة عمل ويومى راحة اعتياديا . كما ويظهر فى القرارات القواعدية عن التقليص الأكثر ليوم العمل ومنح الأجازات الاضافية للعاملين فى ظروف العمل الضارة للصحة ، وفى التشريع الذى يحدد قواعد التسليم المجانى لبدلات العمل الخاصة ووسائل الحماية والتغذية الوقائية العلاجية والخ ..

ان المادة ١٢٠ من الدستور تمنح الشغيلة الحق فى التأمين المادى فى الشيخوخة وفى حالة المرض أو فقدان القابلية على العمل . ان هذا الحق بالجمع مع حق مواطنى الاتحاد السوفييتى فى العمل والأجرة حسب كميته ونوعيته وكذلك مع حق الاستفادة من الموارد العامة المتزايدة يثبت قانونيا ويعبر عن ظروف واقعية مضمونة لجميع مواطنى الاتحاد السوفييتى لحياة ثقافية مؤمنة .

وفى الدولة السوفييتية يحصل العمال والموظفون الذين فقدوا بصورة جزئية أو تامة القابلية على العمل على معونات مالية ومعاشات تقاعدية وتبدى لهم المساعدة الطبية المجانية ويمنحون فى الحالات الضرورية تغذية علاجية . ان المستوى الرفيع للتأمين المادى فى الاتحاد السوفييتى لا يتصف بحجم

المعونات المالية فقط ، بل وبالظروف السهلة المنال لمنحها . فمثلا ، نعرض الحصول على معونة مالية بسبب المرض لا يتطلب حسب القاعدة العامة أية مدة خدمة كما أن تسديد هذه المعونة لا يحدد بأية فترة ثابتة بل يستمر الى حد الاستعادة التامة للقابلية على العمل أو تقرير العجز عن العمل الذى تتبعه احالة الشخص على التقاعد .

القانون المدنى

يرتبط القانون المدنى على الأغلب بالناحية الاقتصادية للحياة الاجتماعية وبعلاقات الملكية والتوزيع والتبادل . ولقد سمى أحد الحقوقيين السوفييت المشهورين لفترة العشرينيات وهو ستوتشكا القانون المدنى بصورة رمزية بأنه اقتصاد سياسى وسياسة اقتصادية محولين الى فقرات قوانين . ان العلاقة المباشرة مع الاقتصاد تمنح هذا الفرع من القانون أهمية كبيرة .

ان القانون المدنى السوفييتى ينظم علاقات الملكية للمجتمع الاشتراكى ، ولكن ليس جميعها . ويقوم العلم والتشريع السوفييتيان بتحديد علاقات الملكية التى تخص مجال القانون المدنى بطريقة الاستثناء . فقبل كل شىء لا تنتسب اليها علاقات الملكية التى تبنى على أساس التبعية الادارية لأحد الأطراف الى الطرف الآخر (كعلاقات الضرائب ، مثلا) . ان الصفة المميزة للعلاقات القانونية المدنية هى التساوى بالحقوق بين مساهميها . وما عدا ذلك ، وكما أكدنا أعلاه ، لا تنتسب الى مجال القانون

المدنى علاقات الملكية التى تقع ضمن مجال سريان مفعول قانون العمل والقانون عن العائلة وفروع أخرى من القانون ولو أن الكثير من هذه العلاقات يتصف كذلك بالتساوى بين الأطراف . وبغض النظر عن جميع هذه الاستثناءات فان مجال فعل القانون المدنى السوفييتى واسع جدا .

وتنتسب الى مجال فعل القانون المدنى علاقات توريد المنتجات بين آلاف المشاريع الاشتراكية والشراء والبيع بما فى ذلك البيع بالمفرق الذى يساهم فيه بصفة المشترين ملايين المواطنين ، والاستئجار ، بما فى ذلك استئجار محلات السكن ، وتنقليات ملايين المسافرين وآلاف الأطنان من الحمولات ، والتأمين والأعمال بالمقاولة والكثير من غير ذلك . وفى هذه الحالة فانه لا ينظم عملية حركة البضائع والممتلكات فقط ، بل والوضع القانونى للمواطنين والأشخاص المعنويين . ولو وحّدنا جميع هذه العلاقات من وجهة نظر طبيعتها الاقتصادية لكان من غير الصعب أن نرى بأن الكلام يدور عن العلاقات التى ترتبط باستعمال الشكل البضائعى النقدى فى المجتمع الاشتراكى .

وما عدا ذلك ينتسب الى مجال القانون المدنى عدد من العلاقات غير الملكية التى ترتبط بصورة وثيقة بالوضع القانونى للمواطن . ومن هذه ، مثلا ، عدد من حقوق التأليف ، بما فى ذلك الاعتراف بالشخص المعين مؤلفا للعمل الفنى أو العلمى . وتنتسب الى هنا كذلك حماية مصالح المواطن المرسوم فى اللوحة الفنية (نشر صورة المواطن ــ صورة فوتوغرافية

أو مرسومة ، الخ . — يتم فقط بعد موافقته) . وتدل قواعد خاصة من القانون المدنى على حماية شرف وكرامة المواطن أو المنظمة اللذين يحق لهما المطالبة من خلال المحكمة بتكذيب المعلومات التى تحط من شرفهما أو كرامتهما . ومن ناحية الحجم فان العلاقات غير الملكية تحتل طبعا مكانا صغيرا جدا فى مجال التنظيم القانونى المدنى . ولكنها من الناحية المبدئية ذات أهمية كبيرة جدا لأن الحديث يدور عن حقوق وحريات المواطن التى يكون تطويرها أحد الأغراض الهامة لنظام الدولة الاشتراكى .

ولو أخذنا كنقطة انطلاق تصنيف الوجوه القانونية التى تساهم فى العلاقات المنظمة من قبل القانون المدنى لأمكننا أن نعين ثلاث مجموعات :

١ — علاقات المنظمات الاشتراكية — منظمات الدولة ، والمنظمات التعاونية ، والمنظمات الاجتماعية — بعضها مع بعض (مثلا ، عقد توريد بين مؤسستى دولة) .

٢ — علاقات المواطنين مع المنظمات الاشتراكية (مثلا ، اتفاقية الاستئجار السكنى الواسعة الانتشار التى يستعمل المواطن بموجبها محل السكنى الممنوح له من قبل الهيئات المحلية لسلطة الدولة) .

٣ — علاقات المواطنين بعضهم مع بعض (مثلا ، تحويل الممتلكات من قبل شخص الى شخص آخر أو التعويض عن الضرر الذى يعود به أحد المواطنين على مواطن آخر وما شابه ذلك) .

ومن الطبيعى فانه الى جانب وجود الصفات العامة فان لكل من هذه المجموعات ميزاتها الخاصة . ويولد ذلك تباينا خاصا داخل القانون المدنى بالذات . وتتصف المجموعة الأولى ، أى العلاقات بين المنظمات الاشتراكية بميزة خاصة . فاذا ما كانت العلاقات بين المواطنين (المجموعة الثالثة) لا تتعلق بالمبدأ المنهاجى والعلاقات بين المنظمات والمواطنين تتعلق به جزئيا ، فان العلاقات بين المنظمات الاشتراكية تقع تحت التأثير المباشر والعميق لتخطيط الاقتصاد الوطنى . ان العلاقات بين المنظمات الاشتراكية ، المبنية على أساس الخطة ، على درجة من التعقيد والخاصية بحيث تشكل ما يدعى بالتشريع الاقتصادى (ويدعى كذلك بالقانون الاقتصادى) — وهو مجموع الوثائق القانونية

العديدة التى تحدد (بما يتناسب والمبادىء العامة للقانون المدنى) الأشكال القانونية للتخطيط والوضع القانونى لمؤسسة الدولة ونظام العلاقات التعاهدية بين المنظمات الاشتراكية وعددا من المسائل المشابهة . ان هذا التشريع الاقتصادى لا يمكن أن يستعمل بالنسبة للعلاقات التى يكون المواطنون طرفا فيها . وبحكم كثرة أنواع التشريع الاقتصادى تناقش فى المذهب السوفييتى منذ فترة طويلة مسألة امكانية فصلها فى فرع قانونى مستقل .

ويعتبر الحق فى الملكية من التأسيسات المركزية للقانون المدنى . ولقد ذكرنا مرارا بأن أحد مبادىء انطلاق التحولات الاشتراكية للمجتمع هو الغاء الملكية الخاصة لوسائل وأدوات

الانتاج والاستعاضة عنها بملكية اشتراكية عامة تنفى امكانية استحواذ شخص على عمل شخص آخر بلا مقابل . وتحدد الأحكام الأساسية للملكية بقانون الدولة فى دستور البلاد . أما القانون المدنى فانه يستنسخ ويطور هده الاحكام . وعند ذلك ينطلق العلم والتطبيق السوفييتيان فى تفسير علاقات الملكية من كون الملكة هى ليست العلاقات بالنسبة للأشياء بل العلاقات بين الناس حول الأشياء .

ان الأحكام التى تنتسب الى حق الملكية وكذلك القواعد التى تحدد الوضع القانونى المدنى للمواطنين والأسخاص المعنويين تعتبر وكأنها ستاتيكية القانون المدنى . أما ديناميته فتعبرها تأسيسات القانون التعهدى الذى يبحث فى العلاقات التعاهدية المتبادلة بين الوجوه القانونية للقانون المدنى وكذلك فى العلاقات التى تظهر بنتيجة اصابة أحد الاشخاص بضرر من قبل شخص آخر . ان الأسس الرئيسية للقانون التعهدى هى مبدأ التنفيذ الواقعى للتعهدات (وذلك ينتج مباشرة من الطبيعة المنهاجية للاقتصاد) والذنب كشرط من شروط المسئولية عن الاخلال بالتعهد (ما عدا الحالات المحددة بصورة خاصة من قبل القانون كالمسئولية عن تصرفات مصدر كبير الخطر ، مثلا) .

ويكون حق الأرث قسما هاما من القانون المدنى . ويقر القانون حرية الوصية . اذ يستطيع كل مواطن أن يوصى بكل ممتلكاته أو بجزء منها الى مجموعة من الأفراد أو فرد واحد سواء من الوارثين القانونيين أو لا ، وكذلك الى الدولة أو

المنظمات الاجتماعية . وكذلك فانه يستطيع أن يجرد حسب القانون أحد الوارثين أو عددا منهم من حق الارث . ان حرية الوصية تتقيد بتحديد واحد فقط ألا وهو الجزء الالزامى الذى يحصل عليه فى جميع الحالات الاولاد القاصرون وغيرهم ممن نفقدوا القابلية على العمل من الوارثين القانونيين .

وتدخل ضمن القانون المدنى كذلك حق الاختراع وحق التأليف . ويشكل قانون النقليات الذى يتجزأ بدوره الى بحرى ، وملاحى داخلى ، وخاص بالسكك الحديدية فرعا متعاظما من القانون المدنى .

القانون الدولى الخاص

ان موضوع القانون الدولى الخاص هو كذلك علاقات الملكية بمشاركة المواطنين والأشخاص المعنويين التى يدخل فى محتواها ما يسمى بـ « العنصر الأجنبى » (فمثلا ، يكون أحد أطراف الصفقة مواطنا أجنبيا أو شخصا معنويا أو أن موضوع العلاقة موجود خارج البلاد والخ .) .

وهناك خلاف منذ زمن بصدد مسألة الى أى من فروع القانون ــ المدنى أم الدولى ــ تنتسب هذه العلاقات .

وتسود فى المذهب السوفييتى الفكرة القائلة بأن هذه العلاقات أقرب ما تكون الى مجال التنظيم القانونى المدنى ولو انها ترتبط فى نفس الوقت بصورة وثيقة بالأسس العامة

القانون الدولى العام . ومما يؤكد على أن القانون الدولى الخاص يحمل بصفة غالبة الطابع القانونى المدنى هو كون أهم مبادئه قد صيغت فى اصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة .

ان قواعد القانون الدولى تحدد الوضع القانونى للأجانب (حدود أهليتهم القانونية) وتقرر الحالات التى يجب فيها استعمال القانون الأجنبى (ما يدعى بتنازع القوانين) بالنسبة للعلاقات القانونية التى تضم « عنصرا أجنبيا » وأخيرا فان هدفها توحيد التأسيسات القانونية المدنية المنفردة .

ان القانون السوفييتى عند حله لجميع هذه المسائل ينطلق من الرغبة فى التعاون السلمى المتبادل فى المجالات الاقتصادية والثقافية مع جميع البلدان بغض النظر عن نظامها الاجتماعى وهذا على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة . ويرى القانون السوفييتى فى تأسيسات القانون الدولى الخاص وسيلة هامة لتنظيم هذا التعاون السلمى المتبادل ولذلك فانه لا يسمح ، الا فى حالات خاصة ، بتحديد حقوق المواطنين الأجانب أو بتحديدات فى استعمال القوانين الأجنبية .

فهكذا يقر القانون بأن المواطنين الاجانب يتمتعون فى الاتحاد السوفييتى بأهلية قانونية مدنية مساوية لما يتمتع به المواطنون السوفييت منها (المادة ١٢٢ من اصول القانون المدنى) . ويثبت موضوع القانون هذا مبدأ منح الأجانب « النظام القومى » الذى روعى دائما فى الاتحاد السوفييتى

والذى يتجاوب مع متطلبات القانون الدولى . كما أن استعمال هذا المبدأ لا يشترط وجوب اقامة الأجنبى المعنى فى الاتحاد السوفييتى ، فان « النظام القومى » يمنح كذلك الأجانب الذين يعيشون فى الخارج . ان القانون عندما يمنح الأجانب نفس الأهلية القانونية التى يمنحها للمواطنين السوفييت فانه الى جانب ذلك يشير الى انه من الممكن وضع بعض الاستثناءات (مثلا ، كرد على تمييز المواطنين السوفييت) . ويعتبر استعمال مبدأ « النظام القومى » بالنسبة للأجانب تطويرا مستمرا لمبدأ المساواة الذى تعرب عنه المادتان ١٢٢ — ١٢٣ من دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . ولكنه من مبدأ « النظام القومى » لا تنتج فقط حالة كون الأجنبى يتمتع فى الاتحاد السوفييتى بالأهلية القانونية المدنية على قدم المساواة مع المواطنين السوفييت ، بل وكذلك الحالة التى لا يستطيع الأجنبى بموجبها أن يدعى بأية امتيازات أو استثناءات من القانون السوفييتى .

وتنتسب الى أهم القواعد فى تنازع القوانين المقررة من قبل القانون السوفييتى القواعد التالية : يخضع شكل الصفقة الى مكان عقدها (locus regit actum) عدا الصفقات التى تعقد حول المبانى الواقعة فى الاتحاد السوفييتى التى تتبع أشكالها الى قوانين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهورية المتحدة المعنية . وتحدد حقوق وواجبات أطراف صفقة التجارة الخارجية حسب قوانين محل عقدها اذا لم يكن

غير ذلك مقررا باتفاقية بين الاطراف . وتحدد علاقات الارث بقوانين البلاد التى كان للوارث فيها آخر محل للسكنى . ان القانون السوفييتى عند سماحه بالاستعمال الواسع للقانون الأجنبى فانه فى الوقت نفسه يضع قاعدة لا يستعمل القانون الأجنبى بموجبها فى حالة ما اذا كان استعماله يتنافى مع أسس النظام السوفييتى . ان هذا الموضوع معترف به من قبل الجميع وموجود فى جميع الأنظمة القانونية ويدعى بـ « التحفظ حول النظام العام » . ويجب التأكيد على أنه فى حالة سريان مفعول التحفظ حول النظام العام فان الكلام يدور لا عن تنافى القانون الأجنبى نفسه مع أسس النظام السوفييتى ، بل عن تنافى استعمال هذا القانون من قبل المحكمة السوفييتية مع أسس النظام السوفييتى والوعى القانونى الاشتراكى . فمثلا ، لا يمكن أن تستعمل من قبل المحكمة السوفييتية قوانين تحتوى على أية تحديدات تفرق حسب العنصر أو الجنس أو الديانة .

وفى حالة ما اذا كانت فى المعاهدة أو الاتفاقية الدولية اللتين يشترك فيهما الاتحاد السوفييتى قد قررت قواعد أخرى تختلف عن تلك التى يحتويها القانون المدنى السوفييتى تستعمل عندئذ قواعد المعاهدة أو الاتفاقية الدولية . ان هذه القاعدة المقررة من قبل القانون السوفييتى لتؤكد مرة أخرى على احترام الدولة السوفييتية العميق لمبادىء وقواعد القانون الدولى والتعاون السلمى والتعايش السلمى على الصعيد العالمى .

قانون الاراضى

ان مهمة قانون الأراضى هى تأمين الاستعمال المعقول للأرض وثرواتها ومياهها وغاباتها .

وكان تأميم الأراضى وتحويلها الى ملكية الدولة من أولى قرارات السلطة السوفييتية بعد قيام ثورة أكتوبر . وبهذا العمل تم القضاء على الملكية الاقطاعية الكبيرة للأراضى ، المبنية على استغلال الفلاحين . وتعتبر الأرض وثرواتها ومياهها وغاباتها فى الاتحاد السوفييتى ملكا مطلقا للدولة . وتكون جميع الأراضى رصيدا أرضيا موحدا عائدا للدولة . ان الأفعال التى تخرق حق الدولة بملكية الأرض ممنوعة سواء أكانت بشكل مباشر أو غير مباشر — هكذا تعلن المادة ٣ من أصول قانون الأراضى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة لعام ١٩٦٨ . ان الدولة لا تستطيع استثمار الأراضى بصورة مباشرة وحسب ، بل تسلمها لغرض الاستثمار الى الكولخوزات (المزارع التعاونية) ، والسوفخوزات (مزارع الدولة) ، والمشروعات الصناعية ، وتعاونيات بناء المساكن ، والمنظمات الاجتماعية الأخرى . انها تمنحها كذلك لغرض الاستثمار الى المواطنين المنفردين لكى يسدوا متطلباتهم الشخصية . ان مجموع العلاقات المختلفة التى تظهر بهذا الخصوص هو الذى يكون موضوع قانون الأراضى السوفييتى . وتنحصر الصفات المميزة للعلاقات الأرضية التى تظهر على أساس ملكية الدولة للأرض فيما يلى :

تعتبر الدولة بشخص الهيئات المعينة فى جميع الحالات أحد أطراف هذه العلاقات . انها تمنح الأرض لغرض الاستثمار (ولكن للاستثمار فقط) الى أية من المنظمات الاشتراكية أو أى من المواطنين . وبصورة عامة فان التنازل عن حق الاستثمار لصالح الآخر ممنوع . ولكنه فى عدد من الحالات المحددة بصورة خاصة من قبل القانون يسمح بمنح الأرض من قبل مستثمريها الأولين الى مستثمرين ثانويين (مثلا ، يمنح الكولخوز أعضاءه قطع أرض ملحقة بالبيت ويمنح السوفخوز مثل هذه القطع عماله وموظفيه) .

وتمنح الأرض لغرض الاستثمار مجانا . ولا تقوم المنظمات الاشتراكية أو المواطنون الذين حصلوا على قطع الأرض لغرض الاستثمار من الدولة بدفع أية أجرة أو أية ضرائب أو رسوم عن الأرض . وفى حالات كثيرة تمنح الأرض لغرض الاستثمار دون تحديد أية مدد (فهكذا ، مثلا ، تسلم الدولة الأرض للكولخوزات) . وتمنح الأرض للمواطنين لغاية سد متطلباتهم الشخصية (مثلا ، لبناء دار للسكن أو كراج للسيارة أو لزرع البستان ، الخ .) . وتحل مسألة تخصيص أرض للمواطن من قبل الهيئات المحلية لسلطة الدولة بناء على طلب منه . وبما أن الأرض تمنح لغرض الاستثمار من قبل الشخص المعين بالذات فانه لا يملك الحق على بيعها أو تقديمها هدية أو تأجيرها أو رهنها والخ .. ويمنع استثمار الأراضى لغرض ابتزاز المداخيل عن غير طريق العمل (المادة ١١ لاصول قانون الأراضى) .

وتحمى حقوق مستثمرى الأراضى قانونيا . ولا يمكن أن يجرد أى منهم من حق استثمار الأرض الا حسب الأسس والنظام المحددة فى القانون (مثلا ، مصادرة الأرض لضرورة مد الطرق أو اجراء البحوث العلمية أو غيرها) . والى جانب ذلك يحمل القانون المستثمرين بعض الالتزامات كذلك ، حماية وتحسين التربة ، مثلا .

ان قانون الأراضى يرتبط بصورة وثيقة مع قوانين الغابات والماء والجبال ولكنه لا يندمج معها اندماجا كليا .

ان المادة ٢ من اصول قانون الأراضى تشير الى أن العلاقات الجبلية وعلاقات الماء والغابات تنظم بتشريع خاص لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة .

ويلتحم قانون الأراضى ، فى الجزء الخاص بمنح الأراضى للكولخوزات ، بصورة وثيقة بالقانون الكولخوزى كذلك .

القانون الكولخوزى

ان الكولخوز هو منظمة تعاونية يتحد فيها الفلاحون على أسس الطواعية لغرض تولى أمور انتاج زراعى اشتراكى ضخم بصورة مشتركة واعتمادا على وسائل الانتاج العامة والعمل الجماعى .

ان مبادىء توحيد الفلاحين فى مزارع تعاونية هى : ١) طواعية اتحاد الفلاحين فى كولخوزات ؛ ٢) مساعدة وقيادة

الكولخوزات من جانب الدولة ؛ ٣) الجمع ما بين المصالح الشخصية والمصالح العامة ؛ ٤) استقلال الكولخوزات والأسس الديموقراطية للادارة فيها ؛ ٥) مصلحة أعضاء الكولخوزات المادية فى نتائج الانتاج الجماعى .

ان اتحاد الفلاحين فى كولخوزات وأعمالهم فيها تولد علاقات كولخوزية داخلية معينة . اذ يعمم أعضاء الكولخوز ممتلكاتهم ويساهمون بعملهم فى الانتاج العام ويوزعون المداخيل التى يحصل عليها الكولخوز ويساهمون فى ادارة الشئون ويشتغلون فى الحدود المقررة باستثمارات شخصية صغيرة على قطع الأراضي التى يمنحها الكولخوز لهم ، وكل ذلك يؤدى الى أن تظهر بينهم وبين الكولخوز علاقات متنوعة : علاقات عمل وعلاقات ادارية وعلاقات أرضية وغيرها . ان كل هذه العلاقات تنظم من قبل القانون الكولخوزى .

ويحدد القانون الكولخوزى العضوية فى الكولخوز وحقوق وواجبات أعضاء الكولخوز ، نظام استعمال الملكية الجماعية للكولخوز ونشاطه الانتاجى ، تنظيم العمل فيه ، توزيع منتجات ، دفع اتعاب عمل الكولخوزيين وضمانهم الاجتماعى وعددا آخر من المسائل .

ويمكن أن يكون عضوا فى الكولخوز كل من بلغ سن السادسة عشرة وأبدى رغبة بالمشاركة بعمله فى الاقتصاد الجماعى للكولخوز .

ويتم القبول فى عضوية الكولخوز فى اجتماع عام

الكولخوزيين بعد تقديمه من قبل ادارة الكولخوز وبحضور الشخص صاحب الطلب .

ولعضو الكولخوز الحق فى :

الحصول على عمل فى الاقتصاد الجماعى للكولخوز بأجرة مضمونة وبما يناسب كمية ونوعية العمل الذى يقدمه ؛

المشاركة فى ادارة شئون الكولخوز ، والحق فى أن ينتخب أو يكون منتخبا فى هيئات ادارة الكولخوز ، وفى تقديم الاقتراحات حول تحسين أعمال الكولخوز وازالة النواقص فى عمل الادارة والمسؤولين ؛

الحصول من الكولخوز على المساعدة فى الرفع من المهارة الانتاجية والحصول على الاختصاص ؛

استعمال قطعة الأرض الملحقة بالبيت لغرض اقامة استثمارة شخصية أو بناء دار المسكن أو ملحقات بنائية أخرى وكذلك استعمال مراعى الكولخوز وحيوانات الجر ووسائط النقل العامة للأغراض الشخصية وفق النظام المقرر فى الكولخوز ؛

الضمان الاجتماعى والخدمات الثقافية والمعيشية والحصول على المساعدة من قبل الكولخوز فى بناء وتصليح دار السكن وتأمين مواد التدفئة .

وتتكون الملكية الجماعية للكولخوز مما يعود له من المشروعات والبنايات والمنشآت والجرارات والحاصدات الدراسات وغيرها من الماكينات كما ومن التجهيزات ووسائط

28-1152

النقل وحيوانات النقل والحيوانات المنتجة والمزروعات المعمرة ومنشآت الرى والبزل والمنتوجات الكولخوزية والأموال وغيرها من ممتلكات الكولخوز . وتعتبر كذلك ملكا جماعيا للكولخوز ممتلكات وموارد المنظمات والمؤسسات التى تعود الى عدة كولخوزات أو الدولة والكولخوزات حسب النسبة التى يشارك فيها الكولخوز .

ووفقا لدستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية تسجل الأرض التى يشغلها الكولخوز باسمه لغرض الاستعمال المجانى الدائم أى الى الأبد .

وتعتبر الأرض المسجلة باسم الكولخوز ملكا للدولة أى ملكا لكل الشعب ولا يجوز أن تكون موضوعا للبيع والشراء أو التأجير أو غير ذلك من الصفقات .

ويدير الكولخوز اقتصادياته وفق البرنامج المقرر من قبل الاجتماع العام للكولخوزيين مستعملا أكثر الأشكال والطرق العلمية تقدما لتنظيم الانتاج والتى تضمن الحصول على أكبر كمية ممكنة من المنتجات ذات النوعية الممتازة وبأقل مجهود ونفقات .

ان الاشغال فى الاقتصاد الجماعى للكولخوز تنجز جميعها بالعمل الشخصى للكولخوزيين .

ان مصدر الموارد الأساسى للكولخوزيين هو الاقتصاد الجماعى للكولخوز . ويتم دفع الأتعاب عن العمل فى الكولخوز

وفقا لكمية ونوعية العمل الذى قام به كل كولخوزى فى الاقتصاد الجماعى وحسب مبدأ : أتعاب أعلى عن العمل الجيد والنتائج الأفضل .

ويحصل أعضاء الكولخوز على حساب موارد الصندوق المركزى الاتحادى للضمان الاجتماعى للكولخوزيين ووفقا للقوانين السارية على معاشات التقاعد فى حالة الشيخوخة أو فقدان القابلية على العمل أو فقدان المعيل كما وتحصل النساء ، فيما عدا ذلك ، على اعانات فى حالات الحمل والوضع .

ان الهيئة العليا لادارة الكولخوز هى الاجتماع العام لأعضاء الكولخوز الذى تتم الدعوة لانعقاده ما لا يقل عن أربع مرات فى السنة . وينتخب هذا الاجتماع لمدة ثلاث سنوات مجلس ادارة الكولخوز ورئيسه الذى يشرف على أعمال مجلس الادارة .

وتحصل عائلة كل كولخوزى على قطعة أرض ملحقة بالبيت لغرض الاستعمال الشخصى كما يمكن أن يكون لها بيت سكن وملحقات بنائية وماشية منتجة وطيور داجنة وأدوات زراعية بسيطة . ويتحدد حجم قطعة الأرض الملحقة بالبيت كما وكمية المواشى فى التملك الشخصى بنظام الكولخوز الداخلى .

وتعتبر الموارد التى يحصل عليها الكولخوزيون من الاستثمارة الشخصية على قطعة الأرض الملحقة بالبيت اضافية بالنسبة للمدخول الأساسى من الاستثمارة الكولخوزية العامة .

ويشترط تطور الانتاج الزراعى على نطاق كل البلاد بقيادة

الدولة للكولخوزات . وتتكون بين هيئات الدولة المعنية من جهة والكولخوزات من جهة أخرى علاقات قانونية معينة . وذلك ناحية ثانية من القانون الكولخوزى . ان خاصية علاقات قيادة الكولخوزات التى تتعلق بكون الأخيرة منظمات اجتماعية قد ولدت كذلك الأساليب القانونية الخاصة كأساليب التوصيات والنصائح التى تكتسب القوة الالزامية بالنسبة للكولخوزات فقط بعد أن تصدق من قبل هيئات الادارة المعنية فى الكولخوزات نفسها .

ولمصادر القانون الكولخوزى ميزاتها الخاصة التى تتعلق كذلك بخاصية العلاقات الكولخوزية . وبما أن الكولخوزات تعتبر اتحادات اختيارية للفلاحين أنفسهم تتمتع باستقلال اقتصادى معين فان الدولة قد منحتها الامكانية أن تتخذ بنفسها قرارات معينة لها قوة مصادر القانون . وذلك ما عليه قبل كل شىء أنظمة الكولخوزات الداخلية .

ويتم وضع النظام الداخلى فى كل كولخوز على أساس النظام النموذجى للمزرعة التعاونية الذى يتخذه مؤتمر الكولخوزيين . ويسرى فى الوقت الحاضر نظام نموذجى للكولخوزات كان قد اتخذه مؤتمر الكولخوزيين الثالث لعموم الاتحاد السوفييتى وأقرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ومجلس وزراء الاتحاد السوفييتى فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٦٩ . ان هذا النظام هو وثيقة واسعة تتكون من ١٢ قسما و ٦١ مادة .

قانون العائلة السوفييتى

يحدد قانون العائلة السوفييتى ظروف وترتيب عقد وفسخ الزواج وحقوق وواجبات الزوجين وينظم العلاقات المتبادلة بين الوالدين والأطفال وكذلك الوصاية والولاية وتدابير حماية العائلة ومصالح الأطفال والامهات . ومنذ الأيام الأولى لقيام القانون السوفييتى كان قانون العائلة فرعا مستقلا من فروعه ولم يعتبر فى أى وقت جزءا من القانون المدنى . ويرتبط ذلك بتفسير الزواج كاتحاد شخصى مبنى على الحب والاحترام وليس كاتحاد ممتلكات . ان ذلك هو ليس موقف المشرع فقط ، بل والاعتقاد المعنوى العام كذلك .

تشير اصول قانون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة عن الزواج والعائلة والمقررة فى سنة ١٩٦٨ ، تشير الى المهام التالية لقانون العائلة السوفييتى (المادة ١) : التدعيم اللاحق للعائلة السوفييتية ، بناء العلاقات العائلية على أساس الاتحاد الزوجى الطواعى بين المرأة والرجل والشعور بالمحبة المتبادلة الخالية من الحسابات المادية وعلى أساس الصداقة والاحترام بين جميع أفراد العائلة ، تربية الاطفال والحماية الشاملة لمصالح الامهات والأطفال ، الازالة التامة لمخلفات وتقاليد الماضى الضارة فى العلاقات العائلية ، تربية الشعور بالمسؤولية أمام العائلة .

ان أحد المبادىء الرئيسية لقانون العائلة السوفييتى هو التساوى التام بالحقوق للمرأة فى كل نطاق العلاقات العائلية .

ان هذا المبدأ هو تطور منطقى لمبدأ دستورى أعم : تساوى المرأة فى الحقوق فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية وحياة الدولة (المادة ١٢٢ من دستور الاتحاد السوفييتى) . ومنذ الأيام الأولى لقيام السلطة السوفييتية وعندما كانت القوانين القيصرية القديمة ، التى جعلت من المرأة فى العائلة ذيلا بلا حقوق للزوج ، قد ألغيت ، فان مبدأ تساوى المرأة فى الحقوق فى العائلة يطبق باستمرار فى الحياة ولو أنه قد جابه فى بعض الأحيان مقاومة من جانب التقاليد والعادات القديمة . ولا توجد فى الحياة العائلية أية مسألة ، بما فى ذلك تربية الأطفال ، يكون للزوج عند حلها قانونيا امتيازات ما بالمقارنة مع الزوجة .

وهناك مبدأ هام آخر من مبادىء قانون العائلة السوفييتى الا وهو تطبيق حقوق الوالدين لصالح الاطفال فقط . ان الآباء والأمهات قد منحوا حقوقا واسعة فى تربية الأطفال وحماية مصالحهم القانونية والخ .. ولكن تربية الأطفال هى ليست حقا من حقوق الوالدين بل وواجب من واجباتهما بما فى ذلك واجب أمام المجتمع أيضا . ان الوالدين ملزمان بأن يطبقا حقوقهما بحيث يشب من الأطفال أناس واعون مثقفون وشرفاء . ولذلك فان الوالد عند تطبيقه لحق التربية لا يحق له مثلا ، ان يمنع طفله من ارتياد المدرسة ، ذلك لأن هذا يتنافى مع مصالح الطفل .

ويعتبر كون العائلة تبنى على مبادىء دنياوية صرفة كذلك

مبدأ هاما من مبادىء قانون العائلة السوفييتى . ان الزواج وحياة العائلة فيما بعده يجب أن يخلوا من تأثير قواعد الكنيسة . ومن المفهوم أن ذلك لا يعنى التصدى الى حرية الاديان . بل أنه يعنى فى الواقع عدم الاعتراف بالزواج المسجل فى الكنيسة . ان الزواج المسجل فى هيئات الدولة لتسجيل الأحوال المدنية للمواطنين فقط هو الذى يولد الحقوق والواجبات القانونية (ان هذه القاعدة لا تسرى على حالات الزواج المعقودة قبل قيام السلطة السوفييتية فى الجمهورية المتحدة المعنية) . وأخيرا لا أهمية قانونية لاتفاق الوالدين على انتساب الأطفال الى هذا الدين أو ذاك . ويمنع القانون السوفييتى تعدد الزوجات الذى تقره بعض الأديان (كالشرع الاسلامى ، مثلا) .

ويحدد القانون السوفييتى كشرط للزواج المتطلبات التالية : الموافقة المتبادلة للطرفين وبلوغ سن الزواج (انه يختلف باختلاف الجمهوريات ولكنه لا يزيد على ١٨ سنة) وعدم وجود القرابة لدرجة معينة بين الأفراد المتقدمين للزواج . وبموجب مبدأ وحدة الزواج فانه لا يمكن أن يتزوج من كان مرتبطا بعقد زواج غير مفسوخ . ولا يعرف القانون السوفييتى أية تحديدات أخرى للزواج . وكذلك فانه لا يمنع زواج المواطنين السوفييت من الاجانب . ان الزوجة غير ملزمة بأخذ كنية الزوج عند الزواج ولكن لها الحق فى أن تفعل ذلك (كما يستطيع الزوج أن يأخذ كنية الزوجة) . ويحق لكل من يتزوج أن يملك

محل سكنى خاصا به وكذلك فان تغيير محل السكنى من قبل أحد الزوجين لا يولد بالنسبة للثانى من الزوجين واجبا بأن يتبعه . ويحدد القانون مبدأ انفصال الممتلكات التى كانت لدى كل من الزوجين قبل الزواج ومبدأ وحدة الممتلكات المقتناة أثناء الحياة الزوجية .

ويتمتع الزوجان بحقوق متساوية أيضا بالنسبة للممتلكات فى حالة ما اذا كان أحدهما مشغولا بادارة الامور البيتية وتربية الأطفال أو كان عاطلا عن العمل لسبب ما وجيه .

ان فسخ الزواج يجرى عن طريق المحكمة . وفى حالة عدم وجود اطفال قاصرين فان ذلك يمكن ان يتم فى هيئات تسجيل الأحوال المدنية للمواطنين فيما اذا وافق الزوجان على ذلك (المادة ١٤ من أصول قانون الزواج والعائلة لعام ١٩٦٨) .

ولقد تحدثنا أعلاه عن واجبات الوالدين تجاه الأطفال (ويتساوى معهم بصورة تامة قانونيا الأطفال الذين تم تبنيهم) . وفى نفس الوقت فان قانون العائلة السوفييتى يلقى على عاتق الأطفال عددا من الالتزامات تجاه والديهم كواجب الأطفال البالغين بمساعدة واعانة آبائهم وأمهاتهم المسنين .

القانون الجنائى

يهدف القانون الجنائى الى حماية النظام السوفييتى للمجتمع والدولة والملكية الاشتراكية وحماية الشخصية وحقوق المواطنين من التطاولات الاجرامية . ولتحقيق هذه المهمة فان القانون

الجنائى (أ) يحدد أى الأفعال التى تشكل خطرا اجتماعيا يجب أن تعتبر جرائم ، (ب) يحدد العقوبات التى يجب أن تستعمل تجاه من يقترف هذه الجرائم . ان قواعد هذا الفرع من القانون تحمل على الأغلب طابعا مانعا . وخلافا للقانون المدنى أو قانون العمل ، مثلا ، اللذين ينظمان العمليات والعلاقات الضرورية بصورة حيوية بالنسبة للمجتمع (ولو أنها تحدد كذلك المسؤولية عن تجاوزات القانون) ، فان القانون الجنائى يتناول سلوك الناس المنحرفين عن القاعدة الاجتماعية والذين يجلبون الضرر للمجتمع ولأعضائه . ولذلك كلما قلت الأسباب لاستعمال قواعد القانون الجنائى كلما كان ذلك أحسن بالنسبة للمجتمع . ولكنه بغض النظر عن النقصان المستمر للجرائم ككل فان المجتمع السوفييتى لم يتحرر بعد منها . وتوجد فى المرحلة الحالية لتطور المجتمع السوفييتى جميع المقدمات الأساسية التى تعطى امكانية القضاء التام على الجريمة فى فترات قصيرة تاريخيا . ويحتل القانون الجنائى نفسه مكانة هامة بين تلك العوامل التى يجب أن تتحول هذه الامكانية الموضوعية الى واقع بواسطتها .

ويهدف المذهب السوفييتى والمشرع الى بناء القانون الجنائى نفسه وعملية تطبيقه بحيث أ) يتعرض للعقاب العادل كل من يرتكب جريمة (حتمية العقوبة) ، ولكنه عند ذاك ب) لا يجب أن يجلب الى المسؤولية الجنائية ويحكم أى برىء .

ويعتبر المبدآن «nullum crimen sine lege» «nulla poena sine lege» من المبادىء الرئيسية للقانون الجنائى

السوفييتى . ويعنى هذا بأن المسؤولية الجنائية يمكن أن تلقى على عاتق الفرد فقط فى حالة ما اذا كان القانون الجنائى ينص على الفعل المرتكب من قبل هذا الفرد بصورة مباشرة . وفى هذه الحالة يمكن أن يعرض الفرد فقط للعقاب الذى يقضى به القانون .

وأما المبدأ الرئيسى الآخر للقانون الجنائى السوفييتى فهو المسؤولية عند توافر الذنب فقط . انه ليرفض قطعا امكانية ما يدعى بالاتهام الموضوعى ، أى معاقبة الفرد عن حقيقة ارتكاب الفعل الممنوع نفسها بغض النظر عن كون ذلك الفرد مذنبا بذلك أم لا . أن المذنب حسب القانون السوفييتى هو كل من يرتكب عمدا أو بنتيجة عدم الحيطة فعلا ينص عليه هذا القانون ويشكل خطرا اجتماعيا .

ويمكن الاشارة الى عدد من المبادىء الرئيسية الأخرى للقانون الجنائى السوفييتى : تطبق العقوبة الجنائية فقط بقرار من المحكمة ؛ وللقانون الذى يرفع العقوبة عن الفعل أو يخفف من العقوبة مفعول رجعى (أى أنه يسرى على الأفعال المرتكبة قبل صدوره) ، واما القانون الذى يقر عقابا عن فعل أو يزيد من شدة العقوبة فليس له مفعول رجعى ؛ ولا يعتبر جريمة العمل أو التعطل الذى يحتوى بصورة شكلية على علامات فعل ما يقضى به القانون الجنائى ولكن لقلة أهميته لا يشكل خطرا اجتماعيا ؛ ولا يعفى من المسؤولية الجنائية الشخص الذى يرتكب جريمة فى حالة السكر .

وينطلق مبدأ العقوبة السوفييتى فى القانون الجنائى من أن العقوبة لا تعتبر فقط جزاء عن الجريمة المرتكبة بل انها تهدف كذلك الى تقويم واعادة تربية المحكوم عليهم وكذلك الوقاية من وقوع جرائم جديدة سواء من قبل المحكومين أو من قبل أفراد آخرين . وبسبب انطلاق العلم والتطبيق من الايمان بالانسان بالذات حتى ولو كان قد ارتكب مرة خطأ ضد المجتمع (اذا لم يكن ذلك طبعا جريمة نكراء) فان القانون السوفييتى ينص على مجموعة واسعة من التدابير العقابية التى لا تقضى بالحبس (كالاستنكار العام ، والغرامة ، والتجريد من حق أشغال مناصب معينة ، والأشغال الاصلاحية بدون الحبس ، الخ .) . ولكنه اذا كان الحديث يدور عن شخص لا يرغب فى أن ينصلح واتخذ طريق الجريمة بصورة ثابتة ، ففى هذه الحالة يعطى القانون السوفييتى امكانية استعمال عقوبات صارمة بالنسبة لهذا الشخص . ويحدد القانون الحد الأقصى العام للسجن بما لا يزيد عن العشر سنوات ، ولكن هذا الحد يمكن أن يزاد بتشريعات الجمهوريات المتحدة الى الخمسة عشر عاما فى حالات الجرائم ذات الخطورة الخاصة أو بالنسبة لأصحاب السوابق الخطرين . ويسمح باستعمال عقوبة الاعدام كتدبير عقابى استثنائى فى حالات مسرودة بصورة خاصة فى القانون .

القانون السوفييتى يهتم فى حرص ، كما أشرنا أعلاه ، بالناس الذين وان كانوا قد ارتكبوا الجرائم ، لكنه تتوفر بالنسبة لهم

جميع الأسس للافتراض بأن طريق الجريمة ليس هدفهم فى الحياة . وفى هذه الحالات وحتى عندما يكون العقاب القانونى على الفعل المرتكب الحرمان من الحرية تملك المحكمة عددا من الامكانيات لكيلا يقع الشخص فى السجن . ومن بين هذه الامكانيات ، قبل كل شىء ، الحكم الرمزى الذى يطبق بصورة واسعة (المادة ١٨ من أصول القانون الجنائى) : اذ بعد تحديد مدة معينة للسجن تصدر المحكمة قرارا بعدم تنفيذ الحكم اذا لم يرتكب المحكوم عليه فى خلال فترة تجريبية معينة جريمة أخرى مشابهة أو لا تقل خطورة عن الأولى . ومن بين تلك الامكانيات كذلك حق المحكمة (المادة ٣٧ من أصول القانون الجنائى) بتعيين عقوبة أخف مما يقضى بها القانون بعد الأخذ بعين الاعتبار الظروف الشاذة للقضية وشخصية المذنب . وأخيرا فان الشخص الذى أرتكب جريمة يمكن أن يعفى من العقوبة اذا ما اعتبر بأنه بناء على سلوكه اللاحق والذى لا تشوبه شائبة وكذلك موقفه السليم من العمل الى حين النظر فى القضية من قبل المحكمة يمكن أن يرى غير خطر على المجتمع (المادة ٤٣ من أصول القانون الجنائى) .

ان بعض المؤلفين فى الغرب ، عند محاولتهم اضفاء الطابع « العقابى الشامل » الحاد على القانون السوفييتى ، يزعمون بأن القانون الجنائى يكون وكأنه الفرع الرئيسى للنظام القانونى السوفييتى وكذلك فانه بالذات « يستلفت انتباها أكثر من أى فرع قانونى آخر فى المؤلفات القانونية السوفييتية . واما تراكيب

ومبادىء القانون الجنائى فتشكل أساس أى فرع آخر من فروع القانون »* . وأما فى الواقع فان القانون الجنائى لم يكن فى وقت ما فرعا مركزيا وأساسيا من فروع نظام القانون السوفييتى ولم يعتبر هكذا فى المؤلفات القانونية السوفييتية . ان طرح المسألة على هذا النحو يتنافى مع مبدأ الانطلاق القائل بأن الشىء الأساسى بالنسبة لأى نظام قانونى هو العلاقات الانتاجية وأساسها ـ علاقات الملكية ، وبالتالى تلك الفروع من القانون التى تعكس وتثبت النظام الاقتصادى والسياسى للمجتمع . ان القانون السوفييتى لا يعرف كذلك حالات استعملت فيها مبادىء القانون الجنائى فى فروع القانون الأخرى .

قانون العمل الاصلاحى

يعتبر قانون العمل الاصلاحى بدرجة معلومة وكأنه امتداد منطقى للقانون الجنائى . ان موضوعه العلاقات المترتبة عند تنفيذ العقوبة المقررة من قبل المحكمة وفقا للقانون الجنائى .

ولا يطلق اسم قانون العمل الاصلاحى على هذا الفرع عبثا . انه اصلاحى لأن الدولة السوفييتية لا ترى هدفها فى معاقبة من ارتكب جريمة فقط ، بل وفى اعادة تربيته وإصلاحه واعادته الى طريق الحياة الشريفة . انه قانون عمل لأن أحد الوسائل الهامة لتحقيق هذا الهدف هو اشراك المحكوم عليه فى العمل

* H. Berman. Justice in USSR. An Interpretation of Soviet Law, No. 7, 1963, p. 368.

النافع اجتماعيا وليس الحاق الآلام البدنية به أو الحط من كرامته الانسانية .

ويسرى مفعول قانون العمل الاصلاحى على الافراد المحكوم عليهم بعقوبات تتعلق بالاعتقال . وبصورة عامة فان مدد العقوبات هذه تمضى فى الاصلاحيات العملية ولو أن القانون يقضى فى بعض الحالات بحبس المحكوم عليه فى السجن كذلك (ان ذلك هو عقوبة أشد) . ويسرى قانون العمل الاصلاحى كذلك على الحالات التى يعتبر فيها النفى (يمكن للفرد بقرار من المحكمة أن يعيش فى مكان معين فقط دون أن يحجز فى مؤسسة اصلاحية) أو الابعاد (منع صادر من المحكمة بالسكن فى مكان معين) من التدابير العقابية . أنه لا يسرى على حالات حكم الفرد بعقوبات لا تتعلق بالاعتقال (كالغرامة والاستنكار العام والخ .) . ويجب التأكيد مرة أخرى على أن قرار المحكمة هو الذى يعتبر فقط أساسا لامضاء المحكوم عليهم مدة العقاب ولاستعمال التدابير ذات التأثير العملى الاصلاحى تجاههم . وليس هناك ولا يمكن أن يعتبر أساسا لذلك أية قرارات أخرى من أية هيئات دولة أخرى .

وتنطلق النظرية والتشريعات السارية من أن المواطن يبقى حتى فى أثناء الحبس حاملا للحقوق المدنية العامة ، وبصفة خاصة فان حياته وحصانته الشخصية وكرامته تحمى من قبل القانون . ولكنه من الطبيعى فان الحقوق المدنية العامة ككل تطبق بتحديدات ناتجة من حقيقة امضاء المواطن مدة العقوبة ومن

واجبه فى اطاعة نظام مؤسسة العمل الاصلاحية . فمثلا ، للمحكوم عليه الحق فى استلام اجرة عن عمله ، ولكن نظام ومقدار هذه الأجرة يختلفان عن الترتيب العام لأجرة العمل الذى يحدده قانون العمل

ان المصدر الأساسى لقانون العمل الاصلاحى هو أصول قانون العمل الاصلاحى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة الصادرة فى سنة ١٩٦٩ . ان ذلك هو قرار واسع مكون من خمسة أقسام و ٤٩ مادة مفصلة .

وتحتل الفروع التى تتعلق بتطبيق العدالة الاشتراكية مكانا هاما فى نظام القانون السوفييتى . ومن بين هذه قانون المرافعات وقانون المرافعات الجنائى وقانون المرافعات المدنى . وسيتم الحديث عن فحوى فروع القانون هذه وعن مبادئها القيادية فى الفصل الخامس الذى يسمى « الشرعية الاشتراكية والعدالة فى الاتحاد السوفييتى » .

الفصل الخامس

الشرعية الاشتراكية والعدالة فى الاتحاد السوفييتى

١ ـ مفهوم الشرعية الاشتراكية ومغزاها

يفهم علم الحقوق السوفييتى من الشرعية الاشتراكية الاتباع والتنفيذ الدقيق للدستور السوفييتى وما مبنى عليه من قوانين وقرارات مشتقة منها من قبل جميع هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية والشخصيات المسؤولة والمواطنين .

ويفترض نظام الشرعية الاشتراكية قبل كل شىء وجود التشريعات أى وجود نظام للقوانين السارية والقرارات المشتقة منها مبنى على أساس المعرفة العلمية لسنن تطور المجتمع الموضوعية واستعمالها وموجه لحماية نظام الدولة والمجتمع السوفييتى وحقوق وحريات ومصالح المواطنين . ان القوانين هى أساس الشرعية والمقدمة المعيارية لنظام الشرعية .

ومن هنا ينتج بدوره ، أولا ، أنه لغرض سيطرة الشرعية الديموقراطية الحقيقية من الضرورى أن تشكل الهيئة التشريعية للبلاد على أسس ديموقراطية وأن تعبر عن ارادة الشعب وتساعد على التطور التقدمى للمجتمع . وكما جاء فى الفصول

السابقة فان البرلمانية الاشتراكية السوفييتية تلبى بصورة تامة هذه المتطلبات .

ومن هنا ينتج ، ثانيا ، بأن الاتقان المستمر للتشريعات نفسها يعتبر شرطا ضروريا لتقوية نظام الشرعية ؛ ويتعلق نظام الشرعية كثيرا بالوقت المناسب لاصدار القوانين الجديدة والغاء ما فات أوانه ولم يعد يناسب الظروف الجديدة لتطور المجتمع منها .

ولكن الشرعية لا تقتصر على التشريعات . واذا ما كان نظام التشريعات القاعدة الحقوقية والمقدمة لنظام الشرعية فان الاتباع المطرد والتنفيذ لقواعد التشريعات السارية من قبل جميع هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية والشخصيات المسؤولة والمواطنين يعتبر عنصره المركزى . وحتى التشريعات التى تعتبر بحد ذاتها جيدة جدا لا تستطيع تأمين نجاح الأمر اذا لم تطبق .

ومنذ بداية قيام الدولة الاشتراكية فان الشرعية قوة خلاقة موجهة باجمعها لحماية وتعزيز وتطوير المكاسب التاريخية للثورة الاشتراكية .

وتعتبر الشرعية الاشتراكية أحد أساليب تحقيق قيادة الدولة للمجتمع واحد أهم وسائل حماية نظام الدولة والمجتمع السوفييتى وتطوير وتعزيز العلاقات الاجتماعية الاشتراكية .

واذا ما كانت الشرعية بمعنى الكلمة الواسع مطلبا باتباع القوانين يخص بدرجة واحدة جميع المواطنين والشخصيات

29-1152

المسؤولة والمؤسسات والمنظمات بلا استثناء فان الشرعية الاشتراكية من وجهة النظر الأضيق تعتبر ، كما كتبنا فى الفصل الثالث ، مبدأ لأعمال جهاز الدولة الاشتراكى . ويعنى ذلك أن تحقيق جميع أعمال السلطة يجب أن يجرى بصورة مطلقة فى حدود القانون على أساس التنفيذ الدقيق والمطلق للقوانين مع المراعاة الشديدة من قبل جميع الشخصيات المسؤولة لحقوق المواطنين والمنظمات الاجتماعية ومصالحهم المشروعة .

ان الشرعية الاشتراكية هى أهم الضمانات لحقوق وحريات المواطنين الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وغيرها . وتعتبر حماية حقوق وحريات المواطنين من العناصر المكونة الرئيسية للشرعية الاشتراكية واحدى المهام الرئيسية المباشرة لنظام الشرعية الاشتراكية .

ويتصف المجتمع السوفييتى بوحدة الضمانات المادية والقانونية لحقوق وحريات المواطنين . فاذا ما كان النظام الاقتصادى للاشتراكية يضمن الظروف المادية للتحقيق التام لحقوق وحريات المواطنين ، فان دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وقوانين الدولة السوفييتية الأخرى تثبت وتؤمن قانونيا حماية حقوق وحريات المواطنين ومصالحهم الشرعية وتكون نظاما متشعبا للضمانات القانونية ووسائل تأمينها . وتعير الدولة السوفييتية أهمية كبيرة تأمين الضمانات المادية والقانونية لحقوق وحريات المواطنين السوفييت على حد سواء .

ويعتبر الحقوقيون السوفييت التعزيز المستمر للشرعية والنظام القانونى سنة من سنن التطور الداخلية للمجتمع الاشتراكى . فبدون تنفيذ متطلبات الشرعية تنفيذا صارما يستحيل العمل الطبيعى لجهاز الدولة السوفييتى والبناء الناجح للمجتمع الشيوعى .

ولقد تم فى الاتحاد السوفييتى القيام بعمل كبير للقضاء النهائى على النتائج المضرة لعبادة الفرد ، وخاصة تلك التى كانت تتعلق بخرق الشرعية الاشتراكية . وتم اصلاح الأخطاء التى كانت قد حدثت فى السابق ورد الاعتبار لمن حكم بلا ذنب وأقيمت رقابة ملائمة على أعمال الهيئات التحقيقية ، فعززت هذه الهيئات بكوادر ماهرة وأمينة وأعيد بناء رقابة النيابة العمومية بناء تاما كما وجرى تعزيز حقوقها .

وبنتيجة تقنين التشريعات الاتحادية العامة والجمهورية فى مجال نظام القضاء والقانون الجنائى والمرافعات الجنائية فقد تم تكوين نظام منسجم للقواعد القانونية ، منسق داخليا وتتخلله روح الديموقراطية الاشتراكية ، يؤمن نضالا حاسما ضد الاجرامية وحماية مضمونة لمصالح الدولة والمجتمع والمواطنين على انفراد .

العلاقة المتبادلة بين الديموقراطية والشرعية

ان طبيعة أية شرعية تتعلق بصورة مباشرة بطبيعة الديموقراطية الحاكمة . وعلى نوعية النظام الاجتماعى السياسى

للمجتمع ، على نوعية الديمقراطية ، تتوقف الشرعية ، ذلك لأنها تعتبر من أهم مظاهر الديموقراطية . ان القانون والشرعية اللذين يلائمان المصالح الأصيلة للشعب يمكن أن يقوما حيثما تسيطر سلطة الشعب الحقة فقط .

ان المبادىء الديموقراطية هى من أكثر السمات المميزة للقانون السوفييتى . وتتخلل أفكار الديموقراطية جميع فروع القانون السوفييتى وجميع تأسيساته الهامة ومفاهيمه .

ويعتبر وجود التشريعات السوفييتية التى تتطور تطورا تقدميا والتى تكون على مستوى مهام البناء الاشتراكى وكذلك التحقيق المطرد لها فى الحياة أحد الشروط الضرورية لتطور الديموقراطية السوفييتية والتحقيق التام لمبادئها وأشكالها . وكذلك فان تطوير وتعزيز الديموقراطية السوفييتية يعتبر بدوره أحد الضمانات الرئيسية لتأمين العدالة والنظام القانونى . ان الشرعية فى جوهرها تعتبر عنصرا مكونا للديموقراطية .

ومن الجانب الآخر يتم التعبير عن الديموقراطية فى نظام الشرعية نفسه . فان القضية لا تنحصر فقط فى التنفيذ الشديد والدقيق للقوانين . اذ من المهم أن تكون القوانين الموجودة فى الدولة والتى يتم اتباعها ديموقراطية . ولذلك فان العلم القانونى السوفييتى ينفى التعريف الشكلى للشرعية الذى يتم التأكيد فيه على جانب واحد فقط هو شرط اتباع القواعد القانونية ، دون الاشارة الى المحتوى المادى لنظام الوثائق القواعدية . ولا يمكن الكلام عن الشرعية تطبيقا لدولة (ولنقل

من الطراز الفاشى) تغيب فيها بصورة تامة الظروف لاستعمال المواطنين لأبسط الحقوق السياسية والاجتماعية . فهل من الممكن الكلام عن نظام الشرعية تطبيقا لجمهورية أفريقيا الجنوبية التى يخرق فيها نظام التشريعات العنصرية المعد بصورة مفصلة أبسط مبادىء احترام الشخصية الانسانية المعلنة فى « الاعلان العالمى لحقوق الانسان » ؟ انه من الواضح بأن الكلام عن الشرعية ، تطبيقا لمثل هذه البلاد ، ليس الا تهكم شكلى صرف على مفهوم الشرعية نفسه .

ان بعض الحقوقيين البرجوازيين لا يريدون قطعا ان يفهموا العلاقة العضوية المتبادلة بين الديموقراطية الاشتراكية والشرعية . ومن بين المؤلفين البرجوازيين نلاقى أحيانا من يحاول أن يقسم الى أجزاء ويقطع ما هو موحد دياليكتيكيا وكامل أهدافا — نظام الشرعية والديموقراطية الاشتراكية . أنهم يحاولون أن يثبتوا وكأن التعزيز المطرد للشرعية فى الاتحاد السوفييتى لا يرتبط عضويا بالخط العام لتطور المجتمع السوفييتى كما لا يرتبط بالتقدم فى طريق الشيوعية . وأحيانا يحاولون اعتبار الشرعية والشيوعية ظاهرتين غير متجانستين تارة يقوم وتارة يختل التوازن بينهما .

ان العيب الأساسى لمثل هذه المحاكمات ينحصر بالذات فى كون أصحابها لا يريدون أن يفهموا بأن الشرعية تشكل عنصرا لا ينفصل من الديموقراطية الاشتراكية . والشرعية وسيلة لنضال الشعوب من أجل اعادة بناء المجتمع وتحقيق المثل العليا

للشيوعية . ان الشعب الذى يعبر عن ارادته فى قوانين الدولة السوفييتية ، ليرغب بالالتزام الدقيق بأوامره هو ، تلك التى ثبتت بصورة قواعد فى الوثائق التشريعية .

وللعلاقة المتبادلة التى تقوم بين الشرعية والديموقراطية فى المجتمع الاشتراكى ناحية أخرى . فالقضية هى أن التعزيز المطرد للشرعية الاشتراكية يتعلق مباشرة بتوسيع وتعميق الديموقراطية . ولغرض التقليص المتناهى والقضاء التام على مخالفات الشرعية ، وقبل كل شىء على المخالفات التى تحدث فى أعمال الشخصيات المسؤولة (وتبعا لذلك فى تطبيق سلطة الدولة) ، ينبغى تطوير واتقان أشكال وقوع الادارة وما يتعلق بها من انتخابية وامكانية تجديد القوام تحت رقابة الشعب . ان الاتقان المستمر لأشكال الديموقراطية الاشتراكية بالذات ما يؤدى الى أن يوحد نظام واحد وشرعية واحدة ، الشخصية المسؤولة المقلدة بالسلطة والمواطن العادى .

وعلى هذا النحو تؤمن الشرعية الالتزام بالنظم الديموقراطية المحددة فى المجتمع الاشتراكى . وأما النظم الديموقراطية فبدورها تشكل مقدمة ضرورية لتعزيز الشرعية .

الشرعية الاشتراكية ووضع الفرد

تعتبر الشرعية فى المجتمع السوفييتى مبدأ مطلقا للعلاقات المتبادلة بين هيئات الدولة والمواطنين . وتبنى العلاقات المتبادلة بين هيئات الدولة والمواطنين فى نظام الشرعية الاشتراكية وبحكم

سيطرة الشرعية الاشتراكية على أساس القانون . ان هذه العلاقات المتبادلة تترتب فى حدود معينة يقررها القانون .

ويتم تحديد سلوك المواطن فى المجال الاجتماعى القانونى فى ظروف الدولة الاشتراكية بحدود مقررة مسبقا (بطريقة قواعدية) كما لا يرتبط بأى شكل من الأشكال بالرغبات الذاتية للشخصيات المسؤولة ــ ذلك هو مطلب الشرعية الاشتراكية . ولهذا فان أى اخلال بالقانون من قبل هيئة سلطة أو شخصية مسؤولة يعد فعلا ضد القانون وكظاهرة استبداد يعاقب عليها قانونا .

ان مبدأ الشرعية الاشتراكية فى مجال العلاقات المتبادلة بين هيئات الدولة والمواطنين يفترض التثبيت القواعدى لصلاحيات هيئات الدولة والشخصيات المسؤولة . ويتجاوب مع ذلك الوضوح والدقة فى التعبير عن حقوق ، وبالتالى واجبات المواطنين .

ان نظام الشرعية الاشتراكية لضرورى لخلق استقرار الوضع القانونى للمواطن ولتأمين مكانة راسخة للفرد فى المجتمع . ولهذا السبب بالذات يكون التحقيق العملى لجملة حقوق عضو المجتمع الاشتراكى السياسية والاجتماعية بأكملها ممكنا فى ظل نظام الشرعية الاشتراكية فقط . وفى هذا المجال تعمل الشرعية الاشتراكية مباشرة على السهر على حقوق ومصالح الناس السوفييت .

ان المشرع السوفييتى ، حينما يثبت هذه أو تلك من حقوق

المواطنين ، يأخذ دائما بنظر الاعتبار أكثر أساليب التحقيق فعالية لها . ونظام الشرعية بالذات يفترض أن تحدد الأساليب المثلى لتحقيق حقوق المواطنين عن طريق قواعد .

ويعتبر تأمين الامكانيات المتساوية لجميع المواطنين احدى الظواهر الهامة للتنظيم الديموقراطى الحق للمجتمع . ويفترض ذلك تساوى المواطنين كوجوه قانونية وتأمين امكانيات متساوية لأن يمارسوا حقوقهم . وتكون الشرعية الاشتراكية أهم الضمانات الحقوقية للمساواة الواقعية بين جميع المواطنين . ويعتبر نظام الشرعية وسيلة لمنع امكانية استحواذ أحد المواطنين أو مجموعة من المواطنين على امتيازات لما فيه خسارة لأعضاء المجتمع الاشتراكى الآخرين .

ان الجميع فى المجتمع الاشتراكى متساوون أمام القوانين كما أن القوانين واحدة بالنسبة للجميع . ان الشرعية الاشتراكية تحمى بصورة متساوية مصالح كل الشعب السوفييتى : جميع العمال والفلاحين والمثقفين . ولا يوجد ، كما لا يمكن أن يكون ، عندنا موقف مختلف من جانب القانون تجاه العمال أو الفلاحين أو الموظفين أو المثقفين أو تجاه ربات البيوت أو المتقاعدين أو الشبيبة أو الشيوخ . ويفسر ذلك بالوحدة المعنوية السياسية للمجتمع الاشتراكى وبانعدام الاستغلاليين والمستغلين .

وتعتبر متطلبات القوانين السوفييتية والقواعد القانونية الأخرى بالنسبة لجميع المواطنين والشخصيات المسؤولة واحدة

كذلك . انهم جميعا ملزمون بصورة متساوية بالخضوع للقانون السوفييتى . ولم يمنح أى فرد حق الاخلال بالقانون السوفييتى أو الانحراف عن متطلبات الشرعية . اذ أن « القانون هو قانون للجميع » ـ ذلك هو أهم مبدأ من مبادىء الدولة السوفييتية .

ويتجسد مبدأ القانون المتساوى بالنسبة لجميع المواطنين وتساوى الجميع أمام القانون فى التأسيسات القانونية على اختلافها . ان جوهر هذا المبدأ يتخلل كل نظام القانون السوفييتى وكامل عملية تطبيقه .

ويولد نظام الشرعية الاشتراكية الثقة لدى المواطنين بأن حقوقهم لا تتزعزع يصونها القانون وان كل آلية الضمانات القانونية ، التى تؤمن مصالحها ، يمكن تحريكها فى حالة أى تطاول على حقوقهم .

ان الأهمية الخاصة للشرعية الاشتراكية تنحصر بالذات فى خلق جو من الثقة لدى كل من المواطنين فى حقوقه وخلق الاستقرار فى العلاقات القانونية . ومن الطبيعى فانه لا يمكن وجود نظام شرعية حق بدون هذا الاستقرار فى العلاقات القانونية . وفى كون مثل هذا الجو من الثقة قد خلق فى المجتمع الاشتراكى تظهر فاعلية نظام الشرعية الاشتراكية .

ونشاء أن نؤكد على سمة مميزة للمجتمع السوفييتى أخرى من سمات حقوق المواطنين وعلى خاصية الدور المساعد الناتجة منها لنظام الشرعية فى تأمين حقوق وحريات المواطنين .

ان حريات المواطنين السوفييت السياسية وحقوقهم

الاجتماعية ليست بأى قدر « تنازلا » ما من المجتمع للفرد . فالحريات والحقوق لا تخدم بتاتا تلبية مصالح المواطنين فقط . اذ أن المجتمع نفسه يرغب فى تحقيق حقوق أعضائه . ولذلك فان تأمين حقوق المواطنين قد أصبح وظيفة من وظائف الدولة . والأكثر من ذلك فان الدولة نفسها تدعو المواطنين (مستعملة وسائل التأثير الايديولوجى) لشن نضال فعال من أجل التحقيق التام لحقوقهم وضد أية تجاوزات على الحقوق المقررة .

لنورد مثالين ، وقبل كل شىء بخصوص الحقوق الانتخابية . فمن المعروف جيدا بأن الأنظمة الانتخابية للكثير من الدول تتميز بتأسيس الشروط الانتخابية المقيدة التى يتم بواسطتها تحديد وصول الناخبين ممن لا تثق بهم سلطة المالكين الى صناديق الاقتراع . اما ما يتميز به نظام الانتخابات السوفييتى فهو خلق جميع الظروف للمشاركة القصوى الشاملة من قبل المواطنين فى الانتخابات كأحد الأعمال الهامة لابداء الارادة السياسى . وتسهر على الحقوق الانتخابية ضمانات قانونية خاصة (وعلى وجه الخصوص بشكل حماية قضائية لحقوق المواطنين الانتخابية وجملة تدابير عقوبات جنائية على أى فعل موجه لتحريف الارادة الفعلية للناخبين) .

أو لنأخذ حق المواطنين فى التعليم أو الحق الذاتى فى العمل (العمل بصورة عامة أو بما يناسب مؤهلات الفرد) .

ومن المفهوم أن تحقيق هذه الحقوق الملموسة الدستورية للمواطنين يلائم مصلحة كل مواطن على انفراد . ولكن ذلك يلائم

أيضا مصلحة جميع المواطنين كوحدة اجتماعية أى مصلحة المجتمع بنفسه . وذلك حتى ولو بسبب كون تحقيق الحق فى التعليم هو السبيل نحو الازدهار التام للثقافة كما أن تحقيق الحق فى العمل هو الوسيلة لانتاج ثروات مادية وروحية جديدة وجديدة لصالح المجتمع أجمع .

الفهم الواحد والتطبيق المتماثل للشرعية الاشتراكية

يعتبر الفهم والتطبيق المتماثلان للقوانين السوفييتية وما مبنى على أساسها من وثائق خاضعة للقوانين فى جميع أراضى الاتحاد السوفييتى أهم متطلبات الشرعية الاشتراكية .

وتعتبر وحدة النظام القانونى للدولة السوفييتية الأساس القانونى لشرعية اشتراكية واحدة . ويتجسد ذلك قبل كل شىء فى تناسق تشريع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتى . وانطلاقا من النظام الفيديرالى (الاتحادى) للدولة السوفييتية يتطور التشريع السوفييتى كتشريع للاتحاد السوفييتى (اتحادى عام) وتشريع للجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتى .

ان نظام التشريع السوفييتى ، بصفته تشريع دولة كثيرة القوميات يعكس وحدة المصالح الجذرية لجميع الشعوب السوفييتية (التى تفسر بوحدة الأسس الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية للنظام السوفييتى وبوجود هدف واحد لدى جميع شعوب الاتحاد السوفييتى هو بناء المجتمع الشيوعى) كما

يأخذ بعين الاعتبار الى جانب ذلك الميزات القومية الخاصة ومصالح وتقاليد الشعوب المنفردة فى مجالات الاقتصاد والثقافة والمعيشة واللغة والخ ..

وتنعكس فى التشريع السوفييتى الواحد المصالح العامة للشعب السوفييتى بأكمله والمصالح القومية الخاصة للشعوب المنفردة على حد سواء . ان التشريع السوفييتى يحمى بصورة متساوية وبدرجة واحدة مصالح وحقوق جميع شعوب وقوميات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

ان وجود التشريع الخاص فى كل من الجمهوريات السوفييتية يشهد على سيادة هذه الجمهوريات وعلى تطبيق مبدأ المركزية الديموقراطية فى مجال الاعمال التشريعية .

ان وحدة التشريع الاشتراكى تقضى بوحدة التأسيسات الأساسية ومبادىء ومفاهيم التشريع الاتحادى العام والتشريع الجمهورى على حد سواء . فمثلا ، يتم التعبير عن وحدة آراء المشروع السوفييتى حول الجريمة والعقوبة أو حول الذنب والمسؤولية تعبيرا تاما فى التشريع الجنائى للاتحاد السوفييتى والجمهوريات المتحدة . ولا يجوز التفكير مثلا ببناء التشريع الجنائى الاتحادى العام على مبدأ الذنب الشخصى لوجه الجريمة وبناء التشريع الجنائى الجمهورى على مبدأ المسؤولية الموضوعية أو الجماعية . وكما بالنسبة للتشريع الجنائى الاتحادى العام يعتبر مبدأ : لا مسؤولية جنائية بدون ذنب ، ثابتا ، فهو كذلك بالنسبة للتشريع الجنائى الجمهورى أيضا .

ان توسيع الصلاحيات التشريعية للجمهوريات المتحدة بموجب قرارات الدورة السادسة للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى للحلقة التشريعية الرابعة لسنة ١٩٥٧ والتنسيب الى صلاحياتها اصدار التشريع حول نظام القضاء ، والمرافعات الجنائية والمدنية ، والقانون الجنائى ، والقانون المدنى لا يخلان بمبدأ وحدة القانون السوفييتى الاشتراكى بأكمله والشرعية .

ان وجود مختلف الفروع وفروع الفروع فى تكوين القانون الاشتراكى لا يتنافى مع وحدته . ان ذلك يقضى فقط بتناسق الفروع فيما بينها وملاءمة مفاهيم الفروع المنفردة للقانون وتأسيساتها الخاصة مع تأسيسات ومفاهيم القانون السوفييتى بأجمعه ومبادئه العامة . وتعتبر المبادىء الأساسية للقانون السوفييتى واحدة وعامة بالنسبة لجميع فروع القانون الاشتراكى .

ان الطبيعة الواحدة للقانون الاشتراكى والشرعية مشترطة بوحدة علاقات الانتاج الاشتراكية وبوحدة الملكية الاشتراكية العامة وبضرورة تحقيق القيادة المنهاجية لتطور الاقتصاد الوطنى .

ان وحدة القانون السوفييتى مضمونة تشريعيا بكون المبادىء العامة للتنظيم القانونى ، المثبتة فى دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وفى القوانين الاتحادية العامة الأخرى واجبة التجسيد المطلق فى تشريع الجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتى . وبموجب الفقرة « د » من المادة ١٤ من دستور

الاتحاد السوفييتى جعلت الرقابة على اتبـاع دستور الاتحـاد السوفييتى وتأمين التوافق بينـه وبين دسـاتير الجمهـوريات المتحدة من اختصاص اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بوجه هيئات سلطته العليا . وتنص دساتير الجمهوريات المتحدة (مثلا ، الفقـرتان « أ » و « ب » من المـادة ١٩ من دستور جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية) على قرارات مماثلة .

وتقرر المادة ١٩ من دستور الاتحاد السوفييتى بأن لقوانين الاتحاد السوفييتى قوة متساوية على أراضى جميع الجمهوريات المتحدة . وفى حالة تخالف قانون الجمهورية المتحدة مع القانون الاتحادى العام تكون الفاعلية للأخير (المادة ٢٠) .

وكمـا نرى فان من متطلبـات الشرعية الاشـتراكية ذات الأهمية المبدئية ليس فقط التحقيق والاتباع الدقيق للقواعـد القانونية ، بل والتنفيـذ المتماثل ، وفى كل مـكان ، لفروض القوانين . ذلك لأنه حقا لكان من غير الممكن بدون هذا المطلب وجود نظام قانونى راسخ فى البلاد .

ومع ذلك ، فان الشرعية الاشتراكية تؤمن حرية عمل معينة وتزيل تدخـل هيئات الدولة المركـزية فى الأعمـال القانونية الملائمة والمعقولة للهيئات المحلية والمنظمات الاجتماعية . ولذلك فان الشرعية ، عند تأمينها ، من جانب ، للمركزية الديموقراطية فى قيادة الدولة للمجتمع تعتبر ، من الجانب الآخـر ، وسيلة هامة وضرورية لنشر المبادرة الابداعية .

٢ – الضمانات القانونية للشرعية

ان الادخال بذاته لمبدأ الشرعية ، حتى فى ظروف وجـود المقدمات الاقتصادية والسياسية لنظام الشرعية الاشتراكية ، لايتم بصورة أوتوماتيكية بحتة . فلغرض التحقيق الشامل والتام لمبدأ الشرعية الاشتراكية هناك ضرورة لاجراء أعمال دولة تنظيمية كبيرة بأشكال ملموسة وخاصة . وما هذه الأشكال الخاصة الا الضمانات القانونية للشرعية ، التى تقرها الدولة والتى تخدم هدفا معينا ، ألا وهو التحقيق الأقصى لمبدأ الشرعية .

ومن المفهوم أن الأهمية العملية للضمانات القانونية تتحدد بالمجمـوع الكامـل من المقـدمات الاقتصـادية والسـياسية للديموقراطية الاشتراكية والشرعية الاشتراكية باعتبارها عنصرا من عناصر الديمقراطية . ولكان من غير الممكن قيام الضمانات القانونية بدون المقدمات الاقتصادية والسياسية .

وتعمل الضمانات القانونية للشرعية بصورة مباشرة على تلافى الجنح واظهار حقيقتها واعادة الحقوق المهدورة ومعاقبة المذنبين فى ارتكاب الجنحة .

ان ما تتميز به الضمانات القانونية للشرعية الاشتراكية هو كونها تبدأ مفعولها (أى أن ماكنة حماية القانون تبدأ عملها) سواء بمبادرة من المؤسسات والمواطنين ذوى المصلحة والذين هدرت حقوقهم أو فى عدد من الحالات ، بمبادرة من هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية . وعلى سبيل المثال تستطيع المنظمات النقابية أو النيابة العمومية أن ترفع بمبادرة منها ، دعوى باعادة

حقوق عمل المواطن المهدورة . وبالمثل فان القاضى ملزم فى أثناء المحاكمة باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لكى تؤمن للمواطن امكانية الاستفادة من جميع حقوق المرافعات الممنوحة له .

وتختلف الضمانات القانونية للشرعية عن الوسائل الأخرى لتأمين النظام القانونى (ولنقل ، مثلا ، الوسائل الثقافية التربوية ووسائل التدارك العام والاشكال التنظيمية العامة للوقاية) بعملية خاصة لاستعمالها يقضى بها القانون . ان هذه العملية تبرز بأكثر وضوح فى الأعمال القضائية . فانها تكتسب هناك أهمية الضمانة الاضافية المستقلة لموضوعية وفعالية العدالة كأحد أشكال حماية الشرعية .

ويجب التأكيد كذلك على الطبيعة المجموعية لكامل نظام الضمانات القانونية للشرعية ، التى توجد فى الدولة السوفييتية . وتنحصر هذه الطبيعة المجموعية فى كون وظيفة تأمين الشرعية لا تعود الى هيئة دولة خاصة واحدة ، بل انها تعتبر عامة بالنسبة لأعمال جميع هيئات الدولة . ومن الممكن الكلام فقط عن أن لبعض هيئات الدولة ، وبالدرجة الأولى هيئات القضاء والنيابة العمومية ، هدفا خاصا هو تأمين الشرعية . الا أن عنصر تأمين الشرعية يظهر بجلاء كبير فى أعمال الكثير من الهيئات الأخرى كذلك (وقبل كل شىء فى أعمال هيئات الادارة) .

ولنعالج بعض الأنواع من الضمانات القانونية للشرعية الاشتراكية .

حق شكوى المواطنين من الأفعال غير القانونية للشخصيات المسئولة

يلعب تأسيس حق الشكوى حول الأعمال اللاقانونية للشخصيات المسؤولة والمؤسسات دورا هاما فى تأمين الشرعية .

وهناك حق غير محدود لتقديم الشكوى فى الدولة السوفييتية . ويعنى ذلك عدم تحديد مجال الاعمال التى يمكن تقديم الشكوى حولها أو محيط الشخصيات المسؤولة والمؤسسات التى يمكن أن تقدم شكوى حول أعمالها ولا محيط الأفراد الذين لهم حق الشكوى . ان القانون السوفييتى لا يعرف أية استثناءات أو تحديدات فى مجال تقديم الشكاوى من قبل المواطنين . ناهيك عن أن موضوع الشكوى يمكن أن يكون عملا أو عطلا كذلك . وعلاوة على ذلك فانه يمكن التمتع بحق الشكوى لا من قبل أولئك المواطنين الذين هدرت مصالحهم وحقوقهم المشروعة أو من قبل أقربائهم فحسب ، بل ومن قبل الأشخاص الذين ليست لهم علاقة مباشرة بالأمر .

ويلعب حق الشكوى من اللاقانونية للشخصيات المسؤولة أو المؤسسات دورا مزدوجا : فمن جانب تعتبر الشكوى وسيلة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين فى حالة هدرها ، ومن الجانب الآخر تعمل كوسيلة لتحسين عمل جهاز الدولة السوفييتى . وفى ذلك ، على وجه الخصوص ، تجد وحدة المصالح الشخصية ومصالح الدولة وكذلك الوحدة بين الدولة والفرد تعبيرها الملموس .

30-1152

ويرى علم الحقوق السوفييتى فى الدراسة العميقة والتعميم للشكاوى وسيلة هامة لفحص حالة الشرعية فى هذا المجال أو ذاك من الحياة الاجتماعية .

وسنبحث فى العرض المقبل بالتفصيل كيفية تقديم شكاوى المواطنين حول أفعال هيئات الادارة عن طريق المحكمة وكذلك كيفية تقديم الشكاوى للنيابة العمومية حول أفعال الادارة اللاقانونية . وسنتحدث الآن عن حق المواطنين بتقديم الشكاوى حول الأعمال اللاقانونية مباشرة فى هيئات الادارة حسب درجات تبعيتها .

ولكى يتم تأمين فعالية نظام تقديم الشكوى هذا ، من الضرورى وجود ضمانات معينة ، تؤمن واقعية النظر فى الشكاوى واتخاذ التدابير اللازمة بصددها . وبكلمات أخرى ، فان تقديم الشكوى من قبل المواطن يجب أن يجر من ورائه واجبات قانونية معينة تقع على عاتق هيئات الدولة أو الشخصيات المسؤولة التى تسلمتها .

ان المؤسسة التى تسلمت الشكوى أو العريضة ملزمة فى جميع الحالات باعلام صاحبها عن مصير شكواه أو عريضته . ويمنع تحويل الشكاوى والعرائض لغرض البت فيها من قبل المؤسسات أو الشخصيات المسؤولة التى يكون فحوى الشكوى أو العريضة حول أعمالها . ويتحمل العاملون فى المؤسسة مسئولية تأديبية وجنائية عن فقدان الشكاوى .

ولقد حددت مدد معينة لمعالجة الشكاوى : مدة شهر بالنسبة

لهيئات الجمهوريات والأقاليم والمقاطعات و ٢٠ يوما بالنسبة لهيئات المناطق والمدن من تاريخ ورود الشكوى .

ان نظام استلام ومعالجة الشكاوى منظم بدقة بمرسوم هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى الصادر فى ١٢ نيسان (ابريل) من سنة ١٩٦٨ « حول نظام دراسة اقتراحات وعرائض وشكاوى المواطنين » .

وهناك قواعد عديدة تحدد نظام تقديم واستلام ودراسة الشكاوى فى مسائل منفردة فى مختلف القوانين والوثائق القانونية الأخرى .

وتحدث فى التطبيق حالات لا يقدم فيها الشغيلة شكاوى عن أعمال معينة لشخصيات مسؤولة فحسب ، بل ويطعنون فيها بشرعية تعليمات الوزراء وقرارات قواعدية أخرى . فهكذا مثلا أصدر وزير النقل بالسيارات والطرق المعبدة لجمهورية تركمانيا الاشتراكية السوفييتية امرا بالاستعاضة عن جميع الرجال العاملين كمسارية فى الأتوبيسات فى مدينة عشق آباد بنساء خلال ستة أشهر . وكان هذا الأمر منافيا لتشريع العمل لجمهورية تركمانيا الاشتراكية السوفييتية اذ لم ينص تشريع العمل على أسباب نقل العاملين الى عمل آخر أو أسباب الفصل التى جاء ذكرها فى أمر الوزير . وقد تم الغاء الأمر ، باعتباره يخالف قانون العمل ، من قبل مجلس وزراء الجمهورية بناء على شكوى من العاملين فى الأتوبيسات .

تعتبر مراقبة النيابة العمومية فى الاتحاد السوفييتى فرعا خاصا من أعمال الدولة . وينحصر دور النيابة فى حماية القوانين من أية تجاوزات مهما كان نوعها . وتسرى أعمال النيابة العمومية السوفييتية فى حماية القوانين على جميع أنواع العلاقات القانونية . ولهذا السبب فان أعمال مراقبة النيابة العمومية على درجة من السعة بحيث يمكن الكلام عن طبيعتها الشاملة فى الاتحاد السوفييتى . وذلك ما يميز النائب العمومى فى الدولة السوفييتية عن النيابة العمومية النموذجية بالنسبة للكثير من البلدان غير الاشتراكية ـ تلك الهيئة التى تقوم بالملاحقات الجنائية والتى تتلخص وظائفها بدرجة كبيرة بالوقوف الى جانب الاتهام فى المحكمة .

ان خاصية مراقبة النيابة العمومية فى الاتحاد السوفييتى ، باعتبارها شكلا خاصا من أعمال الدولة ، تنحصر بالذات فى كون النيابة العمومية تساعد بأعمالها لحماية القوانين على قيام هيئات الدولة الأخرى بتنفيذ مهامها الخاصة بصورة صحيحة ، كما تخدم تأمين حقوق المواطنين بكل تنوعها . ان هذين الاتجاهين فى أعمال النيابة العمومية متشابكان عضويا .

ان مراقبة النيابة العمومية فى الاتحاد السوفييتى تحقق انطلاقا من مواقف تأمين شرعية اشتراكية واحدة فى جميع أراضى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وبذلك يعرف التركيب المركزى للنيابة العمومية واستقلال النواب

العموميين عن السلطات المحلية . ان القانون ينص بصورة مباشرة على أن النواب العموميين يجب أن يراقبوا التطبيق الصحيح والمتماثل للقوانين بالرغم من أية تأثيرات محلية .

وتميز الوثيقة التشريعية الأساسية التى تطور الأحكام الدستورية حول النيابة العمومية ـ « نظام مراقبة النيابة العمومية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية » (المقرر فى سنة ١٩٥٥) ـ فروع مراقبة النيابة العمومية التالية :

١ ـ مراقبة تطبيق القوانين من قبل المؤسسات والمنظمات والشخصيات المسؤولة ومواطنى الاتحاد السوفييتى . وقد سمى هذا الفرع « بالمراقبة العامة » .

٢ ـ مراقبة اتباع الشرعية فى أعمال هيئات التحقيق والتحقيق التمهيدى .

٣ ـ مراقبة شرعية وصحة احكام المحاكم فى القضايا الجنائية وفى القضايا المدنية وقرارات الهيئات العدلية .

٤ ـ مراقبة شرعية تنفيذ الأحكام واتباع الشرعية فى أماكن الحجز .

ماذا يعنى ما يدعى بالمراقبة العامة للنيابة العمومية ؟

وينجلى محتواها فى المادة العاشرة من نظام مراقبة النيابة العمومية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية التى تقر بأن يقوم النائب العام للاتحاد السوفييتى ومن يخضع له من النواب العموميين ، فى حدود صلاحياتهم ، باجراء المراقبة على :

١) مطابقة القرارات الصادرة من الوزارات والمصالح وما يخضع

لها من مؤسسات ومشاريع وكذلك من الهيئات التنفيذية والادارية لسوفييتات نواب الشغيلة المحلية والمنظمات التعاونية والاجتماعية الأخرى لدستور وقوانين الاتحاد السوفييتي ولدساتير وقوانين الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتي ولقرارات مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي ومجالس وزراء الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتي ؛ ٢) التطبيق الدقيق للقوانين من قبل الشخصيات المسؤولة ومواطني الاتحاد السوفييتي .

ولغرض تحقيق هذه المراقبة فان للنائب العمومي الحق ، في حدود صلاحياته ، في طلب الأوامر والتعليمات والقرارات والمقررات وغيرها من الوثائق الصادرة من قبل المؤسسات والمنظمات المذكورة اعلاه لغرض التحقق من شرعيتها ، وفي الطلب من الشخصيات المسؤولة تقديم الوثائق والمعلومات الضرورية ، وفي القيام محليا باجراء تدقيق لتطبيق القوانين بناء على العرائض والشكاوى وغيرها من المعلومات حول خرق القوانين ، وفي الطلب من رؤساء الوزارات وهيئات ادارة الدولة الأخرى والهيئات التنفيذية والادارية لسوفييتات نواب الشغيلة المحلية والمؤسسات والمشاريع والمنظمات التعاونية والاجتماعية الاخرى أجراء تفتيش المؤسسات والمشاريع التابعة لها والشخصيات المسؤولة الخاضعة لها ، وفي الطلب من الشخصيات المسؤولة والمواطنين بتقديم توضيحات شخصية حول خرق القانون .

ومع ذلك فان النائب العمومي عند تدقيقه لاتباع القوانين لا يملك الحق في التدخل في الاعمال الانتاجية والاقتصادية للمنظمات والمؤسسات . ولا يجب أن يحكم على معقولية هذا أو ذاك من التدابير . ان النائب العمومي ينظر في أعمال هذه الهيئات انطلاقا من تطابقها مع القانون فقط . وفي ذلك ميزة مراقبة النيابة العمومية .

واذا ما اكتشف النائب العمومي بان قرارا ما يتنافى مع القانون فانه ملزم بتقديم الاعتراض عليه اما لدى الهيئة التي قامت باصداره أو لدى هيئة أعلى . وعند ذلك لا بد من دراسة هذا الاعتراض .

وهكذا ، مثلا ، كشفت هيئات النيابة العمومية لجمهورية أوسيتيا الشمالية ذات الحكم الذاتي ضمن أراضيها عن عدد من القرارات اللاقانونية الصادرة من السوفييتات المحلية ولجانها التنفيذية . وبهذه القرارات تم أحيانا ولو بقلة انتقاص حقوق المواطنين . فمثلا ، قررت بعض السوفييتات اعطاء المواطنين اجازة تمهيدية ببيع بيوتهم . في حين أن القانون في الواقع يقضي بالتصرف الحر بالبيوت الشخصية ولا لزوم لاية اجازات بالبيع . وفي مدينة بسلان قررت اللجنة التنفيذية لسوفييت المدينة منح قطعة الارض لبناء بيت السكن فقط في حالة ما اذا عمل الفرد في المدينة اكثر من ثلاث سنوات .

ولقد تم ابطال جميع مثل هذه القرارات اللاقانونية

للسوفييتات المحلية بنتيجة الأعمال التى قامت بها النيابة العمومية .

يحدث وأن تحاول اللجان التنفيذية للسوفييتات ، خرقا منها لفروض القوانين السارية ، اصدار قرارات تقضى بالغرامة كعقوبة . فهكذا قررت اللجنة التنفيذية لسوفييت محلى فى احدى نواحى مقاطعة زابوروجيه فرض غرامة عن الاستحمام نهارا فى البرك والنهيرات . واما فى احدى نواحى مقاطعة كوستروما فقد تم بقرار من اللجنة التنفيذية فرض غرامة عن الاخلال بنظام الصاق الاعلانات .

ومفهوم انه كان بالامكان القول بأن مثل هذه القرارات نادرة وتتعلق على العموم بمسائل غير ذات أهمية كبيرة ، كما ان حقوق المواطنين لم تنتقص بشدة بها . وكذلك فانها اتخذت ، كما يبدو ، انطلاقا من بواعث طيبة . ولكن الشيء الرئيسى هو انه لا يمكن لاية وثيقة قواعدية ان تتخذ خلافا للقانون . وهنا أيضا ،كان اعتراض النائب العمومى وسيلة فعالة لاعادة الشرعية . ان نظام الشرعية يجب أن يكون شاملا ومطلقا . وتخدم المراقبة العامة للنيابة العمومية ذلك .

وفى تلك الحالات التى لا يتعلق فيها خرق القانون بصدور وثيقة قانونية أو عندما يكتشف النائب العمومى عيوبا يمكن أن تؤدى الى خرق القانون فانه يقدم توصية بازالة خروقات القانون والأسباب المؤدية الى ذلك .

ويتحتم على النائب العمومى استلام ودراسة عرائض

وشكاوى المواطنين حول خروقات القانون والتحقيق فيها واتخاذ الاجراءات لاعادة حقوق المواطنين المنتهكة وحماية مصالحهم المشروعة .

وفى حالة ما اذا كشف النائب العمومى عن علامات جريمة ، فانه يتخذ الاجراءات لاقامة دعوى جنائية وجلب المذنبين للمسؤولية الجنائية . اما اذا كانت الجنحة من حيث طبيعتها لا تدعو لجلب الجانح للمسؤولية الجنائية فان النائب العمومى يطلب ، حسب الطريقة المحددة ، استعمال تدابير التأثير الادارى أو التأديبى أو الاجتماعى حياله .

مراقبة النيابة العمومية للشرعية فى مراحل التحقيق والتحقيق التمهيدى

ان التنظيم الصحيح لمكافحة الجريمة يتعلق فى الكثير بالتحرى التمهيدى ، والتحقيق ، والتحقيق التمهيدى . والتحرى التمهيدى عبارة عن أعمال معقدة ومتنوعة لهيئات دولة خاصة مدعوة للكشف عن الجرائم وتأمين استقصاء شامل ، تام ، وموضوعى للظروف الحقيقية للقضية ، وذلك لكى يجلب كل من يرتكب جريمة الى المسؤولية وفقا للقانون ولا يجلب أى برىء الى المسؤولية الجنائية ويحكم بدون أساس .

ولقد منح النائب العمومى صلاحيات واسعة لغرض تأمين شرعية التحقيق . فمثلا ، يحق له ان يلغى أى قرار لهيئة التحقيق أو للمحقق اذا ما كان يتنافى مع القانون وغير مدعم بمواد

للقضية . ويحق للنائب العمومى ابعاد المحقق أو الفرد القائم بالتحقيق عن الاستمرار بالتحقيق اذا ما كان قد خرق القانون . وهناك عدد من الأعمال ذات الطبيعة الاجبارية ، والتى تخص المرافعات ، يمكن للمحقق القيام بها بمصادقة النائب العمومى فقط ، ومنها على وجه الخصوص التفتيش (ما عدا الحالات التى لا تقبل التأجيل) ، والاعتقال ، وفتح المراسلات البريدية والبرقيات . ويحق للنائب العمومى أن يساهم بنفسه فى اجراء التحقيق أو ان يقوم فى الحالات الضرورية باجراء التحرى بنفسه فى أية قضية . وتعتبر تعليمات النائب العمومى لهيئات التحقيق والتحقيق التمهيدى ، المقدمة وفقا للنظام المحدد من قبل قانون المرافعات ، الزامية بالنسبة لهذه الهيئات . الا انه فى حالة عدم موافقة المحقق على تعليمات النائب العمومى حول محاكمة الفرد كمتهم ، أو حول تحديد نوع الجريمة وحجم التهمة ، أو حول رفع القضية لمحاكمة المتهم ، أو حول غلق القضية ، يحق له ، أى للمحقق ، تقديم القضية للنائب العمومى الاعلى مع ملخص تحريرى لاعتراضاته . وفى هذه الحالة يقوم النائب العمومى الأعلى اما بالغاء تعليمات النائب العمومى الأقل مرتبة أو يعهد باجراء التحقيق فى تلك القضية الى محقق آخر .

ان مراقبة النيابة العمومية لتحرى الجرائم تكون ضمانة قانونية هامة للتطبيق الدقيق الثابت للقوانين فى أعمال هيئات التحقيق والتحقيق التمهيدى .

دور النائب العمومى عند بحث القضية فى المحكمة

ان النائب العمومى يساهم فى الجلسات التمهيدية للمحكمة (فى القضايا الجنائية) ، وفى بحث القضايا الجنائية والمدنية فى جلسات المحكمة ؛ كما يعطى الاستدلالات فى المسائل التى تظهر اثناء المحاكمة ؛ ويسند جانب الدولة فى الاتهام فى المحكمة عند بحث القضايا الجنائية ؛ ويرفع الدعاوى حسب المرافعات المدنية أو الدعاوى المدنية فى المرافعات الجنائية ويسند الدعاوى فى المحكمة اذا ما تطلبت ذلك حماية مصالح الدولة والمجتمع أو حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين ؛ ويقدم حسب النظام المحدد الاعتراضات على الأحكام والقرارات والمقررات اللاقانونية والتى لا أساس لها والصادرة من الهيئات القضائية ويعطى الاستدلالات فى القضايا الجنائية والمدنية المبحوثة من قبل المحكمة الأعلى بناء على شكاوى أو اعتراضات ، ويتولى مراقبة تنفيذ قرارات المحكمة .

ان النائب العمومى حين اسناده جانب الاتهام فى القضايا الجنائية يقدم للمحكمة اعتباراته حول استعمال القانون الجنائى ودرجة العقاب تجاه المتهم . واذا حدث وان اقتنع النائب العمومى ، بنتيجة المحاكمة ، بأن نتائج التحقيق لا تؤكد التهمة المسندة للمتهم ، فانه ملزم بالتخلى عن الاتهام وبيان أسباب تخليه للمحكمة .

وتنص اصول المرافعات المدنية لاتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة التى اتخذها السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى فى كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٦١ على ان النائب العمومى ملزم فى جميع مراحل المرافعات المدنية باتخاذ التدابير فى الوقت المناسب لازالة أية خروقات للقانون أيا كان مصدرها . ويعنى ذلك أن النائب العمومى ، الذى يساهم فى القضية ، ملزم برد أى خرق للقانون فى اثناء المحاكمة .

فهكذا ، مثلا ، اذا رفضت المحكمة بلا اساس طلبا من المتهم باستدعاء شهود اضافيين فانه يجب على النائب العمومى ان يوجه من جانبه للمحكمة مذكرة حول ضرورة تلبية طلب المتهم .

ومن المفهوم أن ذلك لا يجعل النائب العمومى فوق المحكمة . اذ لا يحق للنائب العمومى أن يعطى للمحكمة اية أوامر ، انه يستطيع فقط ان يلتمس من المحكمة اجراء عمل من اعمال المرافعات أو اعادة النظر بهذا أو ذاك من القرارات المتعلقة بسير المحاكمة والذى يعتبره منافيا للقانون . وعندئذ يجب ان تجرى جميع كلماته فى حدود قانون المرافعات بصورة دقيقة كما يجب أن يتخللها الاحترام للمحكمة وأن تسند هيبتها .

ولنفرض بان خرق المرافعة لم يزل فى اثناء المحاكمة وبالنتيجة فقد تم اصدار قرار أو حكم غير عادل .

ان القانون يلزم النيابة العمومية بمراقبة شرعية وصحة الأحكام والقرارات الخاصة للهيئات القضائية .

ان اعتراض النقض للنائب العمومى ، أى لجوءه الى مرجع

قضائى أعلى ، هو وسيلة من وسائل المرافعات التى ينص عليها القانون لرد الحكم اللاقانونى الذى لا أساس له فى قضية جنائية أو لرد قرار المحكمة فى قضية مدنية .

ومن الضرورى التأكيد هنا مرة أخرى على أن النائب العمومى لا يقدم اعتراض النقض فى القضايا الجنائية فحسب فى حالة خرق المحكمة لمصالح جانب الاتهام أو بخصوص التبرئة الخاطئة للمتهم أو لحكمه بعقوبة خفيفة دون أن يستحق ذلك الخ .. بل وبنفس الدرجة ، لا يجوز للنائب العمومى ، كممثل لهيئة حماية الشرعية ان يوافق على الأحكام الصارمة دون أن يكون لصرامتها أساس . ان تقديم الاعتراض يعتبر ضمانة عدالة الحكم وضمانة العدالة وذلك لعدم وجود مهمة الاتهام مهما كلف الأمر لدى النائب العمومى السوفييتى .

ان صلاحيات النائب العمومى فى مراقبة الشرعية فى المحابس الواسعة .

ان النائب العمومى ملزم بزيارة المحابس بصورة منتظمة ، والتعرف مباشرة على أعمال ادارتها ، وايقاف تنفيذ ما صدر منها من اوامر تخالف القانون ، ومن ثم اعتراض عليها حسب النظام المحدد ، واتخاذ التدابير لجلب الاشخاص المذنبين فى انتهاك الشرعية فى المحابس الى المسؤولية الجنائية أو التأديبية . ويتحتم على النائب العمومى على الفور اطلاق سراح كل من تم اعتقاله على أسس لاقانونية أو زج فى السجن .

اما شكاوى وعرائض المساجين ، المعنونة الى النائب العمومى ،

فيجب أن تسلم له من قبل ادارة المحبس خلال فترة لا تتجاوز اليوم الواحد . وعند استلام النائب العمومى لشكوى أو عريضة المسجون يكون ملزما بدراستها واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها واعلام المسجون عن قراره بصددها .

تنظيم النيابة العمومية

ان وظائف مراقبة النيابة العمومية تحدد كذلك مبادىء تنظيم النيابة العمومية . والنيابة العمومية فى الاتحاد السوفييتى كما جاء اعلاه ، هى نظام هيئات مركزى موحد يترأسه النائب العام لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . ولكى تستطيع هيئات النيابة العمومية تأمين مراقبة الشرعية بصورة فعالة ، والتوصل الى ازالة أية جنحة فانها تقوم بتطبيق وظائفها بصورة مستقلة عن أية هيئات محلية وخاضعة للنواب العموميين الأعلى منها أو للنائب العام للاتحاد السوفييتى فقط .

ويعين النائب العام لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية من قبل مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ولمدة سبع سنوات أى لمدة تزيد على مدة صلاحيات السوفييت الأعلى للحلقة التشريعية المعنيـة . وبذلك كأنما يجرى التأكيد على استقرار مراقبة النيابة العمومية للشرعية .

ويتم تشكيل النيابات العمومية فى الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى وفى الاقاليم والمقاطعات والمقاطعات ذات الحكم الذاتى والدوائر القومية والمدن التابعة

للجمهورية أو الاقليم أو المقاطعة وكذلك فى النواحى . ويمكن وفقا لقرار النائب العام للاتحاد السوفييتى أن تشكل نيابة عمومية واحدة لعدد من المناطق الادارية . ويتم فى الجيش السوفييتى والاسطول البحرى العسكرى السوفييتى تشكيل النيابات العمومية فى الدوائر والاساطيل والتشكيلات والحاميات العسكرية ، اما فى تكوين النيابة العمومية للاتحاد السوفييتى فتشكل النيابة العمومية العسكرية الرئيسية التى يترأسها المدعى العسكرى الرئيسى .

ويتم تعيين النواب العموميين للجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى والأقاليم والمقاطعات والمقاطعات ذات الحكم الذاتى من قبل النائب العام للاتحاد السوفييتى لمدة خمس سنوات . أما النواب العموميون للدوائر القومية والنواحى والمدن فيعينون من قبل النواب العموميين للجمهوريات المتحدة بموافقة النائب العام للاتحاد السوفييتى لمدة خمس سنوات .

الحماية القضائية لحقوق الملكية وحقوق غير الملكية للمواطنين والمنظمات

يعهد بحماية الحقوق المختلفة للمواطن فى الدولة السوفييتية الى جميع هيئات السلطة والادارة . ولكن هناك واجبات خاصة بحماية حقوق العمل والسكن وغيرها من حقوق الملكية للمواطن ، كما وحقوق التأليف والحقوق العائلية وغيرها معهودة الى المحكمة .

وتشكل حماية حقوق عمل العمال والموظفين احدى المهام الرئيسية للمحكمة فى الاتحاد السوفييتى . ولقد قدم قانون نظام النظر فى منازعات العمل ، المصدق بمرسوم هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى الصادر فى ٣١ كانون الثانى (يناير) من سنة ١٩٥٧ ، للعمال والموظفين امكانيات واسعة باستعمال الحماية القضائية لحقوق العمل المنتهكة .

ومنذ الأول من كانون الثانى سنة ١٩٧١ ، حينما أصبحت أصول تشريع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة حول العمل نافذة المفعول ، توسعت أكثر الحماية القضائية لحقوق العمل . ان حق الحماية القضائية هو احدى الضمانات الهامة لحماية حقوق عمل العمال والموظفين .

ويتم حل أكثرية المنازعات التى تخص المسائل المتعلقة بتطبيق تشريع العمل والعقود الجماعية وعقود العمل وقواعد النظام الداخلى للعمل فى المشاريع والمؤسسات مباشرة . وأما اذا لم يحل الخلاف عن طريق المفاوضات المباشرة بين العامل وبين ادارة المشروع أو المؤسسة ، فان المنازعة تحل فى لجنة منازعات العمل ، التى تشكل من عدد متساو من الممثلين الدائمين للجنة النقابية المحلية أو اللجنة النقابية للمعمل أو المصنع والادارة . ويتم النظر فى العرائض المقدمة حول حل منازعات العمل التى لم يتم التوصل فى اللجنة المذكورة الى اتفاق حولها ، وكذلك شكاوى العاملين بصدد قرارات اللجنة ، من قبل لجنة النقابة المحلية

أو اللجنة النقابية للمعمل أو المصنع والتى يحق لها اتخاذ قرار بصلب المنازعة .

ان العامل الذى لا يتفق مع قرار اللجنة النقابية بصدد منازعة العمل ، يستطيع اللجوء الى المحكمة الشعبية .

هناك صنفان من أهم صنوف منازعات العمل – حول الاعادة الى العمل وحول الاقتطاع من أجرة العمال تعويضا عن الضرر الذى أصابوا به المؤسسة – جعلتهما أصول تشريع العمل من الاختصاص المباشر للمحكمة . وينظر بهذه المنازعات من قبل المحكمة بدون النظر بها مسبقا من قبل لجنة منازعات العمل أو اللجنة النقابية . واذا ما ارتأت المحكمة بان العامل قد فصل بدون موافقة اللجنة النقابية أو حتى بموافقتها ولكن بلا أسس قانونية فانها تقرر اعادة العامل الى مكان عمله مع دفع متوسط أجرة عمله له عن الوقت الذى اضطر على ترك العمل فيه دون أن يزيد ذلك الوقت على ثلاثة أشهر .

ان المحاكم ملزمة عند نظرها فى منازعات العمل بكشف الخروقات التى جرت من قبل الادارة فى قانون العمل واتخاذ التدابير لازالتها .

وتنحصر المهمة الاساسية للمحكمة اثناء حل منازعات العمل بالمساعدة على اعادة حقوق العمل التى انتهكت بصورة لاقانونية للعمال والمستخدمين بسرعة وبتربية الكوادر القيادية بروح الاتباع الدقيق للشرعية الاشتراكية .

ان حقوق عمل العمال والموظفين يجب ان تطبق بالضبط تبعا لتشريع العمل ، ويضع ذلك أمام المحكمة مهمة تنحصر لا فى اعادة حقوق العاملين المنتهكة فحسب ، بل وفى اتخاذ الاجراءات التى تكفل استبعاد حالات خرق حقوق العمل ، تجاه مدراء المشروعات والمؤسسات الذين يخرقون تشريع العمل .

واذا ما تحققت المحكمة ، عند النظر فى القضية ، من وجود أعمال خاطئة صادرة من شخصيات مسؤولة ودالة على خرقهم بفظاظة لتشريع العمل (وعلى وجه الخصوص حالات الفصل اللا قانونى للعاملين الذين لا يروقون للادارة) فانها تصدر قرارات خاصة حول جلب الشخصيات المسؤولة المذنبة الى المسؤولية التأديبية وفى الحالات المعينة الى المسؤولية الجنائية . والى جانب ذلك فان المحكمة تحمل الشخصية المسؤولة المذنبة فى الفصل اللاقانونى مسؤولية تعويض الضرر الذى لحق بالمؤسسة نتيجة لدفع التعويضات للمفصول عن الوقت الذى اضطر فيه الى ترك العمل . ان مثل هذه المسؤولية تلقى على عاتق المذنب فى الفصل اذا كان الفصل قد جرى بخرق واضح للقانون . أما التعويض فمقداره لا يمكن أن يتجاوز راتب ثلاثة أشهر للشخصية المسؤولة .

ان المحكمة تعير حماية حقوق المواطنين السكنية اهتماما كبيرا . ويجرى توزيع المساكن المبنية حديثا (تبلغ مساحة الشقق الممنوحة للشغيلة كل سنة عدة ملايين متر مربع) حسب النظام الادارى ومجانا عن طريق اعطاء رخصة اللجنة التنفيذية لسوفييت

نواب الشغيلة المحلى . ويتم بعد ذلك ابرام عقد استئجار مع المواطن لاستعمال المسكن .

وتقوم المحكمة بحماية حقوق المستأجر بجميع الوسائل . وبموجب القانون يحق للمستأجر فى أى وقت فسخ عقد استئجار المسكن ، أما المؤجر فمن حقه أن يطلب فسخ العقد فى حالات محددة قانونيا بصورة دقيقة فقط ، وكقاعدة عامة عن طريق المحكمة فقط . وفى هذه الحالة يجب على المؤجر ان يقدم للمستأجر الذى يتم ترحيله من مسكن عائد لسوفييت نواب شغيلة محلى أو لمنظمة دولة أو منظمة تعاونية أو اجتماعية أخرى مسكنا مريحا آخر .

وعند النظر فى قضية فسخ عقد استئجار مسكن تحمى المحاكم بيقظة حقوق المواطنين السكنية وتسمح بترحيل المستأجرين فى الحالات الاستثنائية فقط ومع التطبيق التام لجميع الضمانات المحددة قانونيا . ولنلتفت الى احدى حالات التطبيق القضائى . ففى بناية فندق « دون » فى مدينة روستوف على نهر الدون كان يعيش فى شقة رسمية مدير الفندق بيريرفا وعائلته . وعندما انهى المذكور علاقات عمله مع الفندق لتقاعده بسبب كبر سنه أقام الفندق عليه دعوى بترك الشقة . وعند ذلك قررت المحكمة الشعبية لمنطقة كيروف من مدينة روستوف على نهر الدون بترحيل بيريرفا وافراد عائلته من الشقة الرسمية التابعة لفندق « دون » ولكنها لم تحل مسألة منحه شقة أخرى . وألغت هيئة رئاسة محكمة مقاطعة روستوف قرار المحكمة

الشعبية . وقد جاء فى قرار هيئة الرئاسة على وجه الخصوص ما يلى :

« ان بيريرفا قد فقد علاقات العمل مع الفندق بسبب تقاعده لكبر سنه . ويقضى الجزء الثانى من المادة ٦٢ من أصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة بترحيل المواطنين عن طريق المحكمة من مساكن المشروعات والمؤسسات بعد منحهم مساكن أخرى » . ويسرى هذا النظام بصورة تامة على المتقاعدين بسبب الشيخوخة . وانطلاقا من المبادىء العامة للقوانين السوفييتية ومن مغزاها ، أشارت هيئة الرئاسة الى أن ترحيل المدعى عليه ، فى هذه الحالة ، يمكن أن يتم فقط بعد منحه محل سكن آخر .

وقد منح المستأجرون حق اجراء تبادل مساكنهم . وبفضل ذلك يستطيع المواطنون سد متطلباتهم بصورة أفضل (الانتقال الى محل اقرب لمكان العمل ، النزول فى شقة واحدة مع الاقارب والخ .) . ويحق للمستأجرين ان يقوموا عن طريق المحكمة باستئناف رفض الهيئات السكنية اجراء معاملات التبادل . وفى حالة ما اذا كان الرفض بلا سبب وجيه فان المحكمة تلزم هذه الهيئات اجراء معاملات التبادل .

ويجرى عن طريق المحكمة كذلك حل مسألة تبادل محل السكن ، الواقع فى مسكن عائد لمؤسسة فى حالة عدم موافقة ادارة المؤسسة على التبادل . وهكذا نقرأ فى قرار الهيئة الخاصة بالقضايا المدنية للمحكمة العليا لجمهورية روسيا الاتحادية

الاشتراكية السوفييتية ، بخصوص قضية درغاتشوف حول هذه المسألة ما يلى : « ان القاعدة التى ينص عليها الجزء الثالث من المادة ٦٠ من « اصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » والتى تنص على أنه يسمح بتبادل محلات السكن الواقعة فى مساكن الدولة ومساكن المنظمات التعاونية والاجتماعية فقط بعد أخذ موافقة المؤجر ، لا تنفى حق الفرد صاحب المصلحة بتحويل النزاع للحل من قبل المحكمة بموجب المادة ٤ من « أصول المرافعات المدنية » فى حالة عدم موافقة الادارة على التبادل » . كما نرى ، فان المحكمة العليا لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية تؤكد بصورة خاصة على واجب الهيئات القضائية بتحقيق حقوق المواطنين السكنية التى تتعلق بتبادل محلات السكن ، على أوسع نطاق .

ويتم تحقيق حماية المحكمة لحق المواطنين فى الملكية الشخصية بمختلف الوسائل ، وعلى وجه الخصوص عن طريق اعادة الوضع الذى كان قائما قبل انتهاك الحق وبالقضاء على الافعال التى تخرق القانون . ويعنى ذلك بان للمواطن الحق فى أن يطالب عن طريق المحكمة باعادة ملكه من الحيازة اللاشرعية وازالة اية تجاوزات على حقوقه ، حتى ولو كانت لا تتعلق بفقدان الملك ، وكذلك مقاضاة الفرد الذى انتهك حق الملكية الشخصية ما جلبه من الخسائر .

ان المحكمة عندما تقوم بحماية الحقوق المدنية بجميع

الوسائل فانها لا تسمح باستعمال هذه الحقوق بما يخالف الغرض منها . والى جانب حمايتها للملكية الشخصية للمواطنين فانها تنطلق من انه بموجب المادة ٢٥ من أصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة لا يمكن للملك الذى يقع ضمن الملكية الشخصية للمواطنين أن يستغل للحصول على موارد ليست بنتيجة العمل . ان اشارة القانون هذه تسمح للمحكمة ، بالاعتماد عليها ، كما وعلى بعض القواعد الأخرى للقانون الجنائى والادارى ، بمكافحة نزعات التملك الخاص والسفلقة والطمع والمضاربة ومختلف أنواع الاحتيال .

ولقضايا تعويض الاضرار المسببة اهمية ليست بالقليلة بالنسبة للمواطنين، وخاصة فى حالات احداث العاهات أو الاضرار بالصحة ، أو التسبب فى الوفاة . وبمقتضى القاعدة العامة فان من يسبب الضرر يتحمل مسؤولية مادية فى حالة وجود ذنبه فقط (انعدام وجود الذنب يجب أن يثبت من قبل من تسبب فى الضرر) .

ولقد حدد القانون لصالح المواطنين استثناء هاما من هذه القاعدة : يجب على المواطنين والمنظمات ، ممن تتعلق اعمالهم بخطر مفرط بالنسبة للناس المحيطين (منظمات وسائط النقل والمؤسسات الصناعية وورشات البناء وأصحاب السيارات والخ .) أن يقوموا بتعويض الضرر الذى سببه مصدر هذا الخطر اذا ما لم يثبتوا بأن ذلك الضرر كان نتيجة لقوة قاهرة

أو لتعمد المصاب نفسه (المادة ٩٠ من اصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة) . وحسب القانون الذى كان ساريا فى السابق فانه ليس التعمد فقط بل وعدم الحيطة الفاحش كذلك كان يرفع المسؤولية عن مسبب الضرر . ومنذ سنة ١٩٦١ بموجب المادة ٩٣ من الاصول اذا ما ساعد عدم الحيطة الفاحش للمصاب نفسه على ظهور أو نمو الضرر فانه يقل حجم التعويض تبعا لمقدار ذنب المتضرر .

اما تعويض الضرر المسبب بعاهة أو اصابة أخرى فينحصر فى أن يدفع للمصاب مبلغ نقدى فى حدود الراتب الذى افتقده بنتيجة فقدان القابلية على العمل بصورة دائمة أو وقتية مع احتساب العون المادى أو معاش التقاعد المحدد له بعد الاصابة الذى يستلمه فعلا . وفيما عدا ذلك فان المحكمة تستطيع الزام مسبب الضرر بتعويض المصاب المعترف بحاجته لعناية الغير عن نفقات تلك العناية . وتستطيع المحكمة كذلك تحميل مسبب الضرر وأجب تعويض المصاب عما تكبده من نفقات ضرورية على التغذية الاضافية أو وضع الاعضاء الاصطناعية أو المعالجة فى المصحات وغيرها .

وفى حالة وفاة المصاب يكون لافراد عائلته غير القادرين على العمل الذين كانوا فى كنف المتوفى وكذلك الذين كان لهم الحق حتى يوم وفاته فى استلام اعالة منه ولطفل المتوفى الذى يولد بعد وفاته حق التعويض .

وبموجب القانون فان تعويض الضرر فى حالة اصابة العامل أو الموظف بعاهة أو بضرر صحى آخر بذنب من المشروع أو المؤسسة أو المنظمة يجرى بقرار من ادارة المشروع أو المؤسسة أو المنظمة . وفى حالة عدم موافقة الفرد صاحب المصلحة على قرار الادارة يتم النظر بالمخاصمة من قبل لجنة النقابة للمعمل أو المصنع أو اللجنة النقابية المحلية . أما اذا لم يوافق الفرد صاحب المصلحة أو لم توافق الادارة على قرار لجنة النقابة فالنظر بالمخاصمة يتم من قبل المحكمة الشعبية .

واذا ما كان العامل او الموظف قد أصيب بعاهة أو بضرر صحى آخر أو توفى بذنب من منظمة أو فرد غير ملزم بان يدفع عن المصاب اقساط تأمين ، وكذلك عندما لا يكون المصاب عاملا أو موظفا ، فان النظر فى طلب تعويض الاضرار يتم من قبل المحكمة الشعبية مباشرة .

وهكذا يحافظ القانون فى جميع الحالات على الضمانة القضائية للحل الصحيح للمخاصمات التى تحدث حول تعويض الضرر ، الذى له (أى التعويض) أهمية كبيرة حيوية بالنسبة للمواطنين . وكقاعدة عامة ، فان المحاكم تحمى بدأب الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين فى هذا الصنف من القضايا .

ان المحاكم تحل الكثير من مسائل العلاقات العائلية التى تعتبر هامة للغاية بالنسبة للمواطنين . ومن هذه ، مثلا ، الطلاق . وتتطلب هذه القضايا من المحكمة أن تعالجها بدقة واعتناء عظيمين . فمن جهة ، لا يمكن اعتبار الخلاف الموقت فى

العائلة ، والخصامات بين الزوجين الحاصلة بنتيجة أسباب عرضية وموقتة ، أساسا كافيا للطلاق . ومن الجهة الأخرى وعندما تكون أسباب استحالة الحياة الزوجية عميقة وجدية ، وكذلك حينما يكون الاستمرار بالمحافظة على الزواج منافيا لمبادىء الاخلاق الشيوعية يكون رفض الطلاق غير معقول وضارا . وتسبب ضرورة مراعاة مصالح تربية واعالة الأطفال تعقيدا أكثر فى هذه القضايا .

ان للقضايا التى تتعلق بجباية النفقات لاعالة الاطفال ومكافحة التهرب المتعمد من دفعها ، وكذلك القضايا التى تتعلق بجباية الأموال لاعالة الوالدين المعوزين اللذين لا يستطيعان العمل ، من الابناء البالغين والقادرين على العمل ، أهمية كبيرة .

وتقوم المحكمة فى الحالات المنصوص عليها قانونيا بحماية الحقوق الشخصية اللاملكية بالوسائل المدنية القانونية . ومن الممكن توضيح ذلك بمثال حق التأليف . فالقوانين السوفييتية عن حق التأليف موجهة لتطوير العلم والأدب والفن ، التى لها أهمية كبرى فى بناء الشيوعية وتربية المواطنين بروح مبادىء القانون الاخلاقى لبانى المجتمع الشيوعى .

وبموجب قواعد القانون ، تقوم المحكمة السوفييتية على الدوام بحماية حقوق المؤلفين بنشر واعادة طبع وتوزيع مؤلفاتهم وحق حرمة المؤلف ، وكذلك حق الحصول على مكافأة لقاء استعمال المؤلفات . وتساوى دعاوى المؤلفين حول دفع أتعاب التأليف لهم ، عند النظر فيها فى المحاكم ، بدعاوى مقاضاة

أجور العمل ، ويعفى المؤلفون من دفع ضريبة الدولة والمصاريف القضائية الأخرى .

وتتم حماية المؤلف من قبل المحكمة حتى عندما لا يمكن نشر مؤلفه . فمثلا قامت دار الدولة للطبع والنشر القرغيزية بعقد اتفاق مع الكاتب آ . ودفعت له سلفة . وفيما بعد ، وجد بأن ما قدم من قبله غير صالح للنشر فطالبت دار الطبع والنشر باعادة ما استلمه منها سلفا . ورفضت دعوى الدار ذلك لأن المحكمة قد ارتأت بأن عدم صلاحية الكتاب تفسر بالاخفاق الابداعى للمؤلف وليس لعدم اخلاصه بالنسبة للعمل .

وتحمى المحكمة حقوق المؤلف على الدوام كذلك فى الحالات التى يحاول فيها آخرون تنسيب حقوق المؤلف لأنفسهم . فمثلا ، لو تعاقد شريك فى التأليف على طبع الكتاب بدون موافقة المؤلفين الآخرين لتولت المحكمة حمايتهم وحكمت لهم بالجزء المناسب من أتعاب التأليف .

وتتم حماية حق المؤلف بالتأليف من قبل المحكمة بغض النظر عما يستحقه من مبالغ . فمثلا ، لو قامت مجلة ما بنشر مقالة مكتوبة من قبل شخصين وسمت احدهم فقط كمؤلف ، فان المحكمة تلزم المجلة ، بطلب من شريك التأليف ، بنشر خبر عن كون المدعى يعتبر شريكا فى تأليف هذه المقالة .

وتنظر المحاكم عن طريق المرافعات المدنية كذلك فى القضايا التى تخص شكاوى المواطنين بخصوص الاخطاء فى جداول الناخبين وبخصوص أعمال الهيئات الادارية المتعلقة بفرض

غرامة وفى القضايا الأخرى التى تظهر من العلاقات الادارية الحقوقية والتى ينسبها القانون الى صلاحيات الهيئات القضائية .

ان ما يتبع للمحاكم هو ليس فقط مخاصمات المواطنين فيما بينهم ، بل ومخاصمات المواطنين مع منظمات الدولة والمنظمات التعاونية والاجتماعية وكذلك المخاصمات التى تكون الكولخوزات ولو طرفا واحدا فيها . ومن الطبيعى أنه يجب على المحاكم أن لا تحمى حقوق المواطنين ومصالحهم التى يصونها القانون وحسب ، بل وأن تسهر على حقوق منظمات الدولة والمنظمات الاشتراكية الأخرى ومصالحها المصونة من قبل القانون ، وكذلك أن تحمى بكل الوسائل الملكية الاشتراكية ونظام الاقتصاد الاشتراكى من أية تجاوزات لاقانونية ، وأن تنطلق من واجب المواطنين والمنظمات باتباع القوانين واحترام قواعد العرف الاشتراكى والمبادىء الاخلاقية للمجتمع الذى يبنى الشيوعية عند ممارسة الحقوق وتنفيذ الواجبات (المادة ٥ من أصول القانون المدنى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة) .

وتعتبر الحماية القضائية للحقوق الملكية واللاملكية للمواطنين وسيلة فعالة للتعزيز المطرد للشرعية الاشتراكية .

وبالاضافة الى ذلك يجب الاشارة الى أن الحالة العامة لنظام الشرعية تتسم بالتناقص المطرد لمجمل حوادث انتهاك الحقوق المدنية . ويشهد على ذلك نقصان عدد القضايا المدنية فى المحاكم . فاذا ما اعتبر عدد القضايا المدنية المقدمة للمحاكم

فى عام ١٩٥٧ ١٠٠٪ فانها أصبحت تشكل فى عام ١٩٦٤ ، ٧ر٧٨٪ ، وفى عام ١٩٦٨ – ٨ر٦٧٪ . وذلك يعنى بأن كمية القضايا المدنية فى المحاكم قد تقلصت فى خلال عشر سنوات بمقدار الثلث .

وتشهد نتائج نظر المحاكم فى القضايا المدنية على ان المحاكم تؤمن حماية شديدة الفعالية للحقوق المنتهكة : انها تلبى حوالى تسعة أعشار الطلبات .

دور الأوساط الاجتماعية فى تأمين الشرعية

تتشابك تدابير الاكراه من قبل الدولة بصورة عضوية مع مختلف أشكال مساهمة الأوساط الاجتماعية فى النظام العام لوسائل تأمين الشرعية الاشتراكية .

وتعتبر المساهمة النشيطة من قبل جماهير الشغيلة الواسعة فى تأمين الشرعية نتيجة طبيعية للنظرية الاشتراكية للديموقراطية القاضية بالاشراك الاقصى للشغيلة فى ادارة المجتمع . وتساعد مختلف أشكال النشاط الذاتى الاجتماعى بفعالية هيئات الدولة فى الكشف عن حوادث الجنح .

وللمواطنين امكانية استعمال تدابير التأثير الاجتماعى تجاه الجناة فى الحالات التى لا يتطلب فيها ما ارتكب من افعال مضادة لمصالح المجتمع تأثيرا اداريا أو قضائيا .

ان مسؤولية جميع نواب سوفييتات الشغيلة أمام الناخبين ما هى الا الشكل الأعلى من بين أشكال مراقبة الشعب الاجتماعية لاتباع القوانين التى تعبر عن ارادته .

وعلى نفس النحو يتم فى جميع المنظمات الاجتماعية تحقيق المراقبة الاجتماعية .

وللنقابات أهمية كبيرة فى تحقيق المراقبة الاجتماعية لاتباع الشرعية . اذ يشارك ملايين العمال والموظفين بنشاط فى ادارة الانتاج عن طريق المداولات الانتاجية الدائمة . ويتم اجراء ملايين المداولات الانتاجية سنويا فى مؤسسات الصناعة والبناء ووسائط النقل وفى السوفخوزات والمنظمات . ان هذه المداولات تساعد على تعميم التجربة الابداعية للجماهير وعلى تحسين تنظيم العمل واتقان ادارة المؤسسات .

وقد منحت النقابات فى الاتحاد السوفييتى حقوقا كبيرة فى القيام بمراقبة اتباع تشريع العمل وفى تحقيق المراقبة الاجتماعية لحالة حماية العمل .

وفى الظروف الحالية لا تزال مشكلة توفير محلات سكن جيدة للمواطنين السوفييت تتسم بأهمية كبيرة * .

---

* كما هو معروف ، فان الاتحاد السوفييتى يتفوق من حيث سعة انشاء محلات السكن على الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا وفرنسا وألمانيا الاتحادية مأخوذة سوية . لقد أكد رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ألكسى كوسيفين فى تقريره أمام المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى على أنه قد أنجز بناء ما يزيد على ١١ ملون شقة أثناء السنوات الخمس المنصرمة . ومن المقرر أن يبنى ٥٦٥–٥٧٥ مليون متر مربع من المساحة السكنية فى السنوات الخمس المقبلة (١٩٧١–١٩٧٥) . وسيتم توفير شقة مريحة لكل عائلة سوفييتية . ويجب التأكيد هنا على أن أجور استعمال الشقة تشكل ٥ – ٦٪ من ميزانية العائلة فقط . أضف الى ذلك بأن فى هذه النسبة تدخل كذلك أجرة التدفئة والماء الساخن والغاز والكهرباء .

وفى هذه الظروف يكون للرقابة الاجتماعية على تنفيذ برامج بناء المساكن وتوزيع محلات السكن أهمية كبيرة .

وعهد الى اللجان النقابية بوظيفة مراقبة سير بناء المساكن .

وتحقق النقابات كذلك الرقابة الاجتماعية على توزيع محلات السكن . ويجرى هذا التوزيع وفق قرار مشترك يصدر من الادارة واللجنة النقابية .

وتساهم اللجان النقابية للمعامل والمصانع فى الأعمال الخاصة بوضع معايير العمل وتحديد اجرة العمل ، كما تقوم بمراقبة تنفيذ العقود الجماعية ، وتبدى آراء بخصوص الترشيحات التى تقدم لاشغال مراكز ادارية قيادية . وبدون موافقة اللجان النقابية للمعامل والمصانع لا يسمح بفصل العمال والموظفين .

وتعين اللجان النقابية للمعامل والمصانع على أسس الطواعية من بين العمال والمهندسين والفنيين مراقبين اجتماعيين يتولون تنظيم الرقابة الاجتماعية على اتباع تشريع العمل وقواعد حماية العمل وتدابير سلامته وتحسين الخدمات المعيشية والثقافية للشغيلة وعمل المطاعم والمخازن والخ .. وقد منح المراقبون الاجتماعيون الحق فى أن يزوروا فى أى وقت جميع أقسام وورش المشروع وأن يطالبوا الادارة بتقديم التوضيحات الضرورية وأن يتابعوا تطبيق قواعد حماية العمل وتدابير سلامته وان يقترحوا على الادارة ازالة النواقص ويراقبوا تنفيذ هذه الاقتراحات .

وتساهم الأوساط الاجتماعية السوفييتية بنشاط فى تحقيق الرقابة المالية وفى الرقابة على اتباع قواعد التجارة كذلك . ومن الممكن تقديم أمثلة كثيرة عن اكتشاف المراقبين الاجتماعيين بالذات لحوادث خرق قواعد التجارة والتى تجلب الضرر للمشترين . فهكذا ، مثلا ، ثبت المراقبون الاجتماعيون المختصون فى مسائل التجارة فى مدينة دوشانبه بأن غلق القنانى فى أحد المعامل الطاجيكية لصنع الخمر يتم بصورة سيئة . وذلك يتيح لبعض العاملين فى التجارة غير النزهاء امكانية القيام باختلاسات . وقد ازيل هذا النقص باقتراح من المراقبين الاجتماعيين .

ان رؤساء الهيئات السوفييتية والاقتصادية ومنظمات التجارة ومؤسسات التغذية العامة ملزمون بتقديم التقارير فى اجتماعات العمال والموظفين وكذلك فى اجتماعات اللجان النقابية بصورة منتظمة عن حالة خدمة الشغيلة وعن تحقيق اقتراحات هيئات الرقابة الاجتماعية . وللاجتماعات العامة للعمال والمستخدمين حق اتخاذ تدابير التأثير العام تجاه من يقوم بالاستخفاف بمتطلبات الشغيلة من العاملين فى مؤسسات التغذية العامة أو ، فى الحالات الضرورية ، طرح مسألة طرد هؤلاء العاملين من المراكز التى يشغلونها أمام مدراء هذه المشاريع واللجان التنفيذية لسوفييتات نواب الشغيلة المحلية وجلبهم للمسؤولية .

وتناضل منظمات الكومسومول والجمعيات التطوعية العديدة وغيرها من المنظمات الجماهيرية للشغيلة بنشاط من أجل اتباع الشرعية الاشتراكية وحماية الحقوق والمصالح المشروعة

للمواطنين . وتعتبر امكانية الانتقاد الحر لأية شخصية مسؤولة أهم عنصر من عناصر الرقابة الاجتماعية . وفى هذا الخصوص تكون للطابع العام لتنظيم وأعمال الصحافة السوفييتية أهمية كبيرة . وهناك امكانية واسعة فى الاتحاد السوفييتى باستعمال المطبوعات لانتقاد النواقص التى يمكن أن تولد حوادث انتهاك الشرعية فى أعمال مؤسسات الدولة والشخصيات المسؤولة .

وتوجد فى هيئات تحرير جميع الجرائد والمجلات الاجتماعية السياسية الجماهيرية ، الصادرة فى الاتحاد السوفييتى ، أقسام خاصة لرسائل القراء . ولنشر رسائل القراء أهمية كبيرة تربوية ووقائية عامة . وفى كثير من الحالات ، عندما يكون نشر الرسالة مستحيلا لأسباب فنية ، تقوم أقسام الرسائل باتخاذ التدابير لازالة النواقص التى يخبر القراء عنها .

ومن الضرورى التأكيد بصورة خاصة على ان الانتقاد ، كوسيلة لتأمين الشرعية ، يعتبر تأسيسا اجتماعيا يحميه القانون السوفييتى . وتحدد تشريعات الجمهوريات المتحدة ، عند حمايتها لحرية الانتقاد من جانب المراسلين الاجتماعيين من ملاحقات من يتم انتقادهم فى الصحافة ، تدابير معاقبة جنائية تجاه المذنبين .

والى جانب ذلك فان القانون السوفييتى يحدد للمواطنين ضمانات معينة لحمايتهم من الانتقاد غير الوجيه فى الصحافة . فهكذا يحتوى القانون المدنى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية على مادة خاصة ـ المادة ٧ ـ حول

« حماية الشرف والكرامة » تنص على حق المواطن بأن يطلب عن طريق المحكمة تكذيب ما ينتقص من شرفه وكرامته من معلومات ، اذا ما لم يستطع ناشرها من اثبات واقعها . هذا بالاضافة الى ان القانون ينص بصورة مباشرة على وجوب تكذيب مثل هذه المعلومات فى حالة عدم اثبات صحتها عن طريق الصحافة فيما اذا كانت قد نشرت فى الصحافة أيضا .

ويجب الاشارة هنا الى ان الحماية القضائية لشرف وكرامة المتوفى يمكن ان تتم من قبل أى فرد ذى مصلحة فى ذلك . ويمكن بهذا الخصوص أن نراجع الدعوى المقدمة على دار لينينغراد للطبع والنشر على مؤلفى أحد الكتب لياكين وبتروف وروغوف وتشورسينوف الذين انتقصوا من كرامة والد المدعية المتوفى فى الكتاب الذى أصدروه . وقد طلبت المدعية من المحكمة الزام المدعى عليهم بنشر تكذيب فى الصحافة للمعلومات التى تشهر باسم أبيها ، ذلك لأنه قد حكم عليه بلا أساس ورد له اعتباره بعد وفاته . وقد رفضت المحكمة الشعبية لاحدى مناطق مدينة لينينغراد قبول الدعوى مفسرة ذلك خطأ بكون الدعوى ، بموجب المادة ٧ المذكورة أعلاه ، يجب أن تقدم من قبل الشخص المنتقص من شرفه وكرامته نفسه .

وقد ألغت محكمة مقاطعة لينينغراد قرار المحكمة الشعبية وأشارت الى أنه بموجب المادة ٥ من « أصول المرافعات المدنية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » يحق لكل فرد من ذوى المصلحة أن يلجأ الى المحكمة

32-1152

لحماية حق منتهك أو ممرى أو مصلحة يحميها القانون . وبناء على ذلك فانه كان على المحكمة الشعبية أن تقبل هذه الدعوى للترافع فى صلب القضية .

ان مساهمة الأوساط الاجتماعية السوفييتية فى النضال من أجل تنفيذ متطلبات الشرعية لا تقتصر على الأعمال الوقائية فقط . ان الأوساط الاجتماعية تساهم بنشاط كذلك فى ازالة الخروقات الحادثة فى الشرعية .

ان اختلاف أشكال مساهمة الأوساط الاجتماعية فى مكافحة الجنح هو أحد مظاهر السنة المحددة بوضوح لفترة التطور الحالية للمجتمع السوفييتى الا وهى الدور المتزايد للاوساط الاجتماعية فى بناء الشيوعية .

ويتم كذلك اعداد أشكال جديدة أكثر فعالية للتعاون بين هيئات الدولة والأوساط الاجتماعية فى تنفيذ هذه المسألة الهامة المنحصرة فى القضاء على اقبح مخلفات الماضى واصمدها على لبقاء - الاجرام .

٣ - القضاء الاشتراكى ، مبادئه وتنظيمه

تقوم أى دولة من أجل ضمان اتباع قواعد القانون باستعمال ملحقاتها المادية ، أى هيئاتها الخاصة ، بما فى ذلك المحكمة والنيابة العمومية والسجون والخ .. وبمساعدة هذه الهيئات تجبر الدولة كل من لا ينفذ فروض القانون اختياريا على اتباعها . والدولة

فقط هى التى تملك جهازا للاكراه ، يمكنه تأمين تحقيق قوانينها .

ان الدولة الاشتراكية تؤمن تنفيذ قوانينها قبل كل شىء بواسطة نظام الاجراءات الاقتصادية والسياسية والثقافية التربوية بأكمله . ولديها امكانيات متنوعة لاقناع الجماهير بضرورة الاتباع الاختيارى وعن وعى لجميع القوانين . وللفهم الواضح للاهداف والأغراض التقدمية للقوانين السوفييتية ، كما ولليقين الراسخ الذى عليه الأغلبية الساحقة من السكان ان قانون الدولة الاشتراكية يسهر على مصالح الشعب ، أهمية حاسمة فى قضية التأمين الواقعى لمتطلبات القانون السوفييتى . وفى ذلك تنحصر احدى الميزات الرئيسية الخاصة للقانون الاشتراكى السوفييتى . وحقا ان الدولة الاشتراكية السوفييتية كذلك مرغمة على استعمال الاجبار لتأمين اتباع قواعد القانون ، ولكن فقط تجاه أقلية ضئيلة من المواطنين ولأجل مصالح الأغلبية الساحقة من السكان وبارادة هذه الأغلبية والتى تعبر القوانين عنها .

وضمن نظام هيئات الدولة تستطيع المحاكم فقط ان تلجأ ، لغرض تأمين الشرعية الى تدابير الاكراه من قبل الدولة على شكل انزال العقوبات بالمذنبين فى ارتكاب الجرائم وكذلك الاجبار على القيام بالواجبات المدنية القانونية . ويشترط القانون السوفييتى بصورة خاصة ممارسة القضاء من قبل المحكمة فقط .

ان لمبدأ تحقيق القضاء من قبل المحكمة فقط ، والمثبت فى القوانين السوفييتية ، أهمية كبيرة ، وذلك لأن يؤكد على عدم

حق أى هيئة ادارية فى تقرير ادانة المواطن فى ارتكاب جريمة أو فى ان تطبق عليه عقوبة جنائية . ان الدولة تعهد بهذه الوظيفة الى المحكمة فقط . فهكذا ، مثلا ، قد عنونت المادة السابعة من القانون الاتحادى العام « اصول المرافعات الجنائية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » لسنة ١٩٥٨ ببلاغة عظيمة : « ممارسة القضاء من قبل المحكمة فقط » . وهكذا ينفى المشرع امكانية تشكيل أى هيئات خارج نطاق المحاكم تستطيع النظر فى القضايا الجنائية .

والمحكمة فى أى دولة هى هيئة السلطة التى تخدم تحقيق مصالح سياسة الدولة . ومن السذاجة الافتراض بأن المحكمة يمكن ان تكون خارج نطاق سياسة الدولة ، **كما ان القضاء** يخدم عدالة مجردة ولا يتعلق بالواقع الاجتماعى وبالدولة التى عملت على تكوينه .

ان المشرع السوفييتى يحدد بوضوح تام المهام التى تقف أمام القضاء وقبل كل شىء مهمة تربية المواطنين بروح التنفيذ الالزامى الدقيق للقوانين ، واتباع نظام العمل ، والموقف الشريف من الواجب ازاء الدولة والمجتمع ومن العرف الاشتراكى .

وتقف امام المحكمة السوفييتية مهمة واحدة ذات جانبين : استعمال تدابير الاجبار من قبل الدولة وتربية المواطنين .

ما هى السمات المميزة الاساسية لتنظيم واعمال الهيئات القضائية فى الاتحاد السوفييتى ؟

انتخاب القضاة

ان ذلك هو احد المبادىء الأساسية لتنظيم المحكمة السوفييتية .

وينتخب قضاة أى حلقة من حلقات النظام القضائى . ويتم انتخاب القضاة الشعبيين للمحاكم الشعبية للمنطقة (أو المدنية) من قبل مواطنى المنطقة (أو المدينة) على أساس حق الانتخاب العام المتساوى والمباشر وبالاقتراع السرى . اما انتخاب اعضاء المحاكم الأعلى فيتم من قبل الهيئات المحلية المنتخبة المعنية لسلطة الدولة ــ أى من قبل سوفييتات نواب الشغيلة . فهكذا ، مثلا ، تنتخب محكمة المقاطعة (أو الاقليم) من قبل سوفييت نواب شغيلة المقاطعة (أو الاقليم) . واما المحكمة العليا للجمهوريات ذات الحكم الذاتى فمن قبل سوفييتها الأعلى ، كما تنتخب المحكمة العليا للجمهورية المتحدة من قبل السوفييت الأعلى للجمهورية المتحدة وأخيرا يتم انتخاب المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى من قبل السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . ويدخل كذلك فى قوام هذه المحكمة رؤساء المحاكم العليا لجميع الجمهوريات المتحدة .

وينتخب القضاة لفترة خمس سنوات . كما يمكن لكل من بلغ الخامسة والعشرين من العمر من مواطنى الاتحاد السوفييتى أن ينتخب قاضيا .

ولا توجد فى الاتحاد السوفييتى أية شروط مقيدة لانتخاب القضاة (أو المحلفين الشعبيين) . ان الشرط الوحيد الذى ينص

عليه القانون هو بلوغ سن الخامسة والعشرين . ولكى يصبح المواطن قاضيا فانه من الطبيعى أن يتمتع بنضوح وخبرة معينين .

ويسأل احيانا : ما هى الحالة فيما يخص الاهلية فى التعليم بالنسبة للقضاة ؟ صحيح ، ان القانون فى الواقع لا يحدد أية حواجز خاصة فى هذا الخصوص . لكنه من الناحية العملية يأخذ الناخبون عند ترشيحهم أحدا لانتخابه قاضيا بنظر الاعتبار حيازته على التحصيل الحقوقى الخاص . فهكذا اكمل ٨٥٧ رئيس محكمة شعبية منطقية من بين الـ ١١٠٨ رؤساء ممن تم انتخابهم فى انتخابات سنة ١٩٦٨ ، كليات الحقوق فى الجامعات أو المعاهد الحقوقية كما أكمل ٢٢٠ رئيسا المدارس الحقوقية . واذا ما انتخب قاضيا فرد لا يحمل شهادة حقوقية خاصة ، ولنقل مثلا ، معلم محترم وذو تجربة ، فانه يمنح فى هذه الحالة امكانية الحصول على المعارف الحقوقية اللازمة فى دورات تعليمية خاصة أو عن طريق التعليم بالمراسلة .

ويجب الاشارة بصورة خاصة الى أن الوزن النوعى للنساء كبير جدا بين القضاة الشعبيين وأعضاء المحاكم الأعلى ، اذ أن أكثر من ثلث القضاة الشعبيين هم من النساء . وغالبا ما تنتخب النساء حتى لاشغال المراكز القضائية العليا .

وتشغل منصب نائب رئيس المحكمة العليا لأكبر جمهورية سوفيتية وهى جمهورية روسيا الاتحادية الحقوقية المشهورة والاخصائية البارزة فى القانون المدنى نينا سرغييفا

ان مسؤولية القضاة أمام الناخبين تعتبر من مظاهر العلاقة

الوثيقة معهم . ويؤمن واجب القضاة الشعبيين تقديم التقارير بصورة منتظمة لمنتخبيهم ، وكذلك مسؤولية المحاكم الأعلى أمام الهيئات التى قامت بانتخابهم ، استمرار الرقابة الاجتماعية على تحقيق العدالة . وتعتبر تقارير القضاة الشعبيين أمام الناخبين شكلا من أشكال الرقابة الشعبية على أعمال القضاة كما وصورة اضافية للتأثير التربوى للمحكمة .

ومن الضرورى التأكيد على أن تقرير القاضى الشعبى عن أعمال المحكمة لا يجب بأى شكل من الأشكال ان يفهم كتدخل الناخبين فى حل قضايا قضائية ملموسة . من الطبيعى أن مبدأ استقلال القضاة وخضوعهم للقانون فقط يحافظ على أهميته فى كل مكان وزمان . ولكن الناخبين يستطيعون أثناء تقديم التقارير ابداء الملاحظات التى تخص التنظيم العام لأعمال المحكمة الشعبية ، والاقتراحات الموجهة نحو تحسين عمل المحكمة . فهكذا ، مثلا ، دارت نقاشات حارة فى بعض مشاريع مدينة انغارسك فى أثناء تقديم تقرير القاضى الشعبى بردينيكوف وعلى وجه الخصوص فقد قدم اقتراح بالاكثار من اجراء المحاكمات فى قضايا الشقاوة فى نوادى العمال التابعة للمشروع التى يعمل فيها هؤلاء الأشقياء .

النظر فى القضايا بمساهمة المحلفين الشعبيين

ان ذلك هو المبدأ الهام الثانى لأعمال المحكمة السوفييتية .

ويمتاز تأسيس المحلفين الشعبيين وهم قضاة غير محترفين قبل

كل شىء بكون المحلفين الشعبيين يساهمون فى النظر فى أى قضية فى محكمة البداءة . ولا تعرف المرافعة السوفييتية المحاكمات الجماعية كما ليس من المعروف بالنسبة لها أصناف قضايا يتم النظر فيها بصورة مبسطة بدون مساهمة المحلفين الشعبيين . وتتكون هيأة المحكمة دائما فى المحاكم البدائية من ثلاثة أعضاء : قاض يترأس الجلسة واثنين من المحلفين الشعبيين . وتتسم مساهمة المحلفين الشعبيين بالتبدل المستمر : يتم استدعاؤهم للقيام بواجباتهم فى المحاكم بالتناوب ولفترة لا تزيد على الاسبوعين فى السنة ما عدا الحالات التى تستدعى فيها ضرورة انهاء النظر فى القضية التى بدأت بمساهمتهم تمديد هذه الفترة .

وتبقى أجرة عمل المحلفين الشعبيين من بين العمال والمستخدمين جارية لهذه الفترة . أما بالنسبة لمن ليسوا عمالا أو مستخدمين فتعوض لهم المصاريف المتعلقة بتنفيذ واجباتهم فى المحكمة .

ان المحلفين الشعبيين ينتخبون ، شأنهم فى ذلك شأن القضاة . انهم ينتخبون من قبل الاجتماعات العامة للعمال أو المستخدمين أو الفلاحين حسب محلات عملهم أو سكناهم .

ان نسبة القضاة الشعبيين الى المحلفين الشعبيين تساوى تقريبا واحدا الى ستين . وبما ان النظر فى أى قضية يتم بمساهمة اثنين من المحلفين ، كما ان المحلف يدعى للقيام بواجباته لفترة لا تتجاوز الاسبوعين ، لذا فلكى يتم تأمين امكانية العمل الطبيعى للمحكمة الشعبية فى خلال ما يقرب من ٣٠٠ يوم

عمل فى السنة تحدد هذه الكمية من المحلفين الشعبيين . ومن المفهوم فان ذلك لا يعنى بأن المحكمة الشعبية تنعقد ٣٠٠ يوم فى السنة وأن جميع المحلفين الذين يتم انتخابهم ، سيساهمون حتما فى النظر فى القضايا . ان التناقص المستمر فى القضايا القضائية يؤدى الى أن تكون المحاكم غير مشغولة يوميا بالنظر فى القضايا .

وينص القانون على أن المحلفين الشعبيين يتمتعون بجميع حقوق القاضى فى أثناء قيامهم بواجباتهم فى المحكمة (أصول قانون نظام القضاء للاتحاد السوفييتى والجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتى ، المادة ٣٠) .

ولا يعرف قانون المرافعات السوفييتى انفصال حل مسائل الأمر الواقع عن حل مسائل القانون ـ ذلك الانفصال الذى يوجد فى الكثير من البلدان التى تعمل فيها محاكم المحلفين. ان قانون المرافعات يحدد عددا من الشروط الهامة التى تضمن حقوقا متساوية لجميع أعضاء هيئة المحكمة وواقعية المساهمة النشيطة من قبل المحلفين الشعبيين .

ويساهم المحلفون الشعبيون فى دراسة الأدلة القضائية . ولهم الحق فى تقديم الاسئلة للمتهمين أو الشهود أو الخبراء أو غيرهم . وفى جميع المسائل التى تتطلب الحل فى اثناء المحاكمة لا يملك الرئيس أية حقوق امتياز بالمقارنة مع المحلفين الشعبيين . ويختلف دور الرئيس عن دور المحلفين الشعبيين فقط فى كونه

يدير جلسة المحكمة (ولكنه فى نفس الوقت يتباحث مع بقية اعضاء هيئة المحكمة بخصوص أى مسألة ينبغى حلها) .

ان المحلفين الشعبيين يساهمون بحقوق متساوية مع القاضى فى تقرير الاحكام والقرارات .

ويحدد قانون المرافعات ضمانات هامة موجهة نحو تمكين المحلفين الشعبيين من التعبير بحرية عن آرائهم فى القضايا بصرف النظر عن آراء القضاة . فهكذا ، مثلا ، يعلن الرئيس عن صوته عند حل القضية بعد الجميع . وتتخذ جميع القرارات بالأغلبية البسيطة من الأصوات (المادة ٣٠٦ من قانون المرافعات الجنائى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية) . ان الضمانة التى تؤمن للمحلف الشعبى الامكانية بأن يذود بنشاط عن رأيه فى القضية هى حقه اذا صار من جملة الأقلية بأن يلخص تحريريا رأيه الخاص الذى لا يعلن بل يرفق بالقضية (المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات الجنائى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية) . ان قوانين المرافعات الجنائية لبعض الجمهوريات المتحدة حتى قد نصت على أنه اذا لم يستأنف حل القضية التى قد صدر بخصوصها رأى خاص ، فانها تحول الى رئيس المحكمة الأعلى لحل المسائل المتعلقة بالاعتراض على قرار الحكم (قانون المرافعات الجنائية لجمهورية لاتفيا الاشتراكية السوفييتية وقانون المرافعات الجنائية لجمهورية جورجيا الاشتراكية السوفييتية وغيرها) .

وهكذا فان قواعد المرافعات تؤمن الشروط الضرورية

للمساهمة النشيطة من قبل المحلفين الشعبيين فى تحقيق العدالة .

ان مساهمة المحلفين الشعبيين نفسها تعتبر ضمانة هامة للدراسة الشاملة للقضية وتثبيت الحقيقة ومراعاة جميع الحقوق الممنوحة للمتهم وحماية مصالحه العادلة .

ويعتبر الاخلال بقواعد المرافعات التى تخص الوضع القانونى للمحلفين الشعبيين أساسا لالغاء الحكم .

استقلال القضاة

ان مبدأ الشرعية الاشتراكية فى مجال القضاء الاشتراكى يتجسد بوضوح خاص فى مبدأ استقلال القضاة والمحلفين الشعبيين . ويعلن دستور الاتحاد السوفييتى (المادة ١١٢) كما ودساتير جميع الجمهوريات المتحدة و « اصول المرافعات المدنية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » (المادة التاسعة) و « أصول المرافعات الجنائية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » (المادة التاسعة) بشكل قطعى عن استقلال القضاة وخضوعهم للقانون فقط .

ان الشرعية فى اداء العدل فى القضاء يمكن ان تنتصر حقا فقط فيما اذا كان القضاة وكذلك المحلفون الشعبيون مستقلين عن أى تأثير خارجى عند حلهم للقضايا الجنائية والمدنية ويهتدون بالقانون ووعيهم القانونى فقط وينطلقون من قناعتهم الداخلية التى تتولد بنتيجة تقييم جميع الأدلة الخاصة بالقضية .

ان أية محاولة للضغط على القضاة أو استعمال المناصب لاجبار المحكمة على اتخاذ هذا أو ذاك من القرارات تعتبر افحش خرق للشرعية . أما المذنبون فى هذه الأعمال اللاقانونية فيتحملون مسؤولية صارمة .

ان ذلك هو واقع الأمور بالنسبة لتأمين استقلال القضاة فى الاتحاد السوفييتى . ولعل هذه المسألة بالذات هى التى تحرف من قبل اولئك المؤلفين الأجانب الذين اختاروا لأنفسهم حرفة الانتقاد غير النزيه للقضاء السوفييتى ويصور القاضى فى مؤلفات هؤلاء المؤلفين وكأنه من يحصل على التعليمات عن كيفية حل هذه أو تلك من القضايا اما من الشخصيات المسؤولة فى هيئات الادارة أو من رؤساء المنظمات الحزبية المحلية .

أما فى الواقع فان الحزب الشيوعى يشن نضالا حازما ضد محاولات بعض المسؤولين ان يقوموا بالضغط (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) بهذا الشكل أو ذاك على القضاة عند النظر فى القضايا الملموسة .

وهل تحدث حالات منفردة من التدخل اللاقانونى فى أعمال المحكمة ؟ نعم . مع الأسف تحدث . ولكن ليست هى التى تحدد الصورة العامة بل بالأحرى ذلك العزم الذى يتم به قطع دابر مثل هذه الحالات .

وقد اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ، مثلا ، قرارا خاصا جاء فيه أن بعض الهيئات الحزبية المحلية قد حاولت التدخل بصورة لاقانونية فى حل قضايا المحاكم . وقد

تعرضت أعمال احدى هذه اللجان الحزبية للاستنكار الحاد (منطقة زاريتشيه فى مدينة تولا) . وقد تم فى قرار اللجنة المركزية التأكيد على أن مثل هذا التدخل فى أعمال المحكمة الشعبية « يقوض من سمعة المحكمة ويربك أعمال القضاة ويدفعهم الى اتخاذ قرارات لاقانونية ويخل بمبدأ استقلال القضاة وخضوعهم للقانون فقط ، المقرر من قبل دستور الاتحاد السوفييتى ، كما ويحرم هيئات النيابة العمومية والهيئات العدلية الذاتية وينشر عدم المسؤولية » .

ومن الممكن ان نشير الى حالات أخرى عندما تقوم الهيئات الحزبية باتخاذ التدابير الحازمة لضمان تحقيق مبدأ استقلال القضاة . ففى كانون الثانى من سنة ١٩٦٣ أعفت رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى لطاجيكستان موراسايف من منصبه كسكرتير أول للجنة الحزبية لمنطقة كيروف آباد وطردته من صفوف الحزب الشيوعى لمحاولته التدخل فى قضية عدلية وحماية المجرم سعيدوف . ولأعمال مشابهة عوقب رؤساء اللجنتين الحزبيتين لمنطقتين اخريين معاقبة شديدة .

ويتم بصورة حاسمة وضع حد لكل حالة من حالات التدخل اللاقانونى فى أعمال الهيئات العدلية كما يتعرض المذنبون ، بغض النظر عن مناصبهم ، لأشد العقوبات .

وبناء على ما تقدم فان التطبيق يؤكد على ان هيئات الدولة والهيئات الحزبية تتخذ على حد سواء جميع التدابير لتأمين الشرعية الحقة فى اداء العدالة فى القضاء .

يتميز بناء النظام القضائى فى الاتحاد السوفييتى بالبساطة ، وذلك عامل من العوامل التى تؤمن سهولة منال المحكمة بالنسبة للسكان . ويعتبر النظام القضائى السوفييتى وحيدا : اذ لا توجد فيه حلقات تعمل بصورة متوازية ، كما ليست هناك محاكم خاصة لمختلف أصناف القضايا أو مجاميع السكان (ما عدا المحاكم العسكرية التى تنظر فى جميع القضايا الخاصة بجرائم العسكريين) .

ان الحلقة الأساسية فى النظام القضائى هى المحكمة الشعبية للمنطقة (أو المدينة) . وتعمل هذه المحكمة فى جميع الجمهوريات المتحدة فى كل منطقة ادارية ومدينة غير مقسمة الى احياء . وتقوم المحكمة الشعبية بالنظر فى الأغلبية الساحقة من القضايا ، سواء الجنائية منها أو المدنية . ويكفى القول بأن المحاكم الشعبية للمناطق (أو المدن) تنظر فيما يزيد على ٩٠٪ من القضايا الجنائية المقدمة للمحاكم من جميع الأنواع . اما بخصوص القضايا المدنية فيبت فيها أيضا بأجمعها تقريبا (حوالى ٩٧٪ منها) فى المحاكم الشعبية .

أما الحلقة الثانية من النظام القضائى فهى محكمة المقاطعة (وفى الأقاليم محكمة الاقليم) . وقد تم تشكيلها فى الجمهوريات المتحدة المقسمة الى مقاطعات . وأما فى الجمهوريات ذات الحكم الذاتى والمقاطعات ذات الحكم الذاتى والدوائر القومية فتعمل على الترتيب المحاكم العليا للجمهوريات ذات الحكم الذاتى

ومحاكم المقاطعات ذات الحكم الذاتى ومحاكم الدوائر القومية .

وتعتبر محكمة المقاطعة أو الاقليم محكمة البداءة فى مجال صغير من القضايا التى تدخل ضمن اختصاصها (مثلا القضايا التى تخص بعض الجرائم ضد الدولة ، أو القتل المتعمد مع وجود الظروف المشددة ، أو سرقة ممتلكات الدولة أو الممتلكات العامة بقياسات كبيرة جدا) . وتعتبر محكمة المقاطعة أو الاقليم المرجع الثانى الذى يتحقق من شرعية وصحة الحكم أو القرار الصادر بخصوص القضايا التى ينظر فيها من قبل المحكمة الشعبية للمنطقة . ويتبع نفس الترتيب بالنسبة للمحاكم العليا للجمهوريات ذات الحكم الذاتى ومحاكم المقاطعات ذات الحكم الذاتى والدوائر القومية لنظر القضايا .

ان الهيئة القضائية العليا للجمهورية المتحدة هى المحكمة العليا للجمهورية . وتناط بها مهمة مراقبة الأعمال العدلية لجميع الهيئات القضائية للجمهورية المتحدة .

وأما النظام القضائى فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية فتترأسه المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى .

ان المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى تعتبر الهيئة القضائية العليا للاتحاد السوفييتى . انها تتولى مراقبة الأعمال العدلية للهيئات القضائية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، كما والهيئات القضائية للجمهوريات المتحدة ، ضمن الحدود المقررة بالقانون حول المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى . ولقد ثبت القانون حول المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى المتخذ من

قبل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى فى سنة ١٩٥٧ توسيعا كبيرا فى صلاحيات الهيئات القضائية للجمهوريات المتحدة .

وحسب القاعدة العامة ، فان النظر فى القضايا يجب أن ينتهى فى الهيئات القضائية للجمهوريات المتحدة . ان المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى تقوم بوظائف المراقبة فقط بالنسبة للقضايا التى تم النظر فيها من قبل المحاكم العليا للجمهوريا ت. وعند ذلك يمكن أن تتم اعادة النظر فى القضايا من قبل المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى فقط فى حالة ما اذا كان الحكم ، أو القرار ، الصادر من المحكمة العليا للجمهورية المتحدة يتنافى مع تشريعات الاتحاد العامة أو يخل بمصالح الجمهوريات المتحدة الأخرى .

ان المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى مدعوة لتأمين وحدة التطبيق القضائى . ولهذا الغرض يقوم الاجتماع العام للمحكمة العليا للاتحاد السوفييتى بدراسة مواد تعميم التطبيق القضائى ويعطى للمحاكم ايضاحات قيادية فى مسائل استعمال التشريعات عند النظر فى القضايا . وتخدم الميزة التنظيمية المذكورة أعلاه التأمين المطرد لوحدة التطبيق القضائى كما وحساب الخواص القومية للجمهوريات المتحدة على حد سواء : اذ يدخل فى قوام الاجتماع العام للمحكمة العليا للاتحاد السوفييتى الى جانب أعضائها المنتخبين من قبل السوفييت الأعلى رؤساء المحاكم العليا للجمهوريات المتحدة .

ومن الواجب التأكيد على شكل مميز للغاية من أشكال تحقيق الارتباط العملى بين علم القانون وبين التطبيق القضائى .

ففى كانون الأول (ديسمبر) من سنة ١٩٦٢ تم فى المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى تشكيل مجلس علمى استشارى مكون من العلماء الحقوقيين المعروفين ومن العاملين فى الهيئات القضائية . ويناقش المجلس مشاريع التعليمات التوجيهية التى يصدرها الاجتماع العام للمحكمة العليا للاتحاد السوفييتى ويبدى رأيه فى المسائل المتنازع عليها فى التطبيق القضائى . ويعتبر المجلس هيئة استشارية تتولى اعداد التوصيات الى المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى . وقد اوجدت كذلك مجالس علمية استشارية مشابهة فى المحكمة العليا لجمهورية روسيا الاتحادية (فى سنة ١٩٦٤) وفى المحاكم العليا لجمهوريات متحدة أخرى .

هيئة الدولة للتحكيم

يوجد فى القانون السوفييتى صنف من المخاصمات المدنية لا يتم النظر فيه من قبل المحاكم ، بل من قبل مؤسسات خاصة تدخل ضمن نظام هيئات الدولة الادارية . ان هذه المؤسسات هى هيئات الدولة للتحكيم . وتتولى هيئات التحكيم حسم المخاصمات الاقتصادية بين منظمات الدولة والمنظمات التعاونية (ما عدا الكولخوزات) والاجتماعية الأخرى والمشاريع والمؤسسات .

ان هيئات الدولة للتحكيم ملحقة لدى هيئات السلطة التنفيذية الادارية كما تخضع على الترتيب لمجلس وزراء الاتحاد

السوفييتى ومجالس وزراء الجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتى واللجان التنفيذية لسوفييتات نواب الشغيلة للاقاليم (أو المقاطعة) وسوفييتات نواب الشغيلة للمقاطعات ذات الحكم الذاتى . وهنالك فى موسكو ولينينغراد أيضا هيئات دولة للتحكيم تابعة للجان التنفيذية لسوفييتات نواب شغيلة المدينة .

وقد حددت حاليا اجراءات حسم المخاصمات فى هيئة التحكيم بـ « قواعد حسم المخاصمات الاقتصادية من قبل هيئات الدولة للتحكيم » المقررة من قبل هيئة الدولة للتحكيم التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى فى سنة ١٩٦٣ .

ويختلف بحث القضايا فى هيئة الدولة للتحكيم اختلافا جوهريا عن المحاكمة .

ان هيئات الدولة للتحكيم لا تنتخب بل تعين حسب الطريقة الادارية . وتنظر هيئة التحكيم فى القضايا بدون مساهمة المحلفين الشعبيين . ويمكن لهيئات السلطة التنفيذية الادارية التى تتبع لها هيئات التحكيم ، ان تبدل أو تلغى قرارات هيئات التحكيم اللاقانونية أو التى لا أساس لها .

ويساهم المثلون المسئولون للأطراف المتخاصمة فى حل القضايا فى جوهرها وهم يدخلون فى قوام هيئة التحكيم التى تتولى النظر فى القضية المعنية . واذا ما كان الاتفاق الذى تتوصل اليه الاطراف فى الجلسة مطابقا لمتطلبات القانون ، فانه يكتسب قوة القرار . وفى حالة ما اذا كان اتفاق الأطراف منافيا

لمتطلبات القانون وكذلك فى حالة الاختلاف بين الاطراف ، يتم اتخاذ القرار حول المخاصمة من قبل حكم دولة .

ان هيئة الدولة للتحكيم لا تنظر فى القضايا بناء على عرائض من المشاريع أو المنظمات أو المؤسسات ذات المصلحة فقط ، بل وبناء على عرائض الهيئات الأعلى كذلك أو بناء على مبادرتها الذاتية عند وجود معلومات عن خرق النظام المنهاجى التعاهدى من قبل المشاريع أو المنظمات أو المؤسسات .

ولا تنحصر مهمة هيئة الدولة للتحكيم ، عند حسمها للمخاصمات الاقتصادية ، فى حماية حقوق الأطراف ومصالحها المشروعة فحسب ، بل وكذلك فى التأثير الفعال على المشروعات والمنظمات والمؤسسات فى أمر تنفيذها للقوانين ومراسيم الحكومة الخاصة بمسائل البناء الاقتصادى ، وفى تقوية التعاون بين المشاريع والمنظمات والمؤسسات فى تنفيذ برنامج الاقتصاد الوطنى ، وفى مكافحة خرق نظام الدولة وظواهر نزعات محلية ضيقة فيما بين الادارات ، وفى المساعدة على ازالة النواقص فى الأعمال الاقتصادية للمشاريع والمنظمات والمؤسسات عند النظر فى المخاصمات .

وخدمة لهذه الأغراض ، تؤمن هيئات الدولة للتحكيم بقراراتها تحقيقا واقعيا للتخطيطات المنهاجية والالتزامات التعاهدية كما تستعمل العقوبات المادية المحددة عن عدم تنفيذ الالتزامات أو تنفيذها بشكل غير ملائم . وتبطل بصورة تامة أو جزئية الاتفاقيات المنافية للقانون وللقرارات وأوامر الحكومة

وخطط ومهمات الدولة وتلزم الأطراف على ادخال التعديلات المناسبة على الاتفاقيات المعقودة . وتبلغ الهيئات العليا المعنية عن الانتهاكات لنظام الدولة التى تم الكشف عنها أثناء النظر فى المخاصمات وعن انتاج المنتوجات الواطئة النوعية أو ذات النواقص وعن ظواهر النزعات المحلية الضيقة وعن النواقص الأخرى فى الأعمال الاقتصادية للمشاريع والمؤسسات . وعند الضرورة تبلغ هيئات الدولة للتحكيم هيئات الرقابة الشعبية والنيابة العمومية .

فهكذا ، مثلا ، كثيرا ما كان معمل اوريول الذى يجهز مصنع ليخاتشوف لصناعة السيارات الواقع فى موسكو بالمتابعات والترموستاتات للثلاجات ، يشحن للمستلم منتوجات ذات نواقص يكشف عنها عند الاستلام أو فى الفترة المضموونة من عمل الثلاجة . وبعد اقامة الدعوى لدى هيئة الدولة للتحكيم التابعة لمجلس وزراء جمهورية روسيا الاتحادية حول التجهيز بمنتوجات واطئة النوعية تقاضى مصنع ليخاتشوف من المعمل المنتج للمنتوجات المرفوضة كل ما هو محدد قانونيا من العقوبات . وبناء على ابلاغ من هيئة الدولة للتحكيم تم جلب الأفراد المذنبين بانتاج المنتوجات واطئة النوعية الى المسؤولية .

وهكذا فان هيئة الدولة للتحكيم تسهر على مصالح الدولة والشعب قاضية على أى اخلال بالشرعية الاشتراكية فى مجال الأعمال الاقتصادية للمشاريع والمنظمات .

ويتم النظر فى المخاصمات الاقتصادية بين المشاريع والمنظمات

والمؤسسات التابعة لنفس الوزارة او المصلحة من قبل هيئات تحكيم الوزارات أو المصالح .

٤ – ضمانات المرافعات ووضع المواطن فى المرافعات الجنائية

يخدم نظام ضمانات مرافعات الفرد فى اثناء المحاكمة بصورة فعالة تأمين الشرعية فى القضاء . ان نظام ضمانات المرافعات الذى يضع هدفه المباشر فى حماية الفرد ، يؤدى بذلك وظيفة اجتماعية حيث يخدم ، من جهة ، مسألة كشف النقاب عن المذنبين الحقيقيين فى ارتكاب الجرائم ومعاقبتهم ، ومن الجهة الأخرى ، ينفى امكانية استعمال العقوبات القانونية بلا أساس ضد من لا ذنب له فى وقوع جنحة معينة .

ويخدم مختلف تأسيسات قانون المرافعات السوفييتى تأمين ضمانات المرافعات . وان المشروع السوفييتى اذ يرفض امكانية اصدار الحكم على أساس اثبات الحقيقة الشكلية ، فانه يعير أهمية مبدئية تلك العناصر من شكل المرافعات التى تكون موجهة لاثبات الحقيقة المادية فى المحاكمة . وفى المحاكمة الجنائية السوفييتية يتمتع بمثل هذه الأهمية ، مثلا ، مبدأ المجادلة بين طرفى المحاكمة الذى ينعكس فى عدد من فروض المرافعات . ان هذا المبدأ يحدد وضع المتهم اثناء المرافعة كوجه قانونى كامل الحقوق فى المحاكمة .

ومن سمات العدالة ذات الأهمية المبدئية هو نظام ادائها . وينطلق التشريع السوفييتى من ضرورة التثبيت المفصل لنظام

اجراء المحاكمات فى القضايا الجنائية (وكذلك ، كما هو مفهوم ، فى القضايا المدنية) من قبل المشرع نفسه . ان الخبرة السوفييتية فى وضع القواعد وكذلك علم القانون يرفضان البعث بوظائف تحديد اشكال المرافعات الى الهيئات القضائية نفسها ، كما هو الحال فى بعض الدول التى تصدر فيها المراجع القضائية نفسها ما يدعى بـ « قواعد » مزاولة القضايا العدلية .

وتحدد مجموعة قوانين المرافعات نطاق حقوق وواجبات جميع من يشترك فى المرافعة ، وطريقة القيام بأعمال المرافعات كما تنظم العناصر القانونية الحتمية الضرورية لوثائق المرافعات . ويعتبر مثل هذا التنظيم المفصل بجملته ضمانة لشرعية القضاء .

وسنتوقف فى هذه الفقرة عند بعض العناصر الرئيسية فقط لنظام اجراء المحاكمات فى القضايا الجنائية - وبالذات سنتوقف عند تلك الضمانات الخاصة للمرافعات التى تؤمن تحقيق وحماية حقوق المواطنين فى المرافعة الجنائية .

ضمانة ضد الاستخدام الذى لا أساس له لتدابير الارغام تجاه المتهم

لكى يتم تأمين امكانية معاقبة المتهم فى حالة ادانته من قبل المحكمة ، ولكى لا يقف المتهم بأعماله عائقا فى سبيل الجمع الشامل للادلة ، وفى الحالات الاستثنائية لكى يعزل عن المجتمع الأشخاص المتهمين بارتكاب أخطر وأفدح الجرائم ، يحدد قانون المرافعات الجنائى نظاما خاصا لايداع المتهم رهن التوقيف وذلك لكى يفوت عليه فرصة التهرب من التحقيق والمحكمة .

ولا يسمح تشريع المرافعات الجنائية باستعمال التوقيف كتدبير مانع عندما لا تهدد المتهم عقوبة شديدة كالسجن . ولكنه حتى بالنسبة للقضايا المتعلقة بالجرائم التى يعاقب عليها القانون الجنائى بالحبس لا يطلب القانون على الاطلاق الايداع الحتمى لجميع المتهمين رهن التوقيف ، بل يتم ذلك عندما تكون فى ذلك ضرورة فقط .

ان الاعتقال كتدبير مانع يمكن ان يستعمل تجاه المتهم فقط بقرار المحكمة أو بمصادقة خاصة من النائب العمومى . ومن الناحية العملية فان قرار المحقق باختيار التوقيف كتدبير مانع ، كقاعدة عامة ، يصدق من قبل النائب العمومى . وبدون هذا التصديق لا يمكن توقيف احد . ويعتبر الاعتقال بدون تصديق من النائب العمومى غير شرعى ويجر المسؤولية الجنائية للافراد الذين قاموا باستعمال هذا التدبير الرادع (وتنص على ذلك المادة ١٧٨ من القانون الجنائى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية) . ويتحتم على النائب العمومى فورا اطلاق سراح كل من اعتقل خلافا للقانون أو أوقف لمدة تزيد عما يحدده القانون (ان هذا الواجب مثبت أيضا فى « نظام مراقبة النيابة العمومية فى الاتحاد السوفييتى » - المادة ١٨ ، وفى « أصول المرافعات الجنائية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة » - المادة ٦ ، وفى « قانون المرافعات الجنائى لجمهورية روسيا الاتحادية » - المادة ١١ ، وفى قوانين المرافعات الجنائية للجمهوريات الأخرى) .

ان التصديق على الاعتقال هو من اعمال النائب العمومى الكبيرة المسؤولية . ولكى يتحقق النائب العمومى من مقدار ضرورة توقيف المتهم ويتأكد من عدم وجود ظروف تمنع استعمال التوقيف كتدبير مانع ، فانه يجب ان لا يتعرف فقط بدقة على جميع ظروف اجراء التحقيق ، بل ويستجوب بنفسه المتهم فى الحالات الضرورية .

ولا يمكن للتوقيف اثناء التحقيق ان يمتد لفترة تزيد على الشهرين . وفى حالة التعقيد الخاص للقضية فقط يمكن أن تمدد شهرا آخر بقرار من النائب العمومى الأعلى . أما التمديد التالى لفترة التوقيف فيمكن ان يتم من قبل النائب العمومى للجمهورية فقط والى حد ستة اشهر . وفى الحالات النادرة جدا يمكن للنائب العام ان يمدد الفترة لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر . ان تمديد فترة الاعتقال يحصل فى التطبيق حقا فى اندر الحالات ، وفى اغلب الأحيان عندما تظهر فى اثناء التحقيق ضرورة اجراء الاختبارات المعقدة (اقتصادية أو حسابية) لتدقيق الأدلة التحريرية . وكما هو معروف فان هذه الدراسات الاختبارية تتطلب كثيرا من العمل .

والى جانب التوقيف كتدبير مانع (الاعتقال لغرض التحقيق) ينص قانون المرافعات الجنائى على شكل آخر من اشكال اعتقال الفرد — الا وهو الاعتقال القصير المدة للفرد المشتبه فيه بارتكاب الجريمة .

ومفهوم أنه بالنظر للطبيعة نفسها لمثل هذا الاعتقال بلا تأجيل ، يمكن للنائب العمومى مراقبة شرعية هذا الفعل فقط بعد حدوث الاعتقال . ويجب على المحقق أو الشخصية المسؤولة فى الميليشيا ، اللذين قاما بالقاء القبض على الفرد المشتبه فيه بارتكاب الجريمة ، ان يخبرا عن ذلك النائب العمومى خلال ٢٤ ساعة . اما على النائب العمومى فيتحتم خلال ٤٨ ساعة من لحظة استلامه مثل هذا الاعلام ان يتحقق من اسس القاء القبض ويحل مسألة مصير المقبوض عليه : فاما ان يلغى القاء القبض واما ان يصادق عليه .

ان القاء القبض يكون قانونيا فى الحالات التالية فقط : عندما يكون المشتبه فيه قد قبض عليه متلبسا بالجريمة أو بعد ارتكابها مباشرة ؛ وعندما يشير شهود العيان الى فرد معين باعتباره مرتكب الجريمة ؛ وعندما يتم العثور على آثار واضحة للجريمة على المشتبه فيه ، على ملابسه ، أو فى مسكنه . وفى حالة وجود معلومات أخرى تعطى الأساس بالاشتباه فى الفرد بارتكاب الجريمة يمكن القاء القبض عليه فقط فى حالة محاولته الهرب أو عندما لا يكون له محل اقامة دائمى أو عندما لم يتم التحقق من هوية المشتبه فيه (المادة ٣٢ من « أصول المرافعات الجنائية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة ») .

وكما نرى ، فان القانون يحدد بدقة مطلقة الظروف التى يمكن ان تكون اساسا لالقاء القبض على المواطن .

ان كل حالة انتهاك لتشريع المرافعات الجنائية فى اثناء اجراء التحقيق التمهيدى يجب ان تزال فيما بعد .

ان الاستعمال اللاقانونى لتدابير الارغام فى اثناء التحقيق التمهيدى ، كما والجلب بدون أساس للمسؤولية الجنائية بحد ذاته يجران المسؤولية التأديبية ، أو الجنائية للمذنبين فى ذلك .

ومن الطبيعى فان هناك حالات لحد الآن تنتهك فيها حقوق المواطنين فى اثناء التحقيق التمهيدى . ولكن الشىء الرئيسى هو انه فى جميع هذه الحالات يتم تشغيل كل ماكينة الضمانات القانونية الموجهة نحو ازالة الجنح ، ويسود جو عام من عدم التسامح حيال خرق قانون المرافعات .

« ان حوادث جلب المواطنين الى المسؤولية الجنائية بلا أساس يجب أن تثير رد فعل لدى المحاكم ، وعندئذ عليها أن تطرح مسألة معاقبة المذنبين فى ذلك » ـ ذلك ما تقرأه فى قرارات المحكمة العليا لجمهورية روسيا الاتحادية . وعندما تقتنع المحاكم الأعلى ، عند تدقيقها شرعية واساس الحكم ، بان المواطن كان قد جلب بلا أساس للمسؤولية الجنائية وحكم ، فانها لا تكتفى بالغاء قرار الحكم وغلق القضية فقط ، بل وتصدر قرارات خاصة يشار فيها الى أن هيئة التحقيق التمهيدى المعنية قد اقامت الدعوى الجنائية بدون اسس كافية . ويمكن ان نشير ، مثلا ، الى قضية فيليبنكو المحكوم عليه من قبل المحكمة الشعبية لمدينة غروزنى بتهمة القيام بسطو لصوصى . فبعد ان اطلعت هيئة المحكمة العليا لجمهورية روسيا الاتحادية المختصة

فى القضايا الجنائية على هذه القضية فى سنة ١٩٦٤ بناء على اعتراض مقدم من نائب رئيس المحكمة العليا لجمهورية روسيا الاتحادية ألغت الحكم وغلقت القضية . وفى نفس الوقت صدر قرار خاص أعلم عنه النائب العمومى لجمهورية شيشين ـ انغوشيا ذات الحكم الذاتى لاتخاذ ما يلزم من التدابير تجاه المذنبين فى جلب المواطن فيليبنكو الى المسؤولية الجنائية بلا أسس كافية لذلك ـ وعلى وجه الخصوص عند وجود الدلائل المتناقضة فقط والمقدمة من قبل المجنى عليها وعدم وجود اثباتات أخرى فى القضية تؤكد ادانة فيليبنكو .

وبنفس الحسم يتم القضاء على الحوادث الأخرى لخرق الشرعية فى اثناء التحقيق فى الجرائم .

ان مثل هذه الحالات لخرق الشرعية لا تثير فقط رد فعل مباشر يتعلق بازالتها فى القضية الملموسة ، بل وتكون مادة للبحث الواسع . وبالامكان الاشارة الى مثل هذا المثال : حدث فى شباط (فبراير) من سنة ١٩٦٥ فى اوكرانيا فى مدينة شوستكا (مقاطعة سومى) وان تسلل مجرمون ليلا الى بناية أحد المكاتب . وقد حاول هؤلاء عبثا كسر الخزينة . وعندئذ قرر اثنان من رجال المليشيا أخذ بصمات أصابع أكثر من مائة شخص من العاملين فى المؤسسة التى وقعت فيها الجريمة بدلا من ان يستجوبا الشهود ويستعملا بصمات الأصابع التى عثر عليها على الصندوق لتثبيت هوية المجرم ويقوما باعمال تحقيقية أخرى . وقد شجبت بشدة أعمال رجلى المليشيا اللذين قاما بلا

أساس بأخذ بصمات أصابع أكثر من مائة شخص . وقد تحدث بهذا الخصوص للصحافة النائب الأول للنائب العام لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وعوقب المذنبان .

ومن الطبيعى ، فانه فى حالة الجلب بلا أساس للمسؤولية الجنائية لا يتم فقط اتخاذ الاجراءات لازالة انتهاكات المرافعة بل وكذلك لحماية حقوق العمل والسكن والملكية لكل من جلب للمسؤولية الجنائية ومن ثم أعيد له اعتباره .

وقد لفت الاجتماع العام للمحكمة العليا للاتحاد السوفييتى فى قراره « حول التطبيق القضائى فى قضايا العمل المدنية » الصادر فى ١٣ ايلول (سبتمبر) من سنة ١٩٥٧ (الفقرة ١٨) نظر جميع المحاكم الى انه يحق للأفراد الذين عزلوا من الخدمة بسبب جلبهم الى المسؤولية الجنائية ، أو الذين ابعدوا للسبب نفسه عن العمل ومن ثم أعيد اليهم اعتبارهم بنتيجة غلق الدعوى أو تبرئتهم من قبل المحكمة ، ان يقبضوا اجرة العمل عن فترة الغياب التى سببها جلبهم بلا أساس الى المسؤولية الجنائية .

وبموجب ذلك أشارت هيئة المحكمة العليا لجمهورية روسيا الاتحادية الخاصة بالقضايا المدنية فى قرارها ، الصادر فى ٨ شباط من سنة ١٩٦٥ بخصوص القضية المثارة بدعوى من فومنكو ، الى ان اجرة العمل تدفع للفرد الذى جلب بلا اساس الى المسؤولية الجنائية بغض النظر عن أسباب غلق القضية الجنائية .

يؤمن للمتهم حق الدفاع

ان هذا الحق مضمون للمتهم من قبل دستور الاتحاد السوفييتى (المادة ١١١) . وينظم قانون المرافعات الجنائى بصورة مفصلة طرق ممارسة هذا الحق . كما أن تأمين حق الدفاع للمتهم هو مبدأ راسخ من مبادىء القضاء الاشتراكى . انه يعبر عن حالة المتهم فى اثناء المحاكمة ، الذى لا يعتبر مذنبا الا بعد اثبات الاتهام . ولهذا السبب بالذات يمنح له حق الدفاع عن نفسه من الاتهام واثبات براءته . ويساعد تأمين حق الدفاع للمتهم على التوصل الى الحقيقة كما يساعد على أن لا يحكم أو يعاقب أى برىء بلا اساس .

ويعهد القانون بواجب حماية حقوق المتهم الى المحكمة والنائب العمومى والمحقق والى هيئة التحقيق . ويجب على هذه الهيئات اتخاذ جميع الاجراءات للدراسة التامة والموضوعية ومن كل الجوانب لظروف القضية وكذلك اظهار ما يثبت ذنب المتهم أو يبرىء ساحته وكذلك ما يشدد من الذنب أو يخففه من الظروف .

ما هى الحقوق الملموسة للمتهم ؟

يحق للمتهم ان يعرف التهمة الموجهة اليه ويقدم توضيحات بخصوصها . كما يحق له تقديم الادلة ومختلف الطلبات والاعلان عن النقض لأفراد المحكمة وللنائب العمومى أو للمحقق أو لمن يقوم بالتحرى . وكذلك يحق له التعرف على مواد القضية عند انتهاء التحقيق التمهيدى . ويحق له المساهمة فى بحث القضية

من قبل المحكمة كما واستئناف الحكم . وللمتهم الحق بالكلمة الأخيرة .

وانطلاقا من ضرورة زيادة ديموقراطية المحاكمة الجنائية السوفييتية فقد وسع القانون السارى المفعول (أصول المرافعات الجنائية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة لسنة ١٩٥٨) حق المتهم بالدفاع اذ سمح بأن يكون له محام لا فى المحكمة فحسب ، بل وفى مرحلة أسبق وهى مرحلة التحقيق التمهيدى . ويسمح الآن للمحامى بالمساهمة فى القضية منذ لحظة انتهاء التحقيق التمهيدى وعرض جميع مواد القضية على المتهم لغرض التعرف عليها . وفى هذه اللحظة بالذات يكون المتهم بحاجة ماسة الى المساعدة الكفؤة من قبل المحامى الذى يوضح له أهمية الادلة الموجودة فى القضية ويقدم طلب اضافات فى التحقيق الخ .. وبالنتيجة يحصل المتهم على امكانية الاستعداد بصورة افضل لدفاعه فى المحكمة .

ومن الضرورى التأكيد على انه يسمح للمحامى بالمساهمة فى القضية فى مرحلة اكثر سبقا ، أى منذ لحظة توجيه التهمة وذلك اذا ما كان المتهم قاصرا أو لا يستطيع بنفسه ممارسة حقه بالدفاع بحكم نواقصه البدنية أو العقلية (مثلا اذا كان أعمى أو أخرس او الخ .) . وتعتبر مساهمة المحامى فى المحكمة حتمية وفقا للقانون فى الحالات المشار اليها سابقا (المادة ٢٢ من اصول المرافعات الجنائية) .

ان قانون المرافعات ، بعد أن يقر الحق المطلق للمتهم بأن

يكون له محام فى اثناء المحاكمة ، يذهب ابعد من ذلك وينص على حتمية المساهمة من قبل المحامى فى عدد من الحالات . فمساهمته حتمية قبل كل شىء فى القضايا التى يساهم فيها المدعى ، وكذلك فى قضايا الافراد الذين لا يستطيعون بحكم نواقصهم البدنية ادراك هذه أو تلك من الظواهر بصورة صحيحة . ويجب ان يساهم المحامى كذلك فى قضايا القاصرين .

وتحدد قوانين المرافعات الجنائية للجمهوريات المتحدة عددا آخر من الحالات الاضافية التى تستوجب مساهمة المحامى فى المحاكمة . ومن المرتأى حتمية مساهمة المحامى فى قضايا الافراد الذين لا يلمون باللغة التى تجرى بها المحاكمة وفى قضايا الأفراد الذين تتضارب مصالحهم ويكون ولو لواحد منهم محام وكذلك فى قضايا الأفراد المتهمين بجرائم يمكن أن يعاقب عليها بالاعدام ، وتنص على كل هذا ، مثلا ، المادة ٤٩ من قانون المرافعات الجنائية لجمهورية روسيا الاتحادية السوفييتية .

ان عدم وجود المحامى فى مثل هذه القضايا (طبعا ما عدا الحالات التى توافق المحكمة فيها على رفض المتهم للمحامى) يجر الالغاء الحتمى للحكم من قبل المحكمة الأعلى . فهكذا ، مثلا ، الغت المحكمة العليا لجمهورية روسيا الاتحادية فى سنة ١٩٦٤ القرار الصادر من محكمة ناحية كياختا الشعبية لجمهورية بورياتيا ذات الحكم الذاتى بخصوص قضية فيليمونوفا ومايوروفا ونوفوكريشينكوف المتهمين باختلاس الأموال . وقد الغى

الحكم على اساس مساهمة جانب الدولة فى الاتهام فى المحاكمة دون أن يكون لأى من المتهمين محام . ولقد أقرت المحكمة العليا كذلك بان رفض اثنين من ثلاثة متهمين لمساهمة المحامى ، والذى تم قبل بدء المحاكمة ، لا يعتبر أساسا لسماع القضية بدون دفاع . ولم يعلم المتهمون آنئذ بمساهمة النائب العمومى فى النظر فى القضية . وكما تبين من محضر جلسة المحكمة فان المحكمة لم تناقش فى جلستها طلب المتهمين برفض الدفاع .

وينص قانون المرافعات الجنائى كذلك على مساهمة المحامى عند النظر فى القضية فى محكمة من الدرجة الثانية (المادة ٣٣٦ من ق.م.ج لجمهورية روسيا الاتحادية) . ويعتبر تجريد المتهم من حق الدفاع فى محكمة من الدرجة الثانية خرقا فظا لقانون المرافعات . فهكذا ، مثلا ، الغى القرار الصادر من مرجع النقض عندما لم يقم الاخير ، اثناء النظر فى قضية جدانوف ، باعلام الهيئة الاستشارية للمحامين عن يوم الجلسة ، بغض النظر عن طلب الهيئة ذلك ، ونظر فى القضية بغياب المحامى . وقد اشار الاجتماع العام للمحكمة العليا للاتحاد السوفييتى فى قراره الصادر فى ٨ تشرين الأول (اكتوبر) من سنة ١٩٦٤ بخصوص تلك القضية الى أن مرجع النقض قد حرم المتهم بعمله هذا من الدفاع ، ولذلك لا يمكن الابقاء على قرار مرجع النقض ويجب ان يلغى .

ويشير قانون المرافعات الجنائى السوفييتى بصورة خاصة الى انه لا يحق للمحامى رفض مهمة الدفاع عن المتهم بعد ان

يكون قد تولاها . ولا يحق له ان يعلن للمحكمة رفضه الدفاع لعدم استطاعته ان يجد فى القضية اية ادلة أو حقائق تبرىء المتهم او تخفف من ذنبه . ويرى المذهب القانونى السوفييتى بان ذلك ، لو حدث ، لكان يعنى التردى الاكثر لوضع المتهم . ومع ذلك فان هذا لا يعنى اطلاقا بان المحامى يجب ان يبرر المتهم بأية وسيلة . ان المحامى لا يجب ان يستعمل وسائل الدفاع اللاقانونية او يحرف الحقائق عن عمد . اذ ان حماية حقوق المتهم لا يجب ان تتحول الى الدفاع عن الجريمة نفسها .

ان النطاق الواسع من الحقوق الممنوحة للمتهم ، الى جانب واجب الهيئات القضائية والتحقيقية فى تأمين حماية وتحقيق هذه الحقوق ، يولد له ضمانة قوية ضد الحكم بلا أساس أو العقوبة الجائرة .

يحمى القانون حق المجنى عليهم

ان القوانين السوفييتية اذ تضمن للمتهم حقا واسعا بالدفاع فانها فى نفس الوقت تقوم بحماية حقوق الآخرين أيضا ممن يشتركون فى المحاكمة ، وبالدرجة الأولى حقوق المجنى عليه ، أى الفرد الذى سببت له الجريمة اضرارا معنوية أو بدنية أو مادية .

وبموجب اصول المرافعات الجنائية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة يتمتع المجنى عليه بدائرة واسعة من الحقوق ، كما انه لا يعتبر مجرد شاهد

34-1152

بل من المساهمين النشطاء فى المحاكمة . ويحق للمجنى عليه : أن يدلى بشهادة حول القضية ؛ أن يقدم الأدلة ؛ أن يتقدم بالتماسات ؛ أن يتعرف على مواد القضية بعد انتهاء التحقيق التمهيدى ؛ أن يساهم فى دراسة الأدلة فى تحقيق المحكمة ؛ أن يعترض لدى المحكمة ؛ أن يقدم الشكاوى بخصوص أعمال من قام بالتحقيق أو أعمال النائب العمومى أو أفراد المحكمة أو بخصوص الحكم . ويحق للمجنى عليه أن يقوم بنفسه أو من خلال ممثله باسناد جانب الاتهام فى المحكمة فى القضايا الخاصة بالاهانات أو الافتراء أو الضرب أو غيرها . وفى حالة الحاق الضرر المادى بالمجنى عليه ، يحق له أن يقيم على المتهم دعوى مدنية بتعويض الضرر . وينظر بالدعوى المدنية من قبل المحكمة سوية مع القضية الجنائية .

وتعتبر الدعوى المدنية فى القضية الجنائية تأسيسا خاصا بالمحاكمة الجنائية السوفييتية . وللنظر فى الدعوى المدنية بتعويض الاضرار المادية الناجمة عن الجريمة سوية مع القضية الجنائية عدد من المزايا اذا ما قورن بالنظر فى دعوى المتضرر من الجريمة الجنائية بصورة منفصلة حسب المرافعات المدنية .

وتعفى الدعوى المدنية من رسوم الدولة . وعندما ينظر فى الدعوى سوية مع القضية الجنائية تكون للمجنى عليه امكانية باستعمال كل ما جمع من ادلة خاصة بالقضية الجنائية لاثبات حقيقة وقوع الضرر وطبيعته ومقداره . ويقوم المحقق والنائب

العمومى بابداء المساعدة للمجنى عليه فى اثبات الدعوى المدنية .

وما عدا ذلك فانه حتى فى حالة عدم اقامة الدعوى المدنية يحق للمحكمة عند اصدار الحكم ، وبمبادرة منها ، أن تحل مسألة تعويض الضرر المادى الذى حصل بسبب الجريمة .

حق المواطن باستئناف قرار المحكمة

اننا لو لم نذكر شيئا عن اهم وسيلة لتأمين الشرعية فى اداء العدالة وهى تدقيق شرعية وصحة الاحكام والقرارات من قبل المحاكم الاعلى ، لكان وصفنا لوضع المواطن فى المحاكمة اثناء المرافعة الجنائية ناقصا . ويتسم هذا التأسيس فى المرافعة السوفييتية بعدد من الصفات الخاصة ، الموجهة بجملتها نحو ازالة امكانية المعاملة الشكلية بتدقيق شرعية حكم المحكمة .

ان الصفة الاولى لتأسيس استئناف الاحكام حسب المرافعة السوفييتية هى سهولة المنال الواسعة للاستئناف .

ويحق لكل مواطن يمس الحكم مصالحه ان يتقدم الى المحكمة الاعلى بعريضة يبين فيها عدم اقتناعه بالحكم الصادر فى قضيته ويطلب اعادة النظر فيه . ويتطابق حق المواطن هذا مع واجب المحكمة الاعلى باعادة النظر فى الحكم فى جلسة لها واتخاذ قرار حسب النظام المحدد للمرافعات بالغاء الحكم المستأنف أو تعديله أو ابقائه على حاله . وفيما عدا الأحكام التى تصدر فى اندر الحالات من المحكمة العليا للاتحاد

السوفييتى او المحكمة العليا للجمهورية المتحدة مباشرة ، فان اى حكم صادر من اى محكمة قابل للاستئناف .

ان قيام محكمة الدرجة الثانية بالنظر فى القضية لا يتعلق بتعليل الشكوى . اذ أن واجب المحكمة باعادة النظر فى القضية يتحدد بأمر ورود الشكوى نفسه .

ان القانون لا يحدد أى شروط شكلية لتقديم الشكوى . فلكى تقوم المحكمة من الدرجة الثانية بالنظر فى القضية يكفى أن يشار فى الشكوى الى أن المواطن يعتبر الحكم الصادر فى قضيته غير عادل ويطلب اعادة النظر فيه .

ولعل الشرط الوحيد الذى يجب أن ينفذه المواطن الراغب فى أن يعاد النظر فى قضيته هو تقديم شكوى فى غضون فترة معينة (سبعة أيام ابتداء من تاريخ اعلان الحكم اذا كان المواطن طليقا . أما بالنسبة لمن يكون رهن التوقيف فقد حددت سبعة أيام من تاريخ تسليمه نسخة من قرار الحكم – المادة ٣٢٨ من ق.م.ج لجمهورية روسيا الاتحادية) . ان تقديم شكوى النقض يوقف تنفيذ الحكم .

ويطلق المشرع السوفييتى على تأسيس استئناف الحكم الذى لم يبدأ مفعوله القانونى بعد وكذلك على اعادة النظر فيه من قبل محكمة من الدرجة الثانية اسم دعوى الى محكمة النقض والابرام . ومن الضرورى هنا التنبيه الى أن مصطلح « دعوى الى محكمة النقض والابرام » يجب ان لا يوقع الحقوقيين ممن هم على معرفة بنظام الاستئناف الفرنسى الذى له تأسيسان

للمرافعات : « استئناف الدعوى » و « الدعوى الى محكمة النقض والابرام » فى خطأ . ويتميز نظام اجراء المحاكمات فى محكمة من الدرجة الثانية (« محكمة النقض والابرام ») ، المحدد بقانون المرافعات الجنائية السوفييتى ، بصفة لها أهمية مبدئية : ان محكمة الدرجة الثانية تنظر فى القضية لا فى حدود الشكوى بل بخصوص الشكوى . ان المشتكى غير ملزم اطلاقا بتحديد أية انتهاكات خاصة حدثت حسب اعتقاده من قبل المحكمة البدائية . ان محكمة الدرجة الثانية كأنها تفحص القضية كاملة ، اذ أنها فى كل مرة تنظر فى القضية كاملة لتدقيق شرعية وتعليل الحكم (وقد حدد ذلك بالمادة ٤٥ من أصول المرافعات الجنائية) .

وعند وصف تأسيس الدعوى الى محكمة النقض والابرام فى معرض الحديث عن حماية حقوق المواطنين فى المرافعة الجنائية لا يجوز عدم الاشارة الى أمر آخر . فصلاحيات مرجع النقض والابرام قد حددت بحيث لا يمكن لوضع المشتكى المحكوم عليه أن يتردى بنتيجة الاستئناف لا بالقرار لمحكمة الدرجة الثانية ولا عند النظر من جديد فى القضية بعد الغاء الحكم .

ابداء المساعدة الحقوقية للسكان – المحاماة

لو لم نكن قد أشرنا الى أعمال المحاماة لكان وصفنا لاداء القضاء ناقصا . وكما ذكرنا فان من بين أهم مبادىء القضاء الاشتراكى تأمين حق الدفاع للمتهم . ويتشكل حق المتهم بالدفاع

من كامل ما منح له من حقوق للدفاع ضد التهمة الموجهة اليه . ويضمن تنفيذ حقوق المتهم بواجب هيئات الدولـة (المحقق ، النائب العمومى ، المحكمة) بالمساعدة بكل الوسائل على تحقيقها .

ومع ذلك فلكى تكون ممارسة المتهم لحقه بالدفاع شيئا واقعيا ، ينص القانون على المساعدة الكفؤة من قبل المحامى .

وتهدف المحاماة الى ممارسة الدفاع أثناء التحقيق التمهيدى وفى المحاكمة ، والى النيابة فى القضايا المدنية فى المحكمة وفى هيئة التحكيم ، وكذلك الى ابداء المساعدة الحقوقية الاخرى الى المواطنين والمشاريع والمؤسسات والكولخوزات وغيرها من المنظمات . أما الشكل التنظيمى لتوحيد المحامين فهو هيئات المحامين ـ الهيئات للمقاطعات (الأقاليم) والجمهوريات وهيئات المدن ـ فى موسكو ولينينغراد .

وتعتبر هيئات المحامين اتحادات تطوعية للأفراد الذين يمتهنون المحاماة . وتنظم المحاماة كما وتعمل على أساس الأنظمة المقررة من قبل السوفييتات العليا للجمهوريات المتحدة . (أقر نظام المحاماة لجمهورية روسيا الاتحادية فى سنة ١٩٦٢) .

أما ممارسة أعمال المحامين بالذات فتجرى فى هيئات استشارة المحامين التى تشكل عادة فى كل ناحية ريفية أو منطقة مدينة وكذلك فى المدن التى لا تقسم الى مناطق .

ويعتبر الاجتماع العام لأعضاء هيئة المحامين الذى يعقد ما لا يقل عن مرة فى السنة هيئة المحامين العليا .

ويقوم الاجتماع العام لأعضاء هيئة المحامين بانتخاب رئاسة الهيئة . وتمارس الرئاسة قيادة الاعمال الجارية للهيئة وقيادة هيئات استشارة المحامين ، كما تحل على وجه الخصوص مسألة القبول فى عضوية الهيئة ، أو فى الحالات الضرورية ، مسألة الطرد من عضوية الهيئة أو فرض العقوبات التأديبية عن ذنوب المحامين .

ما هى طريقة دفع الاجرة عن المساعدة الحقوقية التى يبديها المحامون للسكان ؟ ان مقدار الاجرة المستقطعة لقاء ابداء المساعدة الحقوقية تحدد حسب النظام الذى تنص عليه تشريعات الجمهوريات المتحدة . وبنفس الطريقة يحدد نظام ابداء المساعدة الحقوقية المجانية . ويحصل المحامون على أتعاب أعمالهم من جملة المبالغ المدفوعة الى صندوق هيئة استشارة المحامين عن المساعدات الحقوقية . ومن هذه المبالغ يتم بقرار من الاجتماع العام لهيئة المحامين تخصيص ما يلزم (ما لا يزيد على ٣٠ ٪) لسد احتياجات الهيئة (كتمويل هيئات استشارة المحامين ، ودفع الاجور عن المساعدة الحقوقية التى تتم بتعيين من المحكمة الخ) .

ويحدد مقدار الرسوم عن ابداء المساعدة الحقوقية بتعريفة خاصة . فهكذا ، مثلا ، يدفع روبل واحد ثمنا لتقديم النصائح الحقوقية البسيطة . وتحدد رسوم الدفاع عن قضية جنائية فى محكمة بدائية بما لا يزيد على ٢٥ روبلا . واذا كانت القضية على درجة كبيرة من التعقيد فمقدار أتعاب المحامى يمكن أن يرفعه مدير هيئة الاستشارة الى حد ٥٠ روبلا أو الى أكثر من

ذلك بموافقة رئاسة هيئة المحامين . واذا استغرقت المحاكمة أكثر من ثلاثة أيام عندئذ تستقطع أجرة اضافية قدرها من ٥ روبلات الى ٧ر٥ عن كل يوم اضافى . وقد حددت رسوم التوكل عن قضية مدنية بما لا يزيد عن ٣٠ روبلا وبلا حسب ثمن الدعوى وتعقيد القضية .

وفى القضايا المدنية المعقدة جدا يمكن أن يزاد مقدار الرسوم الى حد ٦٠ روبلا .

ولغرض التوكل عن قضايا فى الخارج أو لتنفيذ تكليفات المواطنين الاجانب التى تتعلق بابداء المساعدة الحقوقية يعمل اتحاد محامين خاص تابع لهيئة محامى موسكو يدعى « انيوركغوليغيا » (الهيئة الحقوقية للقضايا الأجنبية) .

٥ — القضاء والاوساط الاجتماعية

لقد ذكرنا مرارا فى هذا الكتاب بأن الاتجاه الرئيسى لتطور الديموقراطية الاشتراكية ، وهو جذب جميع السكان الى ادارة أمور المجتمع والدولة ، يتم بخطين اساسيين . أولا ، اشراك أوسع فئات الاوساط الاجتماعية الى المساهمة فى أعمال هيئات الدولة . والخط الثانى هو تسليم بعض وظائف هيئات الدولة الى المنظمات الاجتماعية . ان هذين الخطين يظهران كذلك بجلاء كبير فى مجال تطبيق العدالة وتأمين النظام القانونى الاشتراكى .

المدعون والمحامون الاجتماعيون فى المحكمة

من بين ما يجب التأكيد عليه من جملة أشكال مساهمة الاوساط الاجتماعية فى النضال من أجل تعزيز الشرعية هو الشكل الواسع التطور لاشتراك الأوساط الاجتماعية المباشر فى النظر فى القضايا الجنائية من قبل المحكمة . وقد أقرت أصول المرافعات الجنائية للاتحاد السوفييتى والجمهوريات المتحدة لعام ١٩٥٨ مساهمة المدعين والمحامين الاجتماعيين (الذين تعينهم الأوساط الاجتماعية) فى المحاكمة .

ان أعمال المدعى والمحامى الاجتماعيين تبدى للمحكمة مساعدة ملموسة فى التقدير الصحيح للأهمية الاجتماعية للجريمة التى تقوم المحكمة بالنظر فيها . وكذلك تتضح بصورة أوسع وأعمق الظروف التى تصف شخصية المتهم ، مما له كما هو معروف ، الأهمية الحاسمة لتحديد مقدار العقوبة وفى عدد من الحالات لاستعمال الحكم الموقوف أو حتى الاعفاء التام من العقوبة . وتعتمد قوة الحكم على الرأى العام الذى يعبر عنه ممثل المجموعة التى يعمل أو عمل فيها المتهم أو المجنى عليه .

ومن المفهوم فان مجموعة الشغيلة لا تتمكن من تخصيص مدع عام ومحام اجتماعى لقضية واحدة . وبذلك فان اختيار الأول أو الثانى هو بالذات يوضح موقف المجموعة من القضية .

الا أن وظائف المدعين والمحامين الاجتماعيين لا تقتصر اطلاقا على وصف الأهمية الاجتماعية للقضية أو على تقدير الشخصية ، انهم يعتبرون من اطراف المرافعة الكاملى الحقوق : اذ يحق

لهم تقديم الأدلة والمساهمة فى دراستها وتقديم الطلبات والمساهمة فى مناقشات المحكمة والافصاح عن آرائهم حول ثبوت التهمة أو ، على العكس ، حول الظروف المبررة للمتهم والخ .. وقد تم تنظيم كل ذلك فى قانون المرافعات (المادة ٢٥٠ من ق.م.ج. لجمهورية روسيا الاتحادية) .

ولعل من الخطأ أن نفترض ، طبعا ، بان المدعى والمحامى الاجتماعيين يجب أن يشاركا فى النظر فى كل قضية فى المحكمة . ان تخصيص مدع اجتماعى أو محام اجتماعى هو ليس فرض على المجموعة بل حق من حقوقها . وبصورة عامة ، فان هذا الشكل من أشكال مساهمة الأوساط الاجتماعية فى القضاء قد أكد فعاليته عمليا كما يعرض بجلاء التطور المستمر لنظام الديموقراطية فى القضاء الاشتراكى .

ويكفى ان نقول بان ١٠ ــ ٢٠ ٪ من القضايا الجنائية تنظر فى المحاكم بمساهمة المدعين أو المحامين الاجتماعيين . كما يزداد سنويا عدد القضايا المنظور فيها بمساهمة ممثلى الأوساط الاجتماعية .

الكفالة العامة

لقد ثبت فى القانون الجنائى وقانون المرافعات الجنائى للجمهوريات المتحدة شكل جديد من أشكال الرقابة والتأثير العامين على من ارتكب جريمة . وهذا الشكل هو الكفالة العامة التى حصلت على تطبيق عملى واسع نسبيا .

وينحصر جوهر تأسيس الكفالة العامة فى ان المنظمة الاجتماعية أو مجموعة الشغيلة تتعهد امام المحكمة أو النائب العمومى أو هيئة التحقيق باعادة تربية عضوها الذى ارتكب الجريمة ، بوسائل التأثير العامة ولذلك يمكن اعفاؤه من المسؤولية الجنائية أو العقوبة .

اذاً فالفائدة من التسليم بالكفالة هى فى تحديد أو تقليص مجال استعمال العقوبة الجنائية عن طريق ادخال ممارسة تدبير جديد نوعيا للتأثير على الشخص الذى زل عن طريق الصواب ــ تسليمه للمجموعة لغرض اعادة تربيته . وفى ذلك مظهر ملموس آخر من مظاهر انسانية القضاء الاشتراكى وطبيعته الديموقراطية .

ويمكن ان يحدث الاعفاء من المسؤولية الجنائية وغلق القضية الجنائية وتسليم المذنب بالكفالة فيما اذا لم تشكل الجريمة التى ارتكبها الفرد ، كما والفرد نفسه ، خطرا اجتماعيا كبيرا ، وكذلك فيما اذا لم تسبب الجريمة نتائج خطيرة ، أما الفرد نفسه فقد ندم باخلاص (المادة من ٥٢ ق.م.ج لجمهورية روسيا الاتحادية) . ولا يجوز أن يسلم بالكفالة شخص كان قد حكم سابقا عن جريمة متعمدة أو كان قد سلم من قبل بالكفالة . وكذلك لا يجوز أن يسلم بالكفالة شخص لا يعتبر نفسه مذنبا أو لأسباب ما يطالب بالنظر فى القضية فى المحكمة .

ان الشرط اللازم لتسليم المذنب بالكفالة لغرض اعادة تربيته هو طلب المنظمة الاجتماعية أو مجموعة الشغيلة ذلك . وتناقش

المنظمة الاجتماعية أو مجموعة الشغيلة (كمجموعة شغيلة المشروع أو الكولخوز ، مثلا) مسألة تقديم مثل هذا الطلب فى اجتماع عام .

ويعود حق التسليم بالكفالة للمحكمة والنائب العمومى وكذلك للمحقق ولهيئة التحقيق (بموافقة النائب العمومى) (المادة ٩ من ق.م.ج. لجمهورية روسيا الاتحادية) . ويستطيع هؤلاء ، حسب ظروف القضية ، تلبية أو رفض الطلب بتسليم الفرد الذى ارتكب الجريمة بالكفالة .

ويستمر الفرد المكفول عليه العمل فى المحل القديم . واما اذا لم يبرر المذكور ثقة المجموعة واخل بوعده بان يثبت بسلوكه المثالى وعمله النزيه انصلاحه ، ولم يتبع قواعد العرف الاشتراكى أو ترك العمل لغرض التهرب من التأثير العام ، عندئذ يصدر قرار بالغاء الكفالة . ويرسل هذا القرار الى النيابة العمومية أو الى المحكمة للنظر فى مسألة جلب المذنب الى المسؤولية الجنائية عن الجريمة التى سلم بسببها بالكفالة .

وقد بين التطبيق بأن التسليم بالكفالة يعتبر وسيلة فعالة لمكافحة الجرائم التى تشكل خطرا اجتماعيا كبيرا . ومما يشهد على فعالية اعادة تربية الجناة بوسائل التأثير العام هو على وجه الخصوص كون أقل من ١ ٪ من مجموع المسلمين بالكفالة يخلون بوعدهم بالانصلاح ويرتكبون الجرائم مجددا .

والى جانب التسليم بالكفالة يستعمل فى التطبيق بصورة واسعة شكل جديد من الاحكام الموقوفة ينحصر فى ان يسلم

المحكوم بالحكم الموقوف بناء على طلب من منظمة اجتماعية أو مجموعة شغيلة ، اليها لغرض اعادة تربيته واصلاحه (المادة ٣٨ من اصول القوانين الجنائية) . وفى حالة الحكم الموقوف تحدد المحكمة للمذنب عقوبة لكنها تقضى بعدم استعمالها فى حالة ما اذا لم يقم فى خلال فترة تجريبية معينة بارتكاب جريمة جديدة . وفى معظم الحالات يؤمن العمل التربوى الذى تقوم به مجموعة الشغيلة مع المحكومين بالحكم الموقوف السلوك الصحيح لهؤلاء ويتيحهم فرصة المرور بنجاح بالفترة التجريبية . ان عدد من يرتكب الجرائم مجددا من بين من حكموا بالحكم الموقوف وسلموا لاعادة تربيتهم فى المتدسط لا يزيد كثيرا على ١ ٪ سنويا .

المحكمة الرفاقية

الى جانب توسع وظائف الأوساط الاجتماعية الرقابية وتوسع مساهمة هذه الاوساط فى أعمال الهيئات القضائية ، فقد تطورت على نطاق كبير أشكال الحلول المستقلة من قبل المنظمات الاجتماعية ومجاميع المواطنين لمسائل مكافحة انتهاك النظام العام وقواعد العرف الاشتراكى .

وتعتبر المحكمة الرفاقية احد هذه الاشكال .

والمحاكم الرفاقية هى هيئات منتخبة اجتماعية تشكل فى المشاريع والمؤسسات والمنظمات والكولخوزات والارياف والبلدات وفى بيوت السكن التى تتم خدمتها من قبل ادارات

المساكن أو التى توحدها لجان الشوارع وكذلك فى المؤسسات الدراسية العليا والمتوسطة الخاصة . اما فى المجاميع الكبيرة فيمكن للمحاكم الرفاقية ان تشكل فى اقسام المشاريع أو فرق العمل للكولخوزات والخ .. وتنتخب المحاكم الرفاقية فى الاجتماعات العامة لمجاميع الشغيلة ولفترة سنتين .

وتعتبر المحاكم الرفاقية شكلا هاما ومميزا جدا من أشكال الأعمال الذاتية الاجتماعية . ووفقا لنظام المحاكم الرفاقية ، تكون هذه مدعوة للمساعدة بنشاط على تربية المواطنين بروح الموقف الواعى من العمل والملكية الاشتراكية واتباع قواعد العرف الاشتراكى ، وكذلك المساعدة على تطوير الشعور بالمساعدة الرفاقية المتبادلة واحترام كرامة وشرف المواطنين لدى الناس السوفييت . والشىء الرئيسى فى عمل المحاكم الرفاقية هو منع وقوع الجنح والذنوب ، وتربية الناس عن طريق الاقناع والتأثير العام ، وايجاد جو من عدم التسامح حيال الأفعال المضادة للمجتمع . وقد اوليت المحاكم الرفاقية ثقة المجموعة ، كما انها تعبر عن ارادتها ومسؤولة امامها .

ويعود للمحكمة الرفاقية دور كبير فى منع حدوث مختلف انواع الجنح والافعال اللااخلاقية . انها المعبر عن الرأى العام ، كما انها تستطيع فى حالات كثيرة تحقيق النجاح حيث تكون العقوبة الجنائية غير ملائمة . ان قوة مثل هذه المحكمة لا فى التدابير العقابية ، بل فى الادانة العامة للمخالف ، وفى الانتقاد الرفاقى . ومن الصعب المغالاة فى تثمين ذلك التأثير التربوى

الذى تبديه على المذنب ضرورة المثول أمام المجموعة ونفس أمر ادانته من قبل المحكمة الرفاقية والمجموعة التى يرتبط بها بالعمل المشترك والدراسة والراحة .

ومن الطبيعى ، فان المحكمة الرفاقية لا يمكن ان تصدر حكما يحرم الجانى من الحرية . وبغض النظر عن كون تدابير التأثير التى تستخدمها المحكمة الرفاقية تحمل ، على الأغلب ، طابعا اجتماعيا ، فمع ذلك ، لفضل الكثيرون من الجناة ان تحكمهم محكمة دولة — ان يحكمهم اناس غرباء وليس رفاقهم الذين يعملون معهم . وحسب رأيهم تحمل عقوبة اشد هو اسهل من المثول امام محكمة مجموعتهم .

ان الدور المانع للمحاكم الرفاقية فى مكافحة الجنح يتقوم قبل كل شىء فى انها تنظر فى حالات الاخلال بقواعد الأخلاقيات وحالات السلوك الخاطىء وتهدف الى منع الأمر ، قدر الامكان ، من الوصول الى ارتكاب الجنحة .

وبالاضافة الى ذلك فقد حول الى اختصاص المحاكم الرفاقية صنف كبير من القضايا المتعلقة بالجنح أو حتى المتعلقة بالجرائم فى الحالات التى يمكن ان تكون فيها المناقشة بين افراد مجموعة الشغيلة أو تأثير الأوساط الاجتماعية التربوى اكثر فعالية لاصلاح الجانح من استخدام وسائل الدولة للارغام .

ولهذا السبب بالذات شكلت المحاكم الرفاقية وتعمل بنشاط فى الكثير من المؤسسات والمشاريع والمنظمات والمعاهد والكولخوزات وادارات بيوت السكن . ولحد هذه اللحظة يوجد

فى البلاد ما يزيد على ٢٠٠ ألف محكمة رفاقية ، كما أن هذا العدد آخذ بالزيادة . ان هذه الحقيقة تعكس الدور المتزايد للأوساط الاجتماعية والرأى العام فى حياة الدولة السوفييتية ، وتشهد على أن مكافحة الجنح تعتبر فى الاتحاد السوفييتى لا قضية هيئات الدولة وحسب ، بل وقضية جميع السكان ، جميع المواطنين .

ان نطاق اعمال المحاكم الرفاقية ، والاشكال التنظيمية العامة لها ، وصلاحياتها ، وطبيعة تدابير التأثير المستعملة من قبلها قد حددت قانونيا . وقد حدد الأساس القانونى لأعمال المحاكم الرفاقية بأنظمة جمهورية . ففى جمهورية روسيا الاتحادية يفعل « نظام المحاكم الرفاقية » المقرر فى سنة ١٩٦١ .

ما هى صلاحية المحاكم الرفاقية ؟

قبل كل شىء تخضع للنظر من قبل المحاكم الرفاقية القضايا المتعلقة بالغياب عن العمل بدون أسباب وجيهة ، أو التأخر عن الحضور الى العمل أو ترك العمل قبل الوقت المحدد ، أو المتعلقة بتنفيذ الاعمال بنوعية رديئة أو بالموقف غير النزيه من قبل العامل تجاه واجباته ، أو بعدم اتباع قواعد أمن العمل وقواعد حماية العمل الأخرى (ما عدا الحالات التى تجـ المسؤولية الجنائية) ، أو بتلف العدد أو الادوات أو المواد بنتيجة عدم الاعتناء .

وتنظر المحاكم الرفاقية فى القضايا المتعلقة باخلال قواعد السلوك العام . وينتسب الى ذلك النظر فى قضايا الجنح المنافية

للاخلاق كالتصرف غير اللائق تجاه المرأة او تجاه الوالدين وكذلك عدم تنفيذ الالتزامات الخاصة بتربية الاطفال .

وتنظر المحاكم الرفاقية كذلك فى قضايا الظهور بحالة السكر والسلوك غير اللائق فى المحلات العامة وفى محلات العمل ، وتلف المحلات السكنية وغير السكنية دون احداث اضرار بالغة ، والاخلال بقواعد النظام الداخلى فى الشقق والاقسام الداخلية .

أما قضايا الجنح الادارية والجرائم المرتكبة لأول مرة التى لا تشكل خطرا اجتماعيا كبيرا ، اذا ما رأت هيئات المليشيا أو النيابة العمومية أو المحكمة بأن من الضرورى تحويل القضية الى المحكمة الرفاقية ، فتنتسب الى صنف آخر .

فهكذا يعطى القانون الجنائى وقانون المرافعات الجنائى لجمهورية روسيا الاتحادية للمحكمة والنائب العمومى وكذلك للمحقق وهيئة التحقيق الحق بغلق القضية الجنائية فى بعض صنوف الجرائم بموافقة من النائب العمومى واحالتها الى المحكمة الرفاقية (المادة ٥١ من ق.ج والمادة ٧ من ق.م.ج. لجمهورية روسيا الاتحادية) . من امثال الاعمال التى يمكن الاعفاء فى حالاتها من المسؤولية الجنائية واحالة القضية الى المحكمة الرفاقية هى الاضرار الجسمانية الطفيفة الملحقة عمدا ولأول مرة أو الضرب الذى لا يسبب الضرر بالصحة ، الاهانة أو بث ما يجلب العار على عضو المجموعة من الافتراءات والى غير ذلك من الجرائم البسيطة ، فيما اذا كانت

35-1152

طبيعة الفعل المرتكب وطبيعة شخصية المذنب تشيران الى امكانية اصلاحه بدون استعمال العقوبة وعن طريق تدابير التأثير العام .

وأخيرا تشكل بعض القضايا ذات الطبيعة القانونية المدنية صنفا خاصا من القضايا التى تنسب الى اختصاص المحاكم الرفاقية . ومن هذه – المخاصمات المادية حول مبالغ لا تتجاوز الخمسين روبلا بعد أن توافق أطراف المخاصمة على أن تنظر المحكمة الرفاقية فى القضية . ومخاصمات النزلاء حول استعمال المحلات الخاصة فى الشقق والخدمات البيتية ودفع أجور الخدمات العامة ، وتحديد نظام لاستعمال قطع الأرض بين أصحاب الدار .

وكانت صلاحيات المحاكم الرفاقية تقتصر الى حد الوقت القريب على هذه القضايا .

وقد بينت تجربة عمل المحاكم الرفاقية بأن هيئات المبادرة الذاتية الاجتماعية هذه تنطوى على الكثير من الامكانيات التى لم تستعمل بعد لتقوية العمل الوقائى وللتأثير التربوى بنشاط أكثر على المواطنين المتذبذبين أخلاقيا .

وهكذا أدخل السوفييت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية فى سنة ١٩٦٣ اضافات وتعديلات على نظام المحاكم الرفاقية لجمهورية روسيا الاتحادية .. ما هى هذه الاضافات والتعديلات ؟

يعتبر التوسيع الكبير لصلاحيات المحاكم الرفاقية بالمقارنة

مع التشريع السابق أدمغ الدلائل على السمعة والثقة اللتين تتمتع بهما هذه المحاكم . والى جانب ما كانت المحاكم الرفاقية تنظر فيه من قضايا ، فانها الآن تنظر كذلك فى قضايا الاستعمال دون اذن وللاغراض الشخصية لوسائط النقل والماكينات الزراعية والآلات والأدوات والمواد الخام وغيرها من الممتلكات العائدة لمؤسسة دولة أو منظمة اجتماعية ، اذا لم تجلب هذه الأعمال أضرارا ملحوظة ، وكذلك تنظر فى قضايا تلف أو فقدان العدد بنتيجة اهمال الفرد لواجبات الخدمة ، التى لم تعد بضرر جسيم ، وفى قضايا عدم اتباع قواعد التحفظ من الحرائق .

وكما أشرنا سابقا فان من حق المحاكم الرفاقية أن تنظر لا فى الأفعال المخلة بقواعد الاخلاقيات فحسب ، بل وفى بعض الجرائم الجنائية التى كانت القضايا الخاصة بها تنتسب فى السابق الى صلاحيات محكمة الدولة بصورة مطلقة . ويجرى فى المجتمع البانى للشيوعية تقلص تدريجى لنطاق استعمال تدابير الدولة للارغام وذلك لتزايد استعمال التدابير ذات الطبيعة التربوية . وتكون امكانية استعمال تدابير التأثير الرفاقى ، العام ، ابتداء من سنة ١٩٦٣ ، تجاه المذنبين لأول مرة بارتكاب بعض الجرائم كالعربدة البسيطة ، أو المضاربة البسيطة ، أو الاختلاس البسيط لممتلكات الدولة أو الممتلكات العامة ، أو سرقة أدوات الاستعمال الشخصى والمنزلى الرخيصة من أعضاء نفس المجموعة ، أو تحضير الخمر أو غيره من المشروبات الروحية لأول مرة وبكمية قليلة لا لغرض البيع ، أو التعسف ، أو

عدم تقديم المساعدة لمريض ، أو المعالجة اللاقانونية ، أو اقتناء ممتلكات حصل عليها بطريقة اجرامية ، أو غير ذلك ، تأكيدا واضحا على هذه العملية .

وهكذا نتيجة لازدياد مبادرات ونشاط الجماهير الواسعة للشغيلة غالبا ما أخذ فى الظروف الحاضرة يصبح ممكنا وكافيا الاقتصار على استعمال تدابير التأثير العام بدل العقوبة الجنائية تجاه بعض الجناة . وبلا شك ، فان ذلك يعنى الاستمرار بدمقرطة نظام الدولة والمجتمع السوفييتى .

أن لمسألة تدابير التأثير العام المستخدمة من قبل المحاكم الرفاقية أهمية كبيرة فى فهم دور المحكمة الرفاقية كوسيلة لتربية الشغيلة بروح اتباع الشرعية وقواعد العرف الاشتراكى .

ويمكن أن يطبق حيال الجانح الماثل أمام المحكمة الرفاقية أحد تدابير التأثير الآتية : تحميله واجب الاعتذار علنا من المجنى عليه أو من المجموعة ؛ التحذير الرفاقى والتنديد العام ، التوبيخ العام مع النشر فى الصحافة أو بدون النشر ؛ الغرامة النقدية الى حد العشرة روبلات ؛ تحميله مسؤولية تعويض ما جلبه من اضرار بمبلغ لا يتجاوز ٥٠ روبلا .

ويمكن للمحكمة الرفاقية أن تطرح أمام مدير المشروع أو المؤسسة مسألة استخدام احد التدابير الآتية طبقا لتشريع العمل السارى : نقل المذنب الى عمل اجرته أقل أو تخفيضه فى المنصب . وما عدا ذلك فان المحكمة الرفاقية يمكن أن تثير مسألة طرده من الشقة التى يشغلها لتعذر امكانية العيش سوية معه أو عدم

محافظته على المسكن . ويمكن للمحكمة الرفاقية كذلك أن تطرح حسب النظام المقرر أمام الادارة مسألة طرد الفرد الذى يؤدى عملا يرتبط بتربية القاصرين أو الشباب أو عملا يرتبط بالتصرف بقيم مادية أو حفظها ، اذا ما رأت المحكمة ، بعد الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الذنوب التى ارتكبها ذلك الفرد . تعذر ائتمانه هذا العمل فى المستقبل .

أما بخصوص الأفراد الذين قاموا بعربدة بسيطة أو بمضاربة بسيطة أو باختلاس بسيط لممتلكات الدولة أو المجتمع أو بسرقة حاجيات الاستعمال الشخصى والمنزلى قليلة الثمن أو الذين سببوا ضربا أو اصابات بدنية طفيفة ، فان من حق المحكمة الرفاقية أن تطرح امام ادارة المشروع مسألة ارسالهم الى أعمال بدنية لا تتطلب كفاءة عالية فى نفس المشروع أو المؤسسة أو المنظمة لمدة لا تتجاوز ١٥ يوما مع دفع أجرة عن العمل المنفذ .

ومن غير الصعب أن تتبين عدم وجود عنصر الجزاء ، الذى تمتاز به العقوبة الجنائية ، فى التدابير المشار اليها . اذ توجد فى أساس كل منها رغبة فى تحذير المذنب من اعادة الاعمال الخاطئة ووضعه تحت نار الانتقاد الرفاقى الشافية واعادة تربيته بقوة التأثير العام ، وكتدبير أخير فقط يسمح بطرده بتوصية من المحكمة الرفاقية ، ولكن ذلك ممكن ، كما هو الحال بالنسبة لجميع حالات الطرد الاخرى ، فقط بعد موافقة لجنة نقابة المعمل أو المصنع أو اللجنة المحلية ، ويخص فقط أولئك الجناة الذين

يتعذر فيما بعد ائتمانهم عملا هاما ومسؤولا فى تربية الشباب وكذلك ائتمانهم التصرف بالقيم المادية وحفظها .

وتعتبر اثارة مسألة طرد الفرد من الشقة التى يشغلها فى حالة تعذر العيش سوية معه ، أو تصرفه الجشع بالنسبة للمسكن ، من قبل المحكمة الرفاقية تدبيرا نهائيا كذلك .

ويجب الأخذ بعين الاعتبار بأن المحكمة الرفاقية تستطيع أن لا تقدم اطلاقا أية تدابير تأثير تجاه المذنب ، وتكتفى فقط بالنظر علنا فى القضية ، هذا اذا ما ندم المذنب باخلاص واعتذر علنا من المجموعة أو من المجنى عليه وعوض بصورة اختيارية عن الاضرار التى سببها .

ومع أن تدابير التأثير العام ، كما لاحظنا ، لا تعتبر عقوبة جنائية وتهدف الى التربية والتحذير ، لكنها من الطبيعى يجب أن تستعمل فقط تجاه الافراد المذنبين فى سلوك ضد المجتمع .

ولكن هل يحتوى القانون على ضمانات معينة على صحة وعدالة القرارات المتخذة من قبل المحكمة الرفاقية ؟ والجواب هو نعم ، يحتوى . ان هذه الضمانات تنحصر على وجه الخصوص فى نفس عملية النظر فى القضايا من قبل المحكمة الرفاقية .

وقبل النظر فى القضية فى المحكمة الرفاقية يقوم أحد أعضائها باجراء التدقيق الضرورى لما ورد من مواد . وتعتبر مطالبة المحكمة الرفاقية بتقديم المعلومات والوثائق اللازمة الزامية بالنسبة لمسؤولى المشروع أو المؤسسة وكذلك بالنسبة لغيرهم من الشخصيات المسؤولة والمواطنين . كما يجب اطلاع الفرد المقدم

للمحكمة الرفاقية مسبقا على جميع ما جمع من مواد وكذلك فان للمذكور الحق بطلب وثائق اضافية أو استدعاء الشهود .

ان نفس عملية النظر فى القضايا من قبل المحكمة الرفاقية غاية فى البساطة . اذ يتم النظر فى جميع القضايا علنا وبحضور ما لا يقل عن ثلاثة من أعضاء المحكمة الرفاقية . ولا يوجد هنا مدعون أو محامون معينون خصيصا . واذا كان الاستماع للقضية يتم حسب محل سكنى المخالف ، فان المحكمة تدعو فى الحالات الضرورية ممثلى المجموعة التى يعمل فيها المخالف للمساهمة بالنظر فى القضية . وتؤمن هذه القاعدة أقصى موضوعية للنظر فى القضية ، وذلك لان المحكمة الرفاقية بعد سماعها لممثلى المجموعة ، تستطيع أن تأخذ بعين الاعتبار لا سلوك المخالف فى البيت فقط ، بل وموقفه من واجباته العملية ومن رفاقه فى العمل.

ويخدم الحق الممنوح للمخالف وكذلك للمجنى عليه بسحب رئيس المحكمة الرفاقية وأعضائها ، اذا ما كانوا حسب اعتقاده ، يهتمون شخصيا بنتيجة القضية ، يخدم نفس الغاية ، أى التوصل الى الموضوعية القصوى .

وتقوم المحكمة الرفاقية بدراسة المواد المتوفرة لديها كما تستمع الى توضيحات الفرد المجلوب الى المحكمة والمجنى عليه والشهود . ويحق لكل من يحضر من المواطنين أن يقدم الاسئلة أو يتحدث بخصوص صلب القضية المبحوثة .

ويتخذ قرار المحكمة الرفاقية بأغلبية أصوات أعضاء المحكمة الذين يساهمون بالنظر فى القضية ، كما يتلى القرار علنا ويبث

على نطاق واسع . وتسترشد المحكمة الرفاقية عند النظر فى القضية واتخاذ القرار بالقوانين السارية وادراكها لواجبها الاجتماعى .

ويعتبر قرار المحكمة الرفاقية نهائيا . وتراقب شرعية وصحة قرارات المحكمة الرفاقية من قبل لجان النقابات المعنية أو من قبل اللجنة التنفيذية لسوفييت نواب الشغيلة المحلى التى تتولى قيادة المحكمة الرفاقية . واذا كان قرار المحكمة الرفاقية يتنافى مع ظروف القضية أو مع التشريع السارى عندئذ يحق للجنة النقابية أو للجنة التنفيذية لسوفييت نواب الشغيلة المحلى أن تقترح على المحكمة الرفاقية اعادة النظر فى القضية . أما القرارات الخاصة بالعقوبات المادية (الحكم بالغرامة أو بتعويض الضرر والخ .) فيتدقق كذلك من قبل القاضى الشعبى ، الذى يرفض فى حالة عدم شرعية قرار المحكمة الرفاقية اصدار أمر بتنفيذ الحكم ، وذلك ما يعلم به المحكمة الرفاقية ولجنة النقابة أو اللجنة التنفيذية لسوفييت نواب الشغيلة لحل مسألة اعادة النظر فى القضية . وتقدم المحاكم الرفاقية ما لا يقل عن مرة فى السنة تقارير عن أعمالها الى الاجتماعات العامة للمجاميع التى قامت بانتخابها .

فصائل الحرس الشعبى الطوعية والاشكال الاخرى لمساهمة الأوساط الاجتماعية فى تامين الشرعية

تلعب فصائل الحرس الشعبى الطوعية فى صيانة النظام العام دورا هاما فى محاربة الاخلال بالقوانين . ويتم تشكيل هذه

الفصائل من الأفراد الطليعيين من العمال والمستخدمين والكولخوزيين والطلاب والتلاميذ والمتقاعدين . كما انها تنظم فى المشاريع وساحات البناء ووسائط النقل والمؤسسات التعليمية والسوفخوزات والكولخوزات . وأما المهام الاساسية لفصائل الحرس الشعبى فهى صيانة النظام العام فى الشوارع والمنتزهات وغيرها من المحلات العامة وكذلك مكافحة الشقاوة والسكر واختلاس الممتلكات الاشتراكية والممتلكات الشخصية للمواطنين والمضاربة وصناعة الخمر فى البيوت وغيرها من الجنح وكذلك مكافحة تشرد الاطفال . وتقوم فصائل الحرس الشعبى بعمل توضيحى كبير بخصوص اتباع قواعد العرف الاشتراكى ، كما تساهم بنشاط فى أعمال منع وقوع الجنح وكذلك تساهم بصورة خاصة فى مكافحة السكر الذى يعتبر أساسا لارتكاب القسم الاكبر من الجرائم .

ان النوع الخاص من أعمال الاجتماعيين المتطوعين — تأسيس المراقبين الاجتماعيين لحركة المرور — يلعب دورا كبيرا .

ماذا يفعل أعضاء فصائل الحرس الشعبى لتأمين النظام فى وسائط النقل ؟ فقبل كل شىء يراقب هؤلاء والمراقبون الاجتماعيون لحركة المرور الصلاحية التكنيكية للسيارات . فهكذا ، مثلا ، تم فى كراج السيارات ووسائط النقل بمدينة كيزيل (المدينة الرئيسية فى توفا) التابعة لادارة السيارات ووسائط النقل الاولى لمدينة كيزيل تأسيس نقاط اجتماعية

لفحص الحالة التكنيكية للسيارات عند خروجها من الكراج وبعد رجوعها اليه . وتتم المراقبة الاجتماعية لنوعية التصليح والخدمة التكنيكية للسيارات . وهكذا تساعد المراقبة الاجتماعية لا على ازالة الحوادث التى تحدث بسبب العطل الفنى وحسب ، بل وعلى ازالة التعطل غير المنتج للسيارات .

ويقوم المراقبون الاجتماعيون المتطوعون لحركة المرور من بين السواق المحترفين أو الهواة ـ أصحاب السيارات الشخصية بتثبيت علامات خاصة على سياراتهم . واذا ما عثر هؤلاء على سائق يقوم بخرق فظ لقواعد المرور ، أو يسوق سيارة وهو فى حالة سكر ، فان من حقهم أن يثبتوا هوية المخالف ويقوموا بتحذيره أو يخبروا عن ذلك الدائرة الحكومية لمراقبة المرور لاتخاذ ما يلزم من اجراءات .

وتساهم الاوساط الاجتماعية كذلك فى اعادة تربية الافراد ممن يقضى فترة محكوميته بقرار من المحكمة فى محلات الاعتقال. ويتم تأسيس لجان مراقبة على أساس من التمثيل الواسع للاوساط الاجتماعية لدى اللجان التنفيذية لسوفييتات نواب شغيلة المناطق والمدن التى توجد فى الأراضى التابعة لها مؤسسات اصلاحية بالعمل . وفى هذه اللجان يدخل على وجه الخصوص أطباء ومدرسون . وتمارس هذه اللجان مراقبة اجتماعية دائمية للشرعية فى أعمال المؤسسات الاصلاحية بالعمل وتراقب تنفيذ تدابير اعادة تربية المساجين وكذلك تراقب التنظيم الصحيح لعملهم وتحسين ظروف حياتهم وخدمتهم الثقافية والتعليم

الانتاجى التكنيكى لهم ورفع مستواهم التعليمى العام . كما تبدى المساعدة لادارة المؤسسة الاصلاحية فى اجراء هذا العمل . ويحق للجان المراقبة أن تتقدم بطلب بالعفو أو بالافراج قبل الوقت المحدد أو بالافراج المشروط قبل الوقت المحدد أو بتبديل الحبس بعقوبة أخف بالنسبة لمن يبرهن على انصلاحه من المساجين .

ويعود للاوساط الاجتماعية دور عظيم وخطير فى منع وقوع جنح القاصرين . وتتمتع جميع جوانب حياة القاصرين ـ الدراسة ، العمل ، الراحة ، بالاهتمام الزائد من قبل الأوساط الاجتماعية ومنظماتها . ومع ذلك ، يقوم بعض المراهقين أحيانا بارتكاب الجنح . وتوجه جهود الأوساط الاجتماعية وهيئات الدولة نحو اعادة تربية الجناة القاصرين ونحو تكوين الظروف المعيشية والدراسية لهم التى باستطاعتها أن تمنع تكرار الأفعال المضادة للمجتمع وتشرك المراهقين فى العمل النافع اجتماعيا .

وتتميز العقوبة الجنائية بطبيعة ثانوية بين تدابير مكافحة جرائم الاطفال ، كما انها تستعمل فى أندر الحالات . وكقاعدة عامة فان القاصرين يتحملون المسؤولية الجنائية عند بلوغهم سن السادسة عشرة ، وفقط عن أخطر الجرائم يتحملون المسؤولية الجنائية منذ سن الرابعة عشرة . ويستعمل فى التطبيق بصورة واسعة المادة العاشرة من ق.م.ج. لجمهورية روسيا الاتحادية التى تسمح للمحكمة باستخدام التدابير الاجبارية ذات الطبيعة التربوية (التى لا تعتبر عقوبة جنائية) اذا ما وجدت بأن اصلاح

الفرد الذى ارتكب جريمة لا تشكل خطرا اجتماعيا كبيرا قبل سن الثامنة عشرة ، يمكن أن يتم بدون استخدام العقوبة الجنائية .

وتستطيع المحكمة كذلك أن تحيل النظر فى مسألة استخدام مثل هذه التدابير الى لجنة قضايا القاصرين .

وتشكل لجان قضايا القاصرين لدى اللجان التنفيذية لسوفييتات نواب شغيلة المناطق والمدن والدوائر والمقاطعات والأقاليم وكذلك لدى مجالس وزراء الجمهوريات ذات الحكم الذاتى والجمهوريات المتحدة التى لا تقسم الى مقاطعات .

ويتم تشكيل لجان قضايا القاصرين على أساس المساهمة الواسعة من قبل الاوساط الاجتماعية السوفييتية والعاملين فى التعليم والصحة والضمان الاجتماعى ومؤسسات وزارة الداخلية . وتعتبر المهمة الرئيسية للجان منع تشرد وجنح القاصرين وتحقيق اجراءات مكافحة تشرد القاصرين وكذلك تدبير أمور الاطفال والمراهقين وحماية حقوقهم .

وتتخذ لجان المناطق (المدن) لقضايا القاصرين تجاه الجناة القاصرين تدابير التأثير التالية : تحميلهم واجب الاعتذار العلنى أو بشكل آخر من المجنى عليه ، اعلان توبيخ أو توبيخ صارم ، التحذير مع تحديد فترة تجريبية لا تتجاوز السنة ، تحميل القاصر الذى بلغ سن الخامسة عشرة واجب تعويض الضرر الذى سببه ، اذا كانت للقاصر أجرة عمل مستقلة ولا يزيد مقدار الضرر على ٢٠ روبلا ، أو تحميله واجب ازالة الضرر الذى سببه والذى لا تزيد قيمته على ٢٠ روبلا بعمله الشخصى ، احالة

المواد الخاصة بالجنحة الى المنظمات الاجتماعية فى محل دراسته ، أو عمله ، أو اقامته ، لمناقشتها واتخاذ الاجراءات الضرورية ، تسليم القاصر بالكفالة الى والديه أو من ينوب عنهما ، تسليم القاصر بالكفالة الى مجموعة شغيلة أو الى الأوساط الاجتماعية أو الى المواطنين على انفراد بطلب منهم أو وضعه تحت مراقبتهم ، ايداعه فى مؤسسة تربوية علاجية أو مؤسسة تربوية خاصة بالأطفال والمراهقين أو الارسال الى اصلاحيات القاصرين .

* * *

ان تعدد جوانب الحياة الواقعية يأتى بمظاهر جديدة أخرى للمبادرة الاجتماعية فى مكافحة خرق النظام العام وقواعد العرف الاشتراكى . وتثبت الاشكال التى تبرهن على قيمتها فى الوثائق القواعدية المناسبة ، حاصلة بذلك على اقرار الدولة .

وهكذا يتطور بشدة أكثر فى أثناء عملية تأمين الشرعية الاشتراكية التوافق بين ارغام الدولة والتأثير العام .

ان منظمات الدولة والمنظمات الاجتماعية لا تعمل بمعزل عن بعضها ، بل باسناد متبادل دائم . ولا يمكن أن يكون غير ذلك ، لأن المنظمات الاجتماعية تتكون من الشغيلة الذين تعود اليهم فى ظروف النظام الاشتراكى سلطة الدولة بأكملها .

ان سلطة الدولة المجسدة فى سوفييتات نواب الشغيلة تشكل سوية مع المنظمات الاجتماعية نظاما واحدا للتنظيم السياسى للمجتمع السوفييتى .

محتـــويات

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وأبديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب ، وشكل عرضه ، وطباعته ، وأعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ٢١
موسكو ـ الاتحاد السوفييتي

رقم الايداع ٢٠٦٧ - ١٩٧٥

طبع فى ج.م.ع. بمطابع دار التحرير
Отпечатано в АРЕ типографией
издательства "эль-Тахрир"